

# حَلَالُ الْمُعْتَوَدِ

## من نظم المقصود

شرح

محمد بن أحمد بن محمد عيسى المالكي الأزهرى  
من أعيان علماء القرن الثالث عشر الهجرى

على

منظومة المقصود في علم الصرف

للشيخ أحمد عبد الرحيم  
رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : كتاب المقصود

للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت

رحمته الله عليه

الطبعة الأخيرة

١٣٩٨ هـ - ١٩٤٩ م



# حل المعقود

## من نظم المقصود

شرح

محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي الأزهرى  
من أعيان علماء القرن الثالث عشر الهجرى

على

منظومة المقصود فى علم الصرف

للشيخ أحمد عبد الرحيم  
رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : كتاب المقصود

للإمام أبى حنيفة النعمان بن ثابت  
رضى الله عنه

الطبعة الأخيرة

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

« كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ »

(قرآن كريم)

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي توحيد في تصريف جميع الأفعال . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل .  
[ أما بعد ] فيقول عبدالله محمد عlish : قد التمس مني الأخ الفاضل الشيخ أحمد بن عبد الرحيم  
شرحاً لطيفاً على منظومته المقصود في الصرف فأجبتة معتمداً على فضل الله تعالى .  
قال حفظه الله تعالى [ بسم الله الرحمن الرحيم ] لا بأس بذلك طرف متعاقبها مما يناسب المقصود .  
وهو علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها ، وبعبارة من حيث ما يعرض لها من صفة  
واعتلال وإبدال ونحو ذلك ، وبعبارة يعرف به تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمان مقصودة  
لا تحصل إلا بها ، فلم جنس ويبحث فيه عن المفردات فصل أول مخرج لنحو النحو مما يبحث فيه  
عن المركبات ومن حيث المخرج لنحو اللغة مما يبحث فيه عن المفردات لا من تلك الحثية .  
وفائدته معرفة صور المفردات وهيئاتها وما يعرض لها من صفة وإعلال وإبدال ونحوها وكيفية  
تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة . وانفقوا على أن واضعه معاذ بن مسلم المهر بفتح الهاء  
وشد الراء نسبة إلى بيع الثياب المروية كذا في التصريح ، لكن في القانون للشرif اليوسى أن  
واضعه الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه . ويمكن الجمع بحمل الأول في كلام التصريح على  
النسبية . وهو قسمان قسم يرجع إلى تغيير الكلمة بمعنى كبناء الفاعل والمفعول والتصغير والتكبير  
ويدرج غالباً في علم الاعراب والبناء . وقسم يرجع إلى تغييرها لغير معنى بل لغرض لفظي كالإلحاق  
والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الياء والواء وسبق إحداها بالسكون  
وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والادغام وهو المفرد عنه ، ولا يتعلق  
التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف  
بها كما أشار لذلك ابن مالك بقوله في الخلاصة :

حرف وشبهه من الصرف برى وما سواهما بتصريف حرى

أى حقيق والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوها فانها  
تشبه الحرف في الجود وأما لحوق التصغير ذا والذي والحذف سوف وان والحذف والإبدال لعل  
فماذا يوقف عند ما سمع منه لكن تعلقه بالأفعال المتصرفة بطريق الأصول لكثرة تغييرها وظهور  
معنى الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء المتمكنة فان الجوامد فيها كثيرة ، فتعلق التصريف بها ليس  
بطريق الأصول ومفردات البسملة خمسة يبحث هنا عما عدا البناء منها لما علت (فالاسم) عند البصريين  
ناقص واوى من الأسماء المحذوفة الأعجاز كيدودم إذ أصله ميم . سين أو كسرهما ولما كثر استعماله أريد  
تخفيفه في طريقه فعمدوا إلى آخره فوجدوه واوا متعاقبة عليه الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوه

كتاب المقصود  
حنيفة النعمان بن  
الله الرحمن الرحيم  
له الوهاب للمؤمنين  
الصواب .  
لاة والسلام على  
محمد الزاجر عن  
ناب ، الحاث على  
الثواب ، وعلى آله  
ابه خير آل  
الاصحاب .  
بد : فان العربية  
: إلى العلام  
عية وأحداً ركانها  
يفلأنه به يصير  
، من الأفعال  
، والله الموفق  
بد .



وقالوا حركته إلى اليم ثم عمدوا إلى أوله فحذفوا حركته دونه لتلايمحفظوا الكلمة ثم اجتلبوا همزة  
الوصل للساكن فان الابتداء به وإن لم يتمتع في نفسه بدليل وجوده في غير العربية كالعجم لاسيما الخوازم  
عند كون تلك الحروف من الصامته لامن المصوتة ليس بجائز في العربية لكونها على غاية الاحكام  
وفي الابتداء بالساكن نوع بشاعة كالوقوف على المتحرك مع إمكانيه بلا شبهة ومن ادعى الامتناع مطلقا  
للتجربة فقد رده المحقق الشريف بأنه حكاية عن لسانهم المخصوص فلا يقوم حجة على الغير ومن استدل  
عليه بالاستقراء فان كان ناقصا فليس بمفيد وإن كان تاما فبعد تسليمه لا يدل إلا على عدم الوقوع وهو  
لا يستلزم الامتناع . فان قلت على ما ذكرت يكون حذف الواو غير قياسي كما في الشافية ولم لا يجوز كونه  
قياسيا كما في بعض شراح التصود من أنه نقلت حركة الواو إلى ما قبلها لكونها حرف علة ومتحركة وما قبلها  
صحيح ساكن وحذفت الواو لاجتماع ساكنين الواو والتوين ومن أنه أسقطت ضمة الواو للتقليل فالتقى  
الساكنان أيضا . قلت إنه لو تم هذا جرى في نحو دلو وظي وتحقيقه أن هذا الإعلال مختص بالأجوف نحو  
أين ويقول دون الناقص ولذا لم يعل غزو ورمي وثقل الضمة يقاومه خفة سكون ما قبلها وإنما حركت  
الهمزة بالكسرة لأنه أصل تحريك الساكن ولأنه حركة السين في الأصل حتى عند من يضمها . وعند  
الكوفيين لفظ اسم مثال واوى إذا ضله وسم حذف واوه إذ كثيرا ما يحذف الواو في أوائل الكلمات  
كزنة ودية وعدة فهو من الأسماء المحذوفة الأوائل ثم أتى بهمزة الوصل عوضا عنها وقيل ليست بعوض بل  
لجريد التوصل ولعله الحق لأنها لو كانت عوضا لما حذفت ورجعوا مذهب البصريين بتصرف الاسم  
تصغيرا وجمع تكسير ومجى فعل منه يقال أسماء وأسمى وأسمى وسميت والكل يرد الأشياء إلى أصولها  
ولو كان من الوسم لقليل أو سام وأواسم ووسيم ووسمت وأورد أنه يجوز أن يكون أصل الصيغ الأولى  
الثانية ثم قلبت بأن أخرت فاؤها بعد لامها فصار لفظ أو سام أسماء مثلاً ورد بأن القلب خلاف الأصل فلا  
يصار إليه بلا ضرورة . فان قيل ما ذكرت وإن نفى كونه مثلاً وأثبت كونه ناقصاً لا يثبت كونه واويا بل  
الظاهر منه أنه يائى . قلت ليس الأمر كذلك لأن أصل أسماء مثلاً أسماء بالواو قلبت همزة لوقوعها بعد ألف  
الجمع وأصل أسامى أسامو قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة وأصل سمي سميوا اجتمعت الواو والياء وسبقت  
إحداهما بالساكن فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء . وأورد على الكوفيين أن الهمزة لم تهمل داخله على  
ما حذف صدره في كلامهم وأن حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل وأن الأصل كون التويعض في غير محل  
الحذف فجعل الهمزة عوضاً عن اللام . وافق لهذا الأصل دون كونها عوضاً عن الفاء (الله) أصله إله ككتاب  
وإمام فحذفت الهمزة اعتباطاً عوضاً عنه أل وهو الصحيح وقيل قياساً بأن أدخل عليه أل للتفخيم فصار الإله  
ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها من اللام اعتباطاً قصداً للتخفيف أو ليكون الإدغام قياسياً  
أدغمت اللام الأولى في الثانية ثم نظم وعظم ان فتح ما قبله نحو قال الله أو ضم نحو قالوا اللهم ورقى إن كسر  
نحو بسم الله وقيل أصله لاه يليه أى تستر ما قرئ في الشواذ وهو الذى في السماء لاه وفي الأرض لاه ثم أدخلت  
عليه الألف واللام وأجرى مجرى العلم كالعباس وقيل أصله الهاء التى هى كناية عن الغائب لأنهم علموا ذاته  
وجوداً وأشاروا إليه بحرف السكينة ثم زيد عليه لام الملك لكون اختصاص الأشياء له تعالى خلقاً فصار له  
ثم زيد حرف التعريف فتخيماً فصار الله وردت بأنه خارج عن قانون التصرف الصرفي وشبهه باصطلاح  
الصوفية ( الرحمن ) اسم فاعل بناء على أن الصفة الشبهة واسم الماعل قسم واحد عند الصرفيين كما  
نقل عن التفازانى ويدل عليه ظاهر عبارة الإمام أبى حنيفة في القصور وافق عليه شراحه لكن في بعض  
كتب الصرف كالشافية جعلها قسماً مبادىء اسم الفاعل كما هو كذلك عند النحاة وأجمعوا على أن الرحمن  
صفة مشبهة وفعالها رحم بضم العين منقولاً من رحم بكسرها أو أصلياً وهو التحقيق والظاهر من كلام

الأفعال على ضربين  
أصلى وذو زيا  
فالأصلى على ضربين  
ثلاثى ورباعى فالثلاثى  
ما كان ماضيه على ثلاث  
أحرف ، وهو سه  
أبواب : الباب الأو  
فعل يفعل بفتح الع  
في الماضى وضمها  
الغابر . والباب الثا  
فعل يفعل بفتحها  
الماضى وكسرها في الغا  
والباب الثالث فع  
يفعل بففتحها في الماضى

بعض الصرفيين أن فعلاً لم يجيء من فعل بضم العين بل من فعل بكسر العين ومن كلام بعض آخر أنه وإن جاء من جميع الباب لكنه مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش وضدهما فيكون الرحمن صفة مشبهة من رحم بالضم مشكل ومقابل إنه كالعضبان يرد أنه الغضب يلزمه غالباً العطش وحرارة الباطن إلا أن يدعى أن في الرحمة ضد العطش كالرعى والريان ولا يخفى ما فيه من البعد كدعوى أن صيغتها سمعية فيجوز مجيئها عن العرب في غير رحمن وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود ففعل هذا الاشكال هو الباعث على قول من قال إنه ليس بمشتق وطى قولهم وما الرحمن فالولم يكن مخالفاً لإجماع جمهور العلماء لرجحته كالكقول بأنه معرب الرحمن بالخاء العجمة في وضع العبرانية عند البرد وتعلب (الرحيم) صفة مشبهة أيضاً من رحم بكسر العين بعد نقلها إلى رحم بالضم فلا يقال رحيم إلا من رحم بالضم كما أشار إليه آنفاً صرح به الجاهلي وعليه الجمهور وقال واللازم أعم من أن يكون لازماً ابتداءً أو عند الاشتقاق كرحيم هذا ما عليه الجمهور وعليه مشي صاحب الرصود في شرح البسملة ثم ذهل عنه وقال في بحث اسم الفاعل إن الصفة المشبهة تجيء من متعدّد مكسور العين نحو رحيم وقال في معنى اللبيب في فرق اسم الفاعل من الصفة المشبهة إن الفاعل يجيء من اللازم والتعدي والصفة من اللازم فقط فمقابل أن رحم بالكسر منزل منزلة اللازم بمعنى قطع النظر عن وقت عليه الرحمة نحو زيد يعطى أى يفعل الاعطاء ويوجد فهو كالرأى في مقابلة النص نعم قول البيضاوي هما أى الرحمن الرحيم اسمان بنيا للبالغة من رحم كالعضبان من غضب والعلم من علم وإن لامة بعض اللامات لكنه ليس بنص في القسود وقيل إن الرحيم ليس بصفة مشبهة بل هي صيغة مبالغة نص عليه سيوبه كما في تفسير أبي السعود والاشكال بأن المبالغة اثبات معنى لشيء أكثر مما له في نفس الأمر وهذا لا يجري في صفات الله تعالى مدنوع بأن صيغ المبالغة مجاز وأنه ليس معنى المبالغة متعلقاً بنفس المعنى الوصفى بل بتعلقاته ولا شك أن تعددها لا يوجب تعدده إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة هذا ما يخص ما أفاده أفضل التأخرين العلامة أبو سعيد الخدري في الجهة الصرفية من إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم . قال حفظه الله تعالى :

[ يقول بعد حمد ذي الجلال مصلياً على النبي والآل

عبد أسير رحمة الكريم أى أحمد بن عابد الرحيم ]

(يقول) مضارع قل للملل الأجوف وذى الثلاثة لإبدال واوه ألفاً لتحركها إثر فتح وتوسط حرف الهمزة بين قائمه ولامه وصيرورته على ثلاثة عند إسناده لمضمر كقلت وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو فتشعل عليها وإن كانت عقب سكون للزومه لسكونه ضم بنية بخلاف ضم نحو دولو لسكونه إعراباً مشبر وطابعاً له فتقل للساكن قبلها نصارى يقول (بعد) بفتح الباء وسكون الميم المهمل طرف زمان كثيراً ومكان قليلاً منصوب يقول في المصباح بعد ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره وهو زمان متراخ عن السابق فإن قرب منه قيل بعيد بالتصغير أى قريباً منه وجاء زيد بعد عمرو أى متراخاً زمانه عن زمان مجيء عمرو ويأتى بمعنى مع كقوله تعالى عتلى بعد ذلك زعيم اه فالتعبير به هنا مشكل لمنع المقام التراخى واستخالة لسانه بالظن مصاحبة ويمكن التفصيص من إشكال التراخى بأنه مقول بالتشكيك ولا شك أن القول بالفعل المحكى عنه متراخ عن الحمد بالصلاة والتسمية وعن إشكال المصاحبة بأنها فى الألفاظ ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل لكن هذا يحتاج لجعل الصلاة من جملة الحمد كذا التسمية وإضافة بعد إلى (حمد) بفتح فسكون مصدر حمد بكسر اللام لامية وإن لم يصح التصريح بها لأنه غير لازم لأن المضاف إليه ليس ظرفاً ولا كلاً للمضاف واللام خذ . لما سوى ذلك . وهو لغة وصف بحميل على جميل غير مطبوع مع التعظيم وعرفاً

لناب. والباب الرابع  
س فعل بكسر  
الماضى وفتحها في  
باب. والباب الخامس  
س فعل بضمها في  
ضى والغابر. والباب  
سادس فعل يفعل  
سرها في المسامحة  
فأبر. وما كان مختصاً  
باب الثالث لا يكون  
به أولامه إلا واحداً  
حروف الحلق إلا  
بأى شاذ .

حروف الحلق ستة :

أمر يدل على تعظيم النعم وإضافة حمد إلى (ذى) أى صاحب من إضافة المصدر لمفعوله لامية أيضاً وكذا إضافة إلى (ذى) (الجلال) بالجيم مصدر جل أى العظيم ذانا وصفات وأفعالا فى المصباح جل الشئ بجل بالكسر عظم فهو جليل وجلال الله تعالى عظمته اه . إن قلت هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد منه وهذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان به فى ابتداء تأليف . قلت الإفادة المذكورة ممنوعة إذ المقصود منها إنشاء حمد وهى وإن لم تسكن جملة فعلى فى قوتها فكأنه قال بعد قولى أحمد الله منشأ للحمد سامناها لكن تمنع أن المطلوب لا يحصل بها لأن إفادة سبق الحمد منه تستلزم أن المحمود أهل لأن يحمده وهو وصف يحميل فقد حصل الحمد بها ضمنا فى ابتداء التأليف وهو كاف . إن قلت بل حصل صراحة لأن الإخبار بالحمد حمد . قات محله الإخبار عن الحمد بأنه ثابت لله تعالى بالجملة الاسمية نحو الحمد لله وهذا يقطع النظر عن الوصف المذكور وإلا نهى صريحة فيه (مضليا) بضم الليم وفتح الصاد المهملة وكسر اللام مشددة اسم فاعل صلى إذا دعا غير من زيادة الرحمة المقرنة بالتعظيم حال من فاعل حمد ضمير التكامل المحذوف مقارنة على الأصل فيه . إن قلت الحمد النعوى لفظ والصلاة كذلك فاقترانهما محال . قلت معنى مقارنة لفظ آخر حصوله عقبه بالترارخ وأما الجواب بأنها حال منوبة فردود بأن نية الصلاة ليست صلاؤه وهذه الحال وإن كانت مفردة لفظا لكنها فى قوة جملة خبرية أى حال كونى أصلى (على النبي) بسكون الياء لا وزن أصله نبيو اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الواو فى الياء فهو واوى اللام من النبوة وهى المكان المرتفع ويحتمل أن تكون الياء الشئ مسهلة من المحزنة فهو من النبء بسكون الباء أى الرفعة وعلى كل ففعل صالح لمعنى مفعول وفاعل لأنه مرفوع الرتبة ورافع رتبة من اتبعه (و) على (الآل) أى أتباع النبي فى الأعمال الصالحة فيشمل الصحابة فلا يلزم إهمال الصلاة عليهم وفيه من أنواع البديع التورية وأصله أول أبدت الواو ألما لتحركها إثر فتح من آل إذا رجع لرجوع الشخص لهم فى الملمات بدليل أويل وقيل أهل أبدت الهاء همزة والهمزة ألما ولم تبدل الهاء ألفا ابتداء لعدم عهد ذلك فى كلام العرب من الأهل بمعنى المستحق لاستحقاقهم ما يتركة الشخص بدليل أهيل ولا مانع من أن يكون له أصلان . فان قيل يجوز أن أهىلا تصغير أهل لا آل فلا يستدل به . فجوابه أن الأئمة لا يمحكون بأن أهىلا تصغير آل إلا لا يقتض ولا يبعد أن يقول أحدهم لأعربى كيف تصغر آل فيجيبه ونحويهم وسوسة . فان قيل فى الاستدلال بالمصغر على الكبير دور لتوقف الأول على الثانى . فجوابه أن جهة التوقف مختلفة فان للصغر متوقف على الكبير من جهة أنه فرع فى الوجود وغاية ما فى الاستدلال بالمصغر على الكبير توقف الكبير عليه من جهة العلم بأصل حروفه . فان قيل إنه يختص بالأشراف العتلاء وآل فرعون بحسب زعمه أو الدنيا أوتهم كما أن آل السليبي لتزييله منزلة الماقل حيث عبدوه أو أنه قليل وتصغيره ينافى ذلك . والجواب أن الشرف فيما أخيف إليه على أنه لو سلم سرهانه فهو مقول بالتشكيك على أن التصغير يأتى بالتعظيم قل لبيد : وكل أناس سوف تدخل بينهم دويمية تصغر منهم الأنامل

وقل الآخر :

فويق جليل شامخ الرأس لم تسكن لتبلغه حتى تسكل وتعملا

وبأنى لزيين اللفظ كما قال السلطان ابن الفارض :

عوذت حبيبى رب الطور من آفة ما جرى من القدور

ماقلت حبيبى من التحقير بل يعذب اسم الشئ بالتصغير

ولم يذكر السلام بناء على عدم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر والآية لا تدل على طلب قرنها لأن الواو

لا تقتضى ذلك وفاعل قول (عبد) بفتح فسكون أى إنسان مخلوق واستعمل له جموع كثيرة والأشهر  
منها أعبد وعبيد وعباد فالمراد عبد الإيجاد لا العبودية والرق لأنهما خلاف الواقع ولا الدين والدعاء الرسول  
صلى الله عليه وسلم عليه فلا يليق بمؤمن أن يدخل نفسه فيه ونعت عبد (أسير) بفتح الهمزة وكسر  
السين المهملة فعيل بمعنى مفعول جمعه أسرى وأسارى بالضم من الأسر بمعنى الشد أراد به لازم معناه  
أى ملازم أو شبه شدة تعلقه بالرحمة بالأسر فسرى لحدى الوصفين فاستعار أسير لشديد التعلق على طريق  
التصريحية التبعية لكن هذا إنما يتم على مذهب المتأخرين كالسعد فى نحو زيد أسد أى شديد  
تعلق (رحمة) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة أى نعمة الله (الكريم) الذى إذا قدر عفا وإذا  
وعد وفى وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء ولا يبالى كم أعطى ولا لمن أعطى وإن رفعت حاجة إلى  
غيره لا يرضى ولا يضيع من لاذ به والتجأ ويغنيه عن الوسائل والشفعاء (أى) بفتح الهمزة وسكون  
الياء حرف تفسير (أحمد) علم منقول من الفعل المضارع فهو ممنوع من الصرف لاعلمية والوزن عطف  
بيان لعبد على قول الزحشرى والرضى يجوز تخالف البيان والمبين ترفيها وتنكيراً وخرج الزحشرى  
على ذلك قوله تعالى «فيه آيات بينات مقام إبراهيم» فأعرب مقام عطف بيان على آيات مع تعريفه  
بالإضافة وتنكيرها وإن قال الأشمونى فى شرح الخلاصة إنه خلاف الإجماع ونعت أحمد (بن) أصله  
بنوحذفت لامه وسكنت فاؤه وأتى بهمزة الوصل توصلاً وتعويضاً ويرسم هنا بدونها لوقوعه بين  
علمى ابن وأب نعتاً لأولهما مضافاً لثانيهما وهذه قاعدة ترك رسم همزة ابن (عابد) الظاهر أن المراد  
عبد وزاد الألف للوزن واللفظ فى ذاته اسم فاعل عبد يجمع على عبدة وعباد مثل كاتب وكتبة  
وكتاب أى مخلوق الله (الرحيم) أى النعم بدقائق النعم وهذا بحسب الأصل وإلا فالركب الإضافى نقل  
وجعل علماً على والد الناظم فصار منفرداً لا يدل جزؤه على جزء معناه .  
[تبيئات : الأول] بين حمد وأحمد تجنيس اشتقاق وكذا بين عبد وعابد . الثانى لاحسن فى إضافة  
أسير رحمة لأنها صفة بسط وإطلاق لا فاض وشد إلا أن يتكلف بحمل اللام المقدرة بها الإضافة على  
الانتهاء أى أسير إلا أن تتعلق به رحمة الكريم فتطلقه وتبسطه . الثالث فى كلامه تبيين السكرة  
بالعرفة وهو خلاف ما عليه الجمهور كما تقدم والله أعلم ومفعول يقول :

[فعل ثلاثى إذا مجرد أبوابه ست كما ستسرد]

(فعل) بكسر الفاء وسكون الميم المهملة أصله اسم مصدر فعل بفتحها جمعه بالكسر مثل شعب  
وشعاب ومصدره فعل بفتح فسكون ثم نقل إلى الكلمة الدالة على معنى فى نفسه أمقرن زمان وضمان  
باب تسمية الدال باسم المدلول الراجعة لعلاقة المجاورة أو السببية أو الحالية وهو مبتدأ أول لمسوغ قصد  
الجناس والوصفية ونعت فعل (ثلاثى) بضم المثناة أوله أى منسوب لثلاث بفتحها على غير قياس والقياس  
ثلاثى بفتحها كافى المطالب ونسب لها لتألفه من ثلاثة أحرف من نسبة الكل لجزئه المادى (إذا) ظرف  
لما يستقبل من الزمان مضمن معنى الشرط خافض لشرطه وفى محل نصب بجوابه وشرط إذا (يجرد) بضم  
المثناة تحت وفتح الجيم والراء مشددة مضارع مجهول ونائبه ضمير القمل ومتعلقه محذوف أى من  
الحروف الزائدة من التجريد بمعنى التخلية فالجمله مجرورة المحل باضافة إذا وجوابها محذوف لدلالة الخبر الآتى  
عليه أى إذا خلا الفعل الثلاثى من الزيادة فأبوابه ست و(أبوابه) أى أقسام الفعل الثلاثى مبتدأ ثان وخبر  
أبوابه (ست) بكسر السين المهملة وتشديد المثناة فوق أصله سدس فأبدلت السين تاء وأدغمت فيها الدال  
لقرب مخرجيهما لأنك تقول فى التصغير سدس والجمله خبر للمبتدأ الأول وهو فعل ويحتمل أن خبره الجمله  
الشرطية وأبوابه ست جواب الشرط بخذف التاء للضرورة حال كون أبوابه الست كائنة (كما) أى الأبواب

ثلاثى ومزيد  
رباعى . مزيد  
على أربعة  
بابا وهى ثلاثة  
رباعى وخماسى  
على . فالرباعى  
لثة أبواب أفعل  
كرم وفعل  
د العين نحو  
فاعل نحو قائل  
على خمسة أبواب  
نحو انكسر  
نحو اجتمع  
نحو بتشديد  
نحو احمر

الست التي (ستسرد) بضم الشنة فوق وفتح الراء مضارع مجهول نائبه ضمير ما المكتني بها عن الأبواب الست مراعى فيها معناها أى تذكر على التوالي . فى الصباح سردت الحديث سردا من باب قتل أنيت به على الولاء ، وقيل لأعرابى أتعرف الأشهر الحرم ؟ فقال ثلاثة سرد وواحد فرداه وصح التشبيه باعتبار المشبه مجالا والمشب به مفصلا أو أن المقصود مجرد التكملة ، والمعنى أن الفعل الموضوع على ثلاثة أحرف إذا خلا من الزيادة فأنواعه ست ستذكر فى كلامى متوالية .

[ تنبيهات : الأول ] قال فى المطلوب إنما لم يذكر الحرف لعدم تصريفه ولم يذكر الاسم أيضا مع أن له تصريفا من توحيد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتصغير ونسبة لأنه أراد بيان حصر الأفعال لاحصر الأسماء . الثانى قال فى المطلوب : وإنما لم ينقص الفعل المجرد عن الزوائد عن ثلاثة أحرف لأنه لا يوجد كلمة من نوع الفعل حروفها أقل من ثلاثة ولأنه لا بد لنا من حرف يبدأ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما انتهى بتصريف . الثالث سوغ حذف الاء من عدد المذكور حذف للعدد وإن كان الأولى إثباتها والله أعلم . الرابع إنما انحصر الثلاثى المجرد فى ستة أبواب لأنه لا يخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فإن كان الأول فقد يأتى مضارعه يفعل بضم العين ويفعل بكسرهما ويفعل بفتحها وإن كان الثانى فقد يأتى مضارعه يفعل بفتح العين ويفعل بكسرهما ولا يأتى يفعل بضمها وستأتى علته إن شاء الله تعالى وإن كان الثالث فمضارعه يفعل بضم العين ولا يأتى منه يفعل بكسرهما ولا يفعل بفتحها وستأتى علتهما إن شاء الله تعالى فصار مجموعها ستة أبواب . الخامس مقتضى العقل أن تكون أبواب الثلاثى المجرد اثنى عشر لأن لكل حرف منه أربعة أحوال الفتحه والكسرة والضمة والسكون ومجموعهما اثنا عشر حالا فيتضمن كل واحد بابا لكن لما كان ماسوى الفتح لا يجيء فى الفاء أما السكون فلتعسر الابتداء بالسكون وأما الضم والكسرة فلا يأتى فيهما كلفة واستثقالا والطباع لا تميل إليهما وأما ضمة البناء للفعول فافترق بناءه من بناء الفاعل ولم يعكس لأن بناء الفاعل أكثر من بناء للفعول وأما شهد بكسر الشين فانه ليس بأصل لأنه شهد بفتحها وكسر الاء فتعين للفاء حالة واحدة وهى الفتحه وهى أخف الحركات والطباع تميل إليها وواحدة من تلك الأحوال لا تجيء فى العين وهو السكون لأنه إذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به فإذا سكن العين التقي ساكنان على غير حده فوجب حذف أحدها فيؤدى ذلك إلى إخلال البناء لأنه لا يوجد شيء يدل على حذفه فبقيت للعين ثلاثة أحوال الفتحه والضمة والكسرة واثنان من تلك الأحوال لا يجيئان فى اللام وهما الضم والكسر لعدم وجودهما فى كلام العرب واثنان منها قد يجيئان فى الفتح والسكون أما الفتح فلأن الماضى مبنى على الفتح وأما السكون فلأنه الأصل فى المبني فلذا ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثنى عشر حالا فيجىء من كل حال باب كذا فى المطاوب وفيه منافاة لما تقدم فى الرابع من أن مفتوح العين نجىء منه ثلاثة أبواب ومكسورها بابان ومضمومها باب وللصحيح المشهور من بناء الماضى على الفتح أبدا ظاهرا أو مقدرا لمشابهته الاسم فى وقوعه صلة وصفة وخبرا ونعتا وحالا فالصواب أن اللام لا يجىء فيها من الأحوال الأربعة إلا الفتح وأما السكون عند اتصالها بضمير المتكلم أو المخاطب فعارض كراهة توالى أربع متحركات فباهو كالكلمة الواحدة فلم يبق من الأحوال الاثنى عشر إلا ثلاثة وتفرع منها الأبواب الستة كما تقدم وقد اقتصر فى الخلاصة على ثلاثة فقال : وافتح وضم واكسر الثانى من . فعل ثلاثى . قال شارحها الأشونى أى للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول وثانيه يكون مفتوحا ومكسورا ومضموما

وتفعل بتشديد ا  
نحو تكلم وتفاعل  
تباعدا ، والسداس  
سته أبواب : است  
نحو استخرج وافعل  
نحو عاش وشب واف  
بتشديد الواو  
اجلوز وافعل  
اقننس وافعل  
اسانق وافعال بتش  
اللام نحو احمار .  
ومزيد الرباعى  
ثلاثة أبواب ، و  
على نوعين خا  
وسداسى ، فالسدا  
وهو بابان انفعال  
احرنجم وافعل  
بتشديد اللام الأ

ولا يكون ساكنا ثلاثا بلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير الرفوع . السادس مقتضى القياس أن تكون أبواب الثلاث المجرد تسعة إذ فعل بفتح العين يجيء منه ثلاثة أبواب ستأتي أمثلتها فكان يجيء من فعل بكسرها ثلاثة أيضا وكذا من فعل يضمها لاستوائهم مع الفتح في كون كل منهما محركة لكن لم يجيء من فعل مكسور العين يفعل مضمومها لثلاثي تحرك حرف واحد بعد النقل بالانقل اللازم ولثلاثي يلزم الجمع بين الضمة والكسرة ولثلاثي يلزم الخروج من الكسر إلى الضمة وأما جمعها في يضرب فليس بمعتبر لأن ضمة الياء في معرض الزوال فلها تسقط في الجزم وتبدل فتحة في النصب وأما فضل يفضل ودوم يدوم بكسر العين في الماضي وضمها في التاثير فمن الشواذ أو من اللغات المتداخلة على رأي ابن الخاجب ولا يجيء عين مضارع فعل بضم العين مكسورا ولا مفتوحا أما الكسر فثلاثي يلزم الجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلم يمد وجوده في اللغة الجيدة أما كود يكود بضم الواو في الماضي وفتحها في المضارع فثلاثة رديئة على رأي الزحشرى ومن الشواذ على رأي سيويه ، وقيل إنما لا يجيء عين مضارع هذا الباب مكسورا ولا مفتوحا ليطابق اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان بناؤه مخالفا لجميع الأبنية في المعنى وهو عدم بحيثه متعديا جعل لفظه مخالفا لجميع الأبنية ليكون اللفظ مطابقا للمعنى فبقيت لك ستة أبواب من التسعة التي تتصور على مقتضى القياس ، ثم شرع في سرد الأبواب الستة الثلاثي المجرد فقال :

[ فالعين إن فتحت بماض فأكبر أو ضم أو فافتتح لها في القاب  
وإن تضم فاضمعتها فيه أو تنكسر فافتح وكسرا عيه  
ولام أو عين بما قد فتحا حلقى سوى ذا بالشواذ انضحا ]

إذا عرفت أن أبواب الفعل الثلاثي المجرد ستة إجمالا وأردت سرقتها تفصيلا (فالعين) أى الحرف الثاني منه الذى يقابل يسمى العين حال وزنه فالفاء فصحة بالصاد المهملة أو المعجمة لإفصاحها عن شرط مقدر وإفصاحه أى إظهاره وخبر العين (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعله (تفتح) بضم أوله مبنيًا للنائب ضمير العين أو يفتح مبنيًا للفاعل ضمير المخاطب والمفعول محذوف عائد على العين وعلق بفتح (ب) فعل (ماض) أصله اسم فاعل مضى ثم قل عرفا للكلمة الدالة وضعها على حدث وزمن ماض والباء للظرفية فهى بمعنى في وجواب إن تفتح بماض (فاكسر) ها أى العين أيها الناظر في هذه المنظومة أى احكم بصحة كسرها في بعض مواد وصور المضارع وانطق بها مكسورة أى الباب الأول من الستة فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وهذا الباب يجيء متعديا كضرب يضرب ورمى رمى وهو الأكثر ولازما كجاس يجلس ونعم نعم على أن الكسر لغة فيه [تنبيهان: الأول] إنما قدم هذا الباب وهو قياسى على الثانى وهو سماعى والسماعى مقدم على القياسى لضيق النظم ووافق ما في بعض نسخ المقصود لكن قال في المظالم لا وجه له وعلى الثالث لأن صيغة الماضى والمضارع مختلفة في هذا الباب ومتفقة في ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفين . الثانى فيه حذف المفعول به وفيه استعمال صيغة الأمر في خطاب غير معين وهو مجاز علاقته الخصوص (أوضح) ها أى العين أيها الناظر فيها في بعض أفراد المضارع أى احكم بصحة ضمها فيه وانطق بها مضمومة فهو بضم الضاد المعجمة وشهد الميم أمر من الضم عطف على أكسر أى الباب الثانى من الستة فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ويجيء متعديا كنصر ينصر وتقتل يقتل وهو الأكثر ولازما كعثر يعثر وقعد يقعد .

[تنبيهات: الأول] في كلامه نحو ما تقدم من الحذف والمجاز . الثانى إنما قدم هذا الباب على الذى يليه لأن الضم أكثرى الحركات ولأنه عاوى . الثالث غير المتشكك بين ضم عين المضارع وكسرها في غير حلقى

اللام والعين إذا لم يشتهر في المادة أحدهما فإن اشترعتين كالسكر في ضرب والضم في قتل وقال ابن  
عصفور بل يجوز الأمران مع اشتباه أحدهما وقال ابن جني يتعين السكر عند عدم الاشتباه وإذا لم  
يأزم أحدهما لسبب يقتضي ذلك كالترام السكر عند غير بنى عامر في فاؤه واو كوجد يجدأ ما بنوعا  
فلم يلتزموا السكر في ذلك فقالوا يجد بالضم وعند الجميع فيا عينه ياء كباع يبيع وفيا لاه ياء وعينه غير  
حلقية كرى رى فإن كانت حلقية فتحت كسمى ونهى ينهى وفي المضاعف غير المسموع ضمه  
كجز يجز وأن يئن بخلاف ما سمع ضمه كرد رد وميرأو مع كسره كهد يصد ويصد وشط يشط  
ويشط وكالترام الضم فيا عينه واو كقام يقوم وشذ تاه يته وطاح يطيح في لغة من قال ما أتوه وما  
أناؤه وفيا لاه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية كحجى يحجى في إحدى  
لغاته وفي المضاعف المتعدى غير المسموع كسره كرد يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو وجه يحبه أو مع  
ضمه كسده يشده ويشده وفيما هو للغلبة كسابقى فسبقتة أسبقه ما لم يكن فيه ملزم السكر كواعدى  
فوعده أعهده وبإيعى فبعته أبعه ورماني فرمته أرميه ولا تأثير لحاقى في ذى الغلبة خلافا للكسائي  
فتقول فاخرنى ففخرته أغفره بالضم وقد يحى ذوالحلقى غير ذى الغلبة بالضم كدخل يدخل وبالسك  
كترع يترع وبكسر وفتح كفتح يفتح ويضم وفتح كحما يحمو ويحى وبالثالث كرجح  
يرجح ويرجح والمعتد في ذلك السماع فإذا فقد رجح إلى الفتح اه دما يني باختصار (أو  
فافتح) أيها الناظر في المنظومة (لها) أى العين تنازع فيه الأفعال الثلاثة قبله فأعمل الأخير فيه وأسقط  
نظيره من الأولين لأنه فضلة وزاد اللام والفاء للضرورة وكذا تنازعت وأعمل افتح (في) الفعل  
(الابر) بالعين العجمة والباء الواحدة اسم فاعل غير يغربورا من الأضداد يطلق على الماضى والمضارع  
والمراد هنا الثانى بقرينة المقابلة بالأول يعنى أن الباب الثالث من الستة فعل يفعل بفتح العين في  
الماضى والمضارع ويحى متعديا وهو الأكثر كفتح يمنع وفتح يفتح ولازما كبرأ يبرأ وأنى يأنى .  
[تنبيه: الأول] إنما قدم الأبنية التى تحيى من فعل بفتح العين على الأبنية التى تحيى من فعل  
بكسرها ومن فعل بضمها لأن فعل بفتحها أقوى منهما ولذا جاءت منه الأبنية أكثر من التى جاءت  
منهما . الثانى فى المصباح غير غبورا من باب قعد وقد يستعمل فيما مضى أيضا فيكون من الأضداد  
وقد أزيدى غير غبورا مكث وفي لغة بالمهملة الماضى وبالهمزة للقاء . الثالث يرد فعل بفتح العين  
لما كان كثيرة منها السلب نحو قررت أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة أى إسناد الغلبة فى فعل بين اثنين إلى  
الغالب فيه منها نحو ضاربى زيد فضربته أى غلبته فى الضرب وهذا قاصر عليه لا يأتى له مضموم العين ولا  
مكسورها ومنها مطاوعة فعل بفتح العين أيضا أى دلالة على تأثر فاعله بفعل آخر ملاق له فى الاشتقاق  
ومنه قوله \* قد جبر الدين الإله فجر \* أى انجبر . ولما فرغ من سرد الأبواب الثلاثة التى تأتى من  
فعل بفتح العين أخذ فى سرد الباب الرابع الذى يأتى من مضمومها فقال (وإن) بكسر الهمزة وسكون  
الون حرف شرط فاعله (تضم) بضم المثناة فوق وفتح الضاد المعجمة أصله تضمم بسكون الضاد وفتح  
الميم فنقله إلى الضاد وأدغمها فى الميم الثانية مضارع مبنى للناصب ضمير العين ويحتمل فتح أوله مبني  
لله ائـل ضمير المخاطب والمفعول محذوف عائد على العين وعلى كل متعلقه محذوف أى فى الماضى بقرينة  
ما تقدم وجواب إن تضم العين بماض (فأضمعنها) أى العين أى أحكم بصحة ضمها (فيه) أى الغابر  
بمعنى المضارع : يعنى أن رابع الأبواب الستة للثلاثى المجرد فعل يفعل بضم العين فى الماضى والمضارع ولا  
يحيى إلا لازما نحو حسن يحسن وعظم يعظم لأنه للأفعال العربية وأفعال الطبايع والنسوت فيختص  
أثره بالفاعل ولا يتجاوز إلى المفعول فلا يكون متعديا إلا بتضمين نحو رحبتكم الدار ضمن معنى



وسمى وقول على : إن بشرا قد طلع العين ضمن معنى بلغ ، وقيل الأصل رجبت بكم حذف الحائض  
توسعا أو تحويل نحو سده فان أصله سودته بفتح العين ، ثم حول إلى فعل بضمها وثقلت الضمة  
إلى فائه عند حذف العين وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين إذ لم يحول إلى فعل وحذفت  
عينه لالتقاء الساكنين عند اهلابها ألفا لالتبس الواوى بالياءى هذا مذهب قوم منهم الكسائى  
وإليه ذهب فى التسهيل وقال ابن الحاجب وأما باب سده فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل .  
[ تنبيهات : الأول ] لا يرد فعل مضموم العين إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم  
أو كطبوع نحو قفه وخطب أو شبهه نحو جنب شبه بنجس ولذلك كان لازما لمخصوص معناه  
بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه . الثانى لا يرد فعل بضم العين يأتى العين استقلا للضمة  
على الياء إلا هيؤ أى حسنت هيئته ولا متصرفا يأتى اللام إلا أنه وأصله نهى لأنه من التهيئة وهى  
العقل أبدلت الياء واوا المناسبة للضمة قبلها إما جامدا نحو قضا بمعنى ما أقضاه فطرده فى التعجب  
ولامضاعفا إلا قليلا مشروكا بباب فعل بكسر العين نحو لب وشرر وقالوا لب وشرر بكسر العين  
أى صار ليديا وذا شر ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لفتين كما فى كدت بضم الكاف  
تكاد فالماضى من لغة مضارعه تكرد حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ  
الماضى من لغة والمضارع من أخرى لأن الموافق الأتقل أخف من المخالف الخفيف والأخف : الثالث  
إنما قدم هذا الباب على بابى الكسور لأن الضم أقوى الحركات ( أو تنكسر ) العين بماض  
مطاوع كسر فاعله ضمير العين ومتعلقه محذوف كما رأيت ( فافتح ) أيها الناظر العين فى الغابر بمعنى  
المضارع . يعنى أن خامس الأبواب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ويحى متعديا  
كلم يعلم وسمع وسمع ولازما كفرح يفرح ويثس يثس وهو الأكثر للغلبة وضعه للنعوت  
اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاء نحو شنب وفلج ونحو برى ومرض ونحو سود وشهب  
ونحو أذن وعين إذا كبرت أذنه وعينه وقد يطاوع فعل بالفتح خدعه غخدع وقدمه لكثرة  
جىء الأبنية منه ( و ) احفظ ( كسرا ) لعين الغابر بمعنى المضارع الذى انكسرت عين ماضيه  
فهو نصب بمحذوف على طريق الاشتغال يفسره ( عيه ) أمر من وعى بمعنى حفظ أى احفظ الكسر  
فى عين مضارع الماضى للكسور العين . يعنى أن الباب السادس فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والمضارع  
ويحى متعديا كحسب يحسب بمعنى عد وورث يرث ولازما نحو نعم ونعم وثق وثق وهو الأكثر .  
[ تنبيهان : الأول ] فى المصباح وعيت الحديث وعيا من باب وعد حفظته وتدبرته اه . الثانى الواوى  
وكسرا بمعنى أو ومتعلقه محذوف . ثم ذكر أن شرط اطراد فتح عين مضارع فعل مفتوح العين  
أن تكون عينه أولامه من حروف الحلق فقال ( ولام ) مبتدأ مسوغ لفته بما قد فتحا ( أو عين )  
عطف على لام كائن ( بما ) أى فى فعل أو الفعل الذى ( قد فتحا ) عينا فى صيغة ماضيه ومضارعه وخبر  
ولام أو عين ( حلق ) نسبة للحلق أحد مخارج الحروف نسبة الحال للدخل : يعنى أن شرط كون فتح  
عين مضارع فعل بفتح العين قياسا أن يكون أحد الحرفين العين واللام حلقيا كسأل يسأل ومدح  
يمدح وحروف الحلق ستة الحاء والخاء المعجمة والعين والفتن المعجمة والمهمزة فالهاء والمهمزة من  
أقصاه والعين والحاء من وسطه والفتن والحاء المعجمتان من أدناه وزاد عليهما بعضهم الألف لكن لم يعتد  
بها لعدم أصالتها فى غير الحرف والاسم الغير المتكسر وذكر الزنجاني أن المهمزة من أول مخارج الحلق  
تمايلى الصدر وتليها الهاء ثم العين المهملة ثم الحاء المهملة ثم الفتن ثم الحاء المعجمتان وهو خلاف المشهور وما  
كثير من الثروخ مثال الحاء المهملة عينا نحل ينحل ولا ما فتح يفتح ومثال الحاء المعجمة عينا نخر يفخر

والجميع بكسر  
فى الكل وأن  
الفتح وإن كان  
العين فالمصدر  
منه مفعول بفتح  
ين وسكون الفاء  
وعلى الصيرفانها  
ران وقد جا  
العين . والزمان  
من منه منهل  
العين وفتح اليم  
ن الفاء هذا  
لصحيح  
ف والمضاعف  
ز . وأما فى  
فالمصدر

ولاماسلخ يساخ ومثال العين المهملة عينا رعى ولاما منع يمنع ومثال العين المعجمة عينا شغل يشغل ولاماصبغ يصبغ ومثال الهاء ذهب يذهب ووجه يوجه ومثال الهمزة عينا سأل يسأل ولاما قرأ يقرأ (سوى هذا) المتقدم الذي عينه أولامه حرف حلقى مبتدأ مضاف لهذا الإشارية مما فتحت عين ماضيه ومضارعه والمراد بسواه ما فتحت عينه فيها وليست عينه وللامه حرفا حلقيا كأبي يائي وسلي يسلي وقل يقي (بالشدوذ) مصدر شد المضاعف إذا انفرد عن غيره أو نفر هذا معناه لغة والمراد به هنا الخروج عن القياس متعلق (اتضح) بمعنى ظهر ألقه للإطلاق وفاعله ضمير سوى ذا والجملة خبره والمعنى أن فعل فعل بففتح العين فيهما مع كون عينهما ولامهما غير حلقيتين كأبي وسلي وقل ياتضح بالخروج عن القياس فلا يقاس عليه غيره ولا يرد ناقضا للشرط المتقدم. فإن قيل كيف يحكم على أبي يائي بالشدوذ وهو وارد في فصيح الكلام قال الله تعالى «ويأتي الله إلا أن يتم نوره». قلنا لا منافية فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام. مخالف للقياس دون الاستعمال كدور وصيد واعتور واستحوز فإن قياس هذه الكلمة الإعلال بقلب الواو أو الياء ألقا لتحركها واقتضاه ما قبلها والاستعمال بخلافه قال الله تعالى «استحوز عليهم الشيطان» ومخالف للاستعمال دون القياس كقوله \* وأم أوعال كها \* والاستعمال كهي. ومخالف لهما معا كقوله :

ويستخرج اليربوع من ناقضه ومن جحره بالشيخة يتقصع

فأدخل آل على الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال فالأولان مقبولان دون الثالث وأبي يائي من القسم الأول أناده في المطاوب وفي الصباح شد يشد شدوذًا انفرد عن غيره وشد نقر فخر شاذ. والشاذ في اصطلاح النحاة ثلاثة أقسام. أحدها ما شد في القياس دون الاستعمال وهذا قوى في نفسه يصح الاستدلال به. والثاني ما شد في الاستعمال دون القياس فهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول لأنه كالمفروض ويجوز للشاعر الرجوع إليه كالأجل. والثالث ما شد فيهما فهذا لا يعول عليه لفقده أصليه نحو المنا في المنازل ونقول النحاة شد من القاعدة كذا أو من الضابط ويريدون خروجه مما يعطيه لفظ التحديد من عمومته مع صحته قياسا واستعمالا اهـ.

[تأنيهاً: الأول] قيل السرفي استعمال أبي يائي من هذا الباب مع خاؤه عينه ولامه من حروف الحلق أن أبي بمعنى امتنع وامتنع فرع منه ولام منع حرف حلق فحمل أبي عليه فسكان لامه حرف حلق وقيل إن الياء في أبي. قابلة عن ألف وهي من حروف الحلق وإن لم يعتد بها فهي في أصل وضها كلمزة وهي من حروف الحلق فيكون أبي يائي على القياس. الثاني ركن يركن بفتح العين فيها من تدخل الألف على ما رواه أبو عمرو وبقى يبقى وفنى فنى وقل يقي بفتح العين في الماضي والمضارع من لغات طي فروا من الكسر للفتح. الثالث نكح ينكح وصرح بفتح عين الماضي وكسرها في المضارع وإن كانت لامهما من حروف الحلق ودخل يدخل بضمها في المضارع وإن كانت عينه حلقية ونظير هذا ما يقال: كل جوز مدور وما كل مدور جوز وارجع إلى ما قدمته عن السمايني في التنبيه الثالث قبيل قوله: أو افتتح لها في الغابر. الرابع الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف أن الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا السكون مخالف القياس، والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا السكون على القياس، والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه إلى الثبوت كذا في المطاوب والله سبحانه وتعالى أعلم. ولما فرغ من سرد أبواب الثلاثي المجرى الستة وما يناسبها شرع في الرباعي المجرى وما ألحق به فقال.

[ثم الرباعي باب واحد والحق به ستا بغير زائد

فوعل فوعول كذا فيعلا فويل فويل وكذا فعلا]

(ثم) للترتيب الذي كرمي والدرج في مدارج الارتقاء فهي منبهة على أن حق مدخولها أن يذكر بعد

البيمي واثرهما  
والمكان منه على  
مفعول بفتح الميم  
وسكون الفاء  
جميع الأبواب  
المقتل الفاء  
بكسر العين من  
الأبواب، واللفظ  
المقرون كالنار  
واللفظ المنفرد  
كالنار الفاء وإن  
الفعل زائدا على  
فالمصدر الميم والز  
والمكان واسم المفعول  
من كل باب يكون

متبوعها وليس المراد مجرد تأخره عنه ذكرنا فإن هذا يفيدُه الواو أيضا . الفعل (الرباعي) أى الذى حروفه الأصلية أربعة مبتدأ خبره متلبس (بباب واحد) لأنه ثقل لكثرة حروفه فلم يتصرفوا فيه كما تصرفوا فى الثلاثى الجرد بفتح عينه وكسرهما وضمهما والترموا فيه الفتحا لخفتها فتعادل ثقله فصار بابا واحدا بالاستقراء وهو فعلل وجاء لازما كدرج يدرج وبرم يرم ومتعديا كدحرج يدحرج وبرهن يبرهن .

[تنبيهان : الأول] الفعل الجرد لا يزيد حروفه على أربعة والسر فى ذلك الفرار من مساواته الاسم الذى لا يزيد حروفه على خمسة إن تجرد وهو نازل الدرجة عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه أفاده الدمايى . الثانى لم يحركوا جميع حروف الرباعى الجرد كما حركوا جميع حروف الثلاثى الجرد لثلاييزم توالى أربع حركات فى كلمة واحدة وفيه غابة الثقل ولم يسكنوا فاءه لتعسر الابتداء بالساكن ولا اللام الأولى لثلاييزم اجتماع الساكنين على غير حده إذا اتصل به ضمير رفع بارز متحرك لوجوب سكون اللام الثانية حينئذ حملا على الثلاثى ولم تسكن اللام الثانية لثلاييزم خرم قاعدة الماضى من بناءه على الفتح ما لم يتصل بضمير رفع متحرك فيسكن أو ساكن فيضم فتعين حرفه الثانى للسكون وهو العين أفاده فى المطلوب (والحق) أمر من ألحق وصل همزه للضرورة والإلحاق لغة لازما للحوق والإدراك ومتعديا الاتباع والإخبار بالبنوة للشبه وعرفا جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعاقى على مثل جعفر وعزى وزفرى على مثال درهم وجلب جلبية وجلبابا على مثال دحرج درجة ودحراجا وحلتيت وحلاتيت وعفريت وعفارت على مثال قسديل وقناديل . وفى التسهيل هو جعل ثلاثى أورباعى موازنا لما فوقه أو مساويا له مطلقا فى تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق وفى تضمن زيادته إن كان مزيدا فيه وفى حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا اه قال الدمايى المراد الموازنة بحسب الصورة والإفالوزن بخلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل ووزن كوتر فوعل اه وبعبارة واعلم أن الإلحاق مطلقا أى سواء كان فى الاسم أو فى الفعل جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامل معاملته فى جميع تصاريفه مثاله فى الفعل جعل شمل شمل مساويا لدحرج بزيادة اللام فيعامل شمل معاملة دحرج فى جميع تصاريفه من الماضى والمضارع وغيرهما فيقال شمل يشمل شملة كما يقال دحرج يدحرج دحرجة فالمثال الأول وهو شمل ملحق والمثال الثانى وهو دحرج ملحق به ومثاله فى الاسم جعل قررد مساويا لجعفر بزيادة الدال فيعامل قررد معاملة جعفر فى التصغير والتكسير وغيرهما فيقال قررد وقرارد وقرديد كما يقال جعفر وجعفر وجعفر وأما الإلحاق فى الفعل فهو اتحاد المصدرين والمراد من اتحاد المصدرين أن يكون مصدر الملحق موازنا لمصدر الملحق به والمراد بالموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى الملحق موقعها فى الملحق به وإن كان فى الملحق به زيادة فلا بد من مماثلته فى الملحق لاصوره حركاته وسكناته فانهم اه وعاقى بالحق (به) أى الباب الواحد الذى للرباعى الجرد وهو فعلل ومفعول ألحق (ستا) من أبواب الثلاثى الجرد بزيادة حرف واحد عليه والمراد بقوله والحق به ستا سمها ماجة بالرباعى الجرد لاصطلاحهم على تسميتها به كائنه (غير) باب (زائد) عليها وهو تسكلة إذ اسم العدد نهى فيه . ثم شرع فى سردها فقال (فوعلى) بقاء مفتوحة فو او ساكنة فعين فلام مفتوحة تحين نحو حوقل أصله حقل أى ضعف فزيد فيه الواو بين الحاء والخاف فصار حوقل على وزن فوعلى وهو لازم ملحق بدحرج فى جميع تصاريفه فيقال حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا أصله حوقلا قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسر كما يقال دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا

ضارع مجهول  
باب إلا أنك  
عرف المضارعة  
لضمومة واسم  
منه بكسر العين  
لأضى فلا يخلو  
ن يكون الفعل  
أو مجهولا  
كان معروفا  
الأخير منه  
على الفتح فى  
د والواحدة  
سواء كان  
كرا أو مؤثا  
حوم فى الجمع  
الفائب وساكن

(ونقول) بقاء مفتوحة فعين ساكنة فواو فلام مفتوحتين نحو جمهور أصله جهر أى ظهر فزيدت الواو بين الهاء والراء فصار جمهور على وزن فحول وهو متعدّد ملحق بدرج يقال جمهور بجمهور جمهوره وجمهورا مثل درج بدرج درجة ودحرجا (كذلك) المذكور في كونه من الثلاثي للحق بالرابعي المجرد زيادة حرف (فيعلا) ألفه إطلاقية بقاء مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فعين فلام مفتوحتين نحو يطر أصله بطر أى شق فزيدت الياء المثناة تحت بين الباء الموحدة والطاء الملهمة فصار يطر على وزن فعمل وهو متعدّد ملحق بدرج يقال يطر يبيطر يبطر ويبطارا كما يقال درج بدرج درجة ودحرجا (وفعل) بقاء مفتوح فعين ساكنة فثناة تحتية فلام مفتوحتين نحو غير أصله عثر أى اطلع أو سقط فزيدت الياء المثناة تحت بين التاء المثلثة والراء فصار عثر على وزن فعمل وهو لازم ملحق بدرج يقال عثر يعثر عثيرة وعثارا مثل درج بدرج درجة ودحرجا و (فعل) بقاء مفتوح فعين ساكنة فلام فالف نحو ساق أصله سلق أى عمل عمل الجاسوس فزيدت الياء في الآخر وأبدلت ألفا لتحرّكها إثر فتح فصار ساق على وزن فعمل وهو متعدّد ملحق بدرج نحو سلق يسلق سلقية وساقايا مثل درج بدرج درجة ودحرجا (وكذلك) المذكور من فوعل وما بعده في كونه من مزيد الثلاثي للملحق بالرابعي المجرد (فعللا) ألفه إطلاقية بقاء مفتوح فعين ساكنة فلامين مفتوحتين نحو جلبب أصله جالب أى أتى بشيء من بلد آخر للبيع فزيدت فيه إحدى الباءين الموحدين قيل أولاهما وقيل ثانيتهما . وجوز سيويوه الأمرين فصار جلبب على وزن فعمل وهو متعدّد ملحق بدرج فيقال جلبب يجلبب جلببية وجلبابا مثل درج بدرج درجة ودحرجا .

[تنبيهان : الأول] سهل إسقاط التاء من ستامع تذكر معبودة حذفه وإن كان الأولى إثباتها . الثاني فوعل بدل من ستا لتفصيله وما بعده عطف عليه بواو محذوف ما عدا الأخير وكذا في الموضعين حال أو أخبار لمبتدآت محذوفة : أى أحدها وثانيها وهكذا أو مفعول لأعنى مقدرا وما بعده عطف عليه كذلك وأنفرد الإشارة وإن كان المرجع متعددا لتأويله بالمذكور كما تقدم ، والله أعلم . ولما فرغ من الرباعي المجرد وما ألحق به شرع في الثلاثي المزيد فقال :

[زيد الثلاثي أربع مع عشر وهي لأقسام ثلاث تجرى]

(زيد) بفتح الزاي وسكون المثناة التحتية أصله مصدر زاد أريد به هنا معنى اسم المفعول لعلاقة التعلق الاشتقاقى أو الجزئية أى مزيد الفعل (الثلاثي) نسبة لثلاث كما تقدم والإضافة من إضافة ما كان صفة وهو مبتدأ على حذف مضاف أى أبواب الثلاثي المزيد (أربع) كائنة (مع عشر) بسكون الشين المعجمة أى أربعة عشر بابا وسهل إسقاط التاء من أربع مع تذكر الحدود حذفه وإن كان الأولى الإثبات (وهي) أى الأربعة عشر بابا الثابتة لمزيد الثلاثي (لأقسام) متعلق بتجرى الآتى على تصميمه معنى ترجع . وفي الصباح : جريت إلى كذا جريا قصدت وأسرت وقولهم جرى الخلاف في كذا يجوز حمله على هذا المعنى فإن الوصول والتعلق بذلك المحل قصد على الجواز اه (ثلاث) صفة أقسام وأسقط منه التاء للوزن قسم رباعى وقسم خماسى وقسم سداسى (تجرى) أبواب الثلاثي المزيد وترجع للأقسام الثلاثة والجملة خبر عن هى رجوع الجزئيات لسكياتها وأخذ في بيان الأقسام الثلاثة وما لها من أبواب بادئا بالرباعي فقال :

[أولها الرباع مثل أكرما وفعل وفاعلا تكمالا]

(أولها) أى الأقسام الثلاثة التى تجرى لها أبواب الثلاثي المزيد الأربعة عشر مبتدأ خبره (الرباع) أى الرباعي الذى صارت حروفه أربعة بزيادة حرف وأسقط ياء النسب للضرورة وذلك (مثل) بكسر

فسكون أى نحو وشبه (أكرم) ألفه إطلاقية أصله كرم فزيدت فيه الهمزة فصار أكرم على وزن  
أفعل وهذا الباب يأتى متعديا وهو الغالب كأكرم وأخرج وأسقط ولأما كأدبر يدبر إدبارا وأجرب  
يجرب إجرابا ومعانى هذا الباب كثيرة سندكر بتمامها فى فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (وفعل)  
يفتح الفاء والعين مشددة نحو خرج يخرج تخريجا والياء فى مصدره عوض عن التشديد الثابت فى  
فعله أصله خرج فزيد فيه التشديد فصار خرج على وزن فعل المشدد . واعلم أنهم اختلفوا فى الزائد  
فيه فقال الأكثرون إن الزائد هو الثانى . وقال الخليل الزائد هو الأول وجوز سيوبه الأمرين  
وهذا الباب للتكثير غالبا ويأتى للتعدي واللازم بلا تكثير أما التكثير فهو لا يخاو إما فى الفعل فعند  
ذلك يشترك بين اللازم والمتعدى نحو جوت لتكثير الجولان وهو لازم وطوت لتكثير الطواف  
وهو متعد وإما فى المفاعل فعند ذلك يكون اللازم فقط نحو موت الإبل أى كثر موته وإما فى المفعول  
فعند ذلك يكون للتعدي فقط نحو قطعت الثياب وغلقت الأبواب . وأما التعدي بلا تكثير فنحو فرح  
يفرح تفرحيا وكرم يكرم تكريما وأما اللازم منه بلا تكثير كجرب الإبل يجرب تجريبا وعظم الرجل  
يعظم تعظيا وهذا إذا كان بمعنى صار ومنه عجزت المرأة وثبتت أى صارت عجوزا وثيبا وبأى بمعنى الإزالة  
نحو فرعته أى أزلت الفرع عنه وقذبت عن الإبل أى أزلت عنها القذى وبمعنى التثحية نحو قدرت البعير  
أى نحيت قراده وبمعنى النسبة نحو فسقته أى نسبته إلى الفسوق وبمعنى فعل الخفف نحو قلص قلص بمعنى قاص  
بالتحفيف وقصر بمعنى قصر تخففا وزيل بمعنى زيل تخففا أفاده فى المطاوب (وفاعلا) ألفه إطلاقية يفتح  
العين نحو قاتل يقتل مقاتلة وقتلا وقتيلا أصله قتل فزيدت فيه الألف وإما زيدت بين الفاء والعين  
للضرورة وذلك أنها لو زيدت فى الأول لالتبس بفعل التكلم وحده فى المضارع ولتبس أيضا بماضى  
الأفعال ولو زيدت فى الآخر التبس بفعل الاثنين ولو زيدت بين العين واللام التبس بمبالغة اسم  
الفاعل وجمع تسكيره لأن الإعجام يترك كثيرا نعم على هذا يلتبس باسم الفاعل الذى ليس للمبالغة  
إلا أن الالتباس به أولى عندهم من الالتباس بمبالغة تركت بيانه جذرا من الإطناب وهذا الباب  
للتعدي فقط مشاركة بين الاثنين غالبا موضوع لما يكون بين الاثنين بأن يفعل كل واحد منهما  
مثل ما يفعله به الآخر نحو قاتل يقتل مقاتلة وقتلا وضارب يضارب مضاربة وضربا وزاد بعضهم  
مصدرا ثالثا لهذا البناء وهو قتل وضرب وقد يجىء هذا الباب لما يكون من واحد نحو عاقبت  
الاص وطارت النمل وعافى العاصى ونجى بمعنى أفعل نحو أغناك الله وغناك وبمعنى فعل بالتشديد  
نحو صاغر وضمر وبمعنى تفاعل نحو تسارع وسارع وتجاوز وجاوز فعلم أن أبواب الرباعى الزيد  
ثلاثة أفعل وفعل المضاعف وفاعل وكلها موازنة لفعل وليست ملحقة به لعدم صدق تعريف الملحق  
عليها (تخاصا) ألفه إطلاقية تمثيل لفاعل تسكيل للبيت :

[تنبيه] كان الأولى أن يقول : أولها الرباع وهو أفعلا وفعل وفاعلا كقاتلا

لأن عادتهم فى سرد الأبواب ذكر الأوزان الكلية للموزونات الجزئية وليفيد حصر الرباعى  
فى الأبواب الثلاثة والله أعلم . ثم شرع فى القسم اثنائى فقال :

[واخصص خماسيا بنى الأوزان فبدؤها كانكسر والثانى

افقتل افعل كذا تفعلنا نحو تعلم وزد تفاءلا]

(واخصص) أمر من التخصيص بمعنى القصر وإثبات الحكم لشيء ونفيه عن غيره أى انصرف الناظر  
فعلنا (خماسيا) منسوب لحسة على غير قياس أى ثلاثى الأصول وزيد عليها حرفان فصار المجموع خمسة  
وعلى باخصص (ب) (ب) بنى الأوزان جمع وزن بمعنى موزون به وهى خمسة والباء داخلة على القصور

عليه وذى اسم إشارة والأوزان تابع له أى حكم بأن الخامس مقصور على هذه الأوزان الخمسة لا يتعداها إلى زائد عليها (فبدوها) أى أول الأوزان الخمسة التى قصر عليها الخامس مبتدأ والفاء مفسحة عن مقدر أى إذا أردت سردها . فأولها الفعل (كانكسر) ينكسر انكسارا واقطع بتقطع انقطاعا أصلها كسر وقطع فزيد فيها الهزمة والنون وهذا الباب لا يتعدى ألبتة لأن الأصل فيه المطاوعة ومعنى المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر، وعرفنا الزنجاني بأنها حصول أثر لشيء عند تعاقب فعل التمدى بالشيء ، وشارح المراح بقوله صدور فعل عن فعل نحو صدور الاشتقاق عن القطع فيقال إن مصدر انقطع الذى هو الانقطاع صدر عن مصدر قطع الذى هو القطع ، وشارح المارونية بقوله هى أثر حصل عن تعلق الفعل التمدى بمفعوله فعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدد بالذى قام به ذلك الفعل المطاوع نحو كسره فانكسر فقولك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدد وهو كسر بالذى قام به انكسر وهذا الباب مطاوع لثلاثة أبواب أحدها باب فعل بفتح العين مع التخفيف نحو قطعت فاقطع وصرفته فانصرف وثانيها فعل بتشديد العين نحو عدلته فانعدل وثالثها أفعال نحو أزعجت فأتزعج كذا يفهم من نزهة الطرف وذكر فى المارونية أنه مطاوع فعل نحو كسره فانكسر ويجىء مطاوع أفعال وهو شاذ ويشترط فى هذا الباب الحاجة الواضحة للحس لأن وضعه لحصول أثر الفاعل خصوصاً بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذى وضع له ومن ثم لم يقل علمته فانعلم وقصدته فانقص وأما قولهم عدمته فانعدم مع أنه لاعلاج ولا تأثيرية فعلى سبيل الخطأ منهم كذا فى المطلوب (والثانى) من الأوزان الخمسة (افعل) بسكون الفاء وفتح المثناة فوق والعين واللام نحو اجتمع يجتمع اجتماعاً أصله جمع فزيدت عليه الهزمة والتاء وهذا الباب مشترك بين اللزوم والتمدى فيتعدى إذا كان بمعنى اتخذ نحو اختبر واطبع أى اتخذ خبراً وطبعاً ويكون لازماً إذا كان بمعنى فعل المطاوعة نحو جمعته فاجتمع ومزجته فامتزج وغمضته فاغتم ويجىء بمعنى فعل فيكون لازماً كاحتقد بمعنى حقد ومتعدياً كاحتقر بمعنى حقر وارتفع بمعنى نزع وبمعنى تعاقب فيكون لازماً فقط نحو اختصم زيد وعمرو واصطاح الحصان بمعنى تخصا وتصالحا وبمعنى فعل فى نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فيتعدى فقط نحو اكتسب المال واجتمعوا وارتحل الخطبة أفاده فى المطلوب والثالث (افعل) بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو أحمز يحمز أحمرا أصله حمز فزيد فيه الألف والتشديد وهذا الباب لا يتعدى لأنه مختص بالأنوان والعيوب نحو أحمز وأصفر وأعور ونحوهما من الأفعال الطبيعية التى لا تتعدى إلى الغير وذكر الرابع بقوله (كذا فعلا) بفتحات مشدد العين نحو تكسر ينكسر تكسرا أصله كسر فالتاء والتشديد فيه زائدان وهذا الباب مشترك بين اللزوم إذا كان للمطاوعة لفعل مشدد العين نحو قطعته فتقطع وكسره فتكسر والتمدى إذا كان بمعنى أخذ نحو تمزأ أى أخذ تمزراً ويجىء للتسكف وهو تحصيل المطلوب شيئاً بعد شيء نحو تعلم العلم وتجرجع الشراب ولاظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصل إلا أنه يريد إظهار حصوله نحو تبصر وتحم وتشجع أى أظهر البصر والحلم والشجاعة ولم يكن عليه وبمعنى تعاقب نحو تعهد بمعنى تعاهد وبمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وهذه المعانى الثلاثة للتعدي أيضاً ويجىء بمعنى من غير أن يراد به شيء مما تقدم فيخص اللزوم نحو تسكلم وتبسم ويجىء للتجنب نحو تجنب الأثم أى بعد منه وتهجد أى بعد من النوم بالليل وتخرج أى بعد من الخروج وهذا لازم فى الأظهر كذا فى المطلوب وذلك (نحو تعلم) أصله علم فزيدت فيه التاء وأحد الحرفين المكررين وهو متعدد كما تقدم، وذكر الباب الخامس

وإن كان التاء مجزوماً  
فالحرف الأخير  
يكون مثل ما  
فى المعروف والحرف  
الذى قبل الأخير  
مكسور والساكن  
ساكن على حاله  
بقى مضموم .  
وأما المضارع فهو الذى  
يكون فى أوله حرف  
من حروف التثنية  
بشرط أن يكون ذلك  
الحرف زائداً  
الماضى، وحروف  
المضارعة مفتوحة  
فى المعروف .

فقال (وزد) أيها الناظر على الأبواب الأربعة المقدمة بكسر الزاي أمر من زاد يزيد (تفاعلا)  
ألفه إطلاقية نحو تبعاد يتبعاد تباعدا أصله بعد فالتاء والألف فيه زائدتان وهذا الباب للمشاركة  
بين اثنين نحو تضارب زيد وعمر أو أكثر نحو تخاصم زيد وعمر وبكر ومنه تصالح القوم وهو مشترك  
بين اللازم إذا كان من فاعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو تضاربنا من ضارب ولا يقال تضاربه  
لأنه ينقص عن فاعل مفعولا أبدا والمتعدي إذا كان من فاعل المتعدي لاثنين نحو تنازعنا الحديث  
من نازعته الحديث وتشاركنا المال من شاركته المال ولا يقال تنازعته الحديث وتشاركته المال  
لما مر من أنه ينقص عن فاعل مفعولا أبدا وهذا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فهو متعدد  
مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بأن البادي بالفعل في فاعل معلوم دون  
التفاعل ولهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل الإنكار أضرب زيد عمرا أم ضرب عمرو زيدا  
ولا يقال ذلك في تضارب زيد وعمر ويحىء للتكلف فيما لا يراد معناه وقد مر نحو تجاهل وتعارض  
أى أظهر الجهل والمرض من نفسه وليس عليه الجهل والمرض في الحقيقة والفرق بين تفعل وتفاعل  
حال كونها للتكلف أن تفعل في هذا المعنى كتكبر وتحمل وتجلد يريد صاحبه إظهار ذلك  
المعنى من نفسه ووجوده فيه فتكون تلك الصفة وهى الكرم والجمال والجلادة وتفاعل ليس كذلك  
لأنه يدل على أن صاحبه مدع دعوى كاذبة لأن المتجاهل والمتعارض لا يريد أن يكون جاهلا  
ومرابطا وإن أظهر ذلك من نفسه ولمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى تعهد وتزأب بمعنى تزيب وبمعنى  
أفعل نحو تخاطأ بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط ويحىء على غير هذه المعاني نحو تفاضيته  
وتلاقيه وتداركته وهذه المعاني الثلاثة للتعدي أيضا وهذه الأبواب الخمسة موازنة لتدريج من  
مزيد الرباعى لا ملحقه به سوى أفعل فإنه لا يوازنه بعد الإدغام كذا في المطلوب والله سبحانه وتعالى  
أعلم ثم شرع في القسم الثالث فقال:

[ ثم السداسى استفعلا واقفعولا واقفول افعلى يليه افعلا ]  
واقفال ما قد صاحب اللاميين

(ثم) الفعل (السداسى) أى الذى بلغت حروفه ستة بزيادة ثلاثة أحرف على أحرفه الثلاثة الأصلية  
أبوابه ستة أحدها (استفعلا) ألفه إطلاقية نحو استخرج يستخرج استخرجا أصله خرج فزيدت  
الهمزة والسين والتاء وأصله أن يكون لطالب الفعل نحو استغفر الله أى طلب منه المغفرة وهذا الباب  
مشترك بين اللازم إذا كان بمعنى فعل نحو استقرأ بمعنى قرأ وبمعنى التحول نحو استنسر البنات  
واستنوق الجمل أو بمعنى صار نحو استحجر الطين والمتعدي إذا كان بمعنى أخرج نحو استخرج المال  
بمعنى أخرج واستنقد بمعنى أنقذ أو بمعنى الإصابة نحو استعظمه واستملحه أو بمعنى الطلب نحو  
استملت الخبر واستغفرت الله تعالى وسنذكر باقى معانى هذا الباب فى فصل الفوائد إن شاء الله تعالى  
(و) ثانيها (اقفعولا) بسكون الفاء والواو وفتح العينين واللام وألفه إطلاقية نحو اعشوشب يشوشب  
اعششبا أصله عشب فالهمزة والواو وإحدى الشينين زائدة فيه واخشوشن يخشوشن اخشيشانا وهذا  
الباب لازم يفيد المبالغة فإذا قلت اعشوشب واخشوشن كان أبغ من قولك عشب وخشن أى صارت  
الأرض ذات نبات وخشن (و) ثالثها (اقفول) بسكون الفاء وفتح العين والواو مشددة نحو  
اجاوز يجاوز اجاوزا أصله جاز فالهمزة والواو المشددة زائدتان فيه وهذا الباب لازم لأن معناه دام  
مع السرعة فى السير وهذا من أفعال الطباع ورابعها (افعللى) بسكون الفاء والنون وفتح  
العين واللام نحو اسلنقى اسلنقى اسلنقا أصله سلق فالهمزة والنون والياء زائد فيه ثم قلبت الياء ألفا

جميع الأبواب إلا  
رباعى أى رباعى  
فانها مضحومة فيه  
قبل لام الفعل  
رع مكسور فى  
عى والجداسى  
داسى إلا من  
ل ويتفاعل  
ل فإنه مفتوح  
وفى الجحول  
ن حروف الضارعة  
ومة والساكن  
كن على حاله وما  
فتوح كله  
عدا لام الفعل



في الماضي لتحركها عقب فتح وكتب بالياء لا انقلاب ألفه منها في الطرف وقلت الياء همزة في المصدر لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف وهو ألف المصدر ولم يطل مع ذلك كونها ألف الإلحاق باحرنجم نظرا إلى الأصل لصدق تفرعها عليها لأنه في الأصل اسلتقاي على وزن احرنجام وهذا الباب لازم سوى كنتين سيأتي ذكرهما في التثنية لأن معنى اسلتقاي نام على فقاء، وذكر خامسها بقوله (يليه) أي يتبع الأبواب المذكورة في السرد (افعللا) بسكون الفاء والنون وفتح العين واللام وألفه إطلاقية نحو اقعنسس يقعنسس اقعنساسا أصله قفس فالهمزة والنون وإحدى السينين زوائد فيه وهذا الباب لازم يفيد المبالغة لأنك إذا قلت اقعنسس كان أبغ في المعنى من قولك قفس أي دخل ظهره وخرج صدره وهذا الباب ملحق باحرنجم من مزيد الرباعي لصدق تعريف الملحق عليه (و) سادسها (افعال) بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وشذ اللام إلا أنها في النظم مخففة للضرورة ولما فاته التضعيف نبه عليه بقوله (ما) مصدرية ظرفية موصولة بجملة (قد صاحب) افعال (اللامين) أي مدة مصاحبة اللامين أي اشتغال عليهما بالتضعيف فهي من مصاحبة الكل للجزء نحو احمار يحمار احمرا بالاختيف في المصدر ومنه اشهاب يشهاب اشهبيا وأصلها حمر وشهب فالهمزة والألف والتشديد زائدة فيها وإنما خفف مصدره لوقوع ألفه فاصلة بين التثنية بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فأدغم فيها وإنما قابت ألف الماضي والمضارع في هذا الباب ياء في مصدره بعد كسر عينه في حملا على قلب الواو ياء في مصدر انوعل نحو اعشيشا أصله اعشوشاب بسكون الواو بعد الكسرة وإنما حمل قلبها على قلب الواو جريا على حمل الظير على النظير لأنهما حرفا علة في أصل الوضع وهذا الباب لازم يفيد المبالغة أيضا لأن احمار واشهاب اللانوان لسكنه أبغ من حمر وشهب ولما فرغ من مزيد الثلاثي شرع في مزيد الرباعي فقال :

[زيد الرباعي طي نوعين. ذي ستة نحو افعلل افعللا ثم الخماسي وزنه تفعللا]

(زيد) بفتح فسكون أي مزيد الفعل (الرباعي) كأن (على نوعين) أي منحصر في قسمين سداسي وله بابان وخماسي وهو باب واحد فصارت أبواب الرباعي الزيد ثلاثة ترجع إلى قسمين لأن الزائد إما حرف واحد فيصير الرباعي به خماسيا وإما حرفان فيصير سداسيا ولم يوجد منه في كلامهم ما زيد فيه ثلاثة أحرف فيكون سباعيا ثم أبدل من نوعين لتفصيلهما ورفع إجمالهما فقال نوع (ذي) أي صاحب (سته) من الأحرف بزيادة حرفين على الأصول الأربعة وتحت بابان أشار لأولهما بقوله وذلك (نحو افعلل) بكسر همزة الوصل وسكون الفاء وفتح العين واللامين مع تشديد الأخيرة نحو اقشعر يقشعر اقشعرا أصله قشعر فالهمز والتشديد زائدان فيه وهذا الباب لازم كاحمر واصفر في كونه للانوان ولذلك لا يتعدى وأشار لثانيهما بقوله (وافعللا) بسكون الفاء والنون وفتح العين واللامين وألفه إطلاقية نحو احرنجم يحرنجم احرنجاما أصله حرجم فالهمز والنون زائدان فيه والاحرنجام الاجتماع وهذا الباب لازم لأنه مطاوع فعمل نحو حرجم الإبل فاحرنجت. وذكر النوع الثاني عاطفاه على ذي ستة بقوله (ثم) النوع (الخماسي) بسكون الياء للضرورة وهو باب واحد (وزنه) أي الخماسي (تفعللا) بفتح التاء والفاء واللامين وسكون العين وألفه إطلاقية نحو تدحرج تدحرجا أصله دحرج فالتاء زائدة فيه وهذا الباب لازم لأنه مطاوع فعمل نحو دحرجت الحجر فتدحرج فهو غير متعد لأنه لا يدل على مفعول لا لفظا ولا معنى وإنما دل على فعل الفاعل فقط [تنبيهان : الأول] باب فعال بلغ باعتبار ما حقه ستة أبواب : الأول تدحرج وهو لازم كما مر ، والثاني تجورب وهو متعد لأن معناه لبس الجورب ، والثالث تشيطن أي فعل فعلا مكروها وهو متعد أيضا ، والرابع تروك أي تبخر وهو لازم ، والخامس تسكن أي أظهر الذل وهو متعد ،

والسادس تجلب أي لبس الجلباب وهو متبعه أفاده في المطلوب . الثاني علم أن مزيد الرباعي لا يزيد على الستة أحرف لأن التصرف في الفعل أكثر من التصرف في الاسم فلم يحتمل من عدة الحروف الزائدة ما احتمله الاسم . قال في التسهيل : وإن كان أي المزيد فعلا لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التانيث أو نون التوكيد وسكت عن هذا الاستثناء في الخلاصة وهو أحسن لأن هذه في تقدير الانقصال والله سبحانه وتعالى أعلم .

### باب المصدر وما يشتق منه

[ومصدر آتى على ضربين ميمي وغيره على قسمين من ذى الثلاث فالزم الذى جمع وما عده فالقياس تتبع]

(باب) بيان أبنية وصيغ (المصدر) مفعل صالح لحدث المصدر وزمانه ومكانه ، والمراد به عرفا اسم الحدث ويسمى حدثا وفلا حقيقيا واسم معنى أيضا (و) أبنية (ما) أى الماضى والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان والمكان والآلة الذى (يشتق) بضم أوله وفتح ما قبل آخره مضارع مجهول نائبه ضمير ما وذكره مراعاة للفظه وهو الأحسن إن لم يؤد إلى لبس كأعط من سأنتك لامن سأنك أو قبس كأعجبتى من هى بيضاء ومصدره الاشتقاق يستعمل لغة بمعنى الشق بالفتح أى التصفيف ومطووعا له وعرفا في رد لفظ الآخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف فإن كانت جميع الحروف الأصلية مع الترتيب سمى صغيرا أو أصغر كاشتقاق ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضروب وضارب من الضرب وإن كانت كذلك لامع الترتيب سمى كبيرا أو وسطا أو صغيرا كاشتقاق المدح من الحمد وإن كانت فى أكثر الحروف الأصلية سمى أكبر أو كبيرا كاشتقاق فليج وفلج من اللج والناق والمراد هنا القسم الأول وصلة يشتق (منه) أى المصدر (ومصدر) أى اسم الحدث ومسوغ الابتداء به قصد الحقيقة وخبره جملة (أنى) بالمشاة فوق فاعله ضمير المصدر أى جاء ، وورد فى كلام العرب حال كونه كائنا (على ضربين) أى نوعين وقسمين وأبدل من ضربين لتفصيلهما ورفع إجمالهما (ميمي) نسبة للميم لابتدائه بها من نسبة السكل لجزئه ، والمراد بالميمي ما يكون أول حروفه مما زائدا على نفس الكلمة فخرج ما بدئ بميم أصلى كالمى (وغيره) أى اليمى غير مجرور عطف على ميمى حال كون غير اليمى كائنا (على قسمين) وبين القسمين بقوله قسم كائن (من) الفعل المجرد (ذى) أى صاحب الأحرف (الثلاث) وهذا سماعى (فالزم) أيها الناظر أمر من الزوم أى احفظ (الذى سمع) من العرب من أبنيته مقتصرا عليه بحيث لا تنفيس عليه غيره لتعذر ضبطه لكثرة حتى قيل إن مصدر الثلاث لا يمكن تعداده إلا أنه يرتقى على ما ذكر سيديويه إلى اثنين وثلاثين بابا تركت تعدادها بحمد الله لا يطول كتابي فلما تعذر ضبطه لكثرة أتى على ما سمع من العرب ، هذا مذهب سيديويه . وأما مذهب الزمخشري فإن مصدره قياسى لكثرة استعماله (و) قسم كائن (ما) أى الفعل الذى (عده) أى جاوز ذى الثلاث رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا (فالقياس) على ما سمع منه من العرب مفعول (تتبع) أى الناظر فى ضبط أبنيته لعدم تعذر ضبطه لأن مصدره على طريق واحد وضع فى ألفاظ معلومة كالإفعال بكسر الهجر فى باب أفعل والافعال فى باب انفعل واستعمال فى باب استفعل ونحوه من مزيد الثلاث وكالفعالة والتملال والتفعلل والافعال والافعيال والافعلال فى الرباعى المجرد ومزيدة . أما باب كلام بكسر الكاف وقيتال بكسر القاف وقاتل بكسر القاف وتحمال بكسر التاء وفتح الميم وزلزال بفتح الزاى الأول من كلم وقاتل وتحمل وزلزل فشاذا لاعتداد به .

وتصانيره على بويب وهو إما مرفوع إما على أنه خبر لمحدوف أو لما بعده وإما على أنه مبتدأ خبره  
محدوف أو ما بعده فهذه أربعة أوجه وإما منصوب بفعل محذوف وإما مجرور بحرف محذوف مع  
متعلقه وإما، وقوف أى ساكن كالأعداد السرودة وهو الأولى اعدم إحواله لتقدير هذه سبعة أوجه  
تجوز في كل ترجمة والمختار أن المراد به الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وأصله المدخل  
والألفاظ مدخل للمعاني فالعلامة للشابهة أو التقيد أو الإطلاق وهذا باعتبار الأصل وإلا فقد صار  
حقيقة عرفية فيما تقدم . الثاني يحتمل أن جملة أى صفة مصدر والظرف بعده خبره . الثالث مسوغ  
مجيء الحال من غير تخصصه بالإضافة . الرابع بأن ما من ما بعده عطف على ذى الثلاث . الخامس  
الميمى على قسمين أيضا من ذى الثلاث ومما عداه لكن كلاهما قياسى كما ستراه .

وأخذ في بيان أبنية الميمى من ذى الثلاث فقال :

[ميمى الثلاثى إن يكن من أجوف صحيح أو مهموز أو مضفع  
أنى كمفعول بفتحين وشذ منه ما بكسر العين  
كذا سم الزمان والمكان من مضارع إن لا بكسرهما بين  
وافتح لها من ناقص وما قرن واعكس بمعتل كمفروق يعن]

المصدر (ميمى) الفعل (الثلاثى) أى المصدر الميمى الذى فعله ثلاثى مجرد مبتدأ خبره جملة (إن يكن)  
ميمى الثلاثى مأخوذاً (من) فعل (أجوف) يمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل . والأجوف عرفاً  
معتل العين وهو يأتى على ثلاثة أبواب . الأول فعل يفعل بضم العين فى المضارع نحو قال يقول وصان  
يصون ، والمصدر والزمان والمكان منه على ، فعل بالفتح نحو مقال ومصان أصلهما مقول ومصون  
قلت فتحة الواو للساكن الصحيح قبلها وأبدلت ألفا . والثانى فعل يفعل بفتح العين فى المضارع  
نحو خاف يخاف وهاب يهاب ، والمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو تخاف ومهاب . والثالث  
فعل يفعل بكسر العين فى المضارع نحو باع يبيع وكال يكيل والمصدر منه كذلك نحو مبيع ومكال  
والمكان والزمان على مفعول بكسر العين نحو مبيع ومكيل يسكون الباء الواحدة والكاف ولو قلت  
حركة الياء لما قبلها على القاعدة المستمرة يلتبس الزمان والمكان بالمفعول لفظاً وإيجاماً والفرق  
بالأصل تأمل وأما الطول للمصدر والمكان والزمان من طول يطول بضم العين فيهما فهو شاذ لا يعتد به  
وعطف على أجوف (صحيح) بعاطف مقدر أى أو من فعل صحيح أى سالم من حروف العلة والمهمزة  
والضعيف وأصله صفة مشبهة من الصحة كفتح يفتح بفتح العين فالمصدر والزمان والمكان منه مفتوح  
بفتحها أيضاً ودخل يدخل وحسن يحسن بضم عين مضارعهما فالمصدر والزمان والمكان منهما ، فعل  
بفتح العين (أو) من فعل (مهموز) أصله اسم مفعول همزه والمراد به هنا الفعل الذى آخر حروفه  
همزة وهو يأتى من كل باب كالصحيح أما المهموز الفاء من الصحيح فيأتى على خمسة أبواب والمصدر  
والمكان والزمان على وزن واحد فى أربعة منها وفى واحد والزمان والمكان على وزن آخر سوى وزن  
المصدر الأول منها من باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ والثانى من باب علم نحو آمن يأمن والثالث من  
باب فتح نحو أهب يهبط والرابع من باب حسن نحو أذب يأذب فالمصدر والزمان من هذه الأبواب  
على مفعول بالفتح نحو مأخذ ومأمن ومأهب ومأذب وأما الباب الذى مصدره على هذا الوزن لازمانه  
ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يابق فالمصدر منه على مفعول بالفتح نحو مابق والزمان  
والمكان على مفعول بالكسر نحو مابق . وأما المهموز العين منه فيأتى منه أبواب أربعة والمصدر

مضموماً فوزنه  
وضخم وإن كـ  
مكسوراً فوزنه  
المتعدي هالم  
اللازم يأتى على  
أوزان نحو مـ  
وزن بفتح  
وكسر للميم وأ  
للمذكر وحجراً  
البؤنث وجمعها  
بضم الحاء ومـ  
الميم وضمية أحمرأ  
وتكفية حجراً حمراً  
وعطشان للميم  
وعطشى بفتح  
وسكون الطاء ومـ  
للبؤنث وجمعها

والزمان والمكان في ثلاثة منها على صيغة واحدة وواحد منها زمانه ومكانه على صيغة أخرى سوى صيغة المصدر الأول منها من باب فتح نحو سأل يسأل والثاني من باب علم نحو سئمت يسئمت والثالث من باب حسن نحو رؤف يرؤف فالمصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالفتح نحو مسأل ومسأم ومرأف وأما الباب الذي لا يجر زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب نحو زأد يزمد فالمصدر منه على مفعل بالفتح نحو مزأد ومكانه وزمانه بالكسر نحو مزمد . وأما مهموز اللام منه فيأتي من أربعة أبواب أيضا في ثلاثة منها اتفق وزن المصدر والزمان والمكان وواحد منها خالف وزن مصدره وزن زمانه ومكانه : الأول منها من باب فتح نحو قرأ يقرأ والثاني من باب علم نحو ظمى يظمى والثالث من باب حسن نحو جزؤ يجزؤ فالمصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالفتح نحو مقرأ ومظما ومجزأ . وأما الباب الذي مصدره على هذا لازمانه ومكانه فهو من باب ضرب نحو هتأ هتأ مصدره على وزن مفعل بالفتح نحو هتأ وزمانه ومكانه بالكسر نحو هتأ . وأما المهموز المضاعف فهو لا يوجد في العين واللام وفي الفاء يأتي من ثلاثة أبواب اتفق وزن المصدر والزمان والمكان في اثنين وفي واحد منها اختلف وزن مصدره بوزن زمانه ومكانه . أما الأول فأحدهما من باب نصر نحو أذ يؤذ وثانيهما من باب حسن نحو أز يؤز فالمصدر والزمان والمكان منهما على مفعل بالفتح نحو مأذ وأز والأصل مأد ومأز وأما الثالث فهو من باب ضرب نحو أن ينن فمصدره على مفعل بالفتح أيضا نحو مأن والأصل مأن وزمانه ومكانه على مفعل بالكسر نحو أنين والأصل مأن (أو) من فعل (مضاعف) بضم الليم وفتح العين المهملة باسم مفعول ضاعفه ثم خص عرفا بما كانت عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثي وهو يأتي من ثلاثة أبنية . الأول فعل يفعل بضم العين في مضارعه نحو يسر ويسر ومد يمده والمصدر والزمان والمكان منه على مفعل بالفتح نحو مسر ومد والأصل مسرر ومدد . والثاني فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو عصف يعصف وحس يحس والمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو معصف ومعصف والأصل معصف ومعصف . والثالث فعل يفعل بكسر العين في مضارعه نحو قر يقر وفرفر والفرفر منه كذلك نحو مقر ومقر والأصل مقرر ومقرر . وأما الحجب والمليب بالفتح للمصدر والزمان والمكان من فعل يفعل بضم العين فيهما فهو شاذ وجواب إن يكن من أجوف الخ (أي) بالمشناة الفوقية ماض من الاتيان أى جاء ميمى الثلاثي منها وورد في كلام العرب حال كونه (كفعل) حال كون مفعلا متلبسا (بفتحيتين) الأولى للميم والثانية للعين (وشذ) بشذ الدال المعجمة أى خرج من القياس حال كونه كأننا (منه) أى ميمى الثلاثي بيان (لما) أى الذى أتى عن العرب حال كونه متلبسا (بكسر العين) نحو مطلع بكسر اللام من مطلع يطلع بضم العين في المضارع اسم لطاوع الشمس ويصلح لزمانه ومكانه أيضا والمغرب بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين المضارع لمكان غروب الشمس وزمانه وقسمه والمسجد بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين مضارعه للسجود وزمانه ومكانه وأما مذهب سيويه فمسجد بفتح الجيم لاغير إذا أريد منه موضع السجود والمشرق بكسر الراء من شرق يشرق بضم العين في مضارعه لشرق الشمس وزمانه ومكانه والمجزر بكسر الراء من جزر يجزر بضم العين في مضارعه لجزر الإبل ومكانه وزمانه والمسكن بكسر الكاف من سكن يسكن بضم العين في مضارعه للسكن ومكانه وزمانه والمنبت بكسر الباء من نبت ينبت بضم عين مضارعه للنبت ومكانه وزمانه والمنسك بكسر السين من نسك ينسك بضم عين مضارعه للنسك ومكانه وزمانه والمفرق بكسر الراء من فرق يفرق بضم عين مضارعه

بكسر العين  
سعة عطشان  
فان وتثنية عطشى  
ان واختصرت  
ما يمكن ضبطه  
بما عمل وتركت  
[ما المنعول]  
مع الثلاثي فوزنه  
وكثير ، وقد  
الفاعل والمفعول  
تد على الثلاثي  
صدر الميمى .  
المبالغة جهول  
ديق وكذاب  
بضم السين  
يقظ

لافتراق الشمر وسط الرأس ومكانه وزمانه والسقوط بكسر الفاء من سقط يسقط بضم عين مضارعه  
للسقوط ومكانه وزمانه والمحشر بكسر الشين المعجمة من حشر يحشر بضم عين المضارع للحشر وزمانه  
ومكانه والرفق بكسر الفاء من رفق يرفق بضم عين المضارع للرفق ومكانه وزمانه وجمع بكسر الميم  
من جمع يجمع بفتح العين فيها للجمع وزمانه ومكانه وإن كان القياس في هذه الأمثلة كلها الفتح  
وقد روي في بعضها وهو المنسك والطلع والغرب والمجمع وأجيز في الباقي قياسا عليها وشبه بالمصدر  
الميمى للثلاثي من الأنواع المذكورة اسم الزمان والمكان منها فقال (كذا) أى يمى الثلاثي من  
أجوف أو صحیح أو مهموز أو مضاعف في إتيانه كمفعل بفتحين وشذوذ ما أتى منه بكسر العين خبر  
مقدم مبتدؤه (سم) بكسر السين المهملة أى اسم (الزمان) لحث المصدر (و) اسم (المكان) له أيضا.  
ثم ذكر أن شرط قياسية فتح عين مفعل مصدرا وزمانا ومكانا من الأجوف وما بعده الثلاثي أن  
لا تكون عين مضارعه مكسورة بأن تكون مفتوحة أو مضمومة بقوله حال كون ميمى الثلاثي  
الأجوف وأسم زمانه ومكانه مأخوذة (من) مادة فعمل (مضارع إن) بكسر المعجمة وسكون النون  
حرف شرط فعله بين بفتح عينه أوضمها (لا بكسرها) أى عين المضارع عطف على محذوف كما رأيت  
متعلقه (بين) مضارع بان بمعنى ظهر أصله بين بسكون الواو فكسر المثناة ونقل كسر المثناة إلى  
الواو وحذفت المثناة للقاء الساكنين وفاعله ضمير المضارع وجواب إن محذوف يدل عليه قوله  
أنها أى كمفعل الخ.

[تنبيهات: الأول] فتحت ميم مفعل في المصدر لحقة الفتحه ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير  
الكسر وبالمفعول للفعل الزائد على الثلاثي على تقدير الضم وفي الزمان والمكان لهما وجهين ولتكون  
حركة العوض موافقة لحركة الموضع تأمل وفتحت العين في جميعها للخفة وسكنت الفاء ثلاثا يلزم توالى  
أربع حركات في كلمة واحدة وخسرت به الفاء لأن لزوم التسوالى المذكور من الميم ودفعه بإسكان  
ما هو قريب منه أولى من غيره وليكون ما يقابل العين في الماضى والمضارع متحركا. الثانى إنما  
لم يفرق بين المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان فيما إذا كان عين المضارع مفتوحة أو مضموما سواء  
كان استعمالها على القياس أو على الشذوذ، أما على القياس فلما مر، وأما على الشذوذ فلوجوده كذاك  
بالاستقراء. الثالث إن كان المضارع مكسورا العين فالمصدر الميمى منه على وزن مفعول بفتح الميم والعين  
وسكون الفاء كما مر إلا المرجع والمصير فانهما مصدران من هذا الباب وقد جا آ بكسر العين وكذا الحيف  
والمعجب مصدران من هذا الباب وجا آ بكسرها والزمان والمكان منه مفعول بكسر العين وهذا في الفعل  
الصحيح والأجوف والمضاعف والمهموز كالضرب والمجلس والمنسكج والمسرح ونحوها مما كان  
عين مضارعه مكسورا فان هذه الأمثلة بالفتح مصدر ميمى وبالكسر اسم زمان ومكان وإنما فرق بين  
المصدر والزمان والمكان في هذا الباب لتكون حركة عينها موافقة لحركة عين مضارعهما لكونهما  
مأخوذتين منه بخلاف المصدر فأبقى على الفتح لحقة وقد تقدمت أمثلة الأجوف والمضاعف والمهموز  
وهذا تفصيل في مفهوم قوله إن لا بكسرها بين (واقف) أيها الناظر عين مفعول (لها) أى المصدر والزمان  
والمكان حال كونها مأخوذة (من) فعل (ناقص) أصله اسم فاعل نقص ثم نقل عرفا لمثل اللام وهو  
المراد هنا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وإنما اختير الفتح فيه دون الضم والكسر  
لعدم وجود مفعول بضم العين في كلامهم ولتلايق الاشتراك بين المتباينين وسيأتى إن شاء الله تعالى مع أنه  
أخف الحركات. أما المضاعف الناقص الذى وجب الإدغام أوجاز في الثلاثي فهو التثنية المقرون الذى عينه  
ولامه حرف علة من جنس واحد فلا يوجد هذا إلا في باب علم من الواوى والياء أمامن الواوى فكفوى

بفتح الياء وضم القاف  
ومدرا ومكثير ولعنة  
بضم اللام وفتح العين  
فإن أسكنت العين من  
الوزن الأخير يصير  
بمعنى المفعول.

[فصل: في تصرف

الأفعال الصحيحة]

يتصرف الماضى  
والمستقبل والأمر  
والنهي من المعروف  
والمجهول على أربعة  
عشر وجها: ثلاثة  
للغائب وثلاثة للغائبة  
وثلاثة للخطب وثلاثة



من باب حسن نحو وضؤ وضؤ فالزمان والمكان والمصدر من هذه الأبواب على مفعل بالكسر نحو  
 موجى وموطى وموضى وأما المعتل الفاء الذى ليس مضاعفا ولا مهموزا فيأتى من خمسة أبواب الأول  
 من باب ضرب نحو وعد يعد والثانى من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب فى الأصل  
 والثالث من باب علم نحو وجل يوجل والرابع من باب حسب نحو ورث يرث والخامس من باب حسن  
 نحو وسم يسم فالصدر والزمان والمكان منها على مفعل بالكسر نحو موعود وموضع وموجل ومورث  
 وموسم أمامو جد من باب نصر فهو لغة عامرية وشبه بالمعتل فى كسر عين مفعل منه للصدر والزمان  
 والمكان اللقيف الفروق مدخلا الكاف على المشبه كاصطلاح الفقهاء المبني على التشبيه القلوب  
 للاختصار فقال (ك) فعل لقيف (مفروق) بفتح الميم وسكون الفاء وضم الراء آخره قاف أصله اسم  
 مفعول فرق وتقل عرفا لما فاؤه ولامه حرفا علة ونعت مفروق بجملة (يعن) بفتح الشنة تحت وكسر  
 العين المهملة مضارع عن المضغف من باب ضرب فى الصباح يقال عن من باب ضرب إذا اعترض  
 لك من أحد جانبيك بمكروه والاسم المنع وعن الأمر يعن ويعن عنا وعننا إذا اعترض انتهى  
 وفى القاموس عن يمن ويعن عنا وعننا إذا ظهر أمامك واعترض اه يظهر لك المفروق عند  
 ذكره فى فصل الفوائد الآتى إن شاء الله تعالى فالمفروق كالمعتل سواء كان مهموزا أو لا أما كونه مهموزا  
 فيوجد فى العين فقط وهو يأتى من باب علم فقط نحو وئى يأتى فصدره وزمانه ومكانه موئى على وزن  
 مفعل بالكسر وأما كونه غير مهموز فيوجد فى ثلاثة أبواب فقط أحدهما من باب ضرب نحو وقى بقى  
 والثانى من باب علم نحو وجى يوجى والثالث من باب حسن نحو ولى يلى فالصدر والزمان والمكان  
 منها على مفعل بالكسر نحو موقى وموجى ومولى وإنما حمل اللقيف المفروق على المثال فى ذلك الحكم  
 لأنه كالمعتل فى كون أوله حرف علة وكالناقص فى كون آخره حرف علة فحمله بعضهم فى ذلك الحكم  
 على المعتل نظرا إلى ذلك ومنهم المؤلف والبعض الآخر على الناقص نظرا إلى ذلك ومنهم شارح المراح  
 ولما فرغ من ميمى الثلاثى وزمانه ومكانه شرع فى ميمى وزمان ومكان ما عدا فقال :

[وما عدا الثلاث كلا اجعلا مثل مضارع لها قد جهلا]

(وما أى الفعل الذى (عدا) أى جاوز الفعل (الثلاث) أى الثلاثى فأسقط ياء النسب للضرورة سواء  
 كان رباعيا مجردا أو مزيدا ملحقا كان أو موازنا أو خماسيا أو سداسيا سواء كان من الثلاثى أو من  
 الرباعى وسواء كان ذلك الفعل صحيحا أو مهموزا أو مضاعفا أو معتلا أو لازما أو متعديا (كلا) بضم  
 الكاف وشد اللام والتنوين عوض عن المضاف إليه أى كل مصدر ميمى واسم زمان واسم مكان  
 مفعول (اجعلا) وألفه للتوكيد بدل من النون الخفيفة وثانى مفعولى اجعل (مثل) بكسر  
 فسكون أى شبه فعل (مضارع) كأن (لها) أى المصدر الميمى والزمان والمكان من حيث  
 مشاركته إياها فى المادة ونعت مضارع بجملة (قد جهلا) بضم الجيم وكسر الهاء ماض مجهول  
 نائبه ضمير مضارع وألفه إطلاقيه أى مبنى نائب الفاعل الذى حذف للجهل به مثلا وجملة اجعل  
 كلا الخ خبر ما عدا الثلاث عائدها محذوف أى منه ويحتمل أن ضمير لها لما راغى فيه المعنى  
 فيكون هو العائد ولو ذكره مراعاة لفظها لكان أولى وأوضح وهذا لا يفتى عن تقدير منه بعد  
 كلا والمعنى أن الفعل المتجاوز ثلاثة أحرف اجعل مصدره الميمى وزمانه ومكانه على هيئة  
 مضارعه المبني للجهول سواء كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها إلا أنك تبدل  
 حرف المضارعة بالميم المضمومة كما سيقول وشبه بالمصدر الميمى واسم الزمان والمكان المعبر عنها  
 بكلا آتفا اسمى المفعول والفاعل مما عدا الثلاث مدخلا الكاف على المشبه كما تقدم فقال :

منها جمع المذكور لرفع  
 وجمع المؤنث لرفع  
 واحد .

[ونون التثنية كيد المشد

تدخل على جميع الأ

والهى من المعرو

والجهول والخف

كذلك غير أ

لا تدخل فى التث

وجمع المؤنث والخف

ساكنة والمشد

مفتوحة إلا فى التث

وجمع المؤنث فانه

مكسورة فيهما و

قبلهما مكسور

الواحدة الحاضر

ومضموم فى جم

المذكور ومفتوح



[ كذا اسم مفعول وفاعل كسر عينا وأول لها ميا يصر ]

( كذا ) المذكور من المصدر الميمي والزمان والمكان معامدا الثلاثي في الجعل على هيئة مضارعة المجهول خبر ( اسم مفعول ) أي اسم دل على حدث معين وذات مبهمه وقع عليها الحدث فيصاغ معامدا الثلاثي على هيئة مضارعة المجهول ( و ) كذا اسم ( فاعل ) أي اسم دل على حدث معين وقع من ذات مبهمه فيصاغ منه كذلك لكن ( كسر ) بضم فكسر ماض مجهول نائبه ضمير فاعل و ( عينا ) تمييز محوّل عن نائب كسر الأصل كسر عينه محوّل إسناد كسر إلى ضمير فاعل فانهمت النسبة فيزها بما كان نائباً . والمعنى أن اسم الفاعل يفارق المصدر والزمان والمكان والفعل بكسر عينه وأما هي فعينها مفتوحة وأتبع ما تقدم بما هو في قوة الاستدراك على قوله كلا اجعلامثل مضارع الخ فقال ( و ) حرف ( أول ) أصله أول بهمز الوسط قلبت الهمزة واوا للتخفيف وأدغمت في الواو وفيه معنى التفضيل وإن لم يكن له فعل ويلزم الأفراد والتذكير ويستحق منع الصرف للوصفية والوزن مبتدأ ونعته بسكان ( لها ) أي المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول والفاعل ( ميا ) مضمومة خبر ( يصر ) أصله يصير فلما سكنه للوقوف أسقط الياء لالتقاء الساكنين واسمه ضمير الأول والجملة خبره . والمعنى أنك في حال صوغ الحصة على وزن المضارع تبدل حرف المضارعة بميم مضمومة فيصير المصدر والزمان والمكان على صيغة اسم المفعول أما المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من الفعل الرباعي المجرى الصحيح غير المضاعف والمهوز فنحو مدرج بفتح الراء من المتعدي ومدرج بفتح الباء الموحدة من اللازم للمصدر والزمان والمكان ومدرج به للفعل لأنه لا يجيء اسم المفعول من اللازم إلا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثياً أو زائدا ولهذا قال الزنجاني وبحرف الجر في السكل فسكان على المؤلف أن يشير إلى هذا أما من المضاعف منه فزلازل ومزلازل به في اللازم وبحجب من المتعدي من مضاعفه ولا يجيء مهوز منه أيضا مطلقا وأما من المعتل منه فنحو موسوس متمعدي ولا يجيء لازما وأما من ملحقاته فنحو محجب من المتعدي ومحقوق ومحقوق به من اللازم ولا يجيء منها مضاعف ولا معتل ولا مهوز مطلقا بنسبة ثلاثيها فخرج الجواب عن الاعتراض بمثل قررد وكذا الحكم في المزيدات وأما من الرباعي الزيد على الثلاثي فنحو مكرم ومفرح ومقاتل من المتعدي ومجرب ومجرب به من أجرب لازما ومجرب ومجرب به من موت الإبل لازما ولا يجيء اللازم من المفاعلة وأما من مضاعفه فنحو معد والأصل معدد من أعبد ومجرب من جيب ومجادد من جادد وأما من مثاله فنحو موعد من أوعد ومورم من ورم ومواب من واثب وأما من أجوفه فنحو محباب والأصل محبوب ومقول من قول ومحاب من جاب وأما من ناقصه فنحو معطى من أعطى ومسمى من سمى ومجاني من جاني وأما من مهوز الفاء فنحو مؤدم من آدم ومؤول من أول ومؤاخذ من آخذ وأما من المهوز العين فنحو مسأد من أساد ومرأس من رأس وموأل من وأل . وأما المهوز اللام فنحو مبدأ من بدأ ومبوا من بوا ومفاجأة من فاجأ . وأما اللقيف المقرون فنحو مروا من أروو فالأصل مروو بالواوين وفي اليائي محيا فالأصل يحيى وإنما لم يعمل الإدغام فيها لسبق عمل القلب منه ومقوى من قوو فالأصل مقوو بواوين قلبت الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر هذا في مجرده وفي اليائي يحيى من حي وإنما لم يعمل الإدغام فيها لما مر . وأما اللقيف المفروق فنحو مولى من أوى ومولى من ولى وموآق من وآق قلبت الياء في جميعها ألفا لوجود موجب القلب وأما من الخامس الزيد على الثلاثي أما من الانفعال فنحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازما ولا يجيء منه المتعدي وأما من الاقعمال فنحو مختبر من اختر متعديا لأنه بمعنى اتخذ ومختبر ومختبر به من احتقر لازما وأما من الافعال فنحو

واق ، مثال  
في المعروف  
را نصر والـ الخ  
للمجهول نصر  
روا الخ ومثال  
ينصر ينصران  
الخ ومن  
ينصر ينصران  
الخ . ومثال  
غائب لينصر  
صروا لنصر  
نصرن ومثال  
الحاضر انصر  
سروا انصري  
نصرن ومن  
ل لينصر

محرر ومحروبه بلا إدغام من أحرر لازما ولا يجرى منه التعدي وأما من التفعّل نحو متكسر ومتكسر  
 به من تكسر لازما ومتقسم من تقسم متعديا وأما من التفاعل فنحو متباعد ومتباعد عنه من  
 تباعد لازما ومتنازع من تنازع الحديث متعديا وأما من مضاعفها فنحو متصعب ومتصعب فيه بلا  
 إدغام من الأفعال لازما ولا يجرى منه التعدي ومتعدد بلا إدغام من الاعتداد متعديا ومتجب  
 متعديا ولا يجرى منه اللازم ومتجاب بلا إدغام من الضاعف ولا يجرى منه اللازم ولا يجرى من  
 الضاعف من الأفعال وأما من ماثلا فنحو متصل والأصل موصل قلبت الواو تاء وأدغمت التاء في  
 التاء ومتوكل من الفعل ومتواهب من التفاعل وهذه الأمثلة كلها من التعدي ولا يجرى منه اللازم  
 منها ولا يجرى الشال من الأفعال والأفعال وأما من أجوفها فنحو منجوب ومنجوب عنه بلا قلب  
 من الأفعال لازما لا متعديا ومختار بلا قلب من الأفعال متعديا لا لازما ومعور ومعوربه من الواو  
 ومبيض ومبيض به من الياء من الأفعال لازما لا متعديا ومتزود من التفعّل متعديا ولازما ومتجاوب  
 ومتجاوب عنه من التفاعل لازما لا متعديا وأما ناقصها فنحو متقضى ومتقضى به من الأفعال لازما  
 لا متعديا ومحتج من الأفعال متعديا لا لازما ومرعو ومرعو به من الأفعال لازما لا متعديا ومتقى من  
 التفعّل متعديا لا لازما ومتفادى من التفاعل متعديا لا لازما. وأما من لفيف مقرورها فنحو مزوى  
 ومزوى به من الأفعال لازما ومتعديا ومحتوى ومحتوى به من الأفعال لازما لا متعديا ولا يجرى اللفيف  
 من الأفعال مطلقا وأما من اللفيف المفروق فنحو متولى من التفعّل متعديا لا لازما ولا يجرى ذلك مما  
 سواء وأما من الخماسي الزيد على الرباعي فنحو متدرج ومتدرج به لازما لا متعديا ولا يجرى منه  
 الوجوه التي ذكرناها في الثلاثي الزيد سوى القتل والمضاعف نحو متوسوس متعديا لا لازما أو غيره  
 نحو متزلزل ومتزلزل به لازما لا متعديا وأما ملحقاته فنحو متجورب متعديا لا لازما ومتشيطان متعديا  
 لا لازما ومترهوك ومترهوك به لازما لا متعديا ومتمسكن متعديا ومتجلبب متعديا وأما من السداسي  
 الزيد على الثلاثي فنحو مستخرج متعديا ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو  
 معشوب ومعشوب به لازما من الأفعال ونحو مجلوز ومجلوز به لازما من الأفعال ونحو مقنعنس  
 ومقنعنس به لازما من الأفعال ونحو مسلق ومسلق عليه لازما ومغرندى ومسرندى متعديا  
 من الاعتلاء ونحو محمار ومحمار به لازما من الأفعال ولا تجرى الوجوه التي ذكرناها في الخماسي الزيد  
 على الثلاثي منها سوى الأفعال والاستفعال وأما من الأفعال فيجىء منه الناقص لا غير نحو  
 مغراوى متعديا وأما من الاستفعال فيجىء منه المضاعف نحو مستقرر ومستقرر به بلا إدغام لازما  
 ومستجبب بلا إدغام متعديا والمهموز الفاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستائم ومهموز اللام  
 نحو مستهزأ والمثال نحو مستوجب والأجوف نحو مستخوف بلا قلب فيها والناقص نحو مستهدي  
 واللفيف مقرورنا نحو مستهوى ومفروقا نحو مستولى وكل هذه الوجوه من التعدي لا اللازم وأما من  
 السداسي الزيد على الرباعي فنحو محرنج ومحرنجم به لازما ومقشعر ومقشعر به بالإدغام لازما  
 ولا يجرى منها الوجوه التي ذكرناها في الثلاثي وكل ما ذكرنا من القيود والوجوه لهذه الأبواب من  
 قولنا فالصدر لليحيى والزمان والسكان والمفعول إلى ههنا مذكور في نزهة الطرف بعضه نصريحا  
 وبعضه مفهوما وإنما قيدنا بعدم الإدغام والقلب في بعض هذه الوجوه لأنه لو أدغم في موضع الإدغام وقلب  
 في موضع القلب اشتراك الفاعل في اللفظ مع المفعول والزمان والسكان والمصدر الميى أفاده في المطلوب.  
 ولما فرغ من أبنية المصدر واسم الزمان والسكان واسم المكان واسم المفعول واسم الفاعل بما عدا  
 الثلاثي أخذ في أبنية الماضي فقال :

[وآخر الماضي اقتحنه مطلقا وضم إن بواو جمع الحقا  
وسكن ان ضمير رفع حركا وبدء معلوم بفتح سلكا  
إلا الحماسي والسادسي فأكسرن إن بدئا بهز وصل كامتحن]

(و) افتح الحرف (آخر) الفعل (الماضي) فأخر نصب يفعل محذوف على طريق الاشتغال يفسره  
(اقتحنه) أي آخر الماضي بالنون الحفيفة للتوكيد أي ابنه على الفتح حال كون الماضي (مطلقا)  
عن التقيد فيم الثلاث والرابعي والمزيد عليهما واللازم والمتعدى والصحيح والمعتل والمضاعف  
والمهموز والمعلوم والمجهول إن رفع ظاهرا مطلقا أو ضمير غائب أو غائبة أو غائبين أو غائبين نحو  
ضرب زيد وضربت هند وزيد ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا ونحو  
نصر وعثر ووعد ومد وأخذ من الثلاث ومزيده ونحو دحرج ودريج وزلزل وووسوس من الرابعي  
ومزيده ونحو نصرت وعثرت ووعدت ومددت وأخذت ودحرجت ودريجت وزلزلت وووسوست ونحو  
نصرا وعثرا ودحرجا ودريجا (وضم) أيها الناظر للماضي (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف  
شرط (بواو جمع) من إضافة الدال للدلول أي الواو الدالة على جماعة المذكور متعلق بـ (الحقا) بضم  
أوله وكسر ما قبل آخره ماض مجهول نائبة ضمير الماضي وألفه لإطلاقه والجملة شرط إن وجوابها  
محذوف بدليل ضم نحو نصروا وعثروا ودحرجوا ودريجوا وغيرها من مجردهما ومزيدهما (وسكن)  
بفتح السين وكسر السكاف مشددة أمر من التسيكين ومفعوله محذوف أي آخر الماضي (ان)  
بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعلة كان محذوفة مع اسمها وخبرها (ضمير رفع حركا)  
بضم أوله وكسر ما قبل آخره ماض مجهول نائبة ضمير رفع وألفه لإطلاقه والجملة نعت ضمير واحترز  
بإضافته لرفع من ضمير النصب فيفتح آخر الماضي المتصل به نحو ضربنا زيد وبقيد التحريك  
عن واو الجمع المتقدم منها وشمل ضمير الرفع المحرك تاء التكلم والمحاطب والمحاطبة ونون  
الإناث وأنا التي للشارك والمعظم نفسه فانه يسكن معها أيضا وضم آخره مع واو الجمع وتسكينه مع  
ضمير الرفع المحرك في جميع الأبواب أعني سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما مثال السكون  
عند الاتصال بالنون نصرن وعثرن ودحرجن ودريجن وغير ذلك من مجردهما ومزيدها ومثاله  
عند الاتصال بالتاء أو ناصرت إلى نصرنا ونحو دحرجت إلى دحرجنا وغيرها من مجردهما ومزيدها  
وإنما سكوا آخره عند الاتصال بها فوارا من توالي الحركات الأربع فيها هو كالكلمة الواحدة  
أعني الفعل وفاعله.

[تنبيه] من العوارض المانعة عن كون آخر الماضي مبنيا على الفتح وجود سبب الإعلال في آخره  
نحو دعا ورجى أو سبب الحذف نحو دعوا ورموا ودعت ورمت فالمراد بالعتل السابق في الإطلاق  
المثال والأجوف والله أعلم. ولما فرغ من بيان آخر الماضي أخذ في بيان هيئة أوله بقوله (وبدء)  
بفتح الواو وسكون الدال المهملة أصله مصدر بدأ بفتحات أطلقه على الحرف المبدوء به لعلاقة  
الاشتقاق مبتدأ أي الحرف المبدوء به في ماض (معلوم) أي مبني للفاعل وأصله اسم مفعول علم  
(بفتح) متعلق بـ (سلكا) بضم السين وكسر اللام نائبة ضمير بدء وألفه لإطلاقه والجملة خبر ببدء سواء  
كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما مثل النون في نصر والعين في عثر والدال في دحرج ودريج  
وغيرهما من مزيدهما وأصل السالك الذهب في الطريق كما في المصباح في الكلام مكنية وتخييلة  
واستقى من قوله وبدء معلوم بفتح سلكا فقال (إلا) الماضي (الحماسي والسادسي) بسكون الياء  
فيها للضرورة (فأكسرن) بنون التوكيد الحفيفة أمر من الكسر مفعوله محذوف أي بدءهما

ن لينصرن  
ن بفتح الراء  
عند المفرد المذكور  
سدة الغائبة  
في جمع المذكور  
المحاطب انصرون  
انصرون وكذلك  
من المعروف  
ل مثال الفاعل  
مران ناصرون  
ر ونصر بضم  
و فتح الصاد  
يد فيها ونصرة

(إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط فعله (بدنا) أى الخماسى والسداسى ماض مجهول نائبه ألف الاثنين وجواب إن محذوف دليله اكسرن وعلق يدي\* (بهمز وصل) والأصل فيها الكسر لا الفتح والضم فتسكون همزة الوصل للبتدأ بها الماضى الخماسى أو السداسى مكسورة فى تسعة أبواب من مزيد الثلاثى باب الافعال (كاستجن) أى اختبر وباب الاشغال والافعال من خماسيه والاستفعال والافعال والافعال والافعال من سداسيه وبابين من مزيد الرباعى الافعال أيضا والافعال ومفهوم الشرط داخل فى المستثنى منه فيفتح بدء الخماسى والسداسى غير همزة الوصل ، ثم استطرد الكلام على همزة الوصل ببيان حكمها وبقية موضعها فقال :

[ثبوتها فى الابتداء قد ألزم كحذفها فى درجها مع الكلام]

(ثبوتها) أى همزة الوصل من إضافة المصدر لفاعله (فى) حال (الابتداء) بالكلمة المبدوءة بهمزة الوصل والنطق بها أولا غير مسبوقه بكلمة متصلة بها متعلق بثبوت وهو مبتدأ خبره جملة (قد ألزم) بصيغة الماضى المجهول نائبه ضمير ثبوت وشبه حذف همزة الوصل فى الدرج ثبوتها فى الابتداء فى الالتزام فقال (كحذفها) أى همزة الوصل من إضافة المصدر لمفعوله وعلق محذوف (فى) حال (درجها) أى الكلمة المفتحة بهمزة الوصل من إضافة المصدر لمفعوله أى وصلها (مع الكلام) السابق عليها فى النطق بحيث لم تقف عليه وتبتدأ بها اسم جمع كلمة وهى قول مفرد أى همزة الوصل كل همزة ثبتت فى الابتداء وسقطت فى الدرج والى تثبت فيها همزة قطع .

[تنبيهات : الأول] الصحيح أن همزة الوصل وضعت همزة وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفا فى نحو الرجل فى الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة . الثانى همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جىء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر . الثالث امتناع إثباتها فى الدرج فى غير الضرورة كقوله :

ألا لأرى اثنين أحسن شيمة على حدثان الدهر منى ومن جملى

بأثبت همزة اثنين . الرابع اختلف فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل قليل ابتداء وقيل لأنها تسقط فيحصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول التكامل بها إلى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان ، ولما قدم أن الماضى الخماسى والسداسى من مواضع همزة الوصل تم مواضعها مشبها بهما فقال :

[كهمز أمر لهما ومصدر وأل وأيمن وهمز كاجهر

وايم ابن ابنة واثنين وامرئ امرأة واثنين . كذا اسم است]

(كهمز) فعل (أمر) كائن (لها) أى الخماسى والسداسى (و) همز (مصدر) لها نحو أنجلى أنجلاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخرجا فهمة أمر الخماسى والسداسى وهمزة مصدرها همزتا وصل تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج (و) كهمزة (أل) معرفة كانت أو موصولة أو زائدة ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصات لكثرة الاستعمال ومثل أل أم فى لغة أهل اليمن وقيل إن همزة أل الجنسية قطع نحو «إن الإنسان لى خسر» (و) كهمز (أعين) الخصوص بالنسب فهمة لله للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع عيين وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه قليل أيم الله أعافوه الهمزة فى أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها بعضهم فى هذين البيتين :

يفتح النون والصاد  
والراء مع التخفيف  
ناصره ناصران  
ناصرات ونواصر ،  
مثال المفعول منصوب  
منصوران منصوبون  
ومناصرير يفتح الميم  
منصورة منصورتان  
منصورات .

[ومثال الرباعى]

دحرج يدحرج بكسر  
الراء وسكون الحاء ،

همز أبين فافتح واكسر أو أم قل أو قل م أو من بالثلاث قد شكلا  
وأبنت أحتم به والله كلا أضيف إليه في قسم تستوف ما شكلا

(و) (كهز) أمر الثلاث الذي سكن ثاني مضارعه لفظا سواء في ذلك مفتوح العين (كاجهر)  
واخش ومكسورها كايض ومضمومها كاشد فإن تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل  
ولو سكن تقديره كقولك في الأمر من يقيم ومن يعد عد ومن يرد رد ويستثنى خذ وكل ومر فإنه  
يسكن ثاني مضارعه لفظا والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (و) كهزة  
(ابن) أصله ابن زيدت فيه الميم للبالغة في معناه كما زيدت في زرهم قال الشاعر :

وهل لي أم غيرها إن ذكرتها أبي الله إلا أن يكون ابنا لها

وليست عوضا من المحذوف وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحج إلى همزة الوصل وكهزة (ابن)  
أصله بنو كهم فحذفت لامة تخفيفا وسكن أوله وقيل بنو بكسر الباء وسكون النون بدليل قولهم بنت  
نقل سكون النون إلى الباء الموحدة وآتى بالهمزة توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما قال في الصباح  
وهذا القول يقل فيه التنوير وقلة التغير تشهد بالأصالة اه قال الأستاذ الصبان يعني تغيرت فافهم اه  
ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون وفي النسب بنوى ودليل تحريك العين قولهم في جمعه أبناء وأفعال  
إنما هو جمع فعل بتحريك العين ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها  
كعشد وأعضاء ومكسورها ككبد وأكباد والمحل على الأكثر ودليل كون لامة واو الياء ثلاثة أمور  
أحدها أن الغالب على ما حذف لامة الواو الياء . والثاني أنهم قالوا في مؤنث بنت فأبدلوا التاء من اللام  
وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء ، والثالث قولهم البنة وقيل ابن الشجرى في أماليه  
أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف الياء واشتقه من بنى بامرأة يبنى بها ولادليل في البنة لأنها كالفتوة وهي  
من الياء ولو بنيت من حيث فعولة لقلب حموة وأجاز الزجاج الوجهين وكهزة (ابنة) مؤنث ابن زيادة  
تاء التأنيث بخلاف تاء بنت فإنها بدل من اللام بدليل تسكين ما قبلها والتأنيث مستفاد من أصل  
الكلمة لامن التاء (و) كهز (اثنتين) أصله ثنيتان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت ولقوله في النسبة  
إليه ثنوى فحذفت لامة وسكن أوله وجيء بالهمزة (و) كهز (امرى) أصله مرة تخفف بنقل حركة  
الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض منها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها  
سائق أبدا جعل المتوقع كالواقع وكهزة (اثنتين) مؤنث اثنتين بزيادة تاء التأنيث بخلاف تاء ثنتين فإنها  
بدل من اللام بدليل تسكين ما قبلها والتأنيث مستفاد من أصل الكلمة لامن التاء كما تقدم في بنت  
ويؤيد ذلك فهما قول سيويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا وأختا (كذا) للذكور من  
الماضي الخامس والسادس المبدوءين بالهمزة وأمرها ومصدرها وأل وأبمن وما بعده في كون همزته  
للوصل خير مقدم مبتدؤه (اسم) أصله عند البصريين سموكفو وقيل سموكفقل فحذفت لامة تخفيفا  
وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم إلى السين وآتى بهمزة الوصل توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما  
بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه اسمى أو سموى كما عرف في موضعه واشتقاقه عند البصريين من  
السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فأخرت فاؤه وجعلت بعد اللام وجاءت تصاريقه على  
ذلك والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل به وقد سبق شيء منه في مبحث البسملة و (است) أصله  
سته لقولهم سته وأستاه وزيد أستاه من عمرو حذف اللام وهي الهاء تشبها بحروف العلة وسكن  
أوله وجيء بالهمزة توصلا وتعويضا وفيه لغتان أخريان سه بجذف الدين فوزنه قل وست بجذف اللام  
فوزنه فع والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين والدليل على التحريك

سنة بفتح الدال  
الحاء ودحرجا  
الدال وسكون  
لهو مدحرج  
دال وكسر الراء  
مدحرج بفتح  
والأمر دحرج  
دال وكسر الراء  
لا تدحرج بضم  
فتح الدال وكسر  
كذا بصريف  
ت

والفتح في العين ما ذكر في ابن . في المصباح والاسم العجز ويراد به حلقة الدبر اه .

[تنبيهات : الأول] مثل هذه الأسماء المفردة مثنياتها فتقول اسمان واستان بهمزة الوصل وكذا البقية . الثاني علم أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير أل ولا في ماض ثلاثي ولارباعي ولا في اسم إلا المصدر الخماسي والسداسي والأسماء المذكورة . الثالث كان ينبغي أن يزداد اسم لغة في أيمن فتكون الأسماء غير المصدر اثني عشر فإن قيل هي أيمن حذفت اللام يقال وابن هوابن زيدت اللهم . الرابع إن قلت قد سبق أن همزة الوصل لا تثبت في الدرج فكيف أثبتتها فيه في قوله أل وأيمن ؟ قلت الهمزة التي أثبتتها في الدرج في قوله أل وأيمن همزة قطع ضرورة أن لفظ أل وأيمن في كلامه اسم للفظ الذي يقع في الكلام مستعملا في معناه المخصوص فهما اسمان خارجان عن الأسماء العشرة التي همزتها للوصل وكل ما هو كذلك فهمزة قطع والله أعلم . الخامس قد علم أن همزة الوصل إنما جئ بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها قلت حركتها إلى الفاء قليل ستر إلا لام التعريف إذا قلت حركة الهمزة إليها في نحو الأحمر فالأرجح إثبات الهمزة فتقول الحمر قائم ويضعف الحمر قائم والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لتغير الإدغام . ثم شرع في بيان حركة همزة الوصل فقال :

[في الجميع فأكسرت لها سوى في أيمن أل افتحنت وأمر ذى ثلاثة نحو اقبال ضم كما بماضيين جهلا]

(في الجميع) أي جميع ما ذكرنا أن همزته للوصل متعلق بأكسر من قوله (فاكسرن) أمر من الكسر مؤكدا بالنون الخفيفة (لها) أي همزة الوصل واللام زائدة أي انطبق بها مكسورة في جميع ما تقدم لأن الأصل فيها الكسر كما تقدم وذلك أن أصلها السكون والأصل في تحريك الساكن الكسر (سوى في أيمن) بالتونين (أل) فلا تكسر همزة الوصل فيهما بل (افتحنت) أمر من الفتح مؤكدا بالنون الخفيفة مفعوله مخدوف أي افتحنها فيهما أما في أيمن فلا تنها جمع عين وهمزتها للقطع في أصل الوضع ثم جعلت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون مكسورة نظرا لأصلها أو تحركها بأخف الحركات وهو الفتح دائما للثقل وأما في أل فلكثر استعمالها أيضا حركت بأخف الحركات وهو الفتح . واعلم أن فتحها في أل واجب وفي أيمن راجح ويجوز كسرها فيه (وأمر ذى) أحرف (ثلاثة) من باب فعل يفعل بضم العين في المضارع وذلك (نحو) قولك (اقبال) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ويحتمل أنها ضمير اثنين (ضم) أمر من الضم أو ماض مجهول أي همزة الوصل فيه والجملة خير أمر والمعنى أن همزة الوصل تضم في أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل تبعًا للعين نحو انصر واكتب وقيل إنما لم تكسر لأن بتقدير الكسر يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وهو ثقيل والساكن بينهما ليس حاجزا حصينا فساكنه لم يوجد بخلاف نحو امشوا واقضوا فتكسر لأن ضم عنهما عارض (كما) أي كضم همز الوصل الذي ثبت (بماضيين) خماسي وسداسي (جهلا) أي بنيا للمجهول نحو افتعل وافتعل من الخماسي ونحو استفعل وافوعل من السداسي المزيد على الثلاثي واخرنجم ونحوه من السداسي المزيد على الرباعي وإنما فعل ذلك لأن همزة الوصل تتبع الضم فيما بعدها عند وجوده لثلاث يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة ولم نعلل بالفرق بين المجهول والمعلوم لأن الفارق بينهما ليس ضم همزة الوصل بل ضم ما بعدها كما سيجيء إن شاء الله تعالى . واعلم أن الكاف داخلة على المشبه والقصد إفادة ضمها فيهما أيضا .

[تنبيهات : الأول] أعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها سبع حالات : وجوب الفتح في المبدوء

[ومثال الثلاثي المز فيه] أخرج يخرجه إخراجا فهو مخرج وذلك مخرج والأم أخرج والنهي لا تخرج بضم التاء وكسر الراء فيهما وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب مثلا مجتمع الهمزتان في نفس المتكلم وكذلك حذفت الهمزة من القاعل والمفعول والنهي وأمر

بها أل ووجوب الضم في انطلق واستخرج مبنيين للفعول ونحوها وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقل واكتب بخلاف امشوا واقضوا ورجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة كاغزى قاله بدر الدين بن مالك ، وفي تكملة أبي علي أنه يجب إشتام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضم الهجزة ، وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر في أيمن وأيم ورجحان الكسر على الضم في كلمة اسم وجواز الضم والكسر والإشتام في نحو اختار واتقاد مبنيين للفعول ووجوب الكسر فيما بقي وهو الأصل . الثاني إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أوجار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقلوا أو انقص . الثالث مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها إبتاعا وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن إبتاعا للثالث وأورد عدم الفتح في اعلم . وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر والله أعلم . ثم شرع في بيان هيئة الماضي المجهول فقال :

[وبدء بمجهول بضم حتما ككسر سابق الذي قد حتما]

(وبدء) أي حرف مبدوء به في ماض (مجهول) فاعله حذف وأقيم المفعول به مقامه مشلا (بضم) متعلق ب(حما) بضم الحاء الهمزة وكسر المشاة الموقية لأنه ماض مجرول نائبه ضمير بدء وألفه إطلاقية والجملة خبر بدء ومعنى حتم أوجب وشبه في التحتم مدخلا الكاف على التشبيه بقوله (ككسر) بسكون السين للمهملة مصدر كسر بفتحها مضاف لمفعوله حرف (سابق) اسم فاعل سبق مضاف لمفعوله الحرف (الذي قد حتما) بفتح الحاء المعجمة والمشاة الفوقية فاعله ضمير الوصول ومفعوله محذوف أي الماضي المجهول وألفه إطلاقية ، والمعنى أن الماضي المجهول يضم أوله ويكسر ما قبل آخره وجوبا ليعين من المعلوم ، وأما غير هذين الحرفين فهينته في المجهول كهيئته في المعلوم .

[تنبيهات: الأول] كسر ما قبل آخر المجهول إما لفظيا كما في نصر أو تقديرا كما في رد . الثاني طلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسورا في الأصل فإن كان مكسورا في الأصل كعلم فلما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلي ذهب وأتى بكسر بدله أو يقال المراد يكسر إذا لم يكن مكسورا في الأصل . الثالث كسره هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتح في المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول في رؤى زيد رأى بفتح الهجزة وقلب الياء ألفا في المعتل ثلاث لغات قاله المصريح . الرابع مذهب الجمهور أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم وقيل كل أصل . الخامس بين حتما وحما من المحسنات اللفظية جناس مضارع محرف مصحف وافته سبحانه وتعالى أعلم . ثم أخذ في بيان أبنية الفعل المضارع فقال :

[مضارعا سم بحروف تأتي حيث مشهور المعاني تأتي]

فعلا (مضارعا) بضم الميم وكسر الراء أصله اسم فاعل مضارع بمعنى شابه سمي به النوع المخصوص من الفعل لمضارعتة اسم الفاعل في الحركات والسكنات ووضعه مبهما قابلا للتخصيص مفعول (سم) بكسر السين المهملة وسكون الميم أمر من وسم بمعنى علم أصله أو سم حذفته منه الواو حملا على حذفها من المضارع لوقوعها فيه بين عدوتيه الياء والكسرة فاستغنى عن همزة الوصل فصار سم (بحروف) عبر به بناء على مشاركة جمع الكثرة جمع القلة في المبدأ أي علم المضارع وميزه عن الماضي والأمر بإبدائه بحرف من الأحرف المجدوعة في (تأتي) وهي الزون والهمزة والتاء المشاة فوق والياء المشاة تحت نحو تنصر أنصر تنصر ينصر وكذا في الرباعي والمزيدات وإنما زيدت في الأول دون الآخر لئلا يلتبس بالماضي في نصرأ ونصرن ونصرت وفي الياء لا التباس لأنه تبع أخواته طردا للباب على وتيرة واحدة وإنما زيدت في المستقبل دون الماضي لأن الزيادة بعد التجرد والمستقبل بعد الماضي فأعطى السابق للسابق واللاحق لللاحق وإنما لم تحرك حروفه

اطرادا للباب  
يخرج تخريجا  
بكسر الراء  
اء فيهما فهو  
بكسر الراء  
ففتح  
لأمر خرج  
راء والنهي  
بضم التاء  
لراء وخاصم  
بكسر الصاد  
بفتح الصاد  
بكسر الحاء  
فخاصم وذلك



لأن لا يلزم توالي الحركات الأربع في كلمة واحدة وإنما سكن تالي حرف المضارعة دون غيره لأن توالي الحركات الأربع يلزم منه فإسكان ما هو أقرب أولى وقيد بحروف تأتي (بحيث لمشهور) اسم مفعول شهره مضافا لما كان موصوفا به (للعاني) جمع معنى مشترك بين أمور المراد منها هنا ما يعني ويراد من اللفظ متعلق (بتأني) مضارع أتى من الإتيان فاعله ضمير حروف تأتي بأن تكون النون للتكلم مع المشاركة أو التعظيم والمهمزة للتكلم والتاء للخطاب والياء للغنية ولا تكون كذلك إلا إذا كانت زائدة على الماضي واحتراز عن نحو يسر بالتخفيف من كل ماض مبدوء بالياء ونحو تكسر من كل ماض مبدوء بالتاء ونحو أكرم من كل ماض مبدوء بالمهمزة ونحو نصر من كل ماض مبدوء بالنون فإن هذه الكلمات وإن بدئت بحروف تأتي ليست مضارعة بل ماضية لأن الحروف فيها من بنية الكلمة غير دالة على العاني للتقدمة . وأخذ يبين هيئة بنية المضارع فقال :

[ فإن بمعلوم ففتحها وجب إلا الرباعي غير ضم محتجب وما قيل الآخر أكسر أبدا من الذي على ثلاثة عدا فيما عدا ما جاء من تفعلا كالأتي من تفاعل أو تفعلا وإن بمجهول فضمها لزم كفتح ضابق الذي به اختتم وآخر له بمقتضى العمل من رفع أو نصب كذا جزم حصل ]

(فإن) كانت حروف تأتي حالة (ب) مضارع (معلوم) أصله اسم مفعول علم أريد به المبنى للفاعل المعلوم ففيه حذف كان واسمها وهو كثير بعد إن الشرطية وجوابها (ففتحها) أي حروف تأتي من إضافة المصدر لمفعوله مبتدأ خبره جملة (وجب) ماض معلوم فاعله ضمير فتح وقرنه بالفاء لاسميته فلا يصلح شرطاً سواء كان في الغائب أو الغائبة مفرداً أو مشئياً أو مجموعاً أو في المخاطب أو المخاطبة كذلك أو في نفس المتكلم وحده ومع غيره وإنما فتحت تخفيفاً ولأن بتقدير الكسر يلتبس بلغة يعلم وتعلم واعلم وتعلم ويتقدير الضم يلتبس بالمجهول ولم يعمكس لكثرة استعمال المعلوم بالنسبة إليه فلم يزد أثقل الحركات وهو الضم وسواء كان من مجرد الثلاثي أو الخماسي مطلقاً أو السداسي كذلك لأن كان من الرباعي مطلقاً فلذا استثناه من عموم المعلوم فقال (إلا للمعلوم (الرباعي) بإسكان الياء للوزن سواء كان رباعياً مجرداً أو مزيداً على الثلاثي بحرف واحد فشكّل (غير ضم) من فتح وكسر . هذا ظاهره إلا أن المقام يعين أن المراد غير مخصوص وهو الفتح (محتجب) بضم الميم وسكون الجيم وفتح المشاء فوق والنون اسم مفعول اجتنبه إذا تركه إلى ناحية جنبه ، والمراد هنا مطلق الترك والإهمال وعدم الاستعمال خبر غير ضم . يعني أن المعلوم الرباعي مطلقاً بضم أحرف تأتي فيه نحو ندرج وأكرم ونكرم ويخرج يقل وإنما فصل ذلك في هذه الأبواب لأن الرباعي فرع الثلاثي والضم فرع الفتح ويعطى الفرع للفرع وقيل إنما ضم فيهن لقلة استعمالهن ، وإنما فتح الخماسي والسداسي مع أنهما فرعا الثلاثي أيضاً تخفيفاً لهما لكثرة حروفهما ولو ضم لأنى إلى الجمع بين قليلين . وأما الضم في يهريق فلائنه من الرباعي لامن الخماسي فإن أصله يريق فزبدت الهاء على خلاف القياس (وما) أي الحرف الذي استقر (قيل) بضم القاف وفتح الموحدة وإسكان المشاء مضمر قبل الحرف (الآخر) للمضارع المعلوم ومما مفعول (أكسر أبدا) أي دائماً حال كون ما قبل الآخر كائناً (من) الفعل المضارع المعلوم (الذي على) أحرف (ثلاثة) متعاق (ب) (عدا) بمعنى تعدى وجاوز وارتفع صلة الذي سواء كان رباعياً نحو يدرج ويكرم بكسر الراء فيهما أو خماسياً نحو يقطع بكسر الطاء أو سداسياً نحو يستخرج بكسر الراء ، ثم استثنى من الذي على ثلاثة عدا فقال وهذا (فيا) أي كل فعل زاد حروفه على ثلاثة (عدا) أي سوى (ما)

محاصم والأمر خاصم  
والنهي لاتخاصم بضم  
التاء ومجهول الماضي  
خوصم إلى آخره .  
ومثال الخماسي انكسر  
ينكسر انكسارا  
بكسر المهمزة فهو  
منكسر بكسر السين  
وذلك منكسر به  
والأمر انكسر والنهي  
لاتنكسر واكتسب  
يكتسب بكسر السين  
اكتساباً فهو مكتسب

أى فعل أو الفعل الذى (جاء) أى ورد فى كلام العرب حال كونه (من) باب (تفعلا) بفتححات مضاعف العين من الخماسى للزيد على الثلاثى فيفتح ما قبل آخره نحو يتعلم وأتكلّم وتنفهم وتتردّد بفتح ما قبل آخر الجميع وشبه بما جاء من تفعّل فى فتح ما قبل آخر مدخلا الكاف على المشبه فقال (ك) المضارع المعلوم (الآتى) اسم فاعل أى الوارد (من) باب (تفاعل) من الخماسى للزيد على الثلاثى أيضا فيفتح ما قبل آخره نحو يتعاطم (أو) من باب (تفعلا) من الخماسى للزيد على الرباعى نحو يتدحرج ويتدرج فيكون الفارق فى هذه الأبواب الثلاثة بين المعلوم والمجهول فتح حرف المضارعة وفى الرباعى كسر ما قبل لام الفعل وفى غيرها فتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر (وإن) كانت حروف نأتى حالة (ب) مضارع (مجهول) فاعله حذف وأنب عنه غيره (فضمها) أى حروف نأتى من إضافة المصدر لمفعوله مبتدأ خبره جملة (لزم) ماض معلوم فاعله ضمير الضم وشبه بضم حروف نأتى بمجهول فى اللزوم مدخلا الكاف على المشبه فقال (كفتح) بسكون المثناة فوق مصدر فتح بفتحها مضاف لمفعول حرف (سابق) بكسر الموحدة اسم فاعل سبق مضاف لمفعوله الحرف (الذى به) متعلق (ب) اختتم بضم المثناة الفوقية الأولى وكسر الثانية ماض مجهول نائبه ضمير مجهول ولم يرزعه مع عوده على غير للوصول لأمن اللبس إما على مذهب الكوفيين على عموم الخلاف الفعل والوصف وإما اتفاقا على اختصاصه بالثانى . والمعنى أن المضارع المجهول يضم أوله الذى هو من حروف نأتى ويفتح ما قبل آخره وجوبا فيهما وما بينهما يسبق على حاله فى المعلوم نحو ينصر يضم الياء وسكون النون الذى هو ساكن فى المعلوم وفتح الصاد من الثلاثى المجرد ونحو يدحرج يضم الياء وسكون الحاء الذى هو ساكن فى المعلوم وفتح الراء من الرباعى المجرد ونحو يكرم يضم الياء وسكون الكاف الذى هو ساكن فى المعلوم وفتح الراء من الرباعى المزيد الثلاثى وكذا فى الخماسى والسداسى مطلقا (و) حرف (آخر) على وزن فاعل خلاف الأول مبتدأ لمسوّع نعته بقوله كائن (له) أى لمضارع مطلقا سواء كان معلوما أو مجهولا خبره كائن (بقتضى) ضم الميم وفتح الصاد المعجمة اسم مفعول اقتضاه وإضافته إلى (العمل) بفتح الميم مصدر عمل بكسرها للبيان وبين العمل بقوله حال كونه (من رفع) بالتجرد من الناصب والجازم على الصحيح ، وقيل بحرف المضارعة ، وقيل بمضارعة اسم الفاعل (أو نصب) بأن يفتح الهمز وسكون النون المصدرية نحو يعجنى أن تنصر ولن للنفى فى المستقبل نحو لن تذهب وكى المصدرية نحو تجتلكى كى تكرمين وإذا جوابا للقول وجزاء للفعل نحو إذا أكرمك جوابا لمن قال أتيتك فتواصيه أربعة (كذا) المذكور من الرفع والنصب فى الكون من العمل خبر مقدم والمبتدأ (جزم) والمسوغ تقدم الخبر المختص ونعته بجملة (حصل) الجزم بلم لنفى الماضى نحو لم ينصر ولما لنفى الماضى أيضا لكن مع توقع أى طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب نحو لما يركب وإن بكسر فسكون فى الشرط والجزاء نحو إن تدخل أدخل ولا فى النعى نحو لاتعلم ولا فى الأمر نحو ليضرب والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم أخذ فى بيان أبنية الأمر والنهى فقال :

[أمر ونهى إن به لا متصل أولا وسكن إن يصح كتنصل  
والآخر أحذف إن يعل كالنون فى أمثلة ونون نسوة تنى  
وبدأه أحذف يك أمر حاضر وهما إن سكن تال صير  
أو أبق إن محركا ثم التزم بناءه مثل مضارع جزم]

(أمر) بفتح الهمز وسكون الميم أصله مصدر أمر بفتححات ضدّ نهى ثم تقل عرفا للصيغة الدالة على ذلك خبر لحذوف أى هو أى المضارع أمر أى يسمى بذلك بشرطه الآتى (ونهى) بفتح النون وسكون الهاء أصله

مكتسب به  
اكتسب  
لاكتسب  
يصغر بفتح  
ما أصغرارا  
بفتح الفاء  
فربه والأمر  
لنهى لاتصغر  
فيهما وتكسر  
بفتح السين  
كسرا بضم  
هو متكسر  
سين وذاك  
به والأمر  
نهى لاتكسر

مصدر نهى ضد أمر ثم سمي به الصيغة الدالة على ذلك عطف على أمر بالواو التي بمعنى أو أى يسمى المضارع  
أيضاً نهياً (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط (به) أى المضارع متعلق بتصل (لاما) مفعول  
(تصل) مضارع وصل فأصله توصل حذف منه الواو حملا على حذفها من يصل لوقوعها بين عدوتها  
الياء والكسرة طردا للباب على وتيرة واحدة وهذا راجع لأمر وجواب إن محذوف دليله هو أمر  
التقدم ؛ والمعنى أن المضارع إن دخلت عليه لام الأمر واتصلت به فإنه يصير أمرا للغائب نحو : لينفق  
ذو سعة (أو) اتصل به (لا) أى هذا اللفظ الدال على التهي فهو عطف على لاما وراجع لتهى . والمعنى  
أن المضارع إذا دخلت عليه لا الناهية فإنه يكون نهيا للغائب والحاضر (وسكن) بفتح السين المهملة  
و شد الكاف أمر من التسكين مفعوله محذوف أى آخر المضارع لجزمه بلام الأمر أولا الناهية  
(ان) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط (يصح) آخر المضارع أى يكن حرفا صحيحا ليس ألفا  
ولياء ولا واوا وجواب إن محذوف لدليل سكن وذلك (كقوله) (لنل) أصله تميل مضارع مال  
فلما جزمته لام الأمر التقى فيه ساكنان فحذفت الياء تخلصا من التقاءهما وينبغي ضبطه بالثناة التحتية  
لأن لام الأمر لا تدخل على فعل الواحد المعوم ولا مشاء ولا جمعه لثبته استعماله وتدخل في المجهول  
لقلة استعماله كما في الطلوع ؛ وفي الأسمونى على الخلاصة وأما اللام فجزمها لفعل التسكيم بمعنى المبدوء  
بالنون وبالهمز مبنيين للفاعل المجازى في السعة لكنه قليل ومنه : قوموا فلا صل لكم ، ولحمل خطاياكم  
وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبى وأنس فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه الصلاة  
والسلام « لتأخذوا مصافكم » والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمراه (و) الحرف (الآخر) بكسر  
الحاء المعجمة بمعنى الأخير من المضارع الذى اتصلت به لام الأمر أولا الناهية مفعول (احذف)  
عند حذف حركته المقدرة لأجل اتصال ما ذكر به (ان يعل) بضم الياء الثناة التحتية وفتح العين  
المهملة وسكون اللام لا وزن وأصلها مشددة أصله يعال نقلت حركة اللام الأولى للعين الساكنة  
وأدغمت في اللام النائية مضارع مجهول نائبه ضمير الآخر أى يكن حرف غلة أى علامة الجزم  
في الناقص سقوط لام العمل لأن حرف العلة ضعيف لا يحتمل الإعراب بالحركات سوى النصب  
فحذفه بالجزم علامة له نحو لينز ولا يفرز في الواوى ونحو لترم ولا يرم في الغائب ولا ترم في الغائبة  
ولا تنز ولا ترم في الحاضر وشبه بالآخر في الحذف بلام الأمر ولا الناهية نون الأمثلة الخمسة مدخلا  
للكاف على الشبه فقال (كالنون) السكينة (في الأمثلة) خمسة في حالة الرفع فانها تحذف بلام الأمر  
ولا الناهية وهى كل فعل أسند إلى واو جمع أو ألف اثنين مبدوءين بالثناة التحتية أو النونية أو ياء  
المخاطبة ولا يبدأ إلا بالهوقية نحو لينصروا ولا ينصروا في معلوم الغائبين أصله ينصرون ونحو لاتنصروا  
في معلوم أو مجهول المخاطبين ولتنصروا في مجهولهم ولا تدخل لام الأمر في معلومهم في الكثير كما  
تقدم ونحو لينصرا ولا ينصرا في الغائبين ولا تنصرا في المخاطبين معلوما ومجهولا ولتنصرا فيها مجهولا  
لامعولما إلا قليلا ونحو لاتنصرى في المخاطبة مطلقا وتنصرى فيها مجهولا لامعولما إلا قليلا وأصل  
هذه الأمثلة كلها بالنون فلما دخل الجازم حذفت وأمثلة بفتح الهمزة وسكون الميم وكسر المثناة  
جمع مثال . في المصباح وقد استعمل الناس المثال بمعنى الوصف والصورة فقالوا مثاله كذا أى وصفه  
وصورته والجمع أمثلة انتهى وإنما سميت بذلك لأن الصيغ الخمسة التى تذكر صورة الجزئيات  
لاتنصهر (ونون) جمع (نونة) بكسر النون أفصح من ضمها اسم الجماعات الإناث كالنساء والنسوان  
من إضافة الدال للدلول مبتدأ خبره جملة (تفى) بفتح المثناة النونية وكسر الفاء مضارع وفى  
بمعنى تم وكل أصله توفى حذفت الواو في المبدوء بالياء لوقوعها بين العدوتين وحمل غيره عليه

بفتح السين فهما  
وتصلح يتصلح بفتح  
اللام فهما تتصلحا بضم  
اللام فهو متصلح بكسر  
اللام وذلك متصلح  
ولأمر تصلح والتهى  
لا تتصلح بفتح اللام  
فهما وأما ادثر وناقض  
فأصل الأول تدثر  
ككسر وأصل الثانى  
تثاقل كمتصلح فأدغمت  
الثاء فهما فيما بعدها تم  
أدخل همزة الوصل  
ليمكن الابتداء بهما  
لأن الساكن لا يبدأ به

طردا للباب على وتيرة واحدة وفاعله ضمير نون نسوة وصلته محذوفة أي مع لام الأمر ولا الناهية .  
والغنى أن نون النسوة تثبت مع الجازم فليست كنون الأمثلة نحو ليضربن ولا يضربن في الغائبات  
ولا تضربن في الحاضرات . في الصباح : وفي الشيء بنفسه يني إذا تم فهو واف اه .

[ تنبيهات : الأول ] الناصب يسقط به كل ماسقط بالجازم سوى حرف العلة وإنما حمل الناصب على  
الجازم لوجوده في القرآن المزيخ نحو «فان لم تفعلوا ولن تفعلوا» . الثاني لم تحذف نون النسوة لجازم  
ولا ناصب لأنها ليست إعرابا بل ضمير كواو جمع المذكر بخلاف نون الأمثلة فانها إعراب ورفع لاضمير  
خذفها الجازم والناصب (وبدأه) أي حرفا مبدوءا به المضارع مفعول (احذف يك) مضارع كان مجزوم  
بسكون النون المحذوف للتخفيف في جواب احذف واسمه ضمير المضارع وخبره (أمر) مفرد مذكر  
(حاضر) بكسر الصاد للمعجمة اسم فاعل حاضر ضد غاب (وهزأ) مفعول ثان لصير الآتي (ان) بنقل حركة  
همزته إلى تنوين همزا وإسقاطها للوزن وسكون النون حرف شرط (سكن) حرف (تال) بالثناة  
الفوقية منونا اسم فاعل تال - جنى تبع أصله تالي خذفت الضمة للنقل والياء للساكنين فاعل سكن  
وصلته محذوفة أي لبدته (صير) بفتح الصاد المهملة وشد الثناة تحت مكسورة أمر من التسيير مفعوله  
الأول محذوف أي بدأه لتعذر أو تعسر الابتداء بالساكن أو لأنها عوض عن حرف المضارعة  
فوضعت موضعه عند البعض نحو اضرب وحذفت منه فاء الجزاء أيضا للضرورة لأنه جواب إن سكن  
تال ولا يصلح شرطا (أو أبق) مفعوله محذوف والتقدير أو أبقيه أي تالي البدء الذي حذفته بقطع  
الهمزة أمر من أبق صلته محذوفة أي على حاله والجملة دليل جواب (ان) بكسر الهمزة وسكون النون  
حرف شرط فله كان محذوفة مع اسمها والأصل إن كان التالي (محركا) بضم الليم وفتح الحاء المهملة  
والراء مشددة اسم مفعول حرك النقل (ثم) بعد حذفك بدء المضارع والإتيان في موضعه بهمز الوصل  
إن سكن تاليه أو إبقاء التالي على حاله والابتداء به إن كان محركا (الترزم) أيها الصانع أمر من  
الالتزام ومفعول التزم (بناءه) أي الأمر على السكون إن صح آخره وعلى الحذف إن اعتدل حال كونه  
(مثل) بكسر الليم وسكون اللثثة أي شبه فعل (مضارع) وجملة (جزم) بضم الجيم وكسر الزاي ماض  
مجهول نائبه ضمير مضارع غته أي مجزوم نحو عد ودحرج . والغنى أن كيفية صوغ بناء الأمر للحاضر  
أن تحذف من المضارع حرف المضارعة الذي هو أحد أحرف تأتي ثم تنتظر لثانيه فإن وجدته ساكنا  
فأت في محل حرف المضارعة الذي حذفته بهمز الوصل لتعسر ابتداءك بالساكن نحو اضرب وإن  
وجدته محركا فأبقه على حاله وأبتدى به وعلى كل من الحالين سكن آخره نحو عد ونحو دحرج والله  
سبحانه وتعالى أعلم . وأخذ في أبنية اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فقال :

[ كفاعل جى باسم فاعل كما يجاء من علم أو من عزم .

وماض ان بضم عين استقر كضخم أو ظريف إلا ماندر

وإن بكسر لازما كما كفاعل والأفعل اللان واحفظ ما نقل ]

(كفاعل) بكسر العين المهملة والسكاف الجارة له اسم بمعنى مثل أو حرف تشبيه متعلقة بمحذوف  
وعلى كل فهو حال من اسم فاعل الآتي (جى) بكسر الجيم وسكون الهمز أمر حاضر من جاء أي أئت  
وانطق (باسم فاعل) أي اسم دال على ذات مبهمة قام بها حدث معين إن كان الماضي ثلاثيا مجردا متعديا  
سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو لازما مفتوحا وذلك (كما) أي اسم الفاعل الذي (يجاء) بضم أوله  
مضارع مجهول من جاء ونائبه ضمير ما مستر من باب الحذف والإيصال والأصل يجاء به خذفت

الباء ووصل الضمير بامله فاستتر فيه وصلة يجاء (من علم) بفتح العين المهملة وكسر اللام متعدي اسم فاعله علم على وزن فاعل (أو من عزم) بفتح العين المهملة والزاي متعدي ولازم أيضا اسم فاعله عازم بوزن فاعل. في المصباح عزم على الشيء وعزمه عزمًا من باب ضرب عقد ضميره على فعله وعزم عزيمته وعزيمته اجتهد وجدّ في أمره اه وطريق أخذه أن تحذف علامة الاستقبال من يعلم فتزيد الألف لحقتها بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد عوضا عن الباء المحذوفة بين الفاء والعين وإن كان الأصل أن تزيد عوض مقام الموحّض وهو الأول لوجود مانع يمنع عن ذلك لأنها لو زيدت في الأول يصير مشابهًا بالمتكلم وماضى الأفعال فزيدت في مكان أقرب إليه لأداء حق ما وجب لإمكانه ولم ترد فيما بين العين واللام ولا في الآخر لدفع الالتباس أيضا لأن الآخر يلبس بالثنية وفيما بين العين واللام يصير مشابهًا بمبالغة لأن الإيجام كثيرا ما يترك (و) فعل (ماض) أصله ماضى حذفت الضمة للنقل والياء للساكنين مبتدأ خبره جملة (إن) بكسر الهجزة وسكون النون حرف شرط (بضم عين) من إضافة المصدر لمفعوله متعلق بـ (استقر) للماضى شرط إن فهو أى اسم فاعله (كضخم) بفتح الضاد وسكون الحاء المعجمتين على وزن فعل اسم فاعل ضخم كعظم وزنا ومعنى جمعه ضخم بكسر الضاد كسهم وسهام فالظرف خبر محذوف والجملة جواب الشرط (أو) كـ (ظريف) بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء وسكون المثناة تحت آخره فاء على وزن فاعل اسم فاعل ظرف بضم الراء. في المصباح الظرف وزان فاس البراعة وذكاء القلب وظرف بالضم ظرافة فهو ظريف قال ابن القوطية ظرف الغلام والجارية وهو وصف لها لا للشيوخ وبضمهم يقول المراد الوصف بالحسن والأدب وبضمهم يقول الكيس فيهم الشباب والشيوخ اه وفي القاموس الظرف الوعاء والكياسة ثم قال والظرف إما هو في اللسان أو هو حسن الوجه والهيئة أو يكون في الوجه واللسان أو البراعة وذكاء القلب أو الحذق أو لا يوصف به إلا الفتيان الأزوال أو الفتيات الزولات لا للشيوخ ولا السادة اه. والمعنى إن كان الماضى مضموم العين فاسم فاعله إما على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وإما على وزن فاعل (إلا ما) أى للماضى مضموم العين الذى (نذر) يحىء اسم فاعله على غير فعل وفعل كنه وطهر فهو نذر وهو ناعم وفره فهو فاره وحرش فهو أحرش وخطب فهو أخطب وبطل فهو أبطل وحسن فهو أحسن ونحو جبن فهو جبان وشجع فهو شجاع ونحو غمر فهو غمر بضم فسكون ونحو وضو فهو وضاء ونحو حصرت فهي حصور ونحو خشن فهو خشن بفتح فسكون بضم عين الماضى في الجميع.

[تنبيهات: الأول] يحتمل أن الاستثناء راجع لباب علم وعزم أيضا كما ندر من فعل مفتوح العين شاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وطاب فهو طيب وعف فهو عفيف وحرص فهو حريص وسحل فهو مسحل على وزن مكرم ومن مكسور هاملك فهو ملك ويحىء أيضا من مفتوحها وشيب فهو أشيب وشنب فهو شنب وأشنب. الثاني جميع هذه الصفات مشبهة إلا فاعلا كضارب وقائم فانه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت كظاهر القلب وساختط الدار فهو صفة مشبهة أيضا. الثالث الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أن اسم الفاعل اسم اشتق من المصدر لمن قام به الحدث على وجه الحدوث، والصفة المشبهة ما اشتق منه لمن قام به على معنى الثبوت فلا تشتق إلا من لازم واسم الفاعل يشتق من اللازم والمتعدي (وإن) بكسر الهجزة وسكون النون حرف شرط فعله كان محذوفة مع اسمها أى وإن كان الماضى متلبسا (بكسر) للعين متعلق بمحذوف خبر كان حال كون الماضى (لازما) بكسر الزاي اسم فاعل لزم (جاء) اسم فاعله حال كونه (كالفعل) بفتح الفاء وكسر العين نحو زمن فهو زمن وأشر فهو أشر وبطر فهو بطر وفرح فهو فرح وهذا الوزن مشترك

بفتح القاف فيهما  
والثاء مشددة في الجميع  
وتدحرج بتدحرج  
بفتح الراء فيهما  
تدحرجا بضم الراء  
فهو متدحرج بكسر  
الراء وذلك متدحرج  
عليه بفتحها والأمر  
تدحرج والذى  
لا تدحرج بفتح الراء  
فيهما مثال السداسي  
استغفر يستغفر بكسر  
الفاء استغفارا فهو  
مستغفر بكسر الفاء  
وذلك مستغفر بفتح  
الفاء والأمر استغفر  
والذى لا تستغفر  
بكسر الفاء

بين المصدر والفاعل (و) جاء أيضا كـ (بالأفعل) نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر وجاء أيضا كـ (الفعلان) بفتح الفاء وسكون العين نحو عطش فهو عطشان وصدى فهو صديان وروى فهو ريان فهذه ثلاثة أوزان لاسم فاعل مكسور العين اللازم وبقي وزن رابع وهو فاعل نحو مرض فهو مريض وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والمصدر (واحفظ) أيها الواقف على هذه المنظومة (ما) أي أبنية اسم فاعل المجرد الثلاثي الذي (نقل) ضم النون وكسر القاف ماض مجحول نائبه ضمير ما وصلته محذوفة أي عن العرب مخالفا لما تقدم بيانه ولا تقس عليه خروجه عن القياس نحو سلم فهو سلم .

[ تنبيهات: الأول ] قوله وإن بكسر الخ تعديل قوله إن بضم الخ وجاء كالفعل الخ جواب إن . الثاني إنما اعتبر في ذلك غير الماضي دون المضارع لأن الماضي أصل المضارع واعتبار الأصل أولى وإنما اعتبرت العين دون الفاء واللام لأن اختلاف صيغ اسم الفاعل لاختلافها لا لاختلافها بالاستقراء .

الثالث الأوزان الأربعة للتقدمة لاسم فاعل فعل المكسور اللازم التي هي فعل وأفعل وفعلان وفعليل أوزان للصفة المشبهة أيضا ويزاد عليها أوزان منها فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو شكس وفعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو شغل وفعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذبح وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو فسق وفعل بضم الفاء والسين نحو جنب وفعل بفتحهما أو كسرهما نحو حسن وخشن وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا نحو طلب وفعل نحو حيار وهذا الوزن يصلح للمصدر نحو ذهاب وفعل نحو شجاع يصلح للمصدر أيضا نحو سؤال والله أعلم . وأخذ في بيان أبنية اسم المفعول فقال :

[ بوزن مفعول كذا فاعل جاء اسم مفعول كذا قتل ]

(بوزن) لفظ (مفعول) متعلق بمحذوف حال من اسم مفعول الآتي (كذا) أي مفعول في مجيء اسم المفعول على وزنه خبر (فعل \* جاء اسم مفعول) أي اسم اشتق من المصدر للدلالة على حدث معين وقع على ذات مبهمة (كذا) أي فعل أي مما جاء على وزنه (قتيل) اسم مفعول قتل ومثال ما جاء على مفعول مقتول . والمعنى أن اسم مفعول الثلاثي المجرد جاء على وزن مفعول وفعل سواء كان عين ماضيه مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وطريق صوغه أن تحذف حرف المضارعة من يفعل وتأتي في موضعه بيمين مفتوح ثم تضم العين وتشبع ضمها لانعدام مفعل فتولد الواو ويضير مفعول ووزن فيل مشترك بين الفاعل والمفعول والفرق بينهما أنه إن كان بمعنى مفعول استوى فيه الذكر والمؤنث ولو ذكر بغير موصوف نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل ونحو مررت بجريح وجريح والفرق بين الذكر والمؤنث إنما يعلم من الموصوف وإن كان بمعنى فاعل فرق بينهما مطلقا نحو مررت برجل كريم وامرأة كريمة ونحو مررت بكريم وكريمة وقد ذكر الفاعل والمفعول من المزيد على الثلاث في بحث المصدر اليمعي أول الباب والله أعلم بالصواب . وأخذ في بيان أبنية المبالغة فقال :

[ لكثرة فعال او فصول فعل او مفعال او فعيل ]

(لـ) للدلالة على (كثرة) بفتح الكاف وسكون المثناة مصدر كثر ضد قل خبر (فعال) بفتح الفاء وسكون العين مشددا نحو فتاح وهواب لكثير الفتح والهبة (او فصول) بفتح الفاء ونحو شكور ووف لكثير الشكر والرافة وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه إذا كان بمعنى فاعل يفرق فيه بين الذكر والمؤنث بالموصوف إذا ذكر وإلا فلا ولا تدخله الهاء في المؤنث نحو مررت برجل شكور وامرأة شكور بذكر الموصوف ونحو مررت بشكور وشكورة فالفارق بينهما الموصوف فقط وإذا كان بمعنى المفعول يفرق بينهما سواء ذكر الموصوف أولا لأن التاء تدخل مؤنثه نحو مررت

اشتهاب يشهاب  
أشهاب فهو مشهاب  
اشتهاب والهي  
ب بتشديد الهاء  
ح لإلا المصدر  
دن يغدون  
الدهال الثانية  
أنا فهو مغدون  
اغدون والنهي  
دن بكسر الدال  
ة في الثلاثة  
ذ يجاوز بكسر  
اجاوزا بكسر  
ة واللام فهو  
والأمر اجاوز

بناقة حلوبة وبجعل غير حلوب بالموصوف ونحو مررت بحلوبة وغير حلوب بدونه فالفارق بينهما الموصوف والهاء أو (فعل) بفتح الفاء وكسر العين نحو حذر لكثير الحذر أو ضمها (١) نحو غفل لكثير الغفلة أو بفتح الفاء وضم العين نحو يقط لكثير القطة وقد اقتصر في أصله على الأخيرين وذكر في المطالب أن الأول منها مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة والأول اقصر عليه في الخلاصة (أو مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء نحو مدرار لكثير الدر وهو المطر الضعيف القطرات ومستقام لكثير السقم وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح (أو فاعل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون المنة الشاة التحيتة نحو صديق لكثير الصدق وعلم لكثير العلم وضبطه في المطالب بكسر الداء والعين مشدداً نحو صديق ونسيق وزاد في الأصل مفعيل بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين نحو مكثير ومعطير لكثير الكلام والعطر ومفعلة بضم الفاء وفتح العين نحو ضحكة لكثير الضحك فان سكنت العين صار بمعنى المفعول ولعنة بضم اللام وفتح العين مشترك بين مبالغة الفاعل والمفعول كما في شرح المراح خلافاً للأصل حيث جعله كضحكة أفاده المطالب قال فيه : وأعلم أن قوله أوزان المبالغة جهول الخ تساهل لأنه يلزم منه حصر أوزانها في هذه الأوزان وليس كذلك لأن أوزانها ترتقي إلى خمسة عشر وجهاً منها طول على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل وجمع تكسيه نحو نصار ومنها كبار وعجائب لكثرة الكبر والعجب على وزن فعال بضم الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها مجزم لكثرة الجزم وهو القطع على وزن مفعول بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ومنها علامة ونسابة لكثرة العلم والنسبة على وزن فعالة بفتح الفاء والين مشدداً ومنها راوية لكثرة الرواية على وزن فاعلة بكسر العين ومنها عذامة لكثرة الخدمة على وزن مفعالة بكسر الميم ومنها فروقة لكثرة الفراق على وزن فعولة بفتح الفاء الأولى أن يقول ومن أوزان المبالغة جهول الخ وسوى بين الذكر والمؤنث في ثمانية من هذه الأوزان : أحدها علامة ونحوه وثانيها راوية ونحوه وثالثها فروقة ونحوه ورابعها ضحكة ونحوه وخامسها ضحكة بكسر الين وسادسها عذامة ونحوه وسابعها مستقام ونحوه وثامنها معطير ونحوه . وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هي عدوة الله وإن لم تدخل الهاء في الفعل الذي للفاعل حملها على صديقة وهو تقيضه والله أعلم .

[فصل : في أصل الوضع] مصدر بمعنى القطع في اللغة يقال فصلت بين الشيئين إذا فرقت بينهما . وفي الاصطلاح بمعنى التفريق بين الحكمين أي بين أحدهما وشرع في بيان الآخر سواء كانا في شيء واحد أو في شيئين . واء كانا متباينين أو متساويين وسواء كانا إجماليين أو أحدهما إجمالياً والآخر تفصيلياً وهو هنا بمعنى اسم الفاعل أي الناصل قد وقع بين حكمين أحدهما إجمالي والثاني تفصيلي ويدل على ذلك سياق الكلام (في) بيان (تصريف) اللفظ (الصحيح) ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو نهياً أو اسم فاعل أو اسم مفعول والراد به مقابل المتل والمضاعف المجوز قد تم تصريف الصحيح على تصريف مقابله لأنه أصل وهي ليست بأصل :

[وماض أو مضارع تصرفاً لأوجه كالأمر والنهي اعرفاً

ثلاثة لغائب كالغائب كذا مخاطب والمخاطبة

ومستكلم له اثباتهما في غير أمر ثم نهى علماً]

(هـ) فعل (ماض) معلوم أو مجهول (أو) بمعنى الواو فعل (مضارع) معلوم أو مجهول (تصرفاً) أي الماضي والمضارع والجملة خبر عنهما أي يتنوع كل منهما (لأوجه) بفتح الحمة وسكون الواو وضم الجيم جمع وجه وهو من سبع الذلة إلا أن الراد به مدلول جمع الكثرة وهي أربعة عشر وجهاً للماضي

(١) أي الفاء مع سكون

العين أمه مصححة

وكذلك للمضارع ، وشبه الأمر والنهى بالماضى والمضارع فى التصرف الأربعة عشر وجها مذكرا  
الكاف على المشبه فقال ( كالأمر ) فيتصرف لأربعة عشر ( والنهى ) فيتصرف لأربعة عشر  
أيضا وكـ البيت بالحث على المعرفة بقوله ( اعرفا ) وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة وحذف  
المفعول يؤذن بالعموم أى كل ما يمكنك معرفته ويحتمل بقرينة المقام تخصيصه بتصاريح الأربعة .  
ثم أخذ فى تفصيل الأوجه التى يتصرف إليها الماضى وما بعده فقال ( ثلاثة ) من الأوجه التى  
يتصرف لها الماضى والمضارع والأمر والنهى كائنه (ل) فاعل ( غائب ) اسم فاعل غاب لأنه  
إما مفرد أو مثنى أو جمع نحو ضرب ضربا ضربوا فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو يضرب يضربان  
يضربون فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو ليضرب ليضربا ليضربوا فى الأمر معلوما ومجهولا  
ونحو لا يضرب لا يضربا لا يضربوا فى النهى معلوما ومجهولا وشبه الفاعلة الغائبة بالغائب فى أن  
لكل ثلاثة أوجه من الماضى والمضارع والأمر والنهى مدخلا الكاف على المشبه فقال  
( ك ) الفاعلة المؤنثة ( الغائبة ) لأنها إما مفردة أو مثناة أو مجموعة نحو ضربت ضربتا ضربين فى  
الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو لتضرب  
لتضربا لتضربن فى الأمر معلوما ومجهولا ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربن فى النهى معلوما  
ومجهولا ( كذا ) الذى ذكر من الغائب والغائبة فى أن كلاله ثلاثة أوجه من الأنواع الأربعة خبر  
فاعل ( مخاطب ) مذكرا لأنه إما واحد أو اثنان أو جمع بفتح الطاء المهملة اسم مفعول مخاطب نحو ضربت  
ضربتا ضربتكم فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضرب تضربان تضربن فى المضارع معلوما ومجهولا  
ونحو اضربا اضربوا فى الأمر معلوما ومجهولا باللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضرب  
لتضربا لتضربوا ونحو لا تضرب لا تضربا لا تضربوا فى النهى معلوما ومجهولا ( وك ) الفاعلة  
( المخاطبة ) للمؤنثة فلها ثلاثة أوجه من كل لأنها واحدة أو اثنان أو جمع نحو ضربت ضربتا ضربتين  
فى الماضى معلوما ومجهولا ونحو تضربين وتضربان وتضربن فى المضارع معلوما ومجهولا ونحو  
اضربى اضربا اضربين فى الأمر معلوما وباللام مع بقاء حرف المضارعة نحو لتضربى لتضربا لتضربين  
مجهولا ونحو لا تضربى لا تضربا لا تضربين فى النهى معلوما فهذه اثنا عشر وجها من ضرب  
ثلاثة فى أربعة ( و ) فاعل ( متكلم ) بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل متكلم ( له ) أى المتكلم خبر  
( اثنان ) من الأوجه لأنه إما وحده أو معه غيره والجملة خبر متكلم ( هما ) أى الوجهان الثابتان للتكلم  
كائنان ( فى غير أمر ثم نهى علما ) أى الأمر والنهى بضم العين المهملة وكسر اللام ماضى مجهول نائبه  
الألف والجملة صفة أمر ونهى وغير الأمر والنهى المعلومين صادق بالماضى معلوما ومجهولا ونحو ضربت  
ضربتا وبالمضارع معلوما ومجهولا نحو أضرب أضربا وبالأمر والنهى مجهولين نحو لأضرب  
لأضرب ونحو لا أضرب ولا تضرب وإنما لم يفرق بين المذكر والمؤنث فى المتكلم ولم يعط كل واحد  
فى مذكره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والمثنى والجمع كما أعطيت هذه الأوجه لغيره وإن اقتضى  
العقل ذلك لأن المتكلم يرى فى أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع أو يعلم  
بالصوت أنه مذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع فلم يحتج إلى ذلك وأما كون صوت مذكر كصوت  
مؤنث أو بالعكس فنادر والأحكام لا تنبى على النواذر وإنما لم يثبت للتكلم الوجهان فى الأمر والنهى  
المعلومين بحيث يقال فى الأمر معلوما اضرب تضربا وبالمضارع لا تضرب لا تضربا وبالنهى الأول  
بأمر المخاطب ومضارع المتكلم وحده الموقوف عليه والثانى بمضارع المتكلم مع غيره كذلك  
أو يقال فيه لأضرب ولتضرب باللام مع بقاء حرف المضارعة مفتوحا لعدم وجوده بالاستغناء

يتصرف بكسر  
نحو ار ابسكون  
ومقشعر وذاك  
منه والأمر  
النهى لا تقشعر  
العين فيها  
مشددة فى  
لا فى المصدر  
م بحر نجم بكسر  
حر نجما فهو  
وذاك بحر نجم  
حر نجم والنهى  
بحر بكسر الجيم



وفي النسخ معلوما لأضرب ولا تضرب بفتح الهمزة والنون لعدم وجوده بالاستقراء والله أعلم .  
[تنبيه] يحتمل أيضا أن يكون ثلاثة مفعول اعرف ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره ما بعده ويحتمل  
أنه بدل من أوجه والله أعلم . وأخذ في تصريف اسم الفاعل فقال :

[لعشرة يصرف اسم الفاعل فعلة وفاعلين فاعل

وفاعلين فعيل فعال وفيهما اضم فاوشد التالي

فاعلة فاعلتين فاعلا ت وفواعل كما قد قلا]

[عشرة] بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة للوزن بميزة محذوف أي أوجه متعلق (بـ) يصرف (بضم المثناة المتحنية وفتح الصاد المهملة والراء مشددة مضارع مجهول نائبه (اسم الفاعل) وأخذ في سرد  
العشرة فقال (فعلة) بفتححات مخففا جمع تكسير لفاعل الذكر نحو نصرة وكتبة وجهلة وفستة  
(وفاعلين) بفتح اللام مثني فاعل الذكر نحو ناصرين و (فاعل) للمفرد الذكر نحو ناصر (وفاعلين)  
بكسر اللام جمع مذكر سالم نحو ناصرين و (فعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة جمع مذكر مكسر  
نحو نصر و (فعال) بضم الفاء وشد العين جمع مذكر مكسر أيضا نحو نصار فجمع الذكر ثلاثة  
أوجه واحد مصحح والثلاثة مكسرة (وفيها) أي فعل وفعل متعلق (بـ) اضم) أمر من اضم منه عوله  
(فا) بالقصر (وشد) أمر من الشد أي شدد الحرف (التالي) بكسر اللام اسم فاعل تلا إذا تبع أي  
التابع لفاء وهو العين فيها أيضا و (فاعلة) للمفردة المؤنثة نحو ناصرة و (فاعلتين) لمثنى المؤنث نحو  
ناصرتين و (فاعلايت) جمع مؤنث سالم نحو ناصرات و (فواعل) جمع مؤنث مكسر نحو نواصر فله مع  
المؤنث وجهان وجه مصحح ووجه مكسر فقد تمت العشرة وكل البيت بقوله حال كون ما ذكرناه  
في تصريف اسم الفاعل كائنا (كما) أي التصريف الذي (قد قلا) بضم النون وكسر القاف ماض  
مجهول نائبه ضمير ما وألفه إطلاقية وصلته مقدرة أي عن العرب والتغير الاعتباري يكفي في صحة  
التشبيه كالحاصل هنا باعتبار ذكر هذه التصريفات في هذا النظم وذكرها في غيره أيضا والله أعلم .  
وأخذ في بيان تصريف اسم المفعول فقال :

[ثم اسم مفعول لسبع يأتي مفعولة وثن مفعولات

كذلك مفعول مثناة ومف حولون ثم جمع تكسير يضيف]

(ثم اسم مفعول لسبع) من الأوجه متعلق (بـ) يأتي) بكسر المثناة فوق مضارع أي فاعله ضمير اسم  
مفعول والجملة خبره وأخذ في عد السبع فقال مبدا منه (مفعولة) بفتح الميم وسكون الفاء  
للمفردة المؤنثة نحو منصورة (وثن) بفتح المثناة وشد النون أمر من الثنية مفعولة ضمير  
محذوف يعود على مفعولة والأصل وثنه . والمعنى أن الوجه الثاني مفعولتان لمثنى المؤنث نحو  
منصورتان و (مفعولات) بكسر التاء لأنه معطوف على مفعولة البسمل من سبع المجزور لجمع  
المؤنث السالم نحو منصورات وآخر الشطر الأول الفاء فهو مداخل ومدرج بفتح الحاء المعجمة  
والراء (كذلك) المذكورة من مفعولة وثنيته وجمعه في أن كلا بعد من أوجه اسم المفعول خبر  
(مفعول) للمفرد الذكر و (مثناة) أي مفعول وهو مفعولان للمثنى المذكور نحو منصوران و (مفعولون)  
لجمع المذكر السالم نحو منصورون فهذه ستة أوجه (ثم جمع تكسير) للمفعول وهو مفاعيل نحو  
مناصير (يضيف) بضم المثناة تحت وفتح الصاد المعجمة وسكون الفاء لا الوقف مضارع مجهول أصله  
الثاني يضاف فلما سكن آخره لا الوقف حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وأصله الأول يضيف  
بسكون الصاد وفتح الياء فنقل إلى الصاد وقلبت الياء ألفا لتحركها بحسب الأصل واحتاج ما قبلها  
بحسب النقل نائبه ضمير جمع تكسير والجملة خبره وصلته مقدرة أي يضم الستة السابقة فتكمل السبعة

[تنبيهان: الأول] إنما قدم تصريف الفاعل على تصريف المفعول لأن وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لأن الفاعل يصاغ من التعدى واللازم والمفعول لا يصاغ من اللازم إلا بواسطة حرف الجر. الثاني إنما انحصر تصريف الفاعل في عشرة والمفعول في سبعة لورود الاستقراء على هذا من غير زيادة ولا نقصان والله سبحانه وتعالى أعلم. واستطرد بعض أحكام نون التوكيد فقال:

[ونون توكيد بالأمر والنهي صل وذات خف مع سكون لاتصل]

(ونون توكيد) من إضافة الدال للمدلول مفعول صل الآتي والتوكيد مصدر وكذا الثقل أى تقوية الطالب (بالأمر) بفتح اللام منقولاً إليه من همز أمر المحذوف متعلق بصل الآتى (والنهي صل) بكسر الصاد المهملة وسكون اللام أمر من الوصل أصله أوصل فحذفت منه الواو حملا على حذفها من مضارعه لوقوعها فيه بين الياء والكسرة في وصل واستغنى عن همزة الوصل وسواء كان الأمر والنهي لغائب أو حاضر معلومين أو مجهولين فأمر الغائب العاوم نحو لينصرن بفتح الياء وضم الصاد إلى لينصران وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء وفتح الصاد وأمر الحاضر المعلوم نحو انصرن بضم الهمزة والصاد إلى انصران ومجهوله لتنصرن إلى لتنصران بضم التاء وفتح الصاد والنهي المعلوم نحو لا ينصرن بفتح الياء وضم الصاد أيضا إلى لا ينصران وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد ونون التوكيد نوعان: نون مشددة تدخل على جميع الأمر والنهي من المعلوم المجهول ونون مخففة ذكر ما تدخل عليه منها بما هو في قوة الاستدراك على الإطلاق السابق فقال (و) نون توكيد (ذات) بالنصب مفعول تصل الآتى أى صاحبة (خف) أى خفة (مع) بسكون الهمزة للوزن وهي لغة قليلة متعلق بتصل مضاف (السكون) لآخر الأمر والنهي نحو انصرا ولا تنصرا فى أمر التثنية ونهيه (لاتصل) لأنك إن وصلتها مع السكون لزم التقاء الساكنين على غير حده المقتضى. والمعنى أن نون التوكيد الخفيفة يتنوع وصلها بأمر ونهى الاثنين مذكرا ومؤنسا وبأمر ونهى جمع المؤنث لأنها لو وصلت بشئ مما ذكر لزم اجتماع الساكنين فى غير حده ولم يحز حذف أحدها وهو غير جائز خلافاً ليويس فإنه أجاز وصلها بما ذكر قياساً على التثنية. والجواب عنه أن التقاء الساكنين فى المثقلة على حده لأن الأول لين والثانى مدغم وفى الخفيفة ليس كذلك فبقى مما تدخله الخفيفة من الأمر والنهى معلومين كانا أو مجهولين غير التثنية وجمع المؤنث. أما الأمر للمعلوم معها فى الغائب نحو لينصرن بفتح ما قبلها فى المفرد المذكور لينصرن بضم ما قبلها فى جمعه لتنصرن بفتح ما قبلها فى المفرد المؤنث وفى الحاضر نحو انصرن بفتح ما قبلها فى المفرد المذكور ونحو انصرن بضم ما قبلها فى جمعه وانصرن بكسر ما قبلها فى الواحدة المخاطبة ومجهولها باللام والياء نحو لينصرن بضم الياء وفتح الصاد إلى لتنصرن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وأما النهى المعلوم فى الغائب معها نحو لينصرن لا ينصرن لا تنصرن بفتح حرف المضارعة فى الكل والراء فى الأول والثالث وضمها فى الثانى وفى الحاضر نحو لا تنصرن لا تنصرن بفتح التاء فى الكل وفتح الراء فى الأول وضمها فى الثانى وكسرها فى الثالث وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فى الكل والخفيفة ساكنة فى أى موضع دخلت لأنها وضعت ساكنة بالاستقراء والمشددة مفتوحة فى أى موضع دخلت لاختلاف لأن الفتحة خفيفة بالنسبة إلى غيرها والمشددة ثقيلة فأعطيت الفتحة لها ولو أعطى غيرها لزم الثقل على الثقل إلا فى التثنية مطلقاً وجمع المؤنث فانها أى المشددة مكسورة فيها أى فى التثنية وجمع المؤنث أمراً كان أو نهياً معلوماً كان أو مجهولاً تشبيهاً بنون التثنية نحو لينصران ولتنصران ولينصران بكسر النون المشددة فى الكل للغائب وكذا مجهوله منها غير

ل به والمجهول  
لازم لأن اللازم  
الأفعال هو  
يحتاج إلى المفعول  
للتعدى بخلافه  
فاعل يكون  
الاثنين نحو  
ه إلا قليلاً نحو  
ت الفعل وعاقبت  
وباب تفاعل  
يكون بين  
من فصاعداً نحو  
تتأ وتصلح أقوم  
يكون لإظهار  
س فى الباطن نحو  
فت أى أظهرت  
س

















فالتقى ساكنان خذفت الياء وقيل قلبت الياء ألفا لتحركها عقب ففتح وحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكذا الإعلال في اسلقت واسلقتا والفاف مفتوح في السكك يسئلق بكسر القاف الخ وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح القاف وزيادة الحرف في آخره اسلقتا وأصله اسلقتا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف فهو مسئلق الخ بكسر القاف في السكك وذلك مسئلق عليه الخ بفتح القاف في السكك وكذا المصدر اليمى واسمى الزمان والمكان غير أنه لايزاد في آخره حرف وأمر الحاضر اسئلق الخ والغائب ليسئلق الخ وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح القاف وزيادة حرف الجر في آخره ونهى الحاضر لا تسئلق الخ وكذا نهى غائبه إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح القاف وزيادة الحرف وكذا التصريف بنون التوكيد معلوما ومجهولا واقشعر من باب الافعال الخ بالإغام سوى جمع المؤنث العتث وما بعده فبالفك على الفتح وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزة والشين وكسر العين وزيادة حرف في آخره يقشعر الخ بكسر العين والإدغام في السكك سوى جمع المؤنث فإنه بالفك على السكس وكذا مجهوله إلا أنه يضم أوله وفتح العين وزيادة حرف الجر في آخره اقشعرا فهو مقشعر الخ بكسر العين في السكك وذلك مقشعر به الخ بفتح العين والإدغام في السكك وكذا المصدر اليمى واسمى الزمان والمكان إلا أنه لايزاد في آخره الحرف وأمر الحاضر اقشعر الخ والغائب ليقشعر الخ وكذا مجهوله غير أنه يضم أوله وفتح العين وزيادة الحرف في آخره ونهى الحاضر لا تقشعر الخ ونهى الغائب كذلك إلا أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه يضم أوله وفتح العين وزيادة الحرف والراء مشددة في الجميع إلا في المصدر وكذا التصريف في نوني التوكيد معلوما ومجهولا والله سبحانه وتعالى أعلم .

### فصل : في فوائد

[ بالهمز والتضعيف عد ما لزوم وحرف جر أن ثلاثيا وسم وغيره عد بما تأخرا وإن حذفتها فلازما يرى ]

هذا (فصل) أى ألفاظ مخصوصة كائنة (في) بيان (فوائد) جمع فائدة ما استفدت من علم أو مال كذا في القاموس . وفي المصباح الفائدة الزيادة تحصل للإنسان وهى اسم فاعل من قولك فادت لك فائدة فيدا من باب باع وقال أبو زيد الفائدة ما استفدته من طريق مال من ذهب أو فضة أو حيوان أو ما أشبهه وفائدة العلم والأدب من هذا والجمع الفوائد اه بتصرف ، بمنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع أى قواعد يتدرب بها المبتدى ويتدرب بها المنتهى ( بالهمز ) أى لغير المطاوعة ويقال له همز النقل لنقله الفعل من حالة الازوم لحالة التعدى لانه يدخل على الفعل الثلاثى اللازم فيتعدى به إلى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا بعد أن كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا والمتعدى لواحد فيزيده مفعولا كان فاعلا قبل فيصير متعديا لاثنين بعد أن كان متعديا لواحد نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة والمتعدى لاثنين فيعديه لمفعول ثالث كان فاعلا أيضا فيصير متعديا لثلاثة بعد أن كان متعديا لاثنين نحو رأيت الحق غالبا وأرأى الله الحق غالبا وعلمت الصدق نائعا وأعلمنى الله الصدق نائعا وأما همز المطاوعة فيصير المتعدى لازما نحو قسع الله التيم فأقشع متماق بعد الآتى ( والتضعيف ) مصدر ضعف مشدد العين معناه لغة مطلق التكرير وعرفا تكرر اللام مع العين والمراد هنا الأول أى تشديد العين إذا لم يكن الفعل الثلاثى المشدد العين بمعنى صار وإلا فهو لازم (عد) بفتح العين وكسر الدال المهملتين مع التشديد أمر من التعدية مفعوله (ما) أى فعلا (لزم) فاعله ولم

بتجاوزه إلى المفعول به و (عدّ ما لزم) به (حرف جر) فهو عطف على المميز وإن اختلفا تعريفا  
 تنكيراً لأن اتفاقهما في أحدهما ليس شرطاً في صحته نعم في حسنة (إن) بكسر الميم وسكون النون  
 حرف شرط (ثلاثياً) حال من نائب (وسم) بضم فسكون ماض مجحول نائبه ضمير ما لزم والجملة شرط  
 ن وجوابها محذوف دليله عدم ما لزم . والمعنى إذا أردت أن تصير الفعل الثلاثي المجرد اللازم الذي  
 لا يتعدى رفع فاعله متعدياً إلى نصب المفعول به فلك إلى ذلك ثلاث طرق : الأول أن تزيد في أوّله  
 همزة النقل نحو أخرجه . الثاني أن تضعف عينه نحو خرّجته . الثالث أن تزيد بعده حرف الجر نحو  
 خرجت به والأصل في هذه الأمثلة خروج وهو لازم فلما زيد عليه الهمزة أو التضعيف أو الحرف صار  
 متعدياً بواسطته (وغيره) أي الثلاثي مفعول (عدّ) بفتح العين وكسر الدال المهملتين مشددة أمر  
 من عدى الثقيل أي صير الفعل اللازم غير الثلاثي متعدياً (بما) أي حرف الجر الذي (تأخراً) ألفه  
 إطلاقة وفاعله مستتر عائد على ما أي ذكر آخره في البيت قبل هذا نحو انطلقت يزيد قال في المطلوب  
 التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثي المجرد وبحرف لا يختص به بل توجد فيه وفي غيره أيضاً  
 نحو ذهب يزيد وانطلقت به وإلى هذا أشار الزجاجي بقوله وبحرف الجر في السكّن وأورد هذين  
 المثالين اهـ (وإن حذفها) أي أسباب التعدية الثلاثة الهمزة والتضعيف وحرف الجر فلم يزد في أوّله  
 همزة النقل ولم تضعف عينه ولم تأت بعده بحرف جر (فلانما) بكسر الراء اسم فاعل لزم أي قاصراً  
 على رفع الفاعل مفعول ثانٍ (يرى) بضم أوّله مضارع مجحول بمعنى يعلم نائبه ضمير اللازم للتقدم  
 أي يعلم باقياً على لزومه الأصلي الذي ثبت له قبل إلحاق الأسباب به والجملة جواب إن .

[تفسيات : الأول] بقي من أسباب التعدى صوغ الفعل على هيئة فاعل تقول في جالس زيد ومشي وسار  
 جالست زيدا ومشيت وسارته . ومنها صوغه على هيئة استفعال للطلب أو النسبة للشيء كاستخرجت  
 المال واستحسنيت زيدا واستقبحت الظلم . ومنها صوغ الفعل على فعلت بالفتح أقبل بالضم لإفادة الغلبة  
 تقول كرمت زيدا أكرمه أي غلبته في الكرم . ومنها التضمين نحو « ولا تفرغوا عقدة النكاح » أي  
 لا تنووا لأن عزم لا يتعدى إلا إلى ومنه رجبتكم الطاعة أي وسعتكم وطاع بشر العين أي بلغ . ومنها  
 اسقاط الجار توسعاً نحو : أنجأتم أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه وقوله « كما غسل  
 الطريق الثعلب » أي في الطريق وليس اتصالها على الظرفية خلافاً للفارسي في الأول وابن الطراوة  
 في الثاني لعدم الإيهام والله أعلم . ومنها حذف التاء من تفعل مكرر اللام وتفعل مشدد العين كذا  
 في الأصل وأورد عليه في المطلوب أن الأول بعد التجريد مشترك بين اللازم والمتعدى وأجاب بأنه نظر  
 للغالب وأن الثاني قبل التجريد مشترك بينهما وبعده كذلك وأجاب بأنه نظر للغالب أيضاً والله أعلم .  
 الثاني بقي من أسباب الأزوم التضمين لمعنى لازم وهو إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه  
 لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين نحو « فليحذر الذين يخالفون عن أمره » أي يخرجون « ولا تعدعناك  
 عنهم » أي تنب « أذاعوا به » أي تحدثوا « وأصلح لي في ذريتي » أي بارك . ومنها التحويل إلى فعل بالضم  
 لفصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه ومنها مطاوعة التعدى لواحد .  
 ومنها الضعف عن العمل إما بالتأخر نحو « إن كنتم للرؤيا تعبرون » الذين هم لربهم رهبون أو بكونه  
 فرعاً في العمل نحو « مصداقاً لما بين يديه » « فعال لما يريد » ومنها الضرورة كقوله :

تبات فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع يبارد بسام والله أعلم .  
 الثالث قال في الغنى الحق أن دخول همزة النقل قياس في اللازم دون المتعدى وقيل قياس في  
 وفي المتعدى إلى واحد وقيل النقل كله معاً اهـ . الرابع لا يحىء المفعول به والفعل المجحول من اللازم

لأن اللازم من الأفعال هو ما يحتاج إلى المفعول به لحصول فائدته بدونه والمتعدي بخلافه لعدم حصول الفائدة بدونه نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد ونحو والله أعلم :

[ لصادر من امرأين فاعلا وقل كالأله زيدا قاتلا

ولهما أو زائد تفاعلا وقد أتى لتعريف واقع جلا ]

(ل) للدلالة على حدث (صادر) بكسر الدال للمهمة اسم فاعل صدر أى حاصل ووقع (من امرأين) تنبيه امرئ سبق الكلام عليه فعل كل منهما بالآخر مثل مافعل الآخر به ولصادر خبر (فاعلا) ألقه إطلاقية والقصود لفظه أى كل فعل على وزن فاعل يدل على حدث صادر من فاعلين عليهما حدث زيد على عمرو وحدث عمرو على زيد وجنس الحدين واحد نحو ناضلته أى رميته ورماني (وقل كالأله زيدا قاتلا) الكاف اسم بمعنى مثل فاعل قل بفتح القاف وشد اللام ضد كثر مضاعف لقول مخدوف والإله مبتدأ وزيدا مفعول قاتلا وألقه إطلاقية وفاعله ضمير الإله والجملة خبر الإله والجملة السكبرية في محل نصب بالقول المقدر والمعنى أن استعمال فاعل فيما صدر من واحد قليل نحو قاتل الإله زيدا ونحو طرقت النعل وعاقبت اللص وعافاك الله قاتلهم الله ويحيى هذا الباب بمعنى انزل وفعل مشدد العين وفعل مخففها وتفاعل وقد مرت أمثاتها صدر الكتاب وكلها متعدي (ولهما) أى للدلالة على حدث صادر من امرأين كل منهما صدر منه على الآخر مثل ماصدر من الآخر عليه خبر تفاعلا (أو) (ل) زائد اسم فاعل زاد صلته مخدوفة أى على امرأين كثلاثة فأكثر أى أو للدلالة على حدث صادر من أكثر من فاعلين كل منهم فعل بالآخرين مثل مانعوا به فزائد مجرور عطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض على حد «به والأرحام» بحر الأرحام عطفا على الهاء قبله وما فيها غيره وفرسه بحر فرس عطفا على الهاء قبله أيضا وهو مختار جماعة منهم ابن مالك والجمهور ينعون ذلك ويؤولون الآية والشاهد باستقاط حرف الجر وإبقاء عمله ويخصون شذوذ ذلك بما إذا لم يسبق عاطف على مدخول مثل المخدوف فاعطوف على رأى الجمهور مجموع الجار والمجرور على مثلها والأصل ولهما أو لزائد (تفاعلا) أى كل فعل على وزن تفاعل يدل على حدث صادر من فاعلين فأكثر كل منهما أو منهم فعل بالباقي مثل مافعل الباقي به نحو تدافع زيد وعمرو ونحو تصالح القوم (وقد أتى) تفاعل في كلام العرب مستعملا (ل) للدلالة على حدث (غير واقع) في الخارج ونفس الأمر حال كون تفاعلا (جلا) بفتح الجيم والقصر لا وزن وأصله المد مصدر جاوت الأمر أظهرته وأوضحته في الصباح وجلا الخبر للناس جلاء بالفتح والد وضع وانكشف فهو جلي وجاوته أوضحته يتعدى ولا يتعدى اه وفي القاموس وجلا السيف والمرأة جاوا وجلاء صقلهما والهم عنه أذهبه وزيد الأمر كشفه ثم يؤول باسم فاعل أو يقدر مضاف أى جاليا ومظهرا لوقوع ما يقع أو ذاجلاء وإظهار لذلك ويعد فصب المصدر للسكر على الحال وإن كثر في اللسان سماعى وقد تقلبية. والمعنى أن تفاعل يستعمل قليلا لإظهار ما ليس في الباطن أى لإظهار ما ليس بمتصف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة بين الاثنين ولا بين الجماعة نحو تعارضت أى أظهرت المرض وليس بي مرض وتعاهلت أى أظهرت الجهل وليس بي جهل ويحيى تفاعل بمعنى تفعل مشدد العين وفعل وقد مر مثلها وبعض هذه المعاني متعد وبعضها لازم وقد مر بيانه صدر الكتاب والله أعلم بالصواب .

[ تنبيه ] يحتمل على ضبط جلا بفتح الجيم أن يكون فعلا ماضيا وهو أقرب من كونه مصدرا السكون قصره أصليا ويحتمل من ارتكاب السماعى في غير مورده وإن أوجب لتقدير قد التقريبية من الحال والله أعلم .

رة يسمى صحيا  
بحث الصحيح  
كرب بحث الأقسام  
سبيل الاقتصار  
ب المعتلات  
ف والهاء وز  
الياء إذا تحركتا  
ما قبلهما قلبتا  
سو قال وكال  
ما من الناقص  
رى تقول في  
غزوا ورميا  
يان

وأخذ في بيان بعض قواعد الإبدال فقال :

[وابدل لتاء الافتعال طاء ان فاء من احرف الاطباق تبين  
كما نصير دالا إن زايأ تكن أوذالا اودالا كالازدجار صن  
وإن تكن فالافتعال يا سكن أوواوا اوئاصيرن تا وأدغن]

(وابدل) أمر من أبدل فمعزته همزة قطع ولكنه أسقطها للضرورة (لتاء) اللام زائدة للضرورة  
أى وأبدل التاء المثناة فوق من مادة (الافتعال طاء) مفعول ثان لأبدل (ان) بكسر الهمزة إلا أنه  
نقل لتوين طاء وسقط الهمز للوزن وسكون الذون حرف شرط شرطه محذوف لدلالة تبين الآتى  
عليه أى تبين بمعنى تظهر (فاء) لمادة الافتعال فاعل تبين المضمر على حد « وإن أحد من المشركين  
استجارك » حال كون فاء الافتعال كائنة (من احرف) أربعة منسوبة (الاطباق) مصدر أطبق ضد  
بسط لإطباق اللسان حال النطق بها على الحنك الأعلى وهى الصاد والضاد والطاء والظاء (تبين)  
أصله تبين بسكون الواحدة وكسر المثناة نقل الكسر من المثناة المعتلة إلى الواحدة النسيجة  
فصار تبين فسكنه للوقف وحذف الياء المثناة تحت لالتقاء الساكنين مضارع بان بمعنى ظهر أى  
تظهر فاء الافتعال وجواب إن محذوف دليله أبدل مقدم ، والمعنى أن مادة الافتعال إذا كان  
فأوها صاداً أو ضاداً أو طاءً فأبدل التاء بعدها طاءً فراراً من ثقل اجتماع التاء مع الحرف النطق  
لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجزور مستعمل وأبدلت  
التاء طاءً لأن مخرجهما متقارب وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا فيخف على اللسان  
ويكون مجانساً للتاء في الإطباق نحو اضطرب أصله اضطر بعد ثقل الصبر إلى الافتعال قلبت التاء طاءً  
ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صاداً لاتحادهما في الاستعلائية فيصير اضطر فيجب إدغام الصاد في الصاد  
لا اجتماع المثليين مع سكون أولهما وتحرك الثانى ولا يجوز لك أن تقلب الصاد طاءً ثم تدغم الطاء في الطاء  
وإن اتحد في الاستعلاء لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت فلا يقال اضطرب ولا يجوز لك  
أن تدغم الصاد في التاء بدون إبدالها طاءً لأن الصاد مطبقة مستعلاة والتاء مهموسة مستقلة  
لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى فلو فعل ذلك لذهبت الإطباقية وذهابها مستكره عندهم  
فلا يقال اتبر ومع ذلك فليس بين الصاد والتاء مجانسة في الذات حتى تقلب الصاد تاءً وتدغم في التاء  
ولهذا لا تقلب التاء أولاً صاداً ثم تدغم الصاد فيها ويجوز البيان وهو بقاء الطاء المقالوة إليها  
التاء على حالها لعدم الجنسية بينهما في الذات فيقال اضطرب كما مر ونحو اضطرب أصله اضطر بعد ثقل  
ضرب إلى الافتعال قلبت التاء طاءً ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صاداً لاتحادهما في الاستعلائية وتدغم  
الضاد في الضاد وجوباً ولا يجوز لك أن تقلب الضاد طاءً وتدغم الطاء في الطاء لزيادة صفة الضاد  
فلا يقال اطرب ولا يجوز لك أن تقلب الضاد تاءً وتدغم التاء في التاء لذهاب إطباقية الضاد فلا يقال  
ا ترب ولا يجوز لك أن تقلب التاء صاداً أولاً وتدغم الضاد في الضاد لعدم مجانسة بينهما في الذات  
ويجوز لك البيان فيقال اضطرب ونحو اطرد أصله اطر بعد ثقل طرد إلى باب الافتعال قلبت التاء  
طاءً وأدغمت الطاء في الطاء وجوباً فلا يجوز لك البيان ولا يجوز لك أن تقلب الطاء تاءً وتدغمها  
في تاء الافتعال لذهاب إطباقية الطاء فلا يقال ا ترد ونحو اظطر أصله اظهر بعد ثقل ظهر إلى  
الافتعال قلبت التاء طاءً لما مر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء طاءً ثم تدغم الطاء المعجمة في الطاء  
المعجمة وجوباً فيقال اظهر ويجوز لك العكس فتدغم الطاء المهملة في مثلها فيقال اظهر بالطاء  
المهملة ويجوز لك البيان لعدم الجنسية بينهما في الذات وإن اتحد في المخرج والاستعلائية فيقال اظطر

ولا يجوز لك أن تقلب الظاء تاء وتدغم التاء في تاء الافتعال لذهاب الإطباقية فلا يقال اتهمز ولا يجوز لك أن تقلب التاء ظاء معجمة وتدغمها في مثلها لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في الخرج، وشبه إبدال تاء الافتعال دالا بإبدالها طاء مدخلا الكاف على المشبه فقال (كما تصير) مضارع صار اسمه ضمير تاء الافتعال وما مصدرية أى كصيرورة تاء الافتعال (دالا ان) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط (زايا) خبر (تسكن) واسمه ضمير تاء الافتعال وهو شرط إن وجوابه محذوف دليله تصير دالا المقدم (أو) تسكن فاء الافتعال (ذالا) معجمة (أو) تسكن فاء الافتعال (دالا) مهملة. والمعنى أن تاء الافتعال تبدل دالا مهملة إن كانت فاؤه زايا نحو ازدرج أصله از تجر بعد نقل زجر إلى الافتعال قلبت التاء دالا ويجوز لك البيان للحفة وعدم الجنسية في الذات ويجوز لك أن تقلب الدال زايا وتدغم الزاى في الزاى وجوبا لاتحادها بجهورية ومخرجا فيقال ازجر ولا يجوز لك أن تجعل الزاى دالا وإن اتحدتا بجهورية وتدغم لأن الزاى أعظم من الدال في امتداد الصوت فلا يقال اذجر ولا يجوز لك أن تجعل الزاى تاء وتدغمها في تاء الافتعال لفوات بجهورية الزاى فلا يقال تجر ومع ذلك ليس بين التاء والزاى قرب مخرج فلذا لا يجوز أن تجعل التاء زايا وتدغم بل دالا ثم زايا كما مر أو ذالا معجمة نحو اذكر أصله اذكر بعد نقل ذكر إلى باب الافتعال قلبت التاء دالا مهملة وأدغمت الدال المعجمة في الدال المهملة عند البعض جواز لاتحادها في المجهورية وقربهما في المخرج فالمعتبر عنده صورة الحرف المدغم فيه فصار اذكر بإبدال المهملة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الدال المتقلبة من اتاء ذالا معجمة لاتحادها بجهورية وقربهما مخرجا وتدغم للمعجمة في مثلها فصار اذكر بالمعجمة ويجوز العكس عنده فيصير اذكر بالمهملة ولا يجوز لك اتفاقا أن تجعل الدال تاء وتدغمها في تاء الافتعال لفوات بجهورية الدال فلا يقال اذكر ولا يجوز لك أيضا أن تقلب التاء ذالا معجمة لأن الدال المهملة أقرب إلى التاء من الدال المعجمة ولأن الغرض من القلب الحفة وهي تحصل بإبدال التاء بالإبدليس جواز البيان في صورة اجتماع الدال للمعجمة والدال للمهملة وامتناعه في اجتماع الدال للمعجمة مع مثلهما أو دالا مهملة نحو ادمع أصله ادمع بعد نقل دمع إلى الافتعال قلبت التاء دالا وأدغمت الدال في الدال وجوبا ولا يجوز لك أن تقلب الدال تاء وتدغمها في تاء الافتعال لذهاب بجهورية الدال وهو مستكره عندهم فلا يقال ادمع وكل البيت بمثابة ثما أبدلت فيه تاء الافتعال دالا إذا كانت فاؤه زايا فيقال وذاك (ك) ذاك (الازدجار) مصدر ازدرج مطاوع زجر أصله از تجر قلبت التاء دالا مهملة مفعول (صن) بضم الصاد المهملة وسكون النون أمر من الصيانة أى احفظ أصله اصون بسكون الصاد المهملة وضم الواو استتمت الضمة على الواو فنقلت إلى الصاد الصحيحة قبلها فاستغنى عن همز الوصل لحذف والتقى ساكنان لحذف الواو للساكنين ولعل المعنى من ازدرج النفس عن المنكرات.

[تنبيهات: الأول] دل الأسماء مقتضى اقتصار النظم يعنى ابن مالك في الخلاصة على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأربعة الأحرف ودالا بعد الثلاثة أنها تقرر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل تاء بعد التاء فيقال اردباء مثله وهو افتعل من رد أو تدغم فيها التاء فيقال ارد بمثناة وقال سيبويه والبيان عندي جيد يعنى الإظهار فيقال اتردد ولم يذكر النصف هذا الوجه وذكر في التسهيل أيضا أنها تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتماعوا اجدموا وفي اجتزأ جدر. قال الشاعر:

قللت لصاحبي لأخسنا  
بنزع أصوله فاجدر شيحا

وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة بعض العرب فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه. الثاني إنما أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الأحرف الثلاثة لأنها بجهورية والتاء مهموسة فاستنقل

غزوا ورموا  
لقا لتحركها  
مباقيها فاجتمع  
ننان أحدها  
المقلوبة والثاني  
لمجمع حذفت  
المقلوبة لاجتماع  
ننين فبقى غزوا  
وتقول في غائبة  
غزت ورمت  
ما غزوت  
قلبتا ألفا

مجيء التاء بعدها فجاء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق الثلاثة في الجهر وهو الدال . الثالث تعقب في المطاوع الأصل في ذكر هذه الباحث في هذا المجل لأن ما بعدها من تمام ما قبله فتأمله والله أعلم ( وإن تكن فا ) بالقصر وكسر لام ( الافتعال يا ) بالقصر والتنوين خبر تسكن ونعتة بجملة ( سكن ) ماض معلوم فاعله ضمير ياء ( أو ) تسكن فاء الافتعال ( واوا أو ) ينقل حركة همز أو إلى تنوين واوا تسكن فاء الافتعال ( تا ) مثلثة مقصورة وجواب إن في الصور الثلاثة ( صيرن ) أمر من التصير . مؤكداً بالنون الخفيفة مفعوله الأول ضمير فاء الافتعال محذوفاً والثاني ( تا ) مشناة مقصورة ( وأدغم ) أمر من الإدغام مؤكداً بالنون الخفيفة فهمزته همزة قطع ولكنه حذفها للضرورة مفعوله وصلته محذوفان أي التاء البديلة من فاء الافتعال في تأته . والمعنى أن فاء الافتعال إن كانت ياء ساكنة أو واوا أو تاء مثلثة فإنها تبدل تاء مشناة وتدغم في تاء الافتعال لسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقارنة المخرج ومنافاة الوصف لأن حرف اللين مجهور والتاء مهموسة نحو اتسار واتسر أو تيسر واتسر ومقسر به والأصل ايتسار وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر به وإنما أبدلوا التاء في ذلك تاء لأنهم لو أقروها للتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألماً وبعد الضمة واوا فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً يلزم وجهها واحداً وهو التاء وليوافق ما بعده فيدغم فيه نحو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والأصل اوتصل واوتصل ويوتصل واوتصل وموتصل وموتصل به فأبدلت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال وقال بعض النحويين في باب اتصال الإبدال إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال واتصل وحمل الضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على الصدر والماضي ونحو انغر أصله انثر بعد ثقل نثر إلى الافتعال قايت التاء الثلاثة تاء مشناة وأدغمت في تاء الافتعال ويجوز لك أن تقلب التاء المشناة تاء مثلثة لاتحادهما في صفة الخمس وتدغم التاء في التاء وجوبا .

[ تنبيهات : الأول ] ما تقدم هو اللغة الفصحى ، ومن أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ويحذفون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موصل وايتسر ياتسر فهو مويسر ، وحكى الجرجي أن من العرب من يقول أوتصل وأتسر بالهمز وهو غريب . الثاني شذو إبدال فاء الاتصال تاء وإدغامها في تأته في ذي الهمز نحو قولهم في ايتسكل وايتسر افتعل من الأكل والإزار ايتسكل وأتسر بإبدال الياء البديلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء وكذا قولهم في ايتعن افتعل من الأمانة آمن بإبدال الواو البديلة من الهمزة تاء واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال والإتوالى بإعلان وقول الجوهري في اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم وإنما التاء أصل وهو من اتخذ كاتبع من تبع قل أبو علي تقول العرب اتخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج وجود مادة اتخذ وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم اتخذ يتخذ اتخذاً وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو وإن كانت قليلة إلا أن بناء عليها أحسن لأنهم نصوا على أن آمن لغة رديئة والله أعلم . الثالث كان الواجب قرن صيرن بفاء الجزاء لأنه لا يصلح شرطاً ولكنه اضطر فأسقطها على حد . \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \* وقول الآخر :

ومن لم يزل يتقاد للغي والصبا - سيأتي على طول السلامة نادما

والله سبحانه وتعالى أعلم . وأخذ في بيان أحرف الزيادة فقال :

لتحركهما واقتساح  
ما قبلها فاجتمع  
ساكنان أحدهما الألف  
للقولبة والثاني تاء المؤنث  
خذفت الألف للقولبة  
فبق غزت ورمت  
وتقول في ثنية المؤنث  
غزتا ورمتا أصلهما  
غزوتا ورميتا قلبت  
الواو والياء ألفا  
لتحركهما واقتساح  
ما قبلهما خذفت الألف  
لسكونها وسكون  
التاء لأن التاء كانت

[واحكم يزيد من أو يساهل تم فوق الثلاث إن بذى المرام تم]

(واحكم) أيها الناظر (يزيد) بفتح الزاي وسكون الياء مصدر زاد صلة أحكم صلته محذوفة أي لحرف كان (من) أحرف عشرة مجموعة في قولك يا (أويسا) بضم الهمزة وفتح الواو وإسكان الياء مصغرا وس مفرد علم فكان حقه البناء على الضم ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وهو جائز كضمة . شاهد الأول :

ضربت صدرها إلى وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي

وشاهد الثاني سلام الله يا مظهر علميا وقد أفاد ذلك في الخلاصة بقوله :

واضعم أو انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا

(هل تم) بفتح المشاة القوية والنون مضارع تام فلما سكنه للوقف حذف ألفه لالتقاء الساكنين وهي الهمزة والواو والياء المشاة تحت والسين المهملة والألف اللينة والهاء واللام والتاء المشاة فوق والنون والميم وجمعت أيضا في «أمان وتسهيل» وجمعها بعض النحاة وقد سأله أصحابه عنها في قوله مجيبا لهم «سألتونها» فقالوا نعم فقال أجبتكم ؛ وفي المطالب أن الأخفش سأل عنها سيويه والحال أن أهبة صحبتهم غم سمين فقال سيويه في الجواب أمان سمان فقال الأخفش ما معنى هذا كأن الحبيب سمان بهذا السؤال فقال سألتونها فقال نعم ولم يفهم معناه قال هويت السمان فقال لا أسأل عن السمان حتى أجبتني عن محبتك السمان فلم يسكن جوابك مطابقا للسؤال فقال اليوم تنساه فعضب الأخفش فقال به أجبت فنسيت ولم يفهم معناه أيضا ولهذا سأل أخفا وكل واحدة من هذه الأقوال الأربعة جواب على حدة معناه أن حروف الزيادة صورة وعددا منحصرة في هاتين السكنتين وعدد حروف كلتي الجواب عشرة في كل واحدة منها انتهى . وذكر شرطى الحكم بزيادة كل واحد من الأحرف المشيرة مشيرا إلى الأول بقوله (فوق) بفتح التاء وسكون الواو أحد أسماء الجهات الست نصب على الظرفية المحذوف حال من موصوف قوله من أويسا الخ أو نعت ثان له أي مرتقا وأمرت فوق الأحرف (الثلاث) وإلى الثاني بقوله (إن) بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط شرطه محذوف أي تم دليله تم الآتي وصلته (بذى) اسم إشارة للأحرف الثلاث (المرام) بفتح الميم الأول اسم مفعول رام بمعنى قصد صفة لمحذوف أي للمنى المقصود فاعل ثم المضمرة (تم) بفتح المشاة فوق وشد الميم ماض معلوم من التام فاعله ضمير المرام وجواب الشرط محذوف دليله أحكم يزيد الخ المقدم . والمعنى أن شرط الحكم بزيادة الأحرف المشيرة أن تجتمع في الكلمة مع ثلاثة أحرف أصول فأكثر بأن تكون رباعية اسما أو فعلا أو خماسية كذلك أو سداسية كذلك أو سباعية ولا تكون إلا اسما وفيها في جميع الأقسام حرف فأكثر من العشرة مع ثلاثة فأكثر أصلية وأن تؤدي الأحرف الثلاثة المعنى المقصود فالثلاثى لا يكون إلا مجردا منها والرباعى الذى تكررت فاءه وعينه ولم يصلح أحدهما لاسقوط كسبهم حروفه كلها أصلية لعدم تمام المرام بثلاثة منها كما يأتي في التنبيه الثامن وعبرة الأصل وشرحه المطالب فإذا كانت كلمة وعددها أى والحال أن عددها زائد على ثلاثة أحرف وفيها أى والحال في هذه الكلمة حرف واحد من الحروف أى حروف الزيادة المذكورة فأحكم بأنها زائدة إلا أن لا يكون لها أى لهذه الكلمة معنى بدونها فمئذ ذلك لا تكون زائدة نحو وسوس فإن أحد الواوين أو السيين زائد على ثلاثة وهو من هذه الحروف ومع هذا لا يسكون زائدا فيه لعدم معناه بدونه والزائد هو ما ينفع وجوده ولا يضر عدمه أى لا يخل عدمه معنى الأصل وإنما نقل إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ولم يقل تغير معنى دونها لأنها لا تكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء في ضرب فانه مضارع بها وماض بدونها ومع هذا فانها زائدة اهـ فالهمزة تراد في الاسم أولا كالهمزة في نحو الأحمر وأحمد وأصغر وأرنب

كنة في الأصل  
كت ألف التنبيه  
كتها عارضة  
بارض كالمعصوم  
غزتا ورمسا .  
ول في جمع الوث  
الأجوف قلن وكلن  
أصل قولن وكلن  
ت الواو والياء ألفا  
ر كهما واقتراح  
قبلهما ثم حذف  
لف لسكونها  
يكون اللام فيقي  
وكان بفتح



فانها من الحجرة والصفرة والرنبة ولا همزة فيها في أصل الوضع وثانية كشأمل بتقديم الهمز على الميم وثالثة كشأمل بتقديم الميم على الهمز واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزتها بقولهم شملت الريح إذا هبت شمالا واعترض بأنه محتمل أن يكون أصله شمألت فقلبت حركة الهمزة إلى الميم وحذفت الهمزة فلا يصح الاستدلال به وراية كخطائهم بضم الحاء وتخفيف الطاءين الهمليتين وهو القصير وخامسة كحمرأ وسادسة كعقرباء بفتح العين للمهملة وسكون القاف وفتح الراء والوحدة وهي بلد وسابعة كبرناساء بفتح الواو وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة وهي الناس وتراد الهمزة في الفعل أيضا أو لا كالمهمزة في نحو أكرم واقطع أصابعها كرم وقطع ووسطا كالمهمزة الدغمة في نحو رأس أصله رأس زيدت فيه همزة أخرى لللاحق وأدغمت الأولى في الثانية وآخرا نحو اجنطأ والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز وراية نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو أرباعوى بضم الهمزة والوحدة قعدة التربع كافي القاموس وضبطه السيوطي والدماء يني بفتح الهمزة وتراد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور وراية نحو اغدودن ومذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أو لا قبل لتقلها وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وإن كان همز للكسورة أقل أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز لأن الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بناءه للجهول فلما كانت زيادتها أولا تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه لأن قلبها همزة قد يوقع في الابس وزعم قوم أن الواو ورتل زائدة على سبيل التدوير لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء وفعل وهو مفقود والصحيح أن الواو أصلية وأن اللازم زائدة مثابها في فجعل بمعنى فجع وهذمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو أولا والياء تزداد في الاسم أولى نحو يلمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب وراية نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزروانية بضم الحاء للعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الألف نون مكسورة فتحته مخففة التسكير وتراد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو يطر وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو رهيا وراية نحو قلست وخامسة نحو تلسيت وسادسة نحو اسانقت وإذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يلمع وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو اسم شجر أيضا يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع والسين تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرم تكس وهي الكسكسة وبازم هذا القائل أن بعد سين الكشكشة نحو أكرم تكس والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فتحكمها حكم هاء السكت في الاستقلال ولا تنطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم واسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه أطاع يطيع وزيدت السين عوضا من حركة العين لأن أصل أطاع أطوع وتراد الألف اللينة في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب وراية نحو حبلى وسرداح وخامسة نحو انطلاق وجلباب وسادسة نحو قعثرى وسابعة نحو أرباعوى وتراد في الفعل ثانية نحو قابل وثالثة نحو تعافل وراية نحو سلق وخامسة نحو اجاوى وسادسة نحو اغرندي .

[تنبيهات : الأول] يستثنى من كلامه نحو غاغى وصوصى من مضاعف الرباعي فان الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة . الثاني إذا كانت الألف مصاحبة لأصليين . والثالث يحتمل الأصالة والزيادة فان قدرت أصله فالألف زائدة وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة لكن إن كان المحتمل همزة أو ميم مصدره أو نونا ثالثة ساكنة في خماسي كان الراجح الحكم عليها بالزيادة وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أنفى

القاف والكاف ثم  
قلبت فتحة القاف إلى  
الضمة والكاف إلى  
الكسرة لتدل الضمة  
على الواو المحذوفة  
والكسرة على الياء  
المحذوفة فصار قلن  
وكلن لأن المتولد من  
الضمة الواو ومن  
الكسرة الياء . ومن  
الفتحة الألف والياء  
إذا انكسر ما قبلها  
ركبت على حالها ساكنة

وموسى وعنتى إن وجد في كلامهم ما يدل دليل على أصالة هذه الأحرف وزيادة الألف كما في أرطى  
عند من يقول أدب مأروط أى مدبوغ بالأرطى وكما في معزى لقولهم فيه معز ومعز وإن كان المحتمل  
غير هذه الثلاثة حكماً بأصالة وزيادة الألف . الثالث لا تزال الألف أولاً لا متنازع الابتداء بها هذا  
مذهب الأكثر وقال الأقل زاد أولاً زيادة الألف مع اللام المعروفة أو الجنسية فلذا يقال الألف واللام  
للتعريف أو الجنس ولا يقال الحمزة واللام للتعريف أو الجنس إلا أنها حركت للتعذر والهاء من حروف  
الزيادة على الصحيح وإن كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات وزنه فعلها لأنه  
جمع أم وقد قالوا أمات والهاء في الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيمن لا يعقل وقالوا في أم أمهات ووزنها  
فعلية وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية وتكون فعلة مثل قرة وأبهة وهو ضعيف لأنه خلاف  
الظاهر وزيدت الهاء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه إهراقه والأصل أراق يريق إراقه والألف  
منقلبة عن الياء وأصل يريق يوريق ثم أبدلوا من الحمزة هاء وادعى الخليل زيادة الهاء في هر كولة  
وأنها هفولة وهى العظيمة أو ركين لأنها تركل في مشها والأكثر على أصالة الهاء وأنها فعולה  
وقال أبو الحسن إنها زائدة في بعل وهو الأكل وهجرع وهو الطويل فهما عنده هفعل لأن الأول  
من البعل والثاني من الجرع وهو للسكان السهل وحجة الجماعة أن العرب تقول في المجرعين هذا  
أهجر من هذا أى أطول وكذلك تقول في هاقمة وهو الأسد والضخ الطويل أيضاً ويجوز أن تكون  
زائدة في سهاب وهو الطويل لأن السلب أيضاً الطويل يقال قرن سهل وسلب أى طويل ويجوز  
أن يكون من باب سبطر وسط والتحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لأنها إنما تلاحق  
في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماليه ويازيده ولا يمكن كما في نحو عوقه فمى للتون وباء  
الجر واللام تزداد في أسماء الإشارة المشهورة والقياس يقتضى أن لا تزداد بعدهما من حروف اللد فلو  
كانت أقل الحروف زيادة ولم تطرد زيادتها إلا في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولاً لك  
وماسواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الأخج وهو المتباعد الفخذين فجعل  
وفي الميق وهو الظليم هيق وفي الفيشة هى الكمرة فيشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل  
عن أبى الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبدالله كما قالوا عيشمى وبعده قولهم في زيد زيدل  
على أنه قال في الأوسط اللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادة فيكون له قولان نعم البواقي يحتمل  
أن تكون من مادتين كسبط وسبطر .

[تنبيه] حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها  
وكذا لام الابتداء نحو إن زيدا لقام ولأم الجر نحو لزيد مال وكذا لام جواب لو نحو لو زيدا لزيد لملك  
عمرو والناء تزداد في أربعة مواضع في التأنيت كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور  
وفي المضارعة كضرب وفي نحو الاستفعال من المصادر والافتعال كاستخراج والافتقار وفرعها  
والتفعيل والتفعّل كالترديد والترداد دون فروعهما وفي نحو اللطاوعة كتعلم تعلما وتدرج  
تدرجاً وتغافل تغافلاً ولا يقضى زيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل . واعلم أنه قد زيدت التاء  
أولاً وآخراً وحشوا فأما زيادتها أولاً فمنه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على السماع كزيادتها  
في تنضب وتنفل وتخلأ وتدرأ وأما زيادتها آخراً فكذلك منه مطرد وقد تقدم ومنه مقصور على  
السماع كالتاء في نحو رغبوب ورحموت وملكوت وجبروت وفي ترغوت وهو صوت القوس عند  
الرمي لأنه من الترغم وزنه تفعولت وفي عنكبوت ومذهب سيويه أن تون عنكبوت أصل لقولهم  
في معناه العنكب فهو عندهم رباعى وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثى ونونه زائدة وأما زيادتها حشواً  
فلا ترد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما وقد زيدت حشواً في أفاط قليلة ولقلة زيادتها حشواً

أو متحركة إذا  
الحركة فتحة  
خشى وخشيت  
الساكنة إذا  
ما قبلها قلبت  
نحو أيسر يوسر  
لنيسر وتقول  
لأجوف قيل  
قول فاستقلت  
على القاف قبل  
الواو فأسكنت  
ثم قلبت كمره

ذهب الألف أكثر إلى أصلتها فيستعور وإلى كونها بدلا من الواو في كلتا والتون تزداد أولا نحو يضرب  
وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عنان وسادسة نحو زعفران  
وسابعة نحو عوثران؛ ولزادتها آخرها ثلاثة شروط: الأول أن يسبقها ألف. والثاني أن يسبق تلك  
الألف أكثر من أصلين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان وزمان. والثالث أن تكون زيادة ما قبل  
الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون في نحو جنجان أصل لازائدة. وزاد بعضهم شرطا  
رابعا وهو أن لا تكون في اسم مضموم الأول مضعف والثاني اسم لنبات نحو رمان فجعلها في ذلك  
أصلا لأن فعلا من أسماء النبات أكثر من فعلان ورد بأن زيادة الألف والتون آخرها أكثر من  
جاء النبات على فعال ومذهب الحليل وسيبويه أن نون رمان زائدة، وقال الأخفش نونه أصلية  
مثل قراض وحماض وفعال أكثر من فعلان في النبات والصحيح ما ذهب إليه لثبوتها في الاشتقاق  
قالوا أرض مرمنة للكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة وكذا اختلفوا في نون حسان  
وعقيان ونحوها فالجمهور حكموا بزيادة النون في مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصلتها  
للدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر:

ألا من مبلغ حسان عني مغلفة تدب إلى عكاظ

واليم تزداد أولا كمرحب وثانية كدملص وثالثة كدلس ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لأنه من  
الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية قال في الصحاح الضبارم بالضم  
الشديد الخلق من الأسد اه ولا طراد زيادة اليم والهمزة ثلاثة شروط أن تصدر وأن يتأخر عنها  
ثلاثة أحرف وأن يقطع بأصالة الثلاثة المتأخرة عنها نحو مسجد وأحمد لدلالة الاشتقاق في أكثر  
الصور على الزيادة وحمل عليه ماسواه فخرج بقيد التصدر الواقع منها حشوا أو آخرها فانه لا يقضي  
بزيادته إلا بدليل وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ونحو إصطبل ومرزجوش وبقيد الأصالة نحو أمان  
ومعزى وبقيد التحقيق نحو أرطى فانه سمع في المدبوغ به مأرووط ومرطى فمن قال مأرووط جعل  
الهمزة أصلية والألف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلا من أصل فوزنه على الأول  
فعلى وألفه زائدة للحاق فلو سمى به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثاني أفعل فلو سمى  
به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الأول أظهر لأن تصاريقه أكثر.

[تنبهات: الأول] محل الحكم بزيادة ما استكمل القيسود المذكورة من الحرفين للذكورين مالم  
يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل كما  
في مرجل ومغفور ومرعزى حكم فيها بأصالة اليم مع أن بعدها ثلاثة أصول. أما مرجل فذهب  
سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقولهم مرجل الخائنك الثوب إذا نسجه موسى بوشى  
يقال له المراحل، قال ابن خروف: الرجل ثوب يعمل بدارات كالمراحل وهى قدور النحاس وقد  
ذهب أبو العلاء المعرى إلى زيادة ميم مرجل اعتمادا على الأصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف  
كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمتد من التمدل وتمدرع إذا لبس الدرعة واليم فيها زائدة ولا حاجة  
له في ذلك لأن الأكثر فيها تمسكن وتمتد وتمدرع. قال أبو عثمان: هو الأكثر في كلام العرب وأما  
مغفور فمن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أى  
يجمعون المغفور وهو ضرب من السكاة وأما مرعزى فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة وذهب  
قوم منهم ابن مالك إلى أنها أصل لقولهم كساء مرعز دون مرعز وكما في همزة إمعة وهو الذى يكون  
تبعا لغيره لضعف رأيه والذى يجعل دينه تبعا لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته

مع أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لأنّه أفعله وليس في الصفات أفعله وإمرة مثل إمعة وزنا ومعنى وحكما وهو الذي يأتي لكل من يراه لضعف رأيه ويقال أمر وأمع أيضا . الثاني الزائدة نوعان : أحدها أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو غيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال بزائد نحو عققل أو تكرير لام كذلك نحو جلب وجلب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمصحم أما مكرر الفاء وحدها كقرقف وسندس أو العين الفصوله بأصل يحدرد فأصلي والآخـر أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون إلا أحد الحروف المشـرة المجموعة في أمان وتسهيل وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح . الثالث أدلة زيادة الحرف عشرة : أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله أعنى المصدر ، وثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب ، ثالثها سقوطه من نظير كسقوط ياء أبطل في أطل والأبطل الحاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فإن كان سقوطه لعله كسقوط واو وعد في بعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة ، رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورتل وهو الشر وشر بنبت وهو العليظ الكفين والرجلين وعصصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو حجنفل من الحنفلة وهي لدى الحافر كالشفة للإنسان والحجنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم ، خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادة مع الاشتقاق كالمهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فانها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أربب وأفسكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أسحر والأفكل الرعدة ، سادسها اختصاصه بموقع يقع فيه الإحرف من أحرف الزيادة كالنون من كنتنو ونحو حفظنو وسندأو وقندأو فالكنتنو الوافر اللحية والحفظنو العظيم البطن والسندأو والقندأو الرجل الخفيف ، سابعها لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تنفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثلب فان تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلا وهو مفقود ، ثامنها لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظر فانها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلا وهو موجود نحو برثن ولكن يلزم عدم النظر في نظيرها أعنى لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم زيادتها في لغة الضم أيضا إذ الأصل اتحاد المادة ، تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل ، عاشرها الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر وذلك في كنهل فان وزنه على تقدير أصالة النون فعمل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ومن أصولهم المصير إلى الكثير ذكر هذا ابن إياز وغيره قال المرادى هو مندرج في السابع . الرابع إذا أردت أن تزن الكلمة لتعلم ما فيها من الأصل والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الألف بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مساويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فليس فعل وفي ضرب فعل وكذلك في قام وشذ لأن أصلها قوم وشدد وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب وإن بقي حرف أصلي فضعف له اللام فتقول جعفر

الإدراك وكذا  
مجمبول دعا  
ل دعو وتقول  
ع المذكر من  
الناقص غزوا  
ل غزبوا  
ت الزاي ثم  
ضمة الياء إلى  
فخذت الياء  
ها وسكون  
ففي غزوا وكل  
ياء متحركتين  
ما قبلهما

فعل وفي فستق فعل وفي سفرجل فعل وفي قد عمل فعل والرائد يكنى بلفظه إلا إذا كان ضعف أصل فيجعل له في الوزن ما جعل للأصل الذي هو ضعفه فتقول في أكرم أفعول وفي يطرر فيعمل وفي جوهر فوعول وفي انقطع انعمل وفي اجتمع انعمل وفي استخرج استعمل وفي انقطع انعمل واجتماع افعال واستخراج استفعال وفي حلتيت ففعل وفي سحنون ففعل وفي مرميس ففعل وفي اغدودن افمعمل وفي جلبب فعل واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما للبدل من تاء الافعال فانه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله فيقال في وزن اصطرر افعول لأن المقضى للإبدال مفقود في الوزن والآخر المكرر للحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الأصل فتقول في بين المشد للالحاق أو للتعدية فعل . الخامس إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب وإن كان منها فقد تكون ضعفا وقد تكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف وإنما قصد مجرد زيادة الحروف وإن وافق لفظه لفظ أصله فيقال في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبنى ربعية فوزنه فعنان لافعال لأن فعلا لا بناء نادر لم يأت منه غير التكرار نحو الزوال والاختراع وهي ناقة بها ظلع وقهقار للحجر وأما بهرام وشهرام فمجميان . السادس المتغير في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن ردّ ومردّ فعل ومفعول لأن أصلهما ردد ومردد . السابع إذا وقع في الموزون قلب الزنة لأن الترض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها فتقول في وزن ادّ راعفل لأن أصله ادّار قدمت العين على الفاء وتقول في ناء فاع لأنه من الناء وفي الحادي عالف لأنه من الوحدة وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف وتقول في وزن قاض فاع وفي بع فل وفي يسد يعل وفي عدة علة وفي عه أمر من الوعي عه إلا إذا أريد بيان في المقابول فيقال أصله كذا ثم أعل . الثامن إذا كان اللفظ رباعيا وتكررت فاؤه وعينه ولم يصلح أحد المكررين للسقوط كسمسم حكم بأصالة جميع حروفه لأن أصالة أحد المكررين واجبة تكملا لأقل الأصول وليست أصالة أحدهما بالأولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا هرا من التحكم فان صلح أحدهما للسقوط كلم أمر من لمم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والسكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كفكف ولم يقل إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها وأن مادة لمم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعمل كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج وقيل إن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعمل وهذا مذهب الزجاج وقيل إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لمم لم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدهما حرف عيائل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره بدر الدين بن مالك ويرده أنهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفا في الأصل لجاء على التضعيف . التاسع إذا تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي كصمصح ومصحح حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين والسابق قاله في شرح السكافية ، وقال في التسهيل فان كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في صمصح وثالثها ورابعها في نحو مرميس فانفق كلامه في نحو مرميس . واختلف في نحو صمصح فوزنه في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعمل وفي كلامه الثاني فعمل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صمصح والميم الثانية في نحو مرميس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صمصح ومرميس ونقل عن الكوفيين في صمصح أن وزنه فعل وأصله صمصح أبدلوا الوسطى ميا وصمصح بمهمات كسفرجل الغليظ الشديد والمرميس بفتح الميم وسكون الراء الأولى الداهية والله أعلم .

حرفا صحيحا ساك  
قلت حركتهما  
الحرف الصحيح نحو  
يقول ويكيل ويخاف  
والأصل يقول ويكيل  
ويخوف وإنما قلبت  
واو يخاف ألفا لكون  
سكونها غير أصلي  
وافتتاح ما قبلها .  
وكل واو وياو  
متحركتين إذا وقعت  
في لام الفصل

[ وغالب الرابع عدّ ما عدا فعلل فاعكسن كدرج اهتدى  
كل الخامس لازم إلا افتعل تفعل او تفاعلا قد احتمل  
كذا السداسى غير باب استفعلا واسرندى واغرندى بمفعول صلا ]

( وغالب ) بكسر اللام اسم فاعل غلب أى أكثر أفراد الفعل ( الرابع ) بحذف ياء النسب للوزن سواء كان رباعيا مجردا أو ثلاثيا مزيدا بحرف ملحقا كان أو موازنا واحترز بغالب من نحو حوقل وعشير وأصبح وموت بشدة الواو فانها لازمة كما تقدم وغالب مفعول (عد) بفتح العين وكسر الدال للمهلتين مشددا أمر من التعدية وصلته محذوفة أى إلى المفعول به أى احكم على غالب أفراد الفعل الرباعى بأنه متعد إلى المفعول به ( ماعدا ) فعلا موازنا (فعلل) بفتح الفاء وسكون العين (فاعكسن) أى خالفن فيه الحكم المتقدم وهو التعدية واحكم له باللزوم وذلك ( كدرج ) أى ( اهتدى ) تفسير باللازم . فى القاموس درج عدا من فزع وحى ظهره وطأطأه وتذلل اه وأدخل بالكاف برهم أى أدام النظر وسكن طرفه .

[ تنبيه ] اقتصر فى الأصل على استثناء درج وزاد فى المطلوب برهم ولما ضاق النظم صنع ما رأيت وحملته على ما رأيت ردا لأصله وشرحه والله الموفق ( كل ) أفراد الفعل ( الخامس ) بتخفيف الياء للوزن ( لازم ) بكسر الزاى اسم فاعل لزوم خبر كل أى قاصر على رفع الفاعل لا يتعداه إلى نصب للمفعول به سواء كان ثلاثى الأصول أو رباعيا ( إلا ) ثلاثة أبواب من الخامس فانها لا تختص باللزوم بل أتى منها اللازم والمتعدى . أحدها ( افتعل ) يسكون اللام للوقف والوزن فالتعدى منه نحو اجتمع المال واكتسبه واللازم نحو احتقر واعور وكذا اجتمع واكتسب إذا كان للدخاوعة . وثانها ( تفعل ) مشدد العين فالتعدى نحو تمزق وتقسّم واللازم نحو تكسر وتحلم وتبسم وتكلم . وثالثها أشار له بقوله ( او تفاعلا ) بنقل حركة أو للام تفعل وزيادة ألف بعد لام تفاعل للوزن فالتعدى منه نحو تنازعا الحديث وتقاسما المال واللازم منه نحو تحالم وتواضع وإنما استثنينا هذه الأبواب الثلاثة من الخامس لأنه ( قد احتمل ) أى قبل التعدى واللزوم كما رأيت قال فى المطلوب : واعلم أن فى حصر المشترك بين التعدى واللزوم من الخامس فى هذه الأبواب الثلاثة نظرا لأن بعض أبواب الخامس الملحقات بتفعل من مزيد الرباعى متعد كما ذكره فى عد أبواب الملحقات اه وشبه بالخاصى فى اللزوم مدخلا الكاف على المشبه فقال ( كذا ) أى الخاصى فى اللزوم أبواب الفعل ( السداسى ) بتخفيف الياء للوزن سواء كان ثلاثى الأصول أو رباعيا جميع أبواب السداسى لازمة ( غير ) أداة استثناء إلا ما كان من ( باب استفعلا ) فليس مختصا باللزوم بل منه التعدى نحو استخرج المال واستغفر الله تعالى واللازم نحو استحجر الطين واستنوق الجمل واستنسر البغات ( و ) غير كلنى ( اسرندى ) بمعنى غلب ( واغرندى ) بالعين المعجمة بمعنى قهر فهما متعديان ( بمفعول ) متعلق ( صلا ) بكسر الصاد المهملة أمر من الوصل ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ومفعوله محذوف عائد على اسرندى واغرندى . قال الشاعر :

قد جعل الناس يسرندى أدفعه عني ويسرندى  
[ لهمز إفعال معان سبعة تعسدية صيرورة وكثرة  
حيوثة إزالة وجدان كذلك تعريض فذا البيان ]

( لهمز إفعال ) بكسر الهمزة مصدر افعال والإضافة من إضافة الجزء للكل خبر ( معان ) بفتح الميم والعين المهملة جمع معنى أصله معانى حذفت الضمة للثقل والياء للساكنين ما يعنى ويقصد من اللفظ

أى مدلولات (سبعة) بتقديم السين المهملة على الباء الموحدة صفة معان فلا بتداء به مسوغان وأبدل من سبعة لتفصيله فقال (تعدي) مصدر عدى الثقيل أى إيصال للعامل القاصر إلى نصب المفعول به نحو أخرجت زيدا . وثانيها (صيورة) مصدر صار بمعنى تحول من حال إلى حال آخر أى صيورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية وأجرب الرجل أى صار ذا جرب وأظلم الليل أى صار ذا ظلام ومنه أصبحنا أى دخلنا فى الصباح لأنه يميزه صرنا ذوى صباح كما أفاده السعدى خلافاً لما فى الأصل وحينئذ صار هذا الباب لازماً (و) ثالثها (كثرة) بفتح الكاف وسكون اللثة مصدر كثر ضمها ضد القلة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن وأشحم وألحم وأثمر إذا كثر عنده الشحم واللحم والنمر وحينئذ صار الباب لازماً أيضاً . ورابعها (حينة) بفتح الحاء المهملة وسكون اللثة تحت وضم النون مصدر حان بمعنى حضر حينه وأوانه ووقته نحو أحصد الزرع أى جاء وقت حصاده وهو لازم حينئذ . فى الصباح حان كذا يحين قرب وحانت الصلاة حيناً بالفتح والكسر وحينة دخل وقتها . وخامسها (إزالة) بكسر الهمزة أزال بمعنى أبعد ونحى بالتثنية أصله إزوال نقلت حركة الواو إلى الزاى وأبدلت الواو ألفاً وحذفت إحدى الألفين وعوض عنها التاء نحو أشكيت أى أزلت عنه الشكابة وأفردت البعير أى أزلت عنه القراد والباب حينئذ متعدد وسادسها (وجدان) بكسر الواو وسكون الجيم مصدر وجد بمعنى أدرك نحو أبغلت زيدا أى وجدته بخيلاً وأحمدت عمراً أى وجدته محموداً والباب حينئذ متعدد فى القاموس وجد المطلوب كوعد وورم يحده ويحده بضم الجيم ولا نظير لها وجداً وجدة ووجداً ووجوداً ووجداناً وإجداناً بكسرهما أدركه اه . وفى الصباح وجدته أجده وجداناً بالكسر ووجوداً اه (كذلك) الذى ذكر فى عده من معانى همز افعال خبر (تعريض) بالضاد المعجمة مصدر عرض المثلث خلاف التصريح والمراد به هنا جعل شيء عرضة ومهيأ لأمر نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع وزاد فى المطلوب ثلاثة معان لهمز أفعل الأول أنه يحىء بمعنى استفعال بمعنى الطلب نحو أعظمته بمعنى استعظمته وهو حينئذ متعدد . والثانى التمكن من الشيء نحو أحضرته التهر أى أمكنته من حفره وهو حينئذ متعدد أيضاً . والثالث أنه يحىء بمعنى فى نفسه لا يراد به شيء من هذه المعانى نحو أشفق وأخ أصله اتحج فقلت حركة المثل الأول للتاء الفوقية وأدغم فى الثانى . قال وللهزم فى الحقيقة معينان فقط التعدي وال لزوم لكن التعدي غالبه فيها اه (فذا البيان) اسم مصدر بين الثقيل المراد به هنا اسم المفعول مبتدأ خبره محذوف أى المعانى المبينة لهمز افعال يحفظ ويحتمل أن لا حذف وأن اسم المصدر باق على معناه خبر ذا ويفيد التركيب الحصر لتعريف الطرفين والله أعلم .

[ لسين الاستفعال جا معانى لطلب صيرورة وجدان  
كذا اعتقاد بعده التسليم سؤا لهم كاستخیر الكريم ]

( لسين الاستفعال ) مصدر استفعال متعلق بـ (جا) بالقصر على لغة للوزن ماضى معلوم فاعله (معانى) ستة أشار لاولها بقوله جا (لطلب) بفتح الطاء المهملة واللام مصدر طلب نحو استغفر الله تعالى أى طلب منه المغفرة وهو حينئذ متعدد ولثانيها بقوله (و) (صيورة) نحو استحجر الطين أى صار حجراً واستحلّ الخمر أى صار خلا وهو حينئذ لازم ولثالثها بقوله (و) (وجدان) نحو استجبت شيئاً أى وجدته جيداً وهو حينئذ متعدد ولرابعها بقوله (كذا) المذكور من الطلب وما عطف عليه فى عده من معانى سين استفعال خبر (اعتقاد) مصدر اعتقد بمعنى أدرك نحو استكرمت زيدا أى اعتقدت أنه كريم وهو متعدد حينئذ ويذكر (بعده) أى الاعتقاد (التسليم) مصدر سلم المثلث بمعنى عدم المعارضة والطاعة والاقبياد وتفويض الأمر للغير وهو الخامس نحو استرجع القوم عند المصيبة أى قالوا إن الله وإنا

نحولن يغزو ولن يرى  
لخفة الفتحة عليهما  
وتقول فى التثنية  
يغزوان ويغيمان  
ويغشيان وتقول فى  
جمع المذكر يمزون  
ويرمون ويغشون  
والأصل يغزؤون  
ويرميون ويغشيون  
فأسكنت الواو والياء  
لوقوعهما فى لام الفعل  
واستتقال الضمة  
عليهما فاجتمع ما كانا

إليه راجعون وهو إخبار بتسليم أنفسهم لله تعالى وإذعان لأمره ويكون المرجع إليه تعالى أى قالوا  
إنا عبيد ومملك لله وإنا إليه راجعون فى الآخرة كما فى الكشف . وقال بعض المحققين معناه أطلعنا  
واقصدنا لأمر الله لأننا عبيده ومملكه وإنا إليه راجعون فى الآخرة فمضى قوتهم استرجع القوم سددوا  
أنفسهم إلى الله تعالى وقبلوا ما أمرهم الله تعالى به وما قدره عليهم وهو حينئذ لازم وأشار لسادسها  
بقوله (و سؤلهم) من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله والضمير للعرب وذلك كتؤلهم (استخير)  
ماض معلوم أى سأل الخير فاعله الشخص (الكريم) فعيل بمعنى صفة مشبهة من الكرم بمعنى النفاضة  
والشرف وزاد فى المطلوب الحينونة نحو استرقع ثوبك أى حان ترقيعه والتعديده نحو استخرج المال  
بمعنى أخرجه والزيادة نحو استقر بمعنى قر والله أعلم .

### [حروف واى هى حروف اللة والمدغم اللين والزيادة]

(حروف) عبر به وإن كان صيغة كثرة عن الثلاثة بناء على تساوى صيغ الكثرة والقلة فى البدأ  
مبتدأ أول وإضافته (واى) للبيان أى حروف هى الواو والألف والياء أو الأجزاء للكل أى التى  
تركب منها لفظ واى (هى) فصل أو ضمير حروف واى مبتدأ ثان خبره (حروف اللة) بكسر العين  
المهملة وشد اللام . والمعنى أن الواو والألف والياء تسمى فى عرفهم حروف اللة لكثرة تغيراتها  
من نقص وزيادة وقلب وإبدال كما أن اللة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بصحة وتارة بعلّة  
أخرى وتوجد الأحرف الثلاثة فى جميع أنواع الكلمة من الأسماء نحو بيت وثوب ومال والأفعال  
نحو قال وباع وضارب والحروف نحو لو وكى وما كما أن اللة توجد فى جميع أنواع المخارقات (و) تسمى  
حروف واى حروف (المد) أيضا بفتح الميم وشد الدال المهملة مصدر مد الثقيل ضد القصر لامتداد  
الصوت عند النطق بها بشرط أن تسكن وتناسبها حركة ما قبلها (هم) تسمى أيضا حروف (اللين)  
بكسر اللام وسكون اللنة تحت مصدر لان ضد اليوسة بشرط أن تسكن سواء ناسبها حركة  
ما قبلها أو لم تناسبها فكل مدلين ولا يتعكس والألف مد ولين أبدا لسكونها واقتتاح ما قبلها على  
التأيد والواو والياء تارة تكونان مدا ولينا إذا سكنا وجانسا حركة ما قبلها كما فى قول ويبيع  
وتارة لينا فقط كما فى قول ويبيع وتارة لامدا ولا لينا بل بمنزلة الحرف الصحيح وذلك إذا تحركتا  
نحو وعد ويسر (و) تسمى أيضا حروف (الزيادة) مصدر زاد ضد النقص لأن الازدياد بها  
غالب وهذا لا ينافى ما تقدم من أن حروف الزيادة عشرة لأن إطلاق العام على بعض أفرادها لمزية  
لا ينافى عمومها :

[فان يكن بعضها الماضى افتتح فسم معتلا مثلا كوضح

وناقصا قل كغزا إن اختتم به وإن مجوفه أجوفًا علم

وبلفيف ذى اقتران سم إن عين له منها كلام تستبين

وإن تسكن فاء له ولا م فذو اقتران كوفى الغلام]

(فان يكن بعضها) أى حروف واى متعلق بافتتح الآتى الفعل (الماضى) اسم يكن وخبره جملة  
(افتتح) ماض معلوم فاعله ضمير المتكلم ومفعوله محذوف ضمير الماضى ومحمّل أن اسم يكن  
ضمير الشأن أو المتكلم والماضى مفعول افتتح وسكن ياءه على لغة ، ولو أن واش للوزن وجواب  
الشرط (فسم) بفتح السين المهملة وشد الميم أمر من التسمية مفعوله الأول محذوف أى الماضى  
المفتتح ببعض حروف اللة ومفعوله الثانى (معتلا) بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح المشنة فوق  
وشد اللام أصله معتل فأدغم اللام الأول فى الثانى اسم فاعل اعتل لوجود حرف اللة فى مقابلة



الفاء التي هي من الحروف الأصلية للكلمة وسمي أيضا (مثالا) بكسر الميم لماثلته الحرف الصحيح في عدم تغيره وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمّة والكسرة . أما الفتحة ففي معلومه وأما الضمة ففي مجهوله ، وأما الكسرة ففي مصدره كالوعدة والوجهة وذلك (كوضوح) يضح وضوحا انكشف وانجلي ووعده ويقظ ولم يوجد ماض مفتوح بالألف لسكونها والابتداء بالساكن متعسر ففي قوله ببعضها إجمال لإيهامه وجوده وليس كذلك واحتترز بالماضي عن المضارع لأن هذه الأحرف توجد في أوله أبدا ولا يسمى معتلا ولا مثالا لعدم مقابلتها الحروف الأصلية للكلمة وفي الماضي تقابلها فيقال له معتل ومثال إذا وجد في مقابلة الفاء وهذا النوع يوجد في كل باب إلا من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وأما وجد يجد بفتحها في الماضي وضمها في الغابر فلهة بني عامر كما تقدم واللغة الفصيحة فتحتها في الماضي وكسرها في الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة (وناقضا) بكسر القاف والصاد المهملة اسم فاعل نقص مفعول (قل) بضم القاف وسكون اللام أمر من قال وصلته محذوفة أي للماضي المشتمل على حرف من واى أى سمي ناقضا وذلك (كغزا) أصله غزو ماض معاوم من الغزو فألفه بدل من واو لتحركها عقب فتح (إن) بكسر الميم وسكون النون حرف شرط فعله (اختتم) بضم المثناة فوق الأولي وكسر الثانية ماض مجزول نائبه ضمير الماضي وصلته (به) أى بعض حروف واى وجواب الشرط محذوف دليله قل ناقضا . والمعنى أن الماضي المختوم بحرف من واى كغزو ورمى وخشى ناقضا لنقصان آخر حروفه حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم أول نقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى يكون الواو والياء أول خلواً آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال ويسمى أيضا معتلا لوجود حرف العلة في مقابلة اللام التي هي من الحروف الأصلية للكلمة ويسمى أيضا ذا الأربعة لسكون ماضيه على أربعة أحرف عند إسناده لضمير نفسك نحو غزوت ورمىته وخشيت وكون الرابع ضمير الفاعل لا يضر لأن المراد حروف الهجاء لاصطلاح النحاة وهذا النوع يجيء من خمسة أبواب : الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو دعوا بدعو ، والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو رمى رمى ، والثالث بفتحها فيهما نحو رمى رمى ، والرابع بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو بقي بقي . والخامس بضمها فيهما نحو سرو سرو (وإن) كان بعض حروف واى كاتنا (يخوفه) أى في وسط الماضي نحو قال وقال (أجوبا) بفتح الميم وسكون الجيم وفتح الواو هذا أصله الذي ينطبق به حال الاختيار ولكن النظم لا يتزّن إلا بإسقاط المحركة مفعول ثان (لم) بضم العين المهملة وكسر اللام ماض مجزول نائبه ضمير الماضي . والمعنى أن الماضي الذي في وسطه بعض حروف واى يسمى أجوف لخلو جوفه أى وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان من الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه ويسمى معتلا أيضا لوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للكلمة ويسمى ذا الثلاثة أيضا لصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أسندته لضمير نفسك نحو قلت وبعث . فإن قيل الثالث ضمير الفاعل فيكون الماضي حينئذ على حرفين . قلنا المراد على ثلاثة أحرف بالهجاء لاصطلاح النحاة ولا شك أنه كذلك أو يقال إنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف الكلمة بشدة اتصاله بها . وأما تسمية الأجوف من غير الثلاثي بذى الثلاثة عند ذلك مع أنه ليس كذلك نحو قلت فبالنظر إلى الأصل فإنه في الأصل قلت ، وأما تخصيص كون الماضي على ثلاثة بالتكلم فلا وجه لوجوده كذلك في المخاطب وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب : الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر

الضمة قبل كسرة الواو  
ونقلت كسرة الواو إلى  
الزاي وحذفت الواو  
لسكونها وسكون الياء  
وتقول في اسم الفاعل  
من الأجوف قائل  
وكائل وكان في الماضي  
قال وكال فزيدت  
الألف لاسم الفاعل  
فاجتمع ألفان أحدهما  
ألف اسم الفاعل

نحو قال يقول وصان يصون ، والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في العابر نحو باع . يبيع وكال يكيل  
والثالث بكسرها في الماضي وفتحها في العابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب ، وأما طول يطول بضمها  
فيها فشاذا فلا اعتداد به . ولما فرغ من تسمية ما فيه حرف علة أخذ في تسمية ما فيه حرفا علة فقال  
(وبلفيف) بفتح اللام وفاءين بينهما مشاة تحتيه ساكنة فيعل بمعنى فاعل أو مفعول متعلق بسم  
الآتي وهو مفعوله الثاني وتم الاسم الاصطلاحي بقوله (ذي) من الأسماء الستة أي صاحب (اقتران)  
بكسر المشاة فوق مصدر اقترن بمعنى صاحب وجاور (سم) بفتح السين المهمل وشدة اليم أمر من  
التسمية مفعوله الأول محذوف أي الماضي (إن) بكسر فسكون حرف شرط فعله محذوف أي تستبين  
(عين) فاعل بفعل الشرط المحذوف كائنة (له) أي الماضي نعت عين حال كون عين الماضي كائنة  
(منها) أي حروف وإي حال كونها أيضا كائنة (كلام) للماضي في كونها من حروف العلة سواء  
اتفقا نحو قور وحي أو اختلفا نحو طوى وروى وجواب الشرط محذوف دليله سم بلفيف ذي اقتران .  
والعنى أن الماضي المشتمل على حرف علة أحدهما عين والآخر لام يسمى لفيقا مقرونا لالتقاء أحد  
حرفي العلة فيه بالآخر أو من اللب بمعنى الخلط لخلط الحرف الصحيح بحرف العلة واقتران أحد  
حرفي العلة بالآخر فيه وهذا النوع لا يأتي إلا من باين : أحدهما بكسر العين في الماضي وفتحها  
في العابر نحو قوى وحى وروى وشوى ، والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في العابر نحو طوى  
وشوى وزوى بالزاي المعجمة وفي طوى لغة أخرى وهي كسر عينه في الماضي وفتحها في العابر  
(تستبين) أصله تستبين فسكنه لاوقف وأسقط الياء لالتقاء الساكنين ومعناه تتضح وتظهر وهو  
دليل شرط إن الضمر وفاعله ضمير العين (وإن تسكن فاء له) أي الماضي نعت فاء (ولام) عطف  
على فاء ونعته محذوف أي له وخبر تسكن محذوف أيضا أي منها أي حروف العلة لهالة ماتقدم عليها  
(ف) الماضي (ذو) أحد الأسماء الستة أي صاحب (اقتراق) مصدر افترق ضد اقترن . والمعنى أن الماضي  
المشتمل على فاء من حروف العلة ولام كذلك يسمى لفيقا مفروقا وذلك (كوفي) بفتح الواو والفاء  
ماض معلوم من الوفاء بمعنى التمام يقال وفي الشيء بنفسه بفي إذا تم فهو واف كذا في المصباح فاعله  
(العلام) بضم العين المعجمة أي الشخص صغير السن ويجمع جمع قلة على غلظة وجمع كثرة على غلظان  
ويطلق على الرجل مجازا باعتبار ما كان عليه كما يقال للصغير شيخ باعتبار ما يشبه إليه وسمى مفروقا  
لاقتراق حرفي العلة فيه بحرف صحيح ولا تسكون اللام فيه إلا ياء والفاء لا يكون فيه إلا واوا نحو  
وقى ووفى ولم يوجد فيه مثال مركب من الواو والألف وهذا لا يأتي إلا من باين أيضا : أحدهما  
بفتح العين في الماضي وكسرها في العابر نحو وقى بقي ، والثاني بكسرها فيها نحو ولى بلى كذا  
في الهارونية وشرحها ، وذكر صاحب التزهة والزنجاني مثالا آخر لهذا النوع من باب فعل يفعل  
بكسر العين في الماضي وفتحها في العابر مركبا من الواو والياء نحو وجى بوجأ ومنه ورع يورع  
وورى يورى وإتمام يذكر مثالا لما كان حرفا العلة فاء وعينا ولما كانت فاءه وعينه ولامه حروف  
علة مع صدق اللفيف عليها لأن هذين التسميتين لا يبنى منهما فعل بل يبنى من الأول اسم الزمان  
والمكان نحو يوم وبين وبيت ، ومن الثاني اسم حرفين نحو واو ويا والله أعلم .

[ وادغم لثى نحو يازدا كففا فكف قل وسمه المضاعفا ]

(وادغم) أمر من الإدغام فهمزته همزة قطع ولكن الوزن لا يستقيم إلا بجذنها والإدغام في اللغة إدخال

ألف مقبولة  
ن الفعل فقلت  
للقبولة من عين  
همزة فصار قتل  
واسم الفاعل  
قص منصوب  
النصب نحو  
غازيا وراميا  
وتقول في  
والجر هذا  
يام ومررت  
رام والأصل

شيء في شيء يقال أدغمت الثياب في الوعاء إذا أدخلتها فيه وأدغم اللجام في فم الفرس إذا أدخل في فمه . وفي الاصطلاح إلباس الحرف في مخرجه مقدار إلباس الحرفين في مخرجيهما كذا ذكره العلامة الزمخشري وقيل هو إسكان أول الحرفين المتأئين أو المتقاربين وإدراجه في الثاني وقيل الإتيان بحرفين ساكنين ومتحرك من مخرج واحد وبالفصل وقيد من مخرج واحد لإخراج الإخفاء لأن الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده وبالفصل متعلق بالإتيان والمراد به رفع اللسان بهما رصفة واحدة ووضعهما بهما كذلك بدليل تعريف كثير الإدغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعهما بهما كذلك وخرج به الفاك ومفعول أدغم وصلته محذوفان أي أولا كائنا (مثلي) بكسر الميم وسكون المثلثة مثنى مثل كذلك سقطت نونه لإضافته (لشئ) قولك (بازيد) بالضم لأنه مفرد علم (اكففا) أمر من الكف ألفه بدل من نون التوكيد الحفيفة والمثلان في القول المذكور القاء الفاء فاقبل حركة الفاء الأول للكاف واستغن عن همز الوصل وأدغم الفاء الأول في الثاني (فكف) بضم الكاف وشد الفاء مفتوحة تخفيفا أو مضمومة إتباعا أو مكسورة تخلصا من الساكنين مفعول (قل) والمدني أن الفعل الذي عينه ولامه حرفان متماثلان يدغم أولهما في ثانيهما فوارا من الثقل واختيارا للخفة المقصودة من الإعلال وهي لا توجد بدون الإدغام نحو مد وشد ورد أصلها مدد وشدد وررد (وسمه) أي الفعل الذي أدغمت عينه في لامه بفتح السين وشد الميم أمر من التسمية ومفعوله الثاني (المضاعف) بضم الميم وفتح العين المهملة اسم مفعول ضاعفه وألفه إطلاعية وهو في اللغة عبارة عما كرر فيه الشيء بمثليه معنى وفي الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين أو التقي فيه أحد المتماثلين بالآخر في كلمة واحدة ويقال له الأصم لأن الأصم من قرأه وأذنه واحتاج في الاستماع إلى شدة الصوت والمضاعف يحتاج فيه إلى شدة اللفظ فيستدعى كل واحد منهما الجهر في الصوت أو لأن الأصم لا يستمع الصوت إلا بتكريره وكذا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد فيستدعى كل واحد منهما التكرير وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب أحدها بفتح العين في الماضي وضعها في الغابر نحو شيدش ومديد والثاني بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو قرقر وفرفر والثالث بفتحها في الماضي والغابر نحو عضعض وحسحس وأما جوب بضمها فيهما فشاذا لا اعتداد به .

[مهموز الذي على الهمز اشتمل نحو قرأ سأل قبل ما أنفل]

(مهموز) أصله اسم مفعول همزه ثم نقل عرفا للمعنى الآتي خبر الفعل (الذي على الهمز) صلة (اشتمل) صلة الذي والمدني أن النعل الذي اشتمل على الهمز يسمى مهموزا وذلك (نحو قرأ) بسكون الهمز أو إبداله ألفا لينة لا وزن ويسمى مهموز اللام لكون الهمزة فيه في مقابلة اللام وهذا يأتي من أربعة أبواب أحدها بفتح العين في الماضي وفي الغابر نحو قرأ يقرأ والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو ظمى يظمأ والثالث بضمها فيهما نحو جزؤ يجزؤ والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو هنا يهني ونحو (سأل) ويسمى مهموز العين لكون الهمزة فيه في مقابلة العين ويقال له النبر لأن النبر هو الرفع بعنف ومهموز العين يرفعه الحنك عند التلظ بشدة وقوة في الصوت وفي الفاسوس نبر الحرف ينبره همزه والشيء رفعه ومنه المنبر بكسر الميم اه وهذا يأتي من أربعة أبواب : أحدها بفتح العين في الماضي والمضارع نحو سأل يسأل . والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو سَمَّ يسأم . والثالث بضمها فيهما نحو رؤف يرؤف . والرابع بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو زار يزُر (قبل) تنازعه قرأ وسأل فاعمل

غازي ورامي فأسأ  
الياء فيهما كما  
فاجتمع ساكنان  
والتون خذفت  
وبقي التنوين  
التنوين إلى ما قبله  
نصار غاز ورام  
أدخلت الألف واللام  
في حالة الرفع والجر  
سقط التنوين وتعود  
الياء ساكنة فتقوم  
هذا الغازي والرامي  
ومررت بالغازي  
والرامي .

الثاني في لفظه والاول في ضميره واسقطه لكونه فضلة منصوب بلاثنتين لاضافته للمصدر المصوغ من قوله (ماأقل) من بابي ضرب وقد غاب ومنه قيل أقل فلان عن البلد اذا غاب عنها وسمى مهموز الفاء لكون الهمزة فيه في مقابلة الفاء ويقال له المقطع لقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها وقيل لأنها قطعت عن السقوط في الدرج وهذا يأتي من خمسة أبواب : أحدها بفتح العين في الماضي وضمها في التار نحو أخذ يأخذ . والثاني بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر نحو أمن يأمن . والثالث بفتحها فيهما نحو وهب (١) يهب . والرابع بضمها فيهما نحو أدب يأدب . والخامس بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر نحو أبق يأبق والله أعلم .

[ثم الصحيح ما عدا الذي ذكر كاعفر لنا رب كمن له غفر]

(ثم الفعل الذي اسمه (الصحيح) في عرفهم هو (ما) أى الفعل الذى (عدا) أى جاوز وغابر (الذى ذكر) أنفاً من الأقسام الستة المثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز ومثل الصحيح بقوله وذلك (ك) بالفتحة العين الكائين في قولنا (اعفر) أى استر أو أمتع ذنوبنا وصلة اعفر (لنا) مشعر للؤمنين يا (ربى) أى مالئى وسيدى ومصلح أمرى غفرا كاملا شاملا (ك) فغرك (لن) أى محبوب ومقرب (له) صلة (غفر) ماض مجهول نائبه ضمير الغفر لا الظرف لأن النائب لا يتقدم كالفاعل وقد مر بحث الصحيح في فصل تصريف الصحيح ولا فرق عند صاحب الأصل بين الصحيح والسلام كصاحب المراح ، وفرق بينهما الرجلان فانظروا والله أعلم .

باب المعتلات والمضاعف والمهموز

هذا (باب) بيان تصريف الأفعال (المعتلات) من المثال والأجوف والناقص واللفيف (و) الفعل (المضاعف و) الفعل (المهموز) .

من بعد فتح كغزا الذى كفى	[واوا او ياء حركا اقلب ألفا
وألف للساكين حذفت	ثم غزوا وغزوا كذا غزت
وغزوا كذا غزوت فاقتنى	والقلب في جمع الإناث متقى
لكغزا ثم كفى قد اتسمى	وانسب لأجوف كقال مال ما
كلن بضم فا وكسرها رووا	كغزت احذف ألفا من قلن أو

(واوا) مفعول أول لا قلب الآتى (أو) حرف عطف حركة همزة منقولة إلى تنوين واوا فسقطت الهمزة (ياء) عطف على واوا (حركا) أى الواو والياء ماض مجهول ونائبه نعت واوا أو ياء أى محركين (اقلب) أمر من القلب بمعنى تغيير الصورة ومفعوله الثانى (ألفا) لينة حال كون الواو والياء كائنين (من بعد فتح) والمعنى اقلب الواو والياء المحركين بعد فتح ألفا لكن بعد تحقق سبعة شروط : أحدها أن يكون كل واحد منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل . والثانى أن لا تكون حركتهما عارضة . والثالث أن لا يكون فتح ما قبلهما في حكم السكون . والرابع أن لا يكون في معنى السكامة اضطراب . والخامس أن لا يجتمع في السكامة إعلالان . والسادس أن لا يازم ضم حرف الصلة في مضارعه . والسابع أن لا يترك الدلالة على الأصل وإذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم تقلبا ألفا وإن كانتا متحركتين وما قبلهما مفتوح واحتترز بالشرط الأول عن مثل الحركة وصورى لخروجهما عن وزن الفعل بعلامة التأنيث وبالشرط الثانى عن مثل دعوا القوم فإن واوه لم تقلب ألفا لظروا حركتها لأنها كانت ساكنة وحركت لدفع التقاء الساكنين وبالشرط الثالث عن مثل عور واجتور لأن حركة ما قبلهما في حكم السكون أى في حكم عين أعور وألف تجاور وبالشرط الرابع عن مثل

مفعول  
مقول  
ول ففعل  
في يقول  
بناء اليائ  
ل مكبول  
الياء إلى  
فت الياء  
ساكنين  
ككاف لتدل  
ذوقه فلما  
الكاف  
لفعل ياء  
في مهموز  
من المثال  
أن يمثل  
مفتوح  
مصاحبه

الحيوان لأن في معناه اضطرابا وبالخامس عن مثل طوى لأن واوه لو قلبت ألفا لاجتمع فيه إعلالان وبالشرط السادس عن مثل حي لأنه لو قلبت الياء الأولى فيه ألفا يلزم ضم الياء في المضارع وبالشروط السابع عن مثل قود واستحوذ لأن واوها لو قلبت ألفا لم يعلم أنهما واوى أو يأتى فتركت للدلالة على الأصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جنى اه مطلوب وقال الأشعري على الخلاصة بشروط أحد عشر : الأول أن يتحركا ولذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما . والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخففا جبال وتوأم وفي « اشتروا الضلالة - وتلبون » في أموالكم وأنفسكم . ولا تنسوا الفضل بينكم » . والثالث أن يفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور . والرابع أن تكون الفتحة متصلة أى في كليهما ولذلك صحتا في إن عمر وجد يزيد . الخامس أن يكون اتصالهما أصليا فلو بنيت مثل غلبت من الغزو والرى قلت فيه غزو ورى منقوصا ولا تغلب الواو والياء ألفا لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف إذ الأصل غزاوى ورماني لأن غلبا أصله غلابط . والسادس أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ولذلك صحت العين في نحو يان وطويل وغيور وخورنق واللام في رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعساوى وفتوى وأعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحريك ما بعدها واللام في غزا ودعا ورى وتلا إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يمحون ويمحون قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا للساكنين . وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصوون فعمل به ما ذكر وعلى هذا لو بنيت من الرى والغزو مثل عنكبوت قلت رميوت وغزووت والأصل رميوت وغزووت ثم قلبا ألفا وحذفنا للملاقاة الساكن وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فعلوت وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان لساكنان فتحذف إحداها فيحصل اللبس في نحو رميا لأنه يصير رما ولا يدري للثنى هوأم للمفرد وحمل ما للابس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه وأما نحو علوى فلأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واوا . السابع أن لا تكون إحداها عينا لفعل الذى الوصف منه على أفعل . والثامن أن لا يكونا عينا لمصدر هذا الفعل ولذلك صحتا في غيد وحول لأن الوصف منهما أغيد وأحول وإنما ألزم تصحيح الفعل في هذا الباب حملا على أفعل نحو أحول وأعور لأنه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح واحتراز بالذى وصفه على أفعل من نحو خاف فانه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل . والتاسع وهو يختص بالواو أن لا يكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك في الفاعلية والمفعولية فان كان كذلك صح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتورا وازدوجوا بمعنى تجاوزوا وتجاوزوا أما إن كان افتعل لا بمعنى تفاعل فانه يجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمعنى جاز ، وأما الياء الواقعة عينا لافتعل فيجب إعلالها ولو كان دالا على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها . والعاشر أن لا تكون إحداها متساوية بحرف يستحق هذا الإعلال فان كانت إحداها كذلك فلا بد من تصحيح أحدهما لئلا يجتمع إعلالان في كلمة والأخير أحق بالإعلال لأن الطرف محل التنكير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا اسودّ ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم في مشاء حووان

اسكونها وانكسر  
ما قبلها فصار مكمل  
وإذا اجتمع واوان  
الأولى ساكنة والثانية  
متحركة أدغمت  
الأولى في الثانية نحو  
مغزو والأصل مغزوو  
وإذا اجتمعت الواو  
والياء الأولى ساكنة

وفي جمع أحوى حوو وفي مؤنثه حواء واجتماع الياءين نحو الحياء والغث وأصله حي لأن تثنيته حيان فأعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء وربما أعل الأول وصحح الثاني كما في نحو غاية أصلها غيبة أعلت الياء الأولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرقا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيشوى عندها وطاية وهي السطح والدكان أيضا وكذلك آية عند الخليل أصلها آية فأعلت العين شدودا إذ القياس إعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما في التسهيل أما من قال أصلها آية بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة ومن قال أصلها آية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب ومن قال أصلها آية كبنقة فيلزم تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أمة ياء لا ألفا .

والخادى عشر أن لا يكون عينها آخره زيادة تختص بالأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهة بما هو الأصل في الإعلال وهو الفصل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع معلاعة شاذ نحو داران وماهان وقياسهما دوران وموهان وزعم للبرد أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيويه .

[ تنبيهات : الأول ] زيادة تاء التانيث غير معتبرة في التصحيح لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأنها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها مبانة في نحو قالة وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق . الثاني اختلف في ألف التانيث المقصورة نحو سوري اسم ماء ، فذهب السازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صوري عند السازني مقيس وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بني مثلها من القول لقيس على رأى المازني قولى وعلى رأى الأخفش قالا وما ذهب إليه المازني هو مذهب سيويه . الثالث بقي شرطان آخران أحدهما أن لا يكون التانيث بدلا من حرف لا يعلل واحترزه عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعللوا لأن الياء بدل الجيم قال الشاعر :

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنا فأبهدكن الله من شيرات

والآخر أن لا تحل الياء محل حرف لا يعلل وإن لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يش فان ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تحل لأنها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء معاملتها لوقوعها وموقعها ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس لانقضاء علتها فانها كانت قبل الهمزة ثم أخرجت فلو أبدلت لاجتماع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الإبدال قاله في شرح الكافية وقال بعضهم إنما لم يعلل أيس لعروض اتصال الفتحة به لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا يستغنى عن هذا الشرط باشتراط أصالة اتصال الفتحة السابق . الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على أصل مرفوض واحتراز بذلك عن القود والصيد والجيد والحيدى يقال حمار حيدى إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه والجيد طول العنق وحسنه والحوكة والحونة وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذم استيفاءه الشروط ومثل ذلك في الشدود وقولهم روث وغيب جمع رائج وغائب وشفوة جمع عفود وهو الجش الصغير وهبة وأو جمع أرة وهي الداهية من الرجال وقرورة جمع قرو وهي ميلغة الكلب أه يتصرف وذلك ( كغزا ) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشروط المذكورة وإنما فعلوا ذلك لأن الحركة ثقيلة على حرف العلة لضعفه فقلب ألفا لاستدعاء حركة ما قبله ذلك لينخف على اللسان لأن الألف لا تقبل الحركة وتكتب على صورة الألف فرقا بين الواوى واليائى لان الياء بعد قلبها ألفا تكتب

على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أولا لتدل على الأصل ، وفي الأجوف لافرق بينها  
عند بعض القراء وهو الأصح مثال ما في الطرف قوله تعالى «فسو» ومثال ما في غيره قوله تعالى  
وضحيتها الخ كتبت الياء بعد قلبها ألفا على صورة الياء في خمسة عشر موضعا وأما عدم كتابة الواو بعد  
قلبها ألفا على صورة الواو لتدل على الأصل فلم يدم العلم أنها قلبت ألفا أم لا هذا إذا لم يخرج من الطرف بسبب  
اتصال شيء بها وأما إذا خرجت كتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الزكوة والصلاة .  
وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ما قلبت ألفا نحو أعطى فان أصله أعطو فلا يكون الألف مقابلة من الياء  
لا الواو لأن الواو فيه قلبت أولا ياء لوقوعها رابعة في الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت ياء لتدل على هذا  
الأصل ولولم يفعل كذلك لم يعلم ذلك . فإن قيل إن الشرط الخامس معدوم منه لوجود الإعلالين فيه على  
هذا التقدير قلنا : محل امتناع اجتماع إعلالين في كلمة إذا لزم حذف بعض حروفها لأنه ينقص البناء ويحذف  
به وبما نحن فيه ليس كذلك . ماضى معلوم فاعاله ( الذي كفى ) أصله كفى بتحريك الياء قلبت الياء فيه  
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع وجود الشرط المذكور ثم كتبت على صورة الياء لما ذكرنا ( ثم )  
تقول في الناقص المسند للجمع المذكور الغائب واويا كان أو يائيا ( غزوا ) وكفوا بفتح الزاي والكاف  
وسكون الواو والأصل غزوا وكفوا بتحريك الواو الأولى والياء قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح  
ما قبلهما فاجتمع ساكنان على غير حدة أحدهما الألف المبذلة من الواو والياء والثاني واو الجمع حذفت  
الألف دون الواو لأنها ضمير الفاعل ولم يوجد شيء يدل عليها بخلاف الألف فانها حرف وتدل عليها  
الفتحة قبلها فبقى غزوا وكفوا بسكون الواو مع فتح ما قبلها فيها ولم يقبوا الفتحة ضمة مجانسة للواو  
لتدل على الألف المحذوفة ( و ) تقول في الناقص واويا كان أو يائيا المسند للثنى المؤنث ( غزتا )  
وكفتا والأصل غزوتا وكفتا قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وحذفت الألف  
لسكونها وسكون التاء لأن التاء ساكنة في الأصل لأنها وضعت علامة للمؤنث ومتى كانت كذلك  
كانت ساكنة في أصل الوضع وحركت هنا لألف التثنية لأنها لم تحرك لزم حذف أحدهما لاجتماع  
الساكنين ولا يجوز حذف التاء لأنها علامة للمؤنث ولا الألف لأنها ضمير التثنية فحركة التاء  
عارضة والعارض كالمعدوم فغزتا وكفتا إنما كانت الألف أولى بالحذف من التاء لأن التاء  
علامة والعلامة لا تحذف ومع هذا الفتحة التي قبل الألف تدل عليها ولم يوجد شيء يدل على التاء  
وأيا الألف حرف علة وهو أولى بالحذف من الحرف الصحيح وإن كان من حروف الزيادة  
( كذا ) الذي ذكر من غزوا وغزتا في حذف الألف المبذل من الواو ( غزت ) وكفت من الناقص  
المسند للمفردة المؤنثة الغائبة والأصل غزوت وكفت بتحريك الواو والياء وسكون التاء فيها  
تائيا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فاجتمع ساكنان أحدهما الألف المبذلة ، والثاني تاء التانيث حذفت  
الألف المبذلة فبقى غزت ورمت ( وألف ) مبذلة من واو أو ياء ( ل ) دفع التاء ( الساكنين ) وهما  
في غزوا الألف المبذلة وواو الجماعة وفي غزتا وغزت الألف المبذلة وتاء التانيث صلة وعلة ( حذفت )  
الألف من غزوا وغزتا وغزت كما تقدم بيانه والجملة خبر ألف وانظر هل يجوز حذف المسووغ  
للابتداء بالنكرة ( والقلب ) لو الناقص ويائه ألفا ( في ) الفعل المسند للضمير ( جمع الإناث ) سواء  
كان لغائبات نحو غزون وكفين أو مخاطبات نحو غزوتن وكفتين . وخبر القاب ( متني ) بضم الميم  
وكسر التاء اسم فاعل اتنى لأن الواو والياء فيه ساكنان والواو والياء الساكنان لا يقبلان ألفا إلا في  
موضع يكون فيه سكونهما غير أصلي بأن نقلت حركتها إلى ما قبلها نحو أقام ويهاب أسماها أقوم ويهيب  
بسكون ما قبلها نقلت حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلها وقلبنا ألفا لتحركهما في الأصل

الواو إلى القاف  
وحذفت الواو لسكونها  
وسكون اللام  
حذفت الهزة لحركة  
القاف فصار قل . وتقف  
في التثنية قولاً  
الواو لحركة اللام  
وتقول في أمر الغائبات  
من الناقص ليغزولين  
وفي أمر الحاضر اغزوا  
وارم بحذف الواو  
والياء لأن جزم الناقص  
ووقفه سقوط لام فاعله  
وفي الناقص الواو

واقتراح ما قبلها في الحال فصار أقام ويهاب والظرف صلة للمصدر أو اسم الفاعل (و) القلب متف  
أيضا في الناقص المسند إلى ضمير الثاني المذكور (كغزوا) وكفيا لأنها لو قلنا أنها لزم اجتماع  
الساكنين على غير حده أحدهما ألف الثانية والآخر الألف المبعدة من الواو والياء فيلزم حذف  
أحدهما والحذف يلتبس للثني بالمفرد فغزوا عطف على جمع (كذا) الذي ذكر من جمع الإناث  
ومشنى المذكور في انتفاء القلب (غزوت) وكفيت من الناقص المسند لضمير التكلم أو مخاطب  
أو المخاطبة وكذا مثاها نحو غزونا وكفينا وغزوتما وكفيتا وكذا جمعها نحو غزونا وكفينا  
وغزوتهم وكفيتهم وغزوتن وكفيتن وإنما قد الإبدال في الجميع للسكون كما مر في جمع المؤنث  
(فافتقن) أمر من انتفاء بمعنى الاتباع وياؤه للاشباع أي فاتبع القوم فيما قالوه (وانسب) بضم السين  
الهمزة أمر من نسب من باب قتل أي اعز (ل) فعل (أجوف) أي معتل العين واويا كان وذلك  
(كقال) أصله قول بفتح الواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح أو يائيا وذلك (كقال) أصله كيل  
بفتح الياء قلبت ألفا لتحركها إثر فتح صلة انسب (ما) أي قلب الواو والياء ألفا لتحركهما عقب  
فتح الذي مفعول انسب (لسكفوا) من الناقص الواو صلة انتهى الآتي والسكاف اسم بمعنى مثل  
(ثم كني) من الناقص اليائي عطف على غزا (قد) تحقيقية (انتمى) ماض معلوم مطاوع نيته بمعنى  
نسبته أي انتسب فاعله ضمير ما والجملة صلته ، والمعنى أن الواو والياء المحركين عقب فتح قلبان  
ألفا في الأجوف كما قلبا ألفا في الناقص حذفنا كأننا كحذف ألف (غزوت) المبعدة من الواو في كونه  
لدفع انتفاء ساكنين على غير حده فالكاف جارة لمحدوف والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف  
مفعول مطلق مبين للنوع (الحذف) أمر من الحذف نقلت حركة همزة لئلا غزت وحذفت الواو  
ومفعول حذف (ألفا) كأننا (من قلن) بضم اللام وسكون اللام من الأجوف الواو المسند لنون  
الإناث أصله قولن بفتح القاف والواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت للساكنين وأبدلت  
فتحة القاف ضمة لتدل على الواو المحذوفة بعد إبدالها ألفا هذا ما عليه صاحب الأصل ، وقال بعضهم  
بضم الواو لأن فعل بفتح العين من الأجوف إذا كان واويا يقل إلى فعل بضم العين إذا اتصل به  
ضمير جمع المؤنث أو المخاطب أو المخاطبة مفردا كان أو مشى أو مجموعا أو ضمير المتكلم واحدا كان  
أو أكثر بعد سكون اللام ليكون إعلال الواو بالحذف بعد نقل حركتها إلى ما قبلها المسكن فزارا  
من توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لتكون دليلا عليها فصار قلن بضم القاف وإنما  
الترمو هذا الإعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة وإن كان مخالفا للإعلال قبل الاتصال بها وهو الإعلال  
بالقلب ألفا لكونه أيسر من ذلك الإعلال لأن في ذلك الإعلال خمسة أعمال الأول النظر لحرف العلة هل  
تحرك بعد فتح أم لا والثاني النظر إلى الشرائط السبعة المتقدمة هل وجدت فيها أم لا الثالث قلبها ألفا بعد  
وجود الشرائط المذكورة الرابع حذف الألف للساكنين والخامس ضم القاف لتدل على الواو المحذوفة  
وفي هذا الإعلال ثلاثة أعمال الأول نقلها لباب آخر والثاني نقل حركة حرف العلة إلى ما قبله والثالث  
حذفها للساكنين (أو) من (كلن) بكسر الكاف وسكون اللام من الأجوف اليائي المسند لنون  
الإناث أصله كيلن بفتح الكاف والياء قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت للساكنين وأبدلت فتحة  
الكاف كسرة لتدل على الياء المحذوفة هذا مذهب الأصل وعند البعض أصله كيل بكسر الياء لأن فعل بفتح  
العين من الأجوف إذا كان يائيا ينقل إلى فعل بكسر العين إذا اتصل به الضمائر المذكورة آنفا ليكون  
إعلال الياء بالحذف بدل إسكان ما قبلها فزارا من توالي أربع حركات ونقل حركتها إليه لتدل عليها لأن  
المثولة من الضمة الواو ومن الكسرة الياء ومن الفتحة الألف. واعلم أن الإعلال بالنقل مذهب المتقدمين

الواو ياء في  
تقبل والأمر  
في المجهولات  
في فروع الماضي  
الماضي المجهول  
لو أو ياء لتطرفها  
لسار ما قبلها نحو  
صلة غزو. وأما  
المثال فتسقط  
صلة في المستقبل  
س والنهي  
فات إذا كان  
واو مؤنث



وبالقلب مذهب التأخرين وهو الأشبه وإن كان أعسر لأنه يلزم من القل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب كذا في شرح الزنجاني . واعلم أن الاختلاف بينهم في النقل وعدمه إذا كان الأجوف من فعل بفتح العين وأما إذا كان من فعل بكسر هاء نحو خوف من الواوى وهيب من اليأى أو من فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواوى ولا يوجد ذلك من اليأى فالاعلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله بحدس سلب حركته ثم محذوفه بلا نقل الباب إلى الباب نحو خفت وهبت وطلت بكسر الحاء المعجمة والهاء وضم الطاء المهملة ( بضم فا ) قلن وهى القاف من إضافة المصدر لمفعوله أو فاعله صلة رروا الآتى ( و ) ( كسر ها ) أى القاء من كلن وهى السكاف ( رروا ) أى الصرفيون ومفعوله محذوف عائد على قلن وكان والجملة حال منها وصلته محذوفة أى عن العرب :

[ والياء إن ما قبلها قد انكسر فابق مثاله خشيت للضرر أو ضم مع سكنوها فصير واوا فقل يوسر في كيسر وواوا أثر كسر ان تسكن تصر ياء بكسر بعد قل في جور وإن تحرك وهى لام كلمة كذا فقل غبي من العبوة ]

( والياء ) الساكنة أو المفتوحة ( إن ) بكسر المعجمة وسكون النون حرف شرط شرطه محذوف أى انكسر ( ما ) أى الحرف الذى استتم ( قبلها ) أى الياء ( قد انكسر فابق ) أمر من أبق فحزته همزة قطع لكن أسقطها لاوزن أى اترك الياء على حالها والجملة جواب إن وقرنها بالقاء لكونها طلية لاتصلح شرطا ( مثاله ) أى الياء السكسور ما قبله ساكن ( خشيت للضرر ) اسم لما يتضرر به واللام الداخلة عليه زائدة على غير قياس فى الصباح الضر العاقبة والفقر ، وبالضم اسم وبالفتح مصدر ضره يضره من باب قتل إذا فعل به مكرها وأضر به فيتمدى بنفسه ثلاثيا والياء رباعيا قال الأزهري كل ما كان سوء حال وفقر وشدة فى بدن فهو ضر بالضم وما كان ضد النفع فهو بفتحها وفى التنزيل معنى الضر أى المرض والاسم الضرر وقد أطلق على قص يدخل الأعيان ورجل ضرر به ضرر من ذهب عين أوضى اه . وفى القاموس والضرر الضيق اه ومثاله مفتوحا خشى وإنما تركت الياء على حالها فى هذين المثالين لعدم وجود شرط الاعلال فيهما وعطف على انكسر الضر فقال ( أو ضم ) بضم الضاد المعجمة وفتح اليم مشددة ماض مجهول نائبه ضمير ما قبلها والياء ان ضم ما قبلها ( مع سكنوها ) أى الياء من إضافة المصدر لفاعله ( فصير ) أمر من صير بالصاد المهملة والثناة تحت مثقلا مفعوله الأول محذوف أى الياء الساكنة عقب ضم والثانى ( واوا فقل ) بضم القاف وسكون اللام أمر من قال أسله أقول بضم الهمز والواو وسكون القاف واللام ثبات ضمة الزاوا للقاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وحذفت الواو للساكنتين مفعوله لفظ ( يوسر ) بضم الشاة تحت وسكون الواو وكسر السين المهملة مضارع أيسر إذا صار ذاغنى وصلة قل ( فى كيسر ) بضم الياء الأولى التى للضارعة وسكون الثانية التى هى فاء الكلمة قلبت الثانية واوا لسكونها عقب ضم لأنه أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة لينة بالسكون فاستدعى الضم أقوى قلبها إلى مجانسه وهو الواو وأدخل بالكاف موسر ويوقظ ومووظ ونحوها ففعل بها ما فعل يوسر ( وواوا ) كائنة ( اثر ) بكسر الهمز النقول فتون واوا لاوزن وسكون الثالثة وفيه لغة بفتحها ظرف مكان بمعنى عقب ( كسر ان ) بكسر الهمز وسكون الون حرف شرط فعله ( تسكن ) أى الواو وجوابه ( تصر ) أصله تصير حذفت الياء للساكن بعدها مضارع

ثلاثة أبواب فعل يفت  
بفتح العين فى الماضى  
وكسرها فى التام  
وعد بعد فعل يفت  
بفتح العين فى الماضى  
والفارع نحو وهب  
وفعل يفعل بكسر العين  
فى الماضى والفارع  
ورث يرث وتقول  
الأمر والنهى عدلا  
وهب لانه يورث لانه

صار الناقص واسمه ضمير الواو الساكن وخبره (ياء) وذلك (ك) قولك (جبر) بكسر الجيم وسكون  
 المثناة تحت ماض أجوف مجهول أى أمنه غيره مما خافه تقول جبر (بعد) بفتح الموحدة وسكون العين  
 المهملة ظرف زمان مضاف (ل) تنقل ( بفتح النون وسكون القاف مصدر نقل صلتة مخدوفة أى حركة  
 العين وهى الواو فى مثاله إلى الفاء بعد حذف حركته وصلته أيضا (فى جور) بضم الجيم وكسر  
 الواو مجهول جاره فاستثقلت ضمة الجيم قبل كسرة الواو فأسكنت الجيم ونقلت كسرة الواو إلى الجيم  
 فصارت الجيم مكسورة والواو ساكنة ثم قلبت الواو ياء فصار جبر وهى اللغة الفصيحة وفيه لغتان  
 أخريان إحداها جور بضم الجيم واسكان الواو ووجهها أنه لما نقلت الكسرة على الواو عقب الضم  
 حذفت الكسرة فسكنت الواو وبقيت الجيم على حالها وهذه لغة ضعيفة لكرهتهم اجتماع الضمة  
 والواو والثانية أن تسم الجيم الضمة وصفته أن تهى الشفتين للتلفظ بالضم ولا تلفظ به بحيث يدركه  
 البصير لا غير بلا تسكين الواو ليدل على ضم ما قبله فى الأصل وهى أفصح من الأولى وأدخل قبل ونحوه  
 من الأجوف الواوى المجهول بالكاف فيه ما فى جبر (وإن) بكسر الهمز وسكون النون حرف شرط  
 فعله (تحرك) بضم المثناة الفوقية وفتح الحاء المهملة والراء مثقلة مضارع مجهول ناسبة ضمير الواو سواء  
 كانت حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة وهذا وجه ذكر التحرك على الإطلاق (و) الحال (هى) أى  
 الواو بسكون الهاء لا وزن وخبر هى (لام كلمة) بسكون اللام للوزن سواء كانت اسما مفردا أو مثنى  
 أو جموعا مذكرا كان أو مؤنثا أو فعلا مفردا كان أو مثنى أو جموعا مفردا كان أو مجرورا ولا ماضيا كان  
 أو مضارعا ثلاثيا كان أو مزيدا رباعيا كان أو خماسيا لازما كان أو متعديا أو مضاعفا غير مدغم  
 أو ليفيا وهذا معنى ذكر الكلمة على سبيل الإطلاق وصاحب الحال نائب تحرك حال كونها كائنة  
 (كذا) أى الواو المتقدم فى كون كل لائر كسر وجواب إن تحرك الح (قل غي) بفتح الغين المعجمة  
 وكسر الموحدة وسكون المثناة تحت أصله غبو بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو وقلب الواو ياء لتطرفها  
 عقب كسر ماض ناقص مشتق (من العبادة) ضد القطانة فى المصباح العقبى على فميل القليل القطنية يقال  
 غي غيا من باب تعب وغباوة يعدى إلى المفعول بنفسه وبالحر ف يقال غيبت الأمر وغيبته عنه وغى  
 عن الخبر جهله فهو غي أيضا والجمع الأغبياء اه والمعنى أن الواو للتحركة المتطرفة فى آخر الكلمة  
 الواقعة عقب كسرة تقلب ياء لضعفها لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها بما يجاسسها وقيل لكرهتهم  
 إبقاءها فى العارف على حالها والوزوم الثقل بالخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية ومنه  
 دعى مجهول دعا والأصل دعوا بضم الدال وكسر العين المهملة وفتح الواو وقلب الواو ياء لتطرفها  
 عقب كسر ومنه غزى مجهول غزا أصله غزو وقلب الواو ياء لتطرفها لائر كسر ومنه قوى أصله  
 قوو وقلب الواو ياء لتطرفها لائر كسر ونحو يعطى ويعتدى ويسترشى فى هذه الأمثلة تطرفت الواو  
 مضمومة عقب كسر فقلب ياء ونحو غازى وغازيان وغازيون وغازية وغازيتان وغازيات فى هذه  
 الأمثلة وقعت الواو فى طرف الاسم مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة لائر كسر فقلب ياء ولا اعتبار  
 بعلامة التنبيه والجمع ولا بواو الجماعة فى الأفعال الخمسة وألف الاثنين فيها وياء المخاطبة كذلك  
 لكونها عارضة وتقول فى مجهول الناقص المسند لواو جمع المذكر غزوا بضم التين والزى والأصل  
 غزوا وقلب الواو الأولى ياء لتطرفها عقب كسر فصار غزوا فأسكنت الزى لنقل الخروج من  
 الكسر إلى الضم ونقلت ضمة الياء إلى الزى وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو دون الواو لأنها  
 فاعل فبقى غزوا بضم التين والزى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[ حركة ليا كواو ان عقب ما صح ما كنه فقلها يجب

قط الواو من باب  
 مل بكسر العين  
 فى وفتحها فى  
 من لفظين نحو  
 بطا ووسع يسع  
 للقيف المقرون  
 عين فعله كحكم  
 يح معنى لا يتغير  
 حال وحكم لام  
 كحكم لام الفعل  
 نحو طوى

مثال ذا يقول أو يكيل ثم يخاف والألف عن واو تهم [

(حركة) كائنة (ليا) بالقصر للوزن (ك) حركة (واو إن) بكسر فسكون حرف تعليق شرطه كان محذوفة مع اسمها والأصل إن كانا أى الياء والواو كائنين (عقب) بفتح العين المهملة وكسر القاف ظرف مكان مضاف (لها) أى الحرف الذى (صح) حال كون الذى صح (سا كئنا) خاليا من الحركة (فقلها) أى الحركة من إضافة المصدر لمفعوله وصلته محذوفة أى من الياء أو الواو إلى الساكن الصحيح السابق عليها وخبر قلها (يجب) أصله يوجب حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة والكبرى جواب إن قرنت بالياء لعدم صلاحيتها شرطا والجملة الشرطية خبر حركة . والمعنى أن حركة الياء والواو التاليتين لساكن صحيح تنقل من الياء والواو للساكن الصحيح وجوبا والله أعلم (مثال ذا) المذكور من نقل حركة الياء والواو للساكن الصحيح قبلهما النقل في لفظ (يقول) إذ أصله بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمها إلى الناف لاستقلال الضمة عليها وإن كانت من جنسها لأنها حرف علة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة مع أن ما قبله ساكن صحيح يقوى على تحمل الحركة فصار يقول بضم القاف وسكون الواو (أو) النقل في لفظ (يكيل) إذ أصله بسكون الكاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء إلى الكاف لما مر في يقول فصار يكيل بكسر الكاف وسكون الياء (ثم) مثاله أيضا النقل في لفظ (يخاف) إذ أصله يخوف بسكون الخاء المعجمة وفتح الواو نقلت فتحة الواو إلى الخاء لما مر فصار يخوف بفتح الخاء وسكون الواو ثم قلبت الواو ألفا لتحركها باعتبار الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (والألف) في يخاف (عن واو) صلة (تقم) أصله تقوم فلما سكنه للوقف أسقط الواو للساكنين وفاعله ضمير الألف والجملة خبره أى تنقلب .

[وإن هما محركين في طرف مضارع لم يذهب سكن مخف

نحو الذى جابن رعى أو من عفا أو من خشى وياء ذا اقلب ألفا

واحذفهما في جمعه لا التشبيه وما كثر في هذا مستويه ]

(وإن) بكسر فسكون حرف شرط فعله محذوف أى استقر (ها) أى الواو والياء فاعل بالفعل المحذوف حال كونهما (محركين في طرف) صلة الفعل المحذوف بفتح الطاء والراء المهملتين أى آخر فعل (مضارع لم يذهب) المضارع بأن كان مرفوعا بالتجرّد من الناصب والجازم والجملة نعت مضارع ولا يشمل المضارع المجزوم لأنه لا وجود للواو والياء في طرفه لحذفهما بالجازم وجواب إن هاء في طرف الخ (سكن) بفتح السين المهملة وكسر الكاف مشددا أمر من التسيكين وسقطت منه الفاء الجزائية للضرورة ومفعوله محذوف أى هما أى الواو والياء (تخف) بضم الثناة فوق وفتح الخاء المهملة وسكون الفاء مضارع مجهول ماضيه حف الثقيل أى تعط ماتريد مجزوم في جواب سكن . في الصباح حفت المرأة وجهها حفا من باب قتل ، زينته بأخذ شعره ، وحف ثاربه : إذا أحفأ وحفه : أعطاه وحف القوم بالبيت : طافوا به فهم حافون ، وحفت الأرض تخف من باب ضرب : ليس نبتها ، والحفة بكسر الليم مركب من مراكب النساء كالهودج اه وذلك للمضارع الرفوع الذى في طرفه ياء محرك أو واو كذلك (نحو) المضارع (الذى جا) بالقصر على لغة للوزن أى أخذ وصيغ (من) لفظ (رمى) الناقص الياى أصله رمى بفتح الميم قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وهو يرمى أصله بضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء لحذف الضمة وبقيت الياء ساكنة (أو) للمضارع الذى جاء (من) لفظ (عفا) الناقص الواوى أصله عفو قلبت الواو ألفا لتحركها إثر فتح وهو يفو أصله بضم

الواو فاستقل الضم على الواو وحذف وبقي الواو سا كذا يقال عفا المنزل يعفو عفواً وعفواً وعفاء  
 بالفتح والدة: درس، وعفته الريح يستعمل لازماً ومتعدياً ومنه «عفا الله عنك» أي عاذنوك وعفوت  
 عن الحق أسقطته كأنك محوته عن الذي هو عليه اه مصباح وأو بمعنى الواو (أو) المضارع الذي  
 جاء (من) لفظ (خنى) بفتح الخاء وكسر الشين المجتمين وفتح الياء لسكنه سكنها للوزن وهو  
 يخشى أصله بضم الياء فاستقلبت الضمة على الياء فقلبت الياء ألفاً لتحركها إثر فتح كما قال (وياء)  
 بالمد مفعول أول لا قاب الآتي مضاف (إبدا) للشارب به للمضارع الذي جاء من خشى وهو يخشى  
 (أقبل) أمر من القاب همزته همزة وصل فسقطت في الدرج ومفعوله الثاني (ألفاً) لتحركها  
 عقب فتح ومفهوم لم ينتصب أن المضارع المنصوب الذي وطره ياء أو واو محركة تحرك ياءه أو واوه  
 بالفتحة خففتها قال في الأصل ويتحرك الواو، والياء إذا كان كل واحد منهما منصوباً نحو لن يغزو  
 ولن يرمى ولن يخشى لحفة الفتحة عليها زاد في المطلوب وثلاثاً يلزم إلقاء العامل عن العمل بلا سبب  
 ولذا لم يقلب ياء يخشى ألفاً في حالة النصب مع وجود شرطه اه والمعروف أنها تبدل ألفاً ويقدر  
 عليها الفتحة فلا يلزم إلقاء العامل بلا سبب والله أعلم (واحدفهما) أي الياء والواو المحركين من  
 المضارع المختوم بأحدهما (في) حال (جمعه) أي إسناد المضارع لواو جمع المذكور فقول الرجال يغزون  
 ويرمون ويخشون والأصل يغزؤون ويرميون ويخشون بضم الواو والياء فأسكنت الواو والياء  
 لاستئصال الضمة عليهما ولوقوعهما لاما للعلل وقابت ياء يخشى ألفاً لتحركها واشتباع ما قبلها وبعد  
 الواو والياء والألف المسكنات واو الجمع الساكنة أيضاً لحذف ما كان قبل واو الجمع وهو الواو  
 والياء والألف الواقعة لاما للناقص دون واو الجمع لأنها فاعل محذوفها محذوف بالمقصود وضمت الميم  
 من يرمون لتصح واو الجمع وتسلم من الغيير إذ لو لم تضم الميم لقلبت واو الجمع ياء لسكونها إثر كسر  
 فيصير يرمين فيلبيس جمع الغائب بجمع المؤنث كذلك (لا) في حال (الثنية) مصدر ثنى المضاعف  
 أي إسناد المضارع المختوم بواو أو ياء شرك لألف الاثنين فلا تحذف منه الواو أو الياء بل أبقيهما  
 محركين وقل يغزوان ويرميان ويخشيان وإنما لم تقلب الواو والياء ألفاً في هذه الأمثلة بنقل حركتها  
 إلى ما قبلها بعد سلب حركته في يرميان ويغزوان وبدونه في يخشيان لثلاثاً يلزم اجتماع ساكنين على  
 غير حده ولم يحذف أحدهما ولا إبقاؤهما (وما) أي الأمثلة التي استقرت (كتنزين) بفتح التثنية  
 فوق وسكون القين المعجمة وكسر الزاي وسكون المثناة تحت وفتح النون في النقص والإسناد لياء  
 الواحدة الخاطئة أصله تغزون بضم الزاي وكسر الواو فأسكنت الزاي لاستئصال الضمة عليها وإن  
 لم تكن حرف علة لوقوعها قبل كسر الواو نقلت كسرة الواو إليها وحذفت الواو لسكونها وسكون  
 الياء ولم تحذف لأنها ضمير الفاعلة عند الجمهور وعند الأخفش لأنها علامة الخطاب والعلامة لا تحذف  
 لقوات المقصود بحذفها كالفاعل وأما الواو فليست بفاعل ولا علامة اتفاقاً فحذفت وبقي تنزين (بدا)  
 أي جمعه صلة (مستوية) بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح المثناة فوق وكسر الواو اسم فاعل  
 استوى صلتها محذوفة أي مماثلة للجمع في حذف اللام الساكنين خبراً من وما كتنزين والله أعلم  
 [وفي اسم فاعل أجوف قل قائلاً بألف زيد وهمز ماثلاً  
 في ناقص قل غاز ان لم ينتصب ولا بأل وحذف يائه يجب]

(وفي اسم فاعل) وهو ما صيغ ليدل على حدث معين وقع أو قام بذات مهمة صلة قل الآتي مضاف  
 للفعل (أجوف) باسقاط همزة للوزن وهو ما عينه حرف علة (قل) في اسم فاعل يقول (قائلاً) حال كونه  
 متلبساً (بألف زيد) بفتح فسكون مصدر زاد أراد به اسم الفاعل أي زائد على بنية المضارع بين القاف

نحوه، وتقول  
 ية قيا وفي الجمع  
 الواحدة للمؤنث  
 الجمع المؤنث  
 تين .

لضاعف إذا  
 بن فعله ساكنة  
 تحركة أو  
 متحركتين  
 لازم نحو مد  
 صل مدد يمدد  
 حركة الدال

والواو بعد حذف حرف المضارعة فيصير قائل ويحتمل أنه بكسر الزاي وفتح الدال المهملة ماض مجهول نائبه ضمير ألف والجملة صفته ( وهز ما ) من إضافة المصدر لمفعوله أي قلب الحرف الذي ( تلا ) الألف الزائد وهو الواو همزا لوقوعها بعد ألف زائد مجاور للطرف كافي كساء أصله كساو قلبت واوه همزة لوقوعها بعد ألف زائد في الطرف وقل في اسم فاعل يكيل كائل بأن تزيد ألفا بين الكاف والياء الثانية فيصير كايلى ثم تبدل الياء همزة .

[ تنبيهات : الأول ] قال في الأصل : وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل وكان في الماضي قال وكال فزيدت الألف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقبولة من عين الفعل فقلبت الألف المقبولة من عين الفعل همزة : قال في المطلوب : واعلم أن في عبارة الشيخ تسامحا لأن عبارته تدل على أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضي وليس كذلك عند جميع النحويين بل هو مأخوذ من المضارع المعلوم سواء كان من الأجوف أو من غيره فطريق أخذه أن تحذف حرف المضارعة من يقول ثم تزيد الألف لاسم الفاعل بين القاف والواو فيصير قائل ثم قلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف اهـ . الثاني قال في المطلوب واعلم أن تخط مركز الهمزة في نحو قائل وصائن خطأ إلا في كائل وبائع فرقا بين الهمزة المكسورة المقبولة من الواو والمقبولة من الياء لما روى عن أبي علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العوام العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه متقوفا بنقطتين لفظ قائل من تحته فقال أبو علي : هذا خط من ؟ قال له خطي فنظر أبو علي إلى صاحبه وقال ضعنا خطواتنا في زيارته فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال النقط من تحت مركز قائل خطأ فرقا بين الواو والياء وليس يمتص بمما شتهر به من العوام اهـ ( في ) اسم فاعل فعل ( ناقص ) معتل انلام كغزا ورحى صلة ( قل غاز ) بكسر الزاي منونا أصله في حالة الرفع غازو بضم الواو وفي حالة الجر غازو بكسرها منونا فيها قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسر فصار غازي فأسكنت الياء لاستئصال الضمة أو الكسرة عليها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وبقي التنوين لأن الياء حرف علة يكثر تغييره والتنوين يدل على الحذف المحذوف من آخر الكلمة فكانت قائم مقامه وأصل رام رامى فعل به ما تقدم ( إن لم ينتصب ) غاز بأن كان مرفوعا أو مجرورا وجواب إن محذوف دليله قل غاز فإن انتصب لم تحذف منه الياء نحو رأيت راميا وغازيا أصله غازوا قلبت الواو ياء لتطرفها عقب كسر لحنقة الفتحة على الياء مفردا كان أو مثني مذكرا كان أو مؤنثا أو مجموعا للمؤنث نحو رأيت غازيا وراميا وغازيين وراميين وغازية ورامية وغازيتين وراميتين وغازيات وراميات . وأما جمع المذكور فتحذف منه الياء نحو غازين ورامين ( و ) أن ( لا ) يقتزن ( بأل ) فإن اتزن بها سقط التنوين لأن بينهما تضادا لأن ال تقتضي التعريف والتنوين يقتضي التشكيك وعادت الياء ساكنة نحو هذا الغازي والرامي ومررت بالغازي والرامي لأن علة حذفها زالت بدخول أل ولم تحرك الياء بالضمة والكسرة لثقلها عليها وأما الفتحة فتظهر عليها حالة النصب لثقلها عليها ( وحذف يائه ) أي غازو نحوه غير المنصوب وغير المفروق بأل من إضافة المصدر لمفعوله ( يجب ) للتخلص من التواء الساكنين على غير حده كما رأيت والله أعلم .

[ وكقول اسم مفعول خذا بالنقل كالكيل واكسر فاء ذا

ومثلي المعزرو حتما أدغما كذلك محشى بعد قلب قدما ]

( وكقول ) حال من ( اسم مفعول ) وهو ما صيغ ليدل على حدث معين وقع على ذات مبهمة مفعول

لأولى في المضارع إلى  
الميم وبقيت الدال  
ساكنة فادغمت الدال  
الأولى في الدال الثانية  
وإذا كانت عين فعلا  
متحركة ولا ميم ساكنة  
فلا يظهر لازم نحو  
مددن ويمددن وإن  
كانتا ساكنتين حركت  
الثانية وأدغمت الأولى  
فيها نحو لم يعد والاصل  
لم يعد ففتحت حركة  
الدال الأولى إلى  
الميم فبقيتا

(خذا) أمر من الأخذ ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة والكاف في مفعول اسم بمعنى مثل .  
والعنى أنك تقول في اسم مفعول الأجوف مثل مفعول حال كونه متلبسا (بالقل) للضمه من الواو  
العللة للقاف الساكنة الصحيحة قبلها وذلك أن أصل مفعول مقول مقول يسكون القاف وضم الواو  
الأولى فاستقلت الضمة على الواو فنقلت إلى القاف فالتقى ساكنان واو الأجوف وواو اسم المفعول  
حذفت واو اسم المفعول عند سيبويه وأصحابه لأنها زائدة وهي أولى بالحذف من الأصل وهو عين  
الكلمة ، وعند الأخفش حذفت الواو التي هي عين الكلمة لأن واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف  
لقوات المقصود بحذفها وجوابه أن محل ذلك إذا لم توجد علامة أخرى وقد وجدت هنا علامة  
أخرى وهي اليم وشبه بمفعول اسم مفعول الأجوف الواوى مكيلا اسم مفعول الأجوف اليانى بدخلا  
الكاف على التشبه فقال (كسكيل) اسم مفعول كال أصله مكيول يسكون الكاف وضم الياء فنقل  
ضم الياء للكاف وحذفت الياء لاجتماع الساكنين وكسرت الكاف لتدل على الياء فقلت واو مفعول  
ياء لسكونها إثر كسر وهذا على مذهب الأخفش وعلى مذهب سيبويه حذفت واو مفعول لالتقاء  
الساكنين وكسرت الكاف لتسلم الياء من قلبها واو لسكونها إثر ضم (واكسر قاء) بالذ ثوزن  
(ذا) أى كاف مكيل لتدل على الياء عند الأخفش وتسلم الياء من القلب واو عند سيبويه وهذا  
في قوة الاستدراك على تشبيه مكيل بمفعول رفع ما بوجهه من ضم قاء ذا أيضا (وبئى) بكسر اليم  
وسكون المثناة مثنى مثل كذلك مفعول أدغم الآتى سقطت نونه لإضافته إلى (بغزو) من إضافة الجزء  
لسكته أى الحرفين المتماثلين جنسا وهما الواوان في أصل الغزو بفتح اليم وسكون العين المعجمة وضم  
الزاي وشد الواو اسم مفعول غزا أصله غزرو فاجتمع فيه حرفان من جنس واحد أو لهما ساكن  
والثاني متحرك فوجب إدغام الأول في الثاني للتخفيف كما قال إدغما (حما) بفتح الحاء المهملة وسكون  
المثناة فوق مصدر حتم من باب ضرب بمعنى أوجب والمراد به هنا اسم المفعول أى محتوما (أدغما)  
يقطع المحز أمر من الإدغام وسبق تعريفه لغة وعرفا وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة . والعنى  
أن اسم مفعول الناقص إذا اجتمع فيه واوان الأولى ساكنة التي هي واو المفعول والثانية متحركة  
التي هي لام الفعل فإن الأولى تدغم في الثانية وجوبا نحو مدعو أصله مدعواو واوین الأول واو  
مفعول ساكنة والثانية لام دعا محرك أدغمت الأولى في الثانية للتخفيف فصار مدعواو واو واحدة  
مشددة وشبه بالغزو في وجوب الإدغام مدخلا الكاف على المشية فقال (كذلك) الغزو في وجوب  
إدغام أول مثليه في الثاني للتخفيف خبر (مخشى) بفتح اليم وسكون الحاء المعجمة وكسر الشين  
المعجمة وسكون الياء لا وزن وحقا التشديد اسم مفعول خشى أصله مخشوى كمفعول اجتمع فيه  
واو مفعول والياء التي هي لام الفعل وسبقت الواو بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء وأبدلت  
ضمة الشين كسرة لتسلم الياء من قلبها واو لسكونها إثر ضم هذا هو المفهوم من كلام شرح الزنجاني  
ويقهم من كلام الأصل أن إبدال الضمة كسرة سابق على الإدغام وكذلك مرعى أصله مرهوى  
أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون وأبدلت الضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء  
أو الإدغام سابق على إبدال الحركة حال كون الإدغام في مخشى ومرعى ونحوهما كائنا (بعد قلب)  
واو مفعول لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون (قدما) بضم القاف وشد الدال المهملة  
مكسورة ماض مجهول نائبه ضمير قلب وألفه إطلاقية والجملة تنتهى أى قلب مقدم والقلب بفتح فسكون  
مصدر قلب بفتح وتحت وبعد ظرف زمان . والمعنى أن اسم مفعول الناقص إذا اجتمع فيه واو ياء وسبقت  
إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء وتدغم في الياء وتبدل الضمة بكسرة لتسلم الياء من رجوعها واو .

تسعين فزكت  
وأدغمت الأولى  
م فتحت الثانية  
الفتحة أخف  
ت ويجوز  
بالضم إتباعا  
الكسر كما يذكر  
المضاعف لأن  
ن إذا تحرك  
الكسر وتقول  
مر من يفعل  
عين مد بضم  
مد بفتح الدال  
بكسر الدال

[تبيينان : الأول] إنما لم تبدل الياء واوا وتدغم الواو في الواو وإن زال به الثقل لئلا ياتبس الياء من الناقص بالواوى منه . الثاني هذا إذا كان اسم المفعول من الناقص على وزن مفعول ، وأما إذا كان اسم المفعول منه على وزن فاعل أوفعل فاجتمع فيه الواوان أو الواو والياء من الواوى أو الواو والياء من الياءى والسابقة منهما ساكنة فما لا يوجد . وأما اسم الفاعل على هذين الوزنين من الواوى والياءى فما يوجد نحو عدو من الواوى وبغى من الياءى من وزن الفعل ونحو صبى من الواوى وشدى من الياءى من وزن الفعل ، أصل الأول عدوو بالواوين ، وأصل الثاني بغوى بالواو والياء ، وأصل الثالث صبيو بهما ، وأصل الرابع شدي بالياءين أدغمت الواو في الواو في الأول والياء في الياء في الثاني ، والثالث بعد قلب الواو ياء والياء في الياء في الرابع اه مطلوب والله سبحانه وتعالى أعلم .

[وأمر غائب آتى من أجوف كليقل وأصله غير خفى  
مخاطب منه كقل بالقل وحذف همزه وعين الأصل  
وشبهه على كقولا والتزم من ناقص في ذين حذفاً للتم]

(وأمر) شخص (غائب) أى صيغة فعل الأمر المسند لضمير شخص غائب مبتدأ خبره جملة (أتى) أى ورد أمر الغائب عن العرب حال كونه كائناً (من) مضارع (أجوف) معتل العين حال كونه (كليقل) بكسر لام الأمر وفتح حرف المضارعة وضم القاف وسكون اللام (وأصله) أى ليقل مبتدأ خبره (غير خفى) بفتح الخاء للمعجمة وكسر القاف وإسكان الياء للوزن اسم فاعل خفى أصله خفيو أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت الياء في الياء . في المصباح خفى الشيء يخفى خفاء بالمد والفتح استتر أو ظهر فهو من الأضداد وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقاً خفى عليه إذا استتر وخفى له إذا ظهر فهو خاف وخفى أيضاً اه والمراد هنا المعنى الأول بقرينة المقام وأصل ليقل الذى تركه لظهوره ليقول بسكون القاف وضم الواو نقلت حركة الواو المعتلة إلى القاف الساكنة الصحيحة قبلها فالنقى ساكنان الواو واللام على غير حده خذفت الواو لسكونها حرف علة ولسكون ضمة القاف دالة عليها فصار ليقل وأمر شخص (مخاطب) بضم الميم وفتح الطاء الهملة اسم مفعول مخاطبه إذا كلمه حال كونه كائناً (منه) أى الأجوف أى حال كونه (ك) لفظ (قل) بضم القاف وسكون اللام حال كون قل متلبساً (بالنقل) لحركة الواو للقاف (و) بحذف همزه (أى قل من إضافة المصدر للمفعول (و) بحذف (عين الأصل) له وهى واو المضارع وذلك أن أصل قل أقول بضم الهمز وسكون القاف وضم الواو وسكون اللام فنقلت ضمة الواو المعتلة إلى القاف الصحيحة الساكنة قبلها وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها والواو للتخلص من التقاء الساكنين على غير حده فصار قل (وثمة) بفتح التاء وكسر النون مشدداً أمر مقوص اللام من التثنية والضمير البارز المتصل به لقل أى أتت به حال إسناده لضمير الاثنين (على كقولا) بضم الميم وفتح القاف وسكون الواو والسكاف اسم يعنى مثل وثبت الواو للذهاب . وجب حذفها في المقرد بتحريك اللام لئلا تنقضى ساكنة مع ألف التثنية الساكنة وأصله أقولا بضم الهمز وسكون القاف نقلت ضمة الواو للقاف وحذفت همزة الوصل فصار قولا (والتزم) أمر من الالتزام حال كونهما أى أمر الغائب والمخاطب كائنين (من) مضارع (ناقص) معتل اللام فهو حال من ذين وصلة التزم (في ذين) بفتح الذال المعجمة وسكون المثناة تحت وكسر النون مثنى ذا مشار به لأمر الغائب وأمر المخاطب المتقدمين ومفعول التزم (حذفاً) للحرف (للتزم) بضم الميم الأول وكسر المثناة فوق وسكون الميم للوقف والوزن وأصلها التشديد

والميم مضحومة  
الثلاث ويجوز أن  
بالإظهار تقول  
الأمر من يفعل بك  
العين فر بالسك  
وفر بالفتح وال  
مكسورة فيها ويج  
افرر بالإظهار وتقف  
في الأمر من يق  
بفتح العين ع  
بفتح وعض بالسك  
والعين مفتوحة ف

اسم فاعل أتم المضاعف أصلها متمم وأتم نقلت حركة الميم الأول إلى الشئفة فوق وأدغم في الميم الثاني وصلته محذوفة أى لصيغة الأمر والمراد بالتم الواو والياء . وللعنى أن صيغة أمر الغائب والمخاطب من الناقص بحذف حرف العلة فتقول في أمر الغائب من الناقص ليؤمر بكسر لام الأمر وفتح حرف الضارعة وحذف الواو من الأول والياء من الثاني وفي أمر المخاطب اغضارم بحذف الواو والياء لأن جزم الناقص ووقفه سقوط لامة .

[وحذف فالمعتل في مستقبل وأمر ونهى متى تعلم جلى  
باب ما كوهب أو كوعدا ورث زد وقل ما قد وردا]

(وحذف) يفتح الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة مصدر حذف بفتح حاء مضاف لمفعوله (فا) بالناقص للوزن مضاف للفعل (المعتل) أى الذى فاؤه واو وهو المثال الواوى وصلة حذف (في مستقبل) بضم الميم وفتح الباء الموحدة اسم مفعول استقبل ويصح كسرهما اسم فاعله ، والمراد به المضارع لأن الشخص يستقبل حدثه وبالعكس (و) فى (أمر) لغائب أو حاضر (و) فى (نهى متى) اسم زمان مضمن معنى الشرط فعليه (تعلم) بضم المنة فوق وسكون العين المهملة وفتح اللام مضارع مجزول نائبه ضمير المستقبل والأمر والنهى أى تبنى للفاعل المعلوم ، وجواب متى محذوف دليله وحذف فاء المبتدأ وخبره (جلى) بفتح الجيم وكسر اللام وسكون الياء أصله جلى قلبت الواو ياء لظرفها إثر كسر اسم فاعل جلا بمعنى انكشف وظهر أى منكشف ظاهر وصلة جلا (باب ما) أى فعل استقر (كوهب) فى كونه مثالا واويا مفتوح العين فى الماضى والغائب فتقول فى ضارعه يهب وفى أمره لغائب يهب والمخاطب هب وفى نيه لا يهب ولا تهب بحذف الواو من الشكل وأصل يهب يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم فتحت الهاء لأنها حرف حلق وهو ثقيل والفتحة خفيفة (أو) استقر (كوعدا) فى كونه بفتح العين فى الماضى وكسرهما فى الغائب فتقول فى مضارعه يعد وفى أمره لغائب يعد والمخاطب عد وفى نيه لا يعد ولا تعد وأصل يعد يواعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لتلايق على اللسان لأن الواو خلاف الباء فى الجنسية مع ثقل الفعل وما يعرض فيه وحذفت من أمر الحاضر الشاكلة والألف إطلاقية وأستقر (و) فى كونه بكسر العين فى الماضى والغائب فتقول فى مستقبله يرث وأمره لغائب يرث والحاضر رث ونهى لا يرث ولا يرث أصل يرث يورث بكسر الراء حذفت الواو لما مر ومنه ومق يعق ووثق يثق مفعول (زد) بكسر الراء وسكون الدال المهملة أمر من زادصلته محذوفة أى على ما كوهب أو كوعدا (وقل) بفتح القاف واللام مشددا ماض مأموم فاعله (ما) أى باب فعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغائب (قد) تحقيقية (وردا) فاعله ضمير ما وألفه إطلاقية وصلته محذوفة أى عن العرب فى كلين بحذف الواو الواقعة فاء له وهما وطى يطأ ووسع يسع . وحاصل المعنى الذى قصده من هذين البيتين أن المعتل المثال تحذف فاؤه فى المضارع والأمر والنهى المبنية للفاعل المعلوم إذا كانت فاؤه واوا من ثلاثة أبواب : أحدها فعل بفعل بفتح العين فى الماضى وكسرهما فى الغائب نحو وعد يعد . وثانيها فعل بفعل بفتح العين فى الماضى والغائب نحو وهب يهب . وثالثها فعل يفعل بكسر العين فى الماضى والغائب نحو ورث يرث ويقل حذفتها فى لفظين من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغائب وهما وطى يطأ ووسع يسع .

[تأنيها : الأول] قال فى المطلوب : اعلم أنه لم يذكر المصدر الذى على فعلة بكسر الفاء مع أن الواو تحذف منه أيضا نحو عدة وهبة . الثانى أشار بالأمثلة الثلاثة إلى أن شرط الحذف أن تسكون الفاء واوا احتراز عما كان فاؤه ياء فانها لا تحذف على كل حال . الثالث قل فى المطلوب فى قول الأصل وقد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغائب نحو وطى يطأ ووسع يسع نظر من

اعض

وتقول فى

من أفعال

حبة يجب

أحب يجب

حركة الباء

إلى الحاء

الباء فى الباء

فى الأمر

فتح وأحب

وأحب

الإدغام



وجبهين : أحدهما أن عين المضارع من هذين الباين لو كان مفتوحا في الأصل لكان القول بحذف الواو منهما خطأ كوجل يوجل فانها لا تحذف لعدم علة حذفها وهو القتل المذكور وإن كانت فتحة عارضة ونقطة الحذف لازم . والثاني أن وطى يطأ ووسع يسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الأمر بالعكس بأن كان ماضيها مفتوح العين ومضارعها مكسورا ومنه وضع يضع وودع يدع ووزر يزر ووقع يقع فوقعت الواو فيها كلها بين ياء وكسرة وحذفت ثم فتحت عين مضارعها كلها لأجل حرف الحاق كذا المفهوم مما ذكر في شرح الزنجاني ونزهة الطرف وشرح المهارونية والمراح وشرحه أيضا قد جعل الحذف من أربعة أبواب والحال أنه من باين . أحدهما ما كان عين مضارعه مكسورا لفظا وتقديرا كيدع ويرث وأخواتها . والثاني ما كان عين مضارعه مكسورا تقديرا لالفاظ كهب ويقع ويضع وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر في نزهة الطرف والمهارونية والمراح فيزعمه أن لا يزيد على هذين الباين والله سبحانه وتعالى أعلم . الرابع احتز بقوله متى تعلم بما إذا بنيت للمجهول لأنه عند ذلك لا تحذف الواو من هذه الأشياء لعدم موجب الحذف حيثئذ . الخامس لم يذكر الماضي واسم الفاعل والمفعول لأن الواو لا تحذف منها لانتفاء الموجب فيها . السادس في كلامه تضمنين وهو من عيوب الفافية إلا أنه مغتفر للمولين سيما في الرسائل العلية والله أعلم .

[ثم الليف لا يقيد قد حكم للامه بما لنا نص علم

وكالصحيح احكم لعين ما قرن وفاء مفروق كممثل زكن

وأمرذا للفرد ته وقى قيا لاثنين تواوين للجمع اثنا]

(ثم) الفعل (الليف) وهو ما فيه حرفان من حروف العلة مطلقا (لا) مقيدا (يقيد) من كونه مقروا وهو ما اعتلت عينه ولامه أو مفروقا وهو ما اعتلت فاؤه ولامه وخبر الليف جملة (قد حكم) بضم فكسر ماض مجهول نائبه (اللامه) أى الليف وصلة حكم (بما) أى الحكم الذى (اللام فعل) (ناقص) صلة (علم) ماض مجهول نائبه ضمير ما والجملة صلته من الاعلال وعدمه أما الاعلال فلا يخلو إما أن يكون بحذف لامه علامة للجزم أو الوقف أو تخلصا من التقاء الساكنين كلف يطو واطو واطووا كلم بق وق فهو مثل لم يرم وارم ورموا في ذلك وإما بالقلب ألقا في موضع يكون متحركا ومقابلته مفتوحا نحو طوى فانه مثل رمى في ذلك أو أوى في الواوى نحو قوى فانه مثل غي في ذلك وإما بحذف الحركة في موضع تكون حركته فيه ضمة نحو يطوى فانه مثل رمى في ذلك . وأما عدم الاعلال فلا يخلو إما أن لا يوجد موجب الإغلال فيه نحو روى فانه مثل رضى في ذلك وإما بأن لا يجتمع الساكنان فيه نحو طويا فانه مثل رميا في ذلك وإنما حمل لام الليف مطلقا على لام الناقص في هذه المذكورات لكونه حرف علة مثله (و) حكما (ك) الحكم الذى علم لعين الفعل (الصحيح) وهو ما ليس معتلا ولا مهموزا ولا مضاعفا كما سبق مفعول مطلق مبين للنوع (احكم لعين ما) أى الليف الذى (قرن) فلا تتغير عين المقرون أى لاتعمل ولا تنقل ولا تقلب ولا تحذف كعين الفعل الصحيح لأنه لو أعل بحسب ما يقتضيه بأحد هذه الإعلالات الثلاثة وأعل لامه لزم اجتماع إعلالين في حرفين متوالين في كلمة واحدة وهو غير جائز ولأن الليف أشد تنصيرا من الصحيح فيلزم نقص البناء منهما فلم تمل عين فسله (وفاء) لليف (مفروق ك) فاء (معتل) مثال (زكن) بضم الزاى وكسر الكاف بمعنى علم نائبه ضمير معتل والجملة نعتة أى معلوم لأنه معتل الفاء أيضا فتحذف فاء فعل الليف المفروق إذا كان واوا من مضارعه في موضع تحذف فيه واو مضارع المعتل المثال نحو وقى فانه مثل يمد في ذلك وثبت في موضع ثبت

وكلا دغمت حرفا في

أدخلت بدله تشديدا

وأما المهموز فان

كانت الحمزة سا

يجوز تركها على

وجوز قلبها فان

ما قبلها مفتوحا فان

ألفا وإن كان مكسورا

قلبت ياء وإن

ضمها قلبت واو

فيه نحو بجى فإنه مثل يوجل في ذلك . في القاموس زكنه كفرح وأزكنه علمه وفهمه وتفرسه وظنه  
أو الزكن ظن بمنزلة اليقين عندك أو طرف من الظن وأزكنه أعلمه وأفهمه اهـ (وأمر ذا) اسم  
إشارة اللقيف المروق حال كونه (للفرد) المذكر وخبر أمر (قه) أصله أوق بكسر الهمزة وسكون الواو  
خذفت فاؤه كالمعتل ولامه لاوقف كالناقص فبقيت القاف مكسورة لتدل على الياء المحذوفة وزيدت  
الهاء توصلا لبقاء الكسرة ولثلاث يلزم الابتداء بساكن لووقف على حرف واحد ولثلاث يلزم الابتداء  
والوقف على حرف واحد ومثله شه من وشى يشى وله من ولى يلى (و) للمفردة المؤنثة (ق) أصله  
قين يباين أولهما متحرك والثاني ساكن فاستثقلت الكسرة على الياء للزوم توالى الكسرات  
فسكنت فالقي ساكنان أولهما ياء الناقص والثاني ضمير الفاعلة خذفت ياء الناقص لذلك والنون  
لاوقف فصارت (قيا) بكسر القاف أمر (لثنتين) مذكرين أو مؤنثين مبني على حذف النون والألف  
ضمير الماعلين (قوا) بضم القاف وسكون الواو أمر للجمع المذكر أصله قيوأ بكسر القاف وضم  
الياء فاستثقلت الكسرة على القاف قبل ضمة الياء للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة فأسكنت  
القاف ونقلت ضمة الياء إليها لكونها صحيحا ساكنا قبل الياء المحركة فالقي ساكنان الواو والياء  
خذفت الياء لا الواو لأنها ضمير الفاعل فصار قوا بضم القاف وعلامة الجزم أو الوقف فيه سقوط  
نونه كالثنية (وقين) بكسر القاف وسكون الياء وهو على الأصل ولم تحذف الياء منه لعدم القاء  
الساكنين فيه وبناءه على السكون والنون ضمير الفاعلات نابتة في كل حال قوا مفعول اثنا آتى  
وقين عطف عليه حال كونهما أمرين (للجمع) للذكر باعتبار قوا والمؤنث باعتبار قين (اثنا) أمر  
من الإيتاء بمعنى الإعطاء وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة في القاموس وآتى إليسه الشيء ساقه  
والرجل الشيء أعطاه إياه اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم.

[وما كمد مصدرا ومنمن مضاعف فهو بإدغام قن

أو كمدن أو مددنا فظهر وفي كلم يد جوز كافر]

(وما) أى الألف الذى استقر (كد) بفتح الميم وشبه الدال المهملة منوناً في كونه مضاعفاً ساكناً  
العين محرك اللام إذ أصله مدد بسكون الدال الأول وتحريك الثانى حال كونه (مصدرا) بفتح الميم  
وسكون الصاد المهملة وفتح الدال للهملة أى اسما دالا على الحدث أى ثالثاً في تصريف الفعل كمد  
يمدّ مداً (أو) كلفظ (مد) بفتح الميم والدال المهملة فعلا ماضياً في كونه مضاعفاً محرك المثليين إذ أصله  
مدد بفتحات حال كونهما كائنين (من) باب (مضاعف) بضم الميم وفتح العين المهملة أى لاهمه  
وعينه من جنس واحد وخبر ما جملة (فهو) أى المذكور من ما كمد مصدرا وما كمد ماضياً (بإدغام)  
بكسر الهمزة مصدر أدغم سبق تعريفه لغة وعرفاً صلة (قن) بفتح القاف وكسر الميم أى تحقيق  
خبر هو . في الصباح قن أن يفعل كذا بفتحين : أى جدير وتحقيق ، ويستعمل بألف واحد مطلقاً  
فيقال هو وهى وهم وهن قن ويجوز قن بكسر الميم فيطابق في التذكير والتأنيث والجمع والإفراد  
اه ونحوه في القاموس وقرن الصغرى بالفاء لشبهه المبتدأ باسم الشرط في العموم . والمعنى أن المضاعف  
إذا كان عينه ساكناً ولامه متحركاً كمد مصدراً أو كان عينه ولامه محركين كمد ماضياً فالإدغام لازم  
واجب لدفع الثقل اللازم من العود إلى التلغظ بالحرف بعد التلغظ به وشبهه الخليل بوطء القيد فإن  
القيد يمنعه من توسيع الخطوة فيصير كأنه يعيد قدمه إلى موضعه الذى نقلها منه وذلك مما يشق  
على النفس وشبهه أيضاً برفع القدم ووضعها في حيز واحد وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين

وكل ذلك ثقیل ومستكره فطلبوا الحفة بإدغام أحد التائین، أو المتقاربین فی الآخر حتى یرفع اللسان عن مخرج هذين الحرفین دفعة واحدة لیخف علی النطق وإعلم أن طلبوا تلك الحفة بحذف أحدهما لتلاقیه بقص البناء به نحو مدّ یمد والأصل مدد بتحريك الدالین بالفتح سلبت حركة الدال الأولى لیمكن إدغامها فی الثانية وأدغمت الدال الأولى فی الثانية فصار مدّ وأصل یمد یمد بسكون المیم وتحريك الدالین بالضم فنقلت حركة الدال الأولى إلى المیم فسكنت الدال الأولى فأدغمت فی الثانية فصار یمد وهذا مثال ما تحرك فی التائین ومثال ما سكن فیها أو لم تحرك فیها ثانيها مد مضدرا وأصله مدد بسكون الدال. الأولى فأدغمت الدال الأولى فی الثانية وجوبا أيضا لدفع ذلك الثقل. واعلم أن الإدغام علی ثلاثة أوجه: أحدها واجب وذلك فیما إذا كان أول التائین أو المتقاربین ساكنا وثانيها متحركا ولم یكن أولهما حرف مد وإلا لم یدغم لتلازول المدة نحو جاءنی مسلمو وزید ومررت بمسلى وزید أو كلاهما متحركین سواء كانا فی كلمة واحدة أو كلتین مثال الأولى فی كلمة واحدة نحو مدّ مصدر فی التائین وقدم ذكره ونحو أعجى وهمرش بسكون الناء فيها أدغمت الناء فی المیم فیها وجوبا بعد قلبها میا عند البعض وفی كلتین نحو قوله تعالى: ألم أفلكم واذكر ربك وقلهم ومن یظلمكم فی التائین والأصل ألم أقل لكم واذكر ربك وقل لهم ومن یظلم منكم أدغم أحد التائین فی هذه الأمثلة فی الثانی وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى ودّ طائفة فی المتقاربین والأصل ودت طائفة بسكون الناء أدغمت الناء فی الطاء وجوبا بعد قلبها طاء عند البعض ومثال الثانی فی كلمة واحدة مدید فی التائین وقدم ذكره ونحو اناقل وادثر فی المتقاربین والأصل تشاقل وتدثر بتحريك المتقاربین فیها سكن الأول فیها وأدغم فی الثانی وجوبا بعد جعله مثل الثانی عند البعض وفی كلتین نحو قول القائل: تنفر من ظلمنا وتروح فی ذلك\* فی التائین والأصل تنفر من ظلمنا وتروح فی ظل لك بتحريك التائین فیها أدغم أحد التائین فیها وجوبا عند البعض ونحو آخر شطأ فی المتقاربین والأصل أخرج شطأ بتحريك المتقاربین أدغمت الجیم فی الشین وجوبا بعد جعلها شینا عند البعض وإنما قیدنا بقولنا عند البعض فی مواضع لأن عند البعض يجوز الإدغام وتركه فی تلك المواضع أما إذا كان التائین أو المتقاربان فی كلتین فعدم لزوم النقل لعدم تلازم السكامة الثنية للسكامة الأولى وأما إذا كان المتقاربان فی كلمة واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر أو تركه علی حاله نظرا إلى قربهما فی المخرج وعدم اتحادهما فی الذات فلا یلزم من اجتماعهما النقل الحاصل من اجتماع التائین فی كلمة واحدة. والثانی جائز وهو فیها إذا كان الحرف الثانی من التائین ساكنا وسكونه ایس بأصلی یل بحسب عارض فعند ذلك لا یكون السكون كالجزء من الكلمة فیجوز الإدغام نظرا إلى عدم سكونه فی الأصل وتركه نظرا إلى سكونه فی الحال وذلك فی أمر الحاضر والمجزوم لأن سكونهما غیر أصلی فیرد ولم یردوا الأصل یردوا لیردد ولم یردد جاز الإدغام فیها وتركه وهذا مذهب بنی تیم وأهل الحجاز لا یجوزون الإدغام فیها وهم یقولون یردد ولم یردد والأول أصح ولهذا مال أكثر التصرفیین إلیه. والثالث یمتنع وهو فیما إذا كان الثانی من التائین ساكنا سکونا أصليا فعند ذلك یكون سكونه كالجزء من الكلمة فلا یمكن الإدغام لأنه لا بد عند الإدغام من تسكين الحرف الأول من التائین أو المتقاربین لیلتصلا بالثانی إذ لولا ذلك لحالت الحركة بینهما فعند ذلك یجتمع ساكنان علی غیر حده ولم یجز حذف أحدهما لقص البناء واختلاف المقصود به ولأن الثانی مبین للأول والحرف الساكن كالمعدوم أو كالمیت إذا كان سكونه لازما فلا یبین نفسه فكیف یبین غیره فلذلك امتنع الإدغام وذلك نحو مددن إلى مددنا وامددن ولا تمددن ولیمددن ولا یمددن وأشار إلى هذا القسم بقوله (أو)

حركتها إلى ما  
مثاله قوله تعالى «و»  
القرية والأصل  
القرية فقلت  
الهمزة إلى الس  
خسفت



في الأمر لأنها في الحقيقة حركة الباء فيها وأحب بكسر الباء الأولى والإظهار وكذا الحكم في أمر غائبه وحاضره ، وقس على هذا المضاعف من الخامس نحو تمار والسادس نحو استعد وكما أدغمت حرفا في حرف أدخل بدله تشديدا عوضا عن المدغم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[مهموز أبدل همزه متى سكن بمقتضى حركة أو اتركن  
 كما كل ابدن يومنوا وأترك متى حركته وسابق كذا أتى  
 نحو قرا وإن يحرك هو فقط كسأل كذا وسل أجز كما انضبط  
 وحذف همز خذ ومر كل لا تنفس وكالصحيح غيره صرف وقس ]

فعل (مهموز) بفتح الهم الأولى وسكون الهاء اسم مفعول همزه أدخل فيه همزا فاء أو عينا أولاما مبتدأ خبره جملة (أبدل) أمر من الإبدال فهمزته همزة قطع لكنه نقل حركتها إلى تنوين مهموز وأسقطها للوزن ومفعول أبدل (همزه) أي الهموز (متى سكن) الهمز ولا يكون أولا لتصر أو تعذر الابتداء بالسكن وجواب متى محذوف دليله أبدل همزه (بمقتضى) بضم الهم وفتح الضاد للجمعة اسم مفعول اقتضى أي بحرف علة مجانس لـ (حركة) كائنة للحرف الذي يليه الهمز فإن كانت الحركة فتحة قلب الهمز ألفا لأن الألف من جنس الفتحة وإن كانت كسرة قلب ياء لأن الياء من جنس الكسرة وإن كانت ضمة قلب واو لأن الواو من جنس الضمة (أو اتركن) أمر من الترك مؤكدا بالنون الخفيفة مفعوله محذوف أي الهمز الساكن عقب حركة همزا على حاله من غير إبدال له بحرف علة مجانس حركة ماقبله وذلك (كما كل) مضارع أكل فيه همز ساكن عقب فتح فإن شئت خففت الهمز بإبداله ألفا مجانسا للفتحة فتقول يا كل بألف لينية بين الياء والكاف وإن شئت خففت الهمز وأبقيته على حاله فتقول يا كل بالهمز وكر (أبدن) أمر من الإذن أصله إبدن بهذين الأول محرك بالكسر والثاني ساكن فإن شئت أبقيته على أصله وحقت الهمز الثاني وإن شئت خففته بإبداله ياء مجانسة للكسرة وكر (يومنوا) مضارع آمن فيه همز ساكن عقب ضمة فإن شئت أبقيته همزا على حاله وإن شئت أدلته واوا مجانسة للضمة . والعي أن المهموز إن كان همزه ساكنا والياء متحرك فانه يجوز إبدال الهمز بحرف علة تقتضيه حركة ماقبله ويجوز ترك إبداله وإبقاءه على حاله سواء كان الهمز في اسم أو في فعل وهذه الحالة إنما تثبت للهمز إذا كان في غير أول الكلمة لأن كونه ساكنا في الأول غير متصور لتعذر الابتداء بالسكن وسواء كان ماقبله حرفا صحيحا أو حرف علة أو همزا مثله حال كونها متحركة نحو رأس ولؤم وبئر ولؤلؤ وإيمان ونحوها من الأسماء ويأكل ويؤمن وإبدن وأؤدم ونحوها من الأفعال وإنما جاز تركها في مثل هذه الأمثلة على حالها لحصول الخفة بالسكون في الجملة بالنسبة للثقل الحاصل في حال كونها متحركة لكونها حرفا شديدا وملحقا بحرف العلة الذي تنقل الحركة عليه في بعض الأحكام ومنها التسكين للتخفيف ولذا عد بعضهم الهمز من حروف العلة فساغ فيه التخفيف كما في حروف العلة وذلك بخمسة أشياء : إما بالسكون إن كان متحركا وإما بالقلب إن كان ساكنا سكونا أصليا أو عارضا وكان ماقبله متحركا وإما بالذف إن كان متحركا وما قبله ساكنا وإما بالإدغام إن كان متحركا وما قبله واوا أو ياء مدين أو ما يشبهها كياء التصغير وإما بحملها بين بين إن كانت متحركة وما قبلها متحركا أو ألفا مثال الأول تسكين همزة الثانية من يؤيؤ متحركة فبقى يؤيؤ يسكونها ثم يجوز لك إبقاؤها على حالها لحصول الخفة في الجملة كما في إسكان حرف العلة من يقول ويكيل ، ومثال الثاني قلب همزة رأس ألفا ولؤم واوا وبئر ياء لدفع ذلك الثقل باللين عن حركة الساكن مع اقتضاء حركة ماقبلها لمجانستها في جميعها كما قبلت واو يخوف ألفا حال كونها ساكنة وما قبلها مفتوحا وياو يسر واو حال كونها ساكنة وما قبلها مضموما وواو

خذ وكل ومر  
 غير القياس و  
 تصرف الهموز  
 قياس الصحيح ، و  
 وجدت فعلا  
 الصحيح نفسه

قول ياء حال كونها ساكنة ومقابلها مكسورا فصارت هذه على وزن راس ولوم وير فعلى هذا تقاب همزة يؤو وارا بعد ما أسكنت الثانية فصار يؤو ومنه أؤدم وأؤمن ويؤمن وإئمان وذئب ونحو ذلك والتخفيف بالقلب بعد الإسكان أبلغ من التخفيف بالإسكان وحده فلذا بعد ما حصل التخفيف به جواز القلب وإلزام تحصيل الحاصل وهو غير جائز ، ومثال الثالث حذف حركة همزة مسئلة ومملك وجيئل وجوئية وشيء وسوء ونحوها لتخفيف ثم حذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم نقل حركتها إلى مقابلها فبقي مسئلة ومملك وجيل وجوبة وشيء وسوء كما فعل حرف اللة بذلك في نحو مقول ومبيع وأما جواز تحمیل حرف اللة الحركة في بعض الأمثلة فاطرؤها مع كونها فتحة وبحوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد إسكان مقابلها لحصول الخفة في الجملة بسكون مقابلها كما يجوز إبقاء حرف اللة كذلك في نحو قول ويسع مصدرين ، ومثال الرابع قلب همزة خطيئة وأقيس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطيئة وأقيس ومقروءة كما فعل حرف اللة بالإدغام في نحو مغزوة وشربة . وأما عدم فصل حركة الهمزة إلى مقابلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث نحو جيل لئلا يلزم حمل الحركة على الضعيف بخلاف جيل وأخوانه وإن كان مثلهما في طرؤ الحركة وكونها فتحة لأن حرف اللة في جيل وجوبة زيد لمعنى واحد وهو الإلحاق وفي شيء وسوء أصلى وفي خطيئة وأخوانها زيدت لمعان مختلفة لأنها في أقيس للتصغير وفي خطيئة للمصدرية وفي مقروءة للمفعول وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فليست بضعيفة لأنها أصلية لأنها مقابلية من هذه الأصلية فلم يلزم تحمیل الحرف على الضعيف فيها . ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والإدغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لأن الهمزة تخفيفها حصل بالقلب ولذا لم يذكره صاحب اللراح لكن قد يوجد مثال سواء نحو راس أصله رأس زيدت همزة للإلحاق بفعل فصار رأس بهمزتين على وزن فعل ثم أدغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل فلذا ذكرناه . ومثال الخامس أن تجعل الهمزة المتحركة إذا كان مقابلها متحركا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقاء نحو سال ولوم وسيل . وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة مقابلها وهو غير مشهور وكذلك تخفف بمجملها بين بين المشهور في نحو سائل وقائل وبائع وإنما قيدناه هنا بالمشهور لأنه بالغير المشهور لا يمكن لسكون مقابلها وإنما خففت الهمزة في هذه الأمثلة بين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف اللة لامتناع التخفيف بالنسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالإدغام أفاده في المطلوب . ولما فرغ من حكم الهمز الساكن عقب متحرك شرع في حكم المتحرك عقب متحرك فقال ( وأترك ) أمر من الترك همزته وصل ومفعوله محذوف أى الهمز باقيا على حاله ( مقى حركته ) أى الهمز ( و ) حرف ( سابق ) بكسر الموحدة اسم فاعل مسبق صلته محذوفة أى على الهمز ومبتدأ والواو خالية حال كون السابق كائنا ( كذا ) أى الهمز في التثنية حال من فاعل ( أنى ) الذى هو ضمير سابق والجملة خبره والكبرى حال من مفعول حركته . والمعنى أن الهمز إن كان متحركا وكان الحرف السابق عليه متحركا أيضا فإنه لا يغير ويترك على حاله فلا يخفف بتسكين ولا يقلب ولا يحذف ولا يدغام ، لكن هذا إن لم تسكن حركة الهمز فتحة وحركة مقابلة كسرة أو ضمة . ولا يخفف بقلبه ياء بعد الكسرة نحو مير والأصل مر وواو بعد الضمة نحو جون والأصل جؤن وإنما خفف كذلك لأن الفتحة كالمسكون في اللين وأما فتحة همزة سال فانها قوية لفتحة مقابلها

مع في جميع  
التي ذكرناها  
الصحيح من  
بف فإن اقتضى  
إبدال حرف  
لا أو إسكانا  
إلا صرف الفعل

وأما نحو : لاهناك المرتع ، فشاذ فلا يعتد به قاله في المطالب وذلك (نحو قرأ) فهمزته لا تنير بل تبقى على صورتها لقوة عريكها لكن تخفف بجعلها بين بين لوجود شرطه وهو كونها متحركة ومقابلها متحركا أيضا وهذا داخل في تركها على صورتها ضمنا لأن الهمز لا يتغير عن صورته إذا جعل بين بين على مذهب البصريين لأنها متحركة عندهم بحركة ضعيفة وعلى مذهب السكوفيين تكون ساكنة إذا جعلت بين بين والأول أصح قاله في المطالب . وأخذ في بيان حكم الهمز المحرك عقب ساكن فقال ( وإن يحرك ) بضم الياء أوله وفتح الراء قبل آخره مثقال مضارع مجهول نائبه ضمير الهمز وأكده (هو) لدفع توهم عوده لأقرب مذكور وهو سابق ( فقط ) أى وحده دون الحرف السابق عليه فهو ساكن . في المصباح قط بالسكون بمعنى حسب وهو الاكتفاء بالشيء تقول قطي أى حسبى ومن هنا يقال رأيت مرة فقط أى حسب أه . وفي القاموس إذا كانت بمعنى حسب فقط كعن أه ( كاسأل ) السكاف اسم بمعنى مثل مفعول أجز الآتى والمائلة في إبقاء الهمز على حاله ( كذا ) أى أسأل في الإجازة خبر ( و سل ) بنقل حركة الهمز للسكن وحذف الهمز لالتقاء الساكنين وهمز الوصل للاستغناء عنه بتحريك السين ( أجز ) أمر من أجاز إجازا ( كما ) أى الذى ( انضبط ) متناوع ضبطه بمعنى حفظه حفظا بليغا وبالجملة جواب إن يحرك وأسقط منها الفاء للضرورة . والمعنى أن الهمز إذا تحرك عقب حرف ساكن جاز تركه على حاله لحصول الخفة بسكون ما قبله وجاز نقل حركته إلى ما قبله ثم حذفه كقوله تعالى وسل القرية والأصل وإسأل القرية ثلث حركة الهمزة إلى السين للاخفيف فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك السين خذفت همزة الوصل ثم التقي ساكنان الهمزة واللام تخففت الهمزة بالحذف ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين وقد قرئ بإنبات الهمزة وتركها وهذه التخفيفات المذكورة كلها إذا كانت الهمزة عين الفعل وإن كانت فاء فلا تخفف أصلا لقوة للتكلم في الابتداء وأما تخفيفها بالحذف من أول ناس أصله أناس فشاذ فلا اعتداه به وكذا شد تخفيف الهمزتين من الأول معا في خذ وكل ومرأ وأمر وإلى هذا أشار بقوله ( وحذف همز ) من إضافة المصدر لمفعوله وإضافة همز ( خذ ) بضم الخاء وسكون الدال المعجمتين أمر من الأخذ أصله أوخذ بهمزتين من إضافة الجزء للكل ( و ) - حذف همز ( مر ) بضم الميم وسكون الراء أمر من الأمر أصله أومر بهمزتين أيضا وحذف همز ( كل ) بضم الكاف وسكون اللام أمر من الأكل أصله أوكل بهمزتين أيضا والثلاثة من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضى وضمها في الغابر وكان القياس تخفيفها بالقلب لا بالحذف لما مر من أن الهمزة إذا كانت ساكنة ومقابلها متحركا قلبت بمجانس حركة ما قبلها فتصير بهذا الاعتبار أوخذ أوكل أومر إلا أن العرب حذف الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل تخفيفا بالحذف فيما كثر استعماله فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحرك ما بعدها وهي عين الفعل خذفوها فبقى خذ وكل ومر والزموا هذا الحذف فيها لكثرة الاستعمال وهو حذف شاذ ( لا تنس ) عليه غيره وقيل إنما حذفوا الهمزتين معاً من هذه الأمور لثلا فيوت الغرض الذى هو المراد من الأمر وهو كون الأمور أخذاً أو آكلاً أو أمراً فيفعل ذلك غير المأمور لوليت مقدار تلفظ الهمزتين معا كإلاية وت ذلك الغرض . وأعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة تخفيفهما مأمور وإذا اجتمعتا في كلمتين فتخفيف الثانية بالحذف عن الخليل لأن الثقل إنما حصل بها وعند أهل الحجاز ومنهم أبو عمر وتخفف به الأولى لأن الثقل حصل باجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن تقرر أن المثلين متى اجتمعا أبدل أولهما كافى المضاعف وعند البعض لا تخفف به واحدة منهما بل بإتمام ألف بينهما مستدلاً بقول ذى الرمة :

فياضية الوعاء بين جلاله وبين القا آءنت أم أم سالم

غير الصحيح كالصحيح  
وقد يكون في بعض  
المواضع لا تنير المعتلات  
فيه مع وجود القضي  
نحو عور

وعند البعض لا تخفف أصلا لأن كون اجتماعهما عارضا يهون أمر النقل مثاله « فقد جاء أشراطها »  
 فعلى قراءة الحليل فقد جاء شرطا بخذف الهزة الثانية مع تحريك الشين بالفتح لتدل على الهزة  
 المحذوفة المتحركة بالفتح وعلى قراءة أبي عمرو فقد جاء أشراطها بخذف الهزة الأولى وفتح الهزة  
 الثانية مع سكون الشين لأنه جمع مصدر من الشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهزة وعلى قراءة  
 من أقحم الألف بينهما فقد جاء أشراطها بعد الهزة الثانية وعلى قراءة من لا يخفف أصلا فقد جاء  
 أشراطها بفتح الهزتين وبالقطف بينهما في التلطف، ثم اعلم أن الهزة إذا وقعت في أول الكلمة  
 تكتب على صورة الألف في كل حال أى سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت  
 في الفعل أو في الاسم وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وأخذ واضرب  
 في الأولين للقطع أصلية وفي الثالث زائدة ونحو أم وأب وأين في الجميع للقطع أصلية ونحو احمروا حمدا  
 للوصل زائدة وإنما تكتب على صورة الألف في الابتداء لحقة الألف وقوة السكاب عند الابتداء على وضع  
 الحركات ولكنها متشاركتين في المخرج وإذا وقعت في الوسط فإن كانت ساكنة كتبت على وفق حركة  
 ما قبلها من الفتحة والضمة والكسرة نحو راس بالألف ولوم بالواو وذيب بالياء كشاكله كما أن  
 تخفيفها كذلك وإن كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل ولؤم ورسم  
 وإذا وقعت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت (١) متحركة لا على وفق حركة نفسها  
 لسكون الحركة الطرفية مارضة نحو قرأ ووضو وفق وإن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شيء انطرو  
 حركتها وعدم حركة ما قبلها نحو ضب وبرء ودفء وباقي تصرفات المهموز من الماضي والمضارع  
 والأمر والهي معلومات كن أو مجهولات واسم الفاعل والمفعول مفردات كن أو مثنى (٢) أو مجموعا مذكرا  
 كن أو مؤنثا ثلاثيا كن أو مزيدا على قياس تصليغ الصحيح لهذه الأسماء وتصليغها في الصحيح قد مر .  
 [تنبيه] يحتمل أن حذف مبتدأ خبره جملة لا تقس كما في المراح ويحتمل أنه مفعول لا تقس أى لا تحرك  
 بأنه قياسى بل بأنه شاذ والله أعلم (و) تصرفنا (ك) تصرف الفعل (الصحيح) الذى ليس معنلا  
 ولا مضاعفا ولا مهموزا فهو صفة مصدر محذوف مفعول مطلق لصرف الآتى (غيره) أى الصحيح  
 مفعول (صرف) بفتح الصاد المهملة وكسر الراء مشددا أمر من التصريف (وقس) بكسر القاف  
 وسكون السين المهملة أمر من قاس يقيس أصله أقيس بسكون القاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء  
 إلى القاف الساكن الصحيح قبلها فاستغنى عن حمزة الوصل حذفت هى والياء لدفع التثنية الساكنين  
 ومفعوله وصلته محذوفان أى غير الصحيح على الصحيح في جميع الوجوه التى تقدمت في باب  
 الصحيح من تصرفه لماض ومضارع وأمر ونهى معلومات كن أو مجهولات واسم الفاعل والمفعول  
 وبدخول نون التوكيد والجازم والناصب في محله وغير ذلك مذكرا كانت أو مؤنثا ومفردات كن  
 أو مثنى أو مجموعا ثلاثيا كن أو مزيدا نحو خشى ورضى ، وروى ووجى فهذه كعلم في التصريف  
 ماضيا ونحو وجل يوجل فهذه كعلم يعلم مضيا ومضارعا وأمر ونهى واسم فاعل ومفعول ونحو ذلك  
 ونحو وسم يوسم كسمن يحسن ماضيا ومضارعا وأمر ونهى واسم فاعل ومفعول وغير ذلك فإن  
 اقتضى القياس في تصرفات الفعل الغير الصحيح سواء كان في أفعاله أو في أسمائه إبدال حرف أو نقل  
 أو إسكانا فاعمل وقد يخالف القياس ويترك الاعلال مع وجود مقتضيه في بعض المواضع لما منع يمنع  
 منه نحو عور واعتور واستوى واستحور وسود واجتور وغير ذلك كعلم يانه والله سبحانه وتعالى أعلم .  
 [تنبيهان : الأول] القياس لغة تقدير شيء على مثال آخر . في القاموس قاسه بغيره وعليه يقيسه قياسا  
 وقياسا واتقاسه قدره عليها وعرفا حمل مجهول على ماوم في حكمه لاشتراكهما في علته عند الحامل .

قوله إن كانت الخ  
 بالنسخ ولعله  
 كان أى ما قبلها  
 وكذا قوله  
 كانت ساكنة ،  
 وابه كان ما قبلها  
 كنا بدليل التثيل  
 لاه مصححه .  
 حقها مثنيات ،  
 هذا الألفاظ التى  
 ها والآتية بعد  
 وقس مما لمطابقة  
 بين اسم كانت  
 ناه مصححه .



بين الصحيح وغيره تطبيق وكذا بين لائق وقس وبين ذين تجنيس اشتقاق أيضا وفي قوله  
 رابعة مقطع لإيذانه باتهاء المقصود والله سبحانه وتعالى أعلم .

[ قد تم ما مرنا من المقصود - فاعذر حديث السن إذا الجود  
 وأحمد الله مصليا على محمد وآله وموت تلا ]

(قد تم) بفتح المثناة فوق والهم مشددة أى كمل . في المصباح تم الشيء يتم بالكسر تكل أجزاؤه اه  
 ماض معلوم فاعله (ما) أى النظم الذى (رما) بضم الراء وسكون الميم ماض أجوف واوى معلوم فاعله  
 أصله رومنا بفتح الراء والواو قلبت ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت الساكنين وأبدلت فتحة الفاء  
 ضمة لتدل على الواو المحذوفة بعد إبدالها ألفا على ما مر لصاحب الأصل ، وقال بعضهم بضم الواو لأن  
 فعل مفتوح العين الأجوف الواو ينقل إلى فعل بضم العين اه . ثم سند لضمير التكلم سكنت الراء  
 ونقلت حركة الواو إليها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين كما سبق . في المصباح رمت الشيء أرومه روما  
 ومراما طلبته اه وفي القاموس الروم الطلب ونا المعظم نفسه . ندنا بالنعمة لارياه وعجا أول للمشارك  
 في الطلب وإن استعمل باطرب واحد حال كون ما مرنا مأخوذا مدلولاته ومعانيه (من) الكتاب  
 المسمى (بالمقصود) أو بيان لما فهو حال منها أيضا أى حال كونه كائنا من نوع نظم دال معانى  
 المقصود (فاعذر) بكسر الدال العجمة أمر من عذري عذر من باب ضرب . في المصباح : عذرتة فيما صنع  
 عذرا من باب ضرب رفعت عنه اللوم فهو معذور أى غير ملوم والاسم العذر وتضم الدال للاتباع  
 وتسكن اه وكذا رأيته في نسخة صحيحة من القاموس مضبوطا بكسر الدال في المضارع مفعوله  
 شخصا ناظرا لمعاني كتاب المقصود (حديث) بفتح الحاء وكسر الدال المهملتين صفة مشبهة من حديث  
 إذا تجدد . في المصباح حدث الشيء حدوثا من باب قعد تجدد وجوده فهو حادث وحديث ثم قال  
 ويقال لفتى حديث السن اه . وفي القاموس : ورجل حدث السن وحديثها بين الحدانة والحدوثة  
 فتى اه أى صغير (السن) بكسر السين المهمللة وشد النون أى مدة العمر في القاموس السن بالكسر  
 مقدار العمر مؤنثة في الناس وغيرهم جمعه أسنان وأسنى كبرت سنه اه . وفي المصباح : والسن إذا  
 عنيت بها العمر . وثمة أيضا لأنها بمعنى المدة اه وصلة اعذر محذوفة أى فيها عسك تقف عليه بماوجب  
 اللوم والتعليق بمشتق يؤذن بعلية مصدره فكأنه قال اعذره حدوث سنه (إذا) أحد الأسماء الستة  
 أى صاحب (الجود) مصدر جاد أى السخاء والكرم . في القاموس جاد جودة وجودة صار جيدا ثم  
 قال وقد جاد جودا اه . وفي المصباح جاد الرجل يجود من باب قال جودا بالضم تكرم اه وفي هذا  
 التعبير استعطاف واستئلاف للنظر وإغراء له على التماس العذر ورفع اللوم (وأحمد الله) تعالى أى  
 أثني عليه تعالى للتوفيق لهذا النظم وإتمامه حال كوني (مصليا) أى طالبا من الله تعالى صلاته أى رحمة  
 (على) سيدنا (محمد و) على (آله و) على (من) أى الذى (تلا) أى تبع النبى صلى الله عليه وسلم فيما  
 جاء به . والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا  
 محمد عبده ورسوله ومصطفاه وعلى آله وصحبه والتابعين والأئمة الهداة ، صلاة وسلاما دائماين مشعرين  
 لرضا الله ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

[ يقول جامعه ] أحقر العباد وأحوجهم إلى رحمة الجواد «محمد بن أحمد بن محمد عيش» المالكي الأشعري  
 الشاذلي الأزهرى المغربى الأصل المصرى مولدا وإقامة تم تسويد هذا الشرح المبارك النافع إن شاء الله  
 تعالى يوم الخميس المبارك بين الظهريين لعشرين بقيت من شهر رمضان المعظم سنة اثنتين وستين  
 ومائتين وألف هجرية . والصلاة والسلام على خير البرية وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

واعتبر وسـ  
 بعضها لا يتغير لصحة  
 البناء وبعضها لصفة  
 أخرى .  
 والحمد لله على الخلق .

فهرس  
كتاب حل المقود من نظم المقصود

صفحة

- ٢ خطبة الكتاب وتعرف العلم  
٦ أبواب الفعل  
١٨ باب المصدر وما يشتق منه  
٢٦ أحكام الفعل الماضي  
٣٠ أحكام الفعل المضارع  
٣٢ أحكام فعل الأمر والنهي  
٣٤ أحكام اسم الفاعل  
٣٦ أحكام اسم المفعول  
٣٧ بيان تصرف الصحيح  
٤٠ أحكام نون التوكيد  
٤٨ فصل في فوائد من زيادة الهمزة والتضعيف وغيرهما  
٥١ بيان قواعد الإبدال  
٦٠ أحكام الفعل المتعدي  
٦٢ حروف العلة وأحكامها  
٦٥ أحكام الهموز  
٦٦ باب العتلات والمضاعف والتثنية

بحمد الله تعالى تمّ طبع كتاب : [ حل المقود ] للشيخ « محمد عيش » على : [ منظومة المقصود ] للشيخ « أحمد عبد الرحيم » وبالمماش كتاب [ المقصود ] للإمام أبي حنيفة النعمان مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة : أحمد سعد علي

القاهرة في يوم الخميس { ٢٢ جادى الآخرة سنة ١٣٦٨ هـ  
٢١ إبريل سنة ١٩٤٩ م

مدير المطبعة

ملاحظ المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

محمد أمين عمران

# المطلوب

سج

المقدم في التصريف



شركة مكتبة وجمعية مصطفى الباني الباني وأولاده بمصر



# المَطْلُوبُ

شَرَح

المقصود في التصريف

تأليف

الامام الأعظم أبي خنيفة النعمان بن ثابت

(٨٠ - ١٥٠)

وبهامشه شرحان على المقصود أيضا

- ١ - روح الشروح : للأستاذ عيسى السيروي
- ٢ - إمعان الأنظار : لزين الدين محمد بن يبرعلى محبي الدين المعروف ببيركلي

الطبعة الأخيرة

مكتبة المطبعة والنشر في بيروت

١٣٥٩ / ١٩٤٠ م / ٣٥٤

# ١ - كتاب روح الشروح

بسم الله الرحمن الرحيم

مدح الله تعالى عن النَّد والمثال ، المقدس عن النص والتغير والاتقال . والصلاة على رسوله محمد خاتم من صرف الشرك  
شلال . ودعا إلى صحيح الأقوال والأفعال . وعلى آله وأتباعه بلا اعتلال البال في الزمان الماضي والاستقبال .  
مدح : فلها شرع أخ أعز (٢) . وودود في دراسة كتاب المقصود ، المنسوب إلى قدوة أئمة الشريعة نعمان

كَذَلِكَ نَصْرَفُ الْأَيَّاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ  
(قرآن كريم)

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتعالى عن الأخيار الراحفة العوجية ، القادر على إحاطة النفوس المنفوخة بأنواع البلية  
المنتقم من روح الثقلين اللجاجة الانكارية ، في البراهين المنزلة القطعية لاثبات الوحدانية ، على  
ماهدانا من الجبابب العلمية ، هو الصمصام لرقاب منسك المتهج العملية ، وهو العاضد للقوام  
الانسية العاجلية ، بأن يهتدى إلى محجة الجنان الآجلية .  
والصلاة والسلام على رسوله المبعوث إلى خير الأمم ، السيد المنعوت بالأوصاف المختارة والشميم ،  
وعلى آله وأصحابه الكرام الذين هم مصابيح الدجى والظلام .  
وبعد : فإن الشيخ العالم الفاضل قدوة مشايخ الطريقة وصاحب لأحب الحق والحقيقة لما  
أف السكتاب الموسوم بالمقصود التصريفية مقدمة لأحد أركان العلوم العربية التمس بعض أولاد  
الكبراء الطالب القابل في هذا العلم قراءة هذا الكتاب منى بالتحقيق ولم يكن له شرح عندي  
يشق جميع عو بصاته ويبرز كنياته ويشير إلى معضلاته ومعتراضاته ويصحح ماغير من تركيباته  
التي قد صدرت من لفظ الشيخ ثم تغيرت إلى هذا النمط فأردت أن أشرحه بالعقل الكليل  
راجيا من رحمة الله الجليل شرحا يحل فوائده ويزيل شوارد صيوده ويبرز ما أكن في  
حجب عبارته ويظهر ما كمن في أصداف إشاراته حاويا ماهو المقصود والمطلوب في هذا الفن  
من الأصول والاعتراضات متوسطا بين التفريط والافراط موسوما بالمطلوب ليطابق الشرح  
بالمشروح معتصما بحبل الرشاد في تيسير كل العويل إذ هو نعم المولى ونعم الوكيل .  
( بسم الله ) الجار مع الجور متعاق بال فعل المقدّر غنى عن تقديره لشهرته وهو في الأصل سمو  
نقلت حركة الواو إلى اليم لكونها حرف علة متحركا وما قبلها حرف صحيح ساكن ولاستقلال

الضمة

على المذهب للنصور وبسر السنين على القول المشهور حذف الواو لاستقلالهم تعاقب الحركات

## ٢ - إمعان الأنظار

بسم الله الرحمن الرحيم

للّه الواهب كل موهوب ، من الرصود والمقصود والمطلوب . والصلاة على حبيبه محمد الودود ، أنضل الرسل وأشرف  
رسل . وعلى آله الآمرين بالمعروف ، والناهين عن المنكر والمصروف . اللهم اغفر لنا ذنوبنا الماضية في الأقوال  
والأفعال ، وأصالح أعمالنا الآتية في الحال والاستقبال ، وارزقنا صحيحات النيات في أبواب الخبرات ، واحفظنا من الاعتلال

ن يوم العرضات ( قوله : الحمد لله

(ب) الحمد لغة هو الثناء بقصد التبعيل على الجميل الاختياري مطلقا أى قابل النعمة أولا وعرفه كالشكر العرفى وهو تعظيم  
 تمامه مطلقا أى فعلا أو قولاً أو اعتقاداً وأصله حمدت أو أحمدا حذف الفعل لدلالة النصب عليه وبدلته تنقيد الحمد  
 الأزمنة فعدل من النصب إلى الرفع ليفيد كون الحمد على الدوام ثم أدخل عايه اللام وهو لتعريف الجنس عند المعتزلة  
 فتراق على رأى أهل السنة فسنط التنوين لأنه يدل على التشكير التامى للتعريف . ثم لما كان المقام مقام الحمد قدم الحمد على  
 رعايته للمقام واللام فيه للتخصيص ويدخلها سقطت همزة الوصل ولام التعريف لتلايجمع ثلاث لامات والوهاب مبالغة  
 بالوهاب إعطاء ما ينتفع به إلى أهله بلا قصد العوض وفي صيغة المبالغة إشارة إلى حب الطالب على الجود في التحصيل  
 (سبيل الصواب) أراد بالؤمن من انصف بالايان ذكرنا كان أو أنى وتغليب جانب المذكور جمع جمع المذكور . والايان  
 من الأمن فإن المعتقد أمن نفسه من أن يعتريها الشك وعرفا هو الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر  
 وسر خيره وشهره . وأما الاسلام فشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر  
 من وجوب البيت إن وجب فالايان انقياد باطنى والاسلام انقياد ظاهرى تابع له . سبيل منصوب بالوهاب المعتمد على الوصول  
 بالؤمنين سبيل الصواب) للحمد معنى انوى هو الوصف بالجميل المراد به التعظيم بآراء فعل اختياري وعرفى هو فعل يشتر  
 من التعمم المراد بسبب (٤) كونه منعما وكذا للشكر معنى انوى هو فعل انى عن تعظيم النعم المراد بسبب كون

الألف واللام يدل على اتصال السكامة والتنوين على انفصالها ولا يجوز اجتماع الانفصال والاتصال  
 في كلمة واحدة حذف التنوين فصار الحمد لله والألف واللام في الحمد لاستغراق الجنس عند أهل السنة  
 والجماعة خلافا للمعتزلة فإن الألف واللام عندهم للعهد وفي الحجة من الطرفين أبحاث كثيرة واعتراضات  
 وفيرة تركتها للتأويل كتابى وإساقرن الحمد بالله دون غيره لأنه اسم ذات مستجمع لجميع الصفات  
 وذكرنا هذه الالة في بسم الله وإتمام الحمد عليه لرعاية المقام كفى أقرأ باسم ربك (الوهاب) بفتح الواو  
 وتشديد الهاء مبالغة الواهب صفة للفظ الجلالة والهمة عبارة عن تملك الشيء لاخر بلا عوض وفي هذه  
 المبالغة إشارة إلى أنه واهب في الدارين لا في دار واحدة وإلى أنه لا يقتدر أحد أن يرب لا يرضى هبته وإلى  
 أنه تكون هبته لا لغرض وقبل إنما ذكره بافظ المبالغة ليرغب سالك هذا الفن (للؤمنين) الجار مع  
 الجور ومتماع بالوهاب وهو جمع المؤمن والمؤمن هو الذى أقر بوحداية الله تعالى وحقه وصدق رسوله  
 وكتابه والسلم هو الذى سلم السالمون من يده وإسانه وهو أخص من المؤمن قيل مطلقا وقيل من وجه  
 وقيل المؤمن أخص من السلم مطلقا وعند أكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فإن كل مؤمن مسلم وكذا  
 بالعكس لاتحاد ماصدقهما في الاصطلاح (سبيل الصواب) سبيل منصوب على أنه مفعول الوهاب

إلى الشاكر  
 هو صرف  
 جميع ما أنعم الله  
 عليه إلى ماخلق  
 . والمدح هو  
 بالجميل المراد  
 . والتعظيم .  
 . وشعر بالتعظيم  
 وهو أعم مطلقا  
 . والحمد  
 أخص مطلقا  
 . ومن وجه

العرفى والشكر العرفى ومباين للشكر العرفى بحسب المحل واعم منه مطلقا بحسب  
 الحمد العرفى أعم مطلقا من الشكر الانوى والعرفى ومن وجه من المدح والشكر العرفى ومباين للمدح بحسب المحل وأخص  
 مطلقا بحسب الوجود واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى إذ جميع أوصاف العباد وأفعالهم مخلوقة لله  
 فالحمد بها وعياها راجع إلى خالقها في الحقيقة واللام الجارة في الله للاختصاص . والله علم لذات واجب الوجود وأصله لاه من  
 أى تستر ثم أدخل عليه الألف واللام فجعل علما معهما وحذف همزة الوصل لئلا يكون على صورة الذى فلما دخل عليه اللام  
 همزة الوصل لتلايتس باننى ولأنه لا يجمع ثلاث لامات وكذا فى كل ما فى أوله لام ثم أدخل عليه الألف واللام نحو الحمد  
 مبالغة الواهب بمعنى الاستمرار ولأنه وصول فيعمل النصب والهمة إعطاء ما ينتفع به إلى من ينتفع بلا عوض ولأن  
 فى المؤمنين الاستغراق سواء كانت حرفا أو اسما موصولا لأنها إذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد الخارجى ولا  
 لعموم أوجب العموم حتى يستطاعت اعتبار الجمعية إذا دخلت على الجمع فمعناه كل من انصف بالايان مذكرا كان أو مؤنثا على  
 التغليب واللام الجارة فيه للتخصيص قدمه على سبيل الصواب مع أن حقه التأخير للاهتمام لأن المقصود الأصلى بيان كون  
 من مكروهين عند الله تعالى لا كون سبيل الصواب موهوبا أو لرعاية القواصل . والسبيل الطريق وإضافته بيانية . والصواب  
 فى الواقع إنما قيل وأوه لتلايظ أن رزقه فعل وكذا كل ما كان على فعال من الأجوف والوارد بسبيل الصواب الايمان  
 الاعتقادات الحقة لدينية والأقوال الصادقة وكذلك الأعمال الصالحة فالاعتقاد يتصف بالصوابية حقيقة ومعنى انصافه بها

والمراد



وهو الألف واللام والصواب ضد الخطأ وإضافة السبيل إلى الصواب تفيد مبالغة السداد في السبيل لإشعارها أصالة الوصل  
المضاف إليه والمراد بسبيل الصواب الشريعة الإلهية فانها سبيل المؤمنين يوصله إلى دار النعيم والرضوان وفي ذكر السبيل  
إلى ما يأتي من أن الفن المؤلف فيه من وسيلة العلوم الشرعية . ثم لما ذكر البسملة والحمدلة للاستعانة على الاتمام والتسليم  
ناسب أن يستشفع في ذلك بذكر الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام أصالة وعلى آله وأصحابه تبعاً فقال :

موافقته للواقع بحيث إن ثبوتها فثبوتها وإن سلبها فسلبها والأخريان توصفان بها باعتبار دلالتها على الاعتقاد ولكن  
الأولى أوضح وأظهر فكان اتصافها بها أكثر وأشهر والشبهة للصحة لاستعارة السبيل لهذه المذكورات كون كل واحد موصلاً  
إلى المقصود وأما إجراء ما يلزم للاستعارة أعني الصوابية على السبيل فتجريد لاستعارته ومعنى وهب الله تعالى سبيل الصواب  
للمؤمنين خلقه وإيجاده في قلبه أولسأنا أوسأنا أعضائه . فإن قلت ما تقول في رجل لم يوهب له من سبيل الصواب إلا الإيمان  
لا يصدق عليه أن الله تعالى وهب له سبيل الصواب مع كونه من جملة المؤمنين وقد قلت إن اللام الاستغراق . لا يقال  
الكثرة والمبالغة في الهبة بحسب الحال لأن ذلك إذا لم يذكر الموهوب له أو ذكر بكلمة تفيد الاجتماع وهب لكل هبة موصلة  
وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التي بمعنى كل وهو للاطحة على سبيل الأفراد ومعنى الأفراد أن يعتبر كل مسمى بأفراد وكان  
معه غيره فلا بد من وجود الكثرة في حق كل مؤمن منفرداً عن غيره . ولا يقال إن الإيمان مشتمل على اعتقاد الواجب  
وكتبه وكل منها سبيل الصواب فيكثر وهبه لذلك الرجل لأن كلامها لا يسمى سبيل الصواب لعدم إيصال القاصد إلى مقصود  
بل السبيل مجموعها المسمى بالإيمان . فإن قلت لو آمن رجل ثم مات مرتداً والعياذ بالله تعالى خلقه الله تعالى فلم يكن الايمان  
موصلاً فلا يسمى سبيل الصواب . قلت ليس المراد به أنه موصلاً بالفعل كيف ما وجد بل إنه سبب مقصود إلى المقصود في الجملة فبالإيمان  
زال الايمان عنه قبل الانقضاء لعدم محله وبه لا يخرج عن كونه مفضياً في الجملة كمن سلك طريق بغداد مثلاً ثم خرج عنها قبل الوصول  
إليه فانها لا تخرج عن كونها موصلة إليها في الجملة إذ معناها أنها موصلة لسالكها إذا (٥) لم يخرج عنها وكذا الايمان  
موصلاً لمحله إذا لم يخرج عنه

والزاد من سبيل الصواب الصراط المستقيم والمراد من الصراط المستقيم الايمان .

مجرد اعتقاد الواجب مثلاً لا يوصل إلى المقصود وإن دام . فإن قلت إن ما عدا الايمان من سبيل الصواب لا يوصل إلى المقصود بل  
الايمان وإن دام فلا يكون سبيل الصواب وإن ادعيت أنه أبلغها من سبيل الصواب بشرط كونه بعد الايمان فنجعل أيضاً اعتقاد الواجب  
مثلاً سبيل الصواب بشرط مجتمعه الايمان . قلت إن ما عدا الايمان من سبيل الصواب موصلاً بشرط كونه بعد الايمان إلى مقاصد يهدي  
به كما ورد في الخبر وهي غير المقصود من الايمان فيكون من سبيل الصواب وأما اعتقاد الواجب أو نبيه أو كتبه وحده بشرط  
الجماعة فلم يثبت كونه موصلاً إلى مقاصد غير المقصود من الايمان أو كونه مودعاً عليه حتى يكون سبيل الصواب ومن ادعاه في  
البيان . فالجواب أن اتصاف فعل الفاعل بالمبالغة يكون بأمرين بكثرة صدور عنه يكون أقوى وأكمل من سائر الأفراد ولا شك  
الايمان أقوى الموهوبات وأعظمها فكان هبة كذلك فيجوز أن يقول لو أهبه وهب سبيل الصواب إماماً بالنسبة إلى هبة سائر السبيل  
الظاهر وإماماً بالنسبة إلى هبة سائر الموهوبات بأن يجعل هبة كل سبيل الصواب موصوفة بالمبالغة وحيث بصيغة المبالغة تنبيهاً  
ويمكن أن يقال إن الايمان من الأعراض وهي لا تبقى زمانين بل بقاؤها بتجدد الأمثال وخلق الله تعالى في كل آن فسبيل الموهوبات وود  
إذ الموجود في كل آن يصدق عليه أنه إيمان لكن هذا عند من يمنع بقاء الأعراض وهم الأشاعرة دون من يقول ببقائها . فإن  
ما تقول في رجل آمن بالله تعالى في آن ثم ارتد والعياذ بالله تعالى فانه يصدق عليه أنه مؤمن في الجملة مع أنه لم يصدق عليه أن الله  
وهب له سبيل الصواب على هذا الجواب . قلت المؤمن . منصرف عند الإطلاق على من مات مؤمناً إذ لا بد من كل كامل منجى بخلاف  
المرتد ويدل عليه قولهم المؤمنون في الجنة والكافرون في النار نعم يرد على هذا النقص بمن آمن قبيل القرقرة . لا يقال زمان القرقرة  
قد تجدد الايمان بل بعد الموت أيضاً لأن ذلك الايمان غير مقبول فلا يكون سبيل الصواب . فإن قلت لا يجوز أن يراد الايمان بسبيل  
الصواب لأنه لا يوهب لمؤمن لاستحالة إيجاده الموجود وإلا لكان الشيء موجوداً مرتين وأحاصل قبل حصوله . قلت الايمان لا يوصل  
للكافر حين هو كافر إذ معنى هيبته إيجاده في قلبه وحين الوجود زال عنه الكفر لأنه ضد الايمان فلا يكون كافراً حين كونه موهوباً  
بالايمان بل هو مؤمن بذلك الايمان وإنما يلزم الاستحالة المذكورة أن لو وهب الايمان لمؤمن قبل كونه موهوباً له وليس كذلك  
أن صيغة الفاعل ههنا بمعنى الحال كقول المتبادر من الفاعل والمستقبل فانه إذا قيل زيد مصل أو يصل يقبض منه الحال لا بالنسبة إلى

الصلاة والسلام على رسوله) الصلاة لغة الدعاء مطلقا وتنقوع باعتبار فاعله إلى ثلاثة أنواع فمن الله تعالى التفضل عليه والأكرام ومن الملائكة الاستغفار وسؤال رفعة درجاته عليه السلام ، ومن المؤمنين طلب تعظيم الله تعالى إياه بأعلاء دينه وإبقاء يعبته ، والسلام بمعنى السلامة ونجود النفس عن كل ألم وجفاء جسمانيا أو روحانيا فالصلاة الدعاء بكرام الله تعالى له وتفضيله الغير والسلام الدعاء بالسلامة والراحة ، والرسول إنسان بعنه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام وفي بعض النسخ نبيه أي أعم من الرسول إذ لا يشترط فيه الشريعة الجديدة كما يشترط في الرسول وهو من الأنبياء بمعنى الخبر فأصله نبي ، قلبت الهمزة وأدغمت فيها فهو من أخبر عن الله تعالى بطريق الوحي

نكلم بل بالنسبة إلى زمان الهبة وأما قولهم أسلم أس أو سلم غدا كافر فبمعنى الماضي بالنسبة إلى زمان الاسلام . فان قيل داد الايمان مقدم على وجوده في نفسه لأنه علة وهو مقدم على وجوده في محله لأن ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه قيل إن وجود الأعراض (٦) في نفسه عين وجوده في محله فمزيف . وهو مقدم على صحة إطلاق المؤمن عليه لأن

(والصلاة) عطف على قوله الحمد لله والألف واللام فيها لاستغراق الجنس وهي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشرع عبارة عن اسم ما يفرض ويقدر على المكاف في الملون خمس مرات لا يجوز الزيادة والتقصان عنها وفي الاصطلاح تطلق على عشرة معان وعند أهل المعرفة على أربعة معان فإذا أردت أن تعرف هذه المعاني فاطلبي في التحقيق والمراد من الصلاة ههنا طلب التعظيم لجانب حضرة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الدارين ، وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالرحمة عليه من الله لأنهم منه بمعنى الرحمة حمل على معناها الغائي ، وقيل المراد منها الدعاء من المؤمن بالسلامة عليه ولله جعل السلام عطفًا تفسيريا حيث قال (والسلام) فأختر أيها الطالب أيأشئت فان لكل واحد وجهها لكن في إثباته أبحاثا كثيرة تركتها لتلا يطول كتابي وهو معطوف على قوله والصلاة فالألف واللام فيه لاستغراق الجنس أيضا وهو في اللغة عبارة عن النجاة عن العيب وفي الاصطلاح عبارة عن السلامة من كل حنة ومشقة وبلاء في الدارين . والفرق بين الصلاة والسلام عند من لم يجعل السلام عطفًا تفسيريا لها أن الصلاة مخصوصة بالميت والسلام مخصوص بالحى وإنما ذكرهما لأنه متصف بهما قوله تعالى - كل نفس ذائقة الموت - ولقوله عليه السلام «المؤمنون لا يموتون بل ينقلون من دار الفناء إلى دار البقاء» (على رسوله) الجار والمجرور متعلق بالصلاة والضمير البارز والمجرور فيه راجع إلى الله تعالى وإنما اختار لفظة على دون اللام مع أنه دعا له لاعليه تضمن الدعاء معنى النزول أى نزول الرحمة ونحوها وإنما اختار لفظ الرسول على لفظ النبي لأن الرسول من له إلهام إلهي وكتاب رباني والنبي أعم من أن يكون له كتاب رباني أم لا ويده هذا ما ذكر في الكشف من أن الرسول من معه كتاب كموسى وعيسى على نبينا وعليهما السلام والنبي من ينبي عن الله تعالى وإن لم يكن معه كتاب وقيل الرسول هو الذى أوحى إليه بحجراته والنبي هو الذى أوحى إليه بملك آخر فأختر لفظ الرسول ليعلم أن للرسول كتابا ربانيا وإلهاما إلهيا

ها محال بل بعدها جتين لا يسمى لنا فيلزم المحذور . تقتضى الإيجاد على وجود ذاتي لازماني يلزم وجود النسبة بالنسب إليه باطل لأنها لا تقوم بالنسبين وكذا وجود العرض نفسه على وجوده محله وإلا يلزم قيام عرض بنفسه وهو ع بالاتفاق وبقاؤه بين وهو متمتع عند ض وكذا تقدمه صحة الإطلاق أن الإيجاد والوجود حة الإطلاق واحد

صدق أنه مؤمن زمان الهبة على أنه لو فرض كون التقدمين الأولين زمانيا لا يضرنا لأن اللازم من كون الله تعالى وهابا للمؤمنين كونهم موصوفين بالايمان حال كونهم موهوبين لهم وهي حال وجود الايمان لوهم ولو فرض كون التقدم الثالث زمانيا أيضا وارنكب انفكاك وجود الايمان في محله عن إطلاق صحة المؤمن عليه مع أن لا يكون زمان وجود الايمان مؤمنا على ذلك التقدير ولا كافرا لارتفاع الكفر في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤول إليه كالا يمكن شئ بدون اتصافه بمأخذ الاشتقاق لم يمكن الجواب بأن يقال يسمى مؤمنا في تلك الحالة مجازا باعتبار ما يؤول إليه كالا يمكن يجب به أولا لأنه يلزم جمع الحقيقة والمجاز اللهم إلا أن يخص سبيل الصواب بالايمان ، وقيل ببقاء الأعراض وأدعى عموم المجاز بعيدا ولا يمكن أيضا أن يجب عن أصل الاعتراض على مذهب من يقول بامتناع بقاء الأعراض بأن يرتكب أن الايمان الحادث ليس بموهوب المؤمن ثم ما يتجدد هو موهوب للمؤمن بذلك الايمان السابق لأنه منقوض عن آمن قبيل الفرغ عنه فانه مؤمن وليس هوب له سبيل الصواب على هذا الجواب ويمكن أن يقال إن المراد بالمومن من مات على الايمان وأن نسبة شئ إلى مشتق لا يلزم أن يكون اتصافه بمأخذ الاشتقاق وإن كان يتبادر ذهن إلى ذلك بل يجوز أن يكون قبل اتصافه به أو بعده (قوله والصلاة والسلام على نبيه

وأوحى

(محمد الزاجر من الإذئاب) محمد عطف بيان وهو في الأصل من كثرت خصاله الحميدة ثم جعل الله لأفضل الرسل عليه  
والسلام لتحقيق ذلك المعنى في شأنه ثم لأفراد الأمة تفاؤلا والجملة الصلواتية إخبارية صورة إنشائية معنى معطوفة على الجملة  
الإنشائية ومعنى الزاجر من الزجر وهو المنع والاذئاب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل : أى صار ذا ذنب أو بفتح  
جمع ذنب كفرخ وأفراخ ( الحاث على طلب الثواب) الحث التحريض والثواب جزاء الطاعة فيه إشارة إلى أن العمل  
أن يكون خالصا ومقترا برباء الثواب ومنه تأليف الكتاب (وعلى آله

محمد) لامها للجنس باعتبار وجوده في بعض الأفراد والصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والاستغفار والرحمة ويتعين أ  
بالإضافة إلى المؤمنين والملائكة والله تعالى كتب ألفها على صورة الواو إيذاناً بأنها مقالوبة منها وبالتفخيم، والسلام بمعنى اليقين  
والنبي في الأصل نبيه على فعيل من النبأ وهو الخبر ثم جعل اسمها لكل من أخبر عن الله تعالى بطريق الإلهام ومحمد في  
الذي كثرت خصاله الحميدة ثم جعل علما لأفضل الرسل عليهم الصلاة والسلام (V) لكثرة خصاله المحمودة وأ

المودودة. قال الله  
في حقه - وإنك  
خلق عظيم  
أرسلناك إلّا  
للعالمين - (قوله)  
عن الإذئاب  
على طلب الثواب  
أولاً أن لام التعرّف  
موضوعة لل  
والإشارة إلى أنه  
وهو معنى  
لا ينفك الاسم منه  
يتعدّد باعتبارات  
اعتباره من حيث  
هو مع قطع النظر  
وجوده في أفراد  
الإنسان نوع و  
لام الجنس وأ

وأوحى إليه بجبرائيل والرسول على وزن المفعول وهو مجبىء بمعنى الفاعل والمفعول والمراد منه ههنا المفعول  
أى المرسل لأنه أرسل إلى بنى آدم وغيره لتبليغ الأحكام (محمد) عطف بيان للرسول وهو كون الاسم  
الثاني موضعاً للاسم الأول ومبيناً عند أكثر النحاة وههنا كذلك تأمل وإنما يسمى نبينا بمحمد لتبوت  
المحمودية في ذاته كذا قال بعض المحققين (الزاجر) بالجرصة لمحمد : أى المانع (عن الإذئاب) الجار  
مع الجبرور متعاقب بالزاجر والإذئاب جمع ذنب وهو الفعل الذى يبعد الإنسان من رحمة الله ويقربه إلى  
عذابه وهو مانع عن إيجاده وإقترافه من الله ورسوله (الحاث) بالجرصة بعد الصفة لمحمد عليه الصلاة  
والسلام : أى المحرض بالجد والاجتهاد (على طلب الثواب) الجار مع الجبرور متعلق بالحث والثواب  
ما يستحق العبد به الرحمة والمغفرة من الله تعالى والشفاعة من رسوله لكن ذلك ليس على سبيل الوجوب  
عند أهل السنة والجماعة خلافاً للمعتزلة وإثبات الحجة من الطرفين لا يليق بهذا الفن وهو الإطاعة  
لأمر الله وأمر رسوله وقيل الثواب جزاء الطاعة (وعلى آله) معطوف على رسوله والجار مع الجبرور متعلق  
بالصلاة والضمير البارز الجبرور فيه راجع إلى محمد وهو في الأصل آل بهمزة تنوين عند البعض قلبت  
الهمزة الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كفى آدم وآمن فصار آل وعند البعض أصله أول لأن  
تصغيره أويل قلبت الواو ألفاً وتحركها وانفتاح ما قبلها كفى قال رصان فصار آل وعند البعض أصله أهل  
لأن تصغيره أهيل قلبت الهاء ألفاً لتقارب مخرجهما كقلب الهمزة هاء كذلك في قولهم هراق أصله أراق  
فصار آل قيل هو الأصح اعتماداً على ما وجد في أكثر الحواشي من تصغيره على أهيل وقيل الأصح أنه  
في الأصل أول اعتماداً على ما روى عن الكسائي أنه قال سمعت أنس بن مالك يقول آل أول وأهل  
أهيل فكان أهيل تصغيراً لأهل لآل وإنما قبلوا الهاء ألفاً عند من قال أصله أهل ليعلم أن شريفه من أطاع  
أمر محمد عليه الصلاة والسلام لأن الآل لا يستعمل إلا في الأشراف والأهل يستعمل في الأشراف والأراذل

تتبعها عن غيره واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد الخارجى واعتباره من حيث وجوده في  
كل الأفراد ويسمى لام الاستغراق واعتباره من حيث وجوده في بعض الأفراد من غير تعيين ويسمى لام العهد الذهبى  
يسمى لام الجنس أيضاً نظراً إلى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا المعنى الأخير والنكرة بحسب الخرج سواء  
يعامل معاملتها من وقوع النكرة صفة وغيره وبحسب المعنى متفاوتان لأن النكرة تدل بحسب الوضع على فرد غير معين وأما  
باللام الذهبى يدل بحسبه على الجنس والحقيقة وإرادة فرد غير معين حصلت من قرينة خارجية مثل الأكل والشرب  
ولذا قد يوصف بالمعرفة أيضاً إبقاء للجهتين حظهما وأما طريق المعرفة والتمييز بين هذه المعاني فيما وقع من المواضع فإنه ينبغي  
وجد عهد وقرينة خارجية على إرادة فرد معين فاللام للعهد الخارجى والإفلاستغراق إلا أن يمنع مانع للجنس والحقيقة  
يمنع مانع للعهد الذهبى وإذا عرفت هذا فالام الزاجر والحاث للعهد الخارجى والإشارة إلى محمد عليه الصلاة والسلام  
الإذئاب للاستغراق والثواب للعهد الذهبى فتأمل والزجر المنع والنهى والإذئاب بكسر الهمزة مصدر أذنب الرجل : أى  
ذا ذنب والحث التحريض والاعتراف والثواب جزاء العبادة (قوله وعلى آله

أصحابه) آل الرجل أهل بيته وآله أيضا أتباعه ومنه قولهم آل كل مؤمن نقي وهو حديث مرفوع وأصل الآل أول محبة  
 مقبره أو أول قلبت الواو ألفوا والأصحاب جمع صاحب وهو جمع صاحب كركب وراكب والصحابة بمعنى الأصحاب واحده صاحب  
 هو وعند جمهور أهل الحديث كل مسلم صاحب رسول الله ولو ساعة فهو أخص من الآل فذكر الأصحاب بعده تخصيص بعد  
 تميم لأجل التعظيم كافي - نزل الملائكة والروح - وضمير آله وأصحابه راجع إلى محمد (خير الآل وخير الأصحاب) خير اسم  
 تفضيل أصله أخير قللت حركة العين إلى الفاء وحذفت الهجزة وكذا شر أصله أشرر وإعلالهما من بين أخواتهما لكثرة  
 استعمالهما وإعراب خبر بالرفع على المدح أي هم خير الآل إلى آخره أو بالجزم على الوصف للمدح أي الفاضلين على أئمة سائر الأنبياء  
 فيه تلميح إلى قوله تعالى - كنتم خير أمة - الآية وتجب السجع وأما كونه احترازا عن الفاسق فلما لاحاجة إليه (أما بعد) مبنى  
 على الضم لتكون المضاف إليه منبؤا أي بعد الفراغ من الحمد والصلاة (فان) العلوم (العربية) كاللغة والصرف والنحو والمعاني  
 نحوها تسمى بعلم الأدب لتوقف أدب النفس في المحاوراة والدرس عليها

أصحابه) أصل آل أول بدليل (٨) أو قيلت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وخص استعماله في الأشراف

وأما قوله تعالى - أدخلوا آل فرعون أشد العذاب - فإعتبار الدنيا لإباعتبار الآخرة أول تصور  
 فرعون نفسه من أولى الخطر (وصحبه) بالجزم وهو معطوف على آله والضمير البارز المجرور فيه  
 راجع إلى محمد أيضا وهو جمع صاحب كركب جمع ركب وجمعه أصحاب والفرق بين الآل والأصحاب  
 أن الآل كل مؤمن نقي نقي كذا أجاب رسول الله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن الآل سواء رآه  
 في الدنيا وصاحبه أولا والأصحاب كل مؤمن رآه وصاحبه ولو ساعة فيكون بينهما عموم وخصوص  
 مطلقا والأعم هو الآل والفرق بينهما وبين الأهل أن الأهل أعم منهما لأن الأهل يطلق على أهل البيت  
 والعشيرة سواء كانوا متحدين في الدين أو لا بخلاف الآل والأصحاب كذا فرق العلماء المحققون (خير  
 الآل وخير الأصحاب) فيه لف ونشر تقديره على آله خير الآل وعلى أصحابه خير الأصحاب ويجوز في لفظ  
 الخير النصب والرفع والجزم أما النصب فيتقدير أعنى وأما الجر فعلى البدلية أو الوصفية من المجرور وأما  
 الرفع فيتقدير مبتدأ محذوف وعلى تقدير النصب احتراز عن المؤمن العاصي وعلى تقدير الجر والرفع  
 احتراز عن آل سائر الأنبياء وأصحابهم لأن آل محمد خير الآل وخير الأصحاب وفي الحديث إشارة  
 إلى ذلك وقيل احتراز بقوله خير الآل عن الذين قد أطلق عليهم اسم الآل ثم زال ذلك الاسم عنهم كالمرتد  
 وبقوله خير الأصحاب احتراز عن الذين قد صحبوه زمانا ثم لم يطيعوا أمره كالمنافقين ونحوهم وقيل  
 احتراز بقوله خير الآل عن أهل القبيلة الذين لا يكون معتقدهم كاعتقاد أهل السنة والجماعة كالمعتزلة  
 مثلا وبقوله خير الأصحاب احتراز عن الذين قد رأوه ولكن لم يؤمنوا به ككاتب جهل ونحوه .  
 أما بعد : أي بعد الفراغ من البسملة وحمد الله والصلاة على رسوله على سبيل القصد وعلى آله وأصحابه  
 على سبيل التسبح (فان العربية) أي علوم العربية على تقدير حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

من له خطر عظيم  
 فيؤيا كان أو خرويا  
 لأصحاب جمع صاحب  
 فتح الصاد وسكون  
 الفاء كفرخ وأفراخ  
 هو جمع صاحب  
 كركب وراكب  
 قوله خير الآل وخير  
 (أصحاب) خير اسم  
 تفضيل أصله أخير أعل  
 شغل والاستغناء  
 إن لم يعمل أخواته  
 لكثرة استعماله وكذا  
 يصفه وهو شر أصله  
 يرفر فخرج وجهها  
 ن وزن الفعل  
 آل والأصحاب  
 مستغرق فتحصل

دح المقصود لا للعهد الخارجي ليحصل احتراز عن بعض أقرائه عليه الصلاة والسلام  
 من لم يتبعوه وعن المنافقين في زمنه عليه السلام وأن يؤذنه إعادة العرفة لا لأن خيرا اسم تفضيل فيستلزم الاشتراك بين  
 صونه وما أضيف إليه في أصله وهم لا يوصفون به لأنه لا يمكن دفعه بأن ما ذكرتم فيما إذا قصد به التفضيل على المضاف إليه وأما  
 أقصد به الزيادة المطلقة فمنوع وبأن خيرا قد لا يكون اسم التفضيل بل صفة مشبهة مخففة من خير كهين وهين فلا يستلزم  
 شترار المذكور بل لأن بعض أقرائه الذين لم يتبعوه عليه الصلاة والسلام ليسوا بداخلين في قوله وآله حتى احتيج إلى قيد احتراز  
 قال الجوهرى في الصحاح : آل الرجل أهله وعياله وآل الرجل أيضا أتباعه وهم ليسوا من أتباعه وعياله وهو ظهري ولا من أهله  
 ليل قوله تعالى - إنه ليس من أهلها - حيث لم يتبعه وكذا معنى الأصحاب لا يتناول المنافقين لأنه وإن اختلف في معناها قال جمهور  
 الحديث الأصحاب كل مسلم رأى الرسول عليه الصلاة والسلام وقيل وطأت صحبته وقيل وروى عنه أو رآه الرسول عليه الصلاة  
 سلام لكنهم اتفقوا على اشتراط الاسلام والمنافق ليس بمسلم ولو حمل على العهد الخارجي أزم إما تخصيص الصلاة والسلام على بعض الآل  
 أصحاب إن كانت الإضافة لامية أو عدم معنى محصل إن كانت بيانية وأما قولهم إذا أعيدت العرفة كانت عين الأول فعند عدم

(وسيلة) وهي ما يتقرب به إلى المطلوب (إلى العلوم الشرعية) التي بها تناط سعادة الدارين وهي التفسير والحديث والفقه والفرائض (وأحد أركانها) الأركان جمع ركن وهو ما يقوم به الشيء أى أحد أقسام العلم العربية (التصريف) أى علم الصرف وفي صلب التكثير إشارة إلى أن في هذا الفن تصرفات كثيرة ولأم التعريف في علم الفن كالصرف والنحو لرمز إلى أنه وصف في الأصل والتصريف في اللغة التغيير وفي الاصطلاح يطلق على فنيين أحدهما يبحث فيه عن الوزونات أعنى الأمثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق. ويعرف بأنه علم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة. وثانيهما ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول إلى المعاني الوزنية ويسمى علم الأوزان. ويعرف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست بأعراب وفي هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الأصل لعدم كفايته بل بالتبع والمختصر المشرو من الفن الأول والمختلفة بمعنى المتنوعة والمعاني المقصودة معاني المشتقات من الأفعال والأسماء والأصل الواحد في الاشتقاق المصطلح لأن مفهومه واحد وهو الحدث جنس وتحتة أنواع وهي معاني المختلفات وتحتها أفراد وهي معاني الطردات أعنى الأحكام الموصوف بها الأشخاص فالجنس أحق بالأصالة لاطلافة عن القيود فقول (٩) الكوفيون بأصالة الفعل محمول

أصالة باعتبار الوزن  
فان ما وضع له الوزن  
أولا الماضي ثم المضارع  
ثم المصدر فاعتبر مؤثرا  
العدم إطراده فحينئذ  
لا نزاع بين الفريقين  
في الحقيقة. ولما كان  
حاصل كلامه أن  
التصريف وسيلة  
حادة لا يستغنى  
معرفتها بغيره بقوله  
(لأنه) الضمير للمضارع  
(به) أى بسبب  
التصريف لا بغيره  
(يصير القليل)

يعنى الألف واللام أقيم مقام المضاف وإنما أدخل الفاء لأن ما كان له أن يكون جوابا لأما والمراد من العلوم العربية اللغة والتصريف والنحو والمنطق والمعاني والبيان والبديع ونحوها (وسيلة) الوسيلة هي عبارة عما يتوصل بها إلى المطلوب والمقصود وهي السبب الموصل إلى المقصد الأقصى والمراد منها ههنا القوة الحاصلة لاستخراج المسائل العويصات وانفهام المعاني الدقائق عن الألفاظ المجردة المعجزة بسبب قراءة العلوم العربية (إلى العلوم) أى إلى انفعالها معانيها والجار مع المجرور متعلق بالوسيلة والعلوم جمع علم والعلوم حصول صورة الشيء عند العقل وقيل وصول النفس إلى معنى الشيء (الشرعية) بالجر صفة العلوم المنسوبة إلى الشرع وهي التفسير والحديث والكلام والفقه والأخلاق (وأحد أركانها) أى أحد أركان العلوم العربية والأركان جمع ركن والركن في اللغة عبارة عن جانب الشيء وفي الشرع عبارة عن كون الشيء جزءا داخليا لشيء آخر لا يتم هذا الشيء إلا بذلك الشيء (التصريف) وهو في اللغة عبارة عن التغيير وفي اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة كإعرافه الزنجاني رحمه الله تعالى والمراد من الأصل الواحد المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ومن الأمثلة المختلفة الأمثلة المتنوعة نحو نصر ينصر نصرا انصر لا تنصر ناصر منصور وغيرها ومن المعاني المقصودة الماضي والمضارع والأمر والنهي وغيرها كإعرافها أمثالا آفا. قيل في تعريفه هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلام التي ليست بأعراب. وقيل هو آلة قانونية يعرف بها صحة الفعل وفساده (لأنه) أى الشأن (به) أى بسبب التصريف (يصير القليل) وهو ضد الكثير والمراد منه المصدر

المانع والتربية على خلافه (قوله وسيلة) هي ما يتقرب به إلى الغير قوله (قوله) وأحد أركانها التصريف الركن ما يقوم به الشيء فيتبين أن نفس الماهية إن كانت بسيطة وجزءها إن كانت مركبة والتصريف علم لهذا العلم ولأمله زيادة للح معنى الوصفية. وبيان أنه العلم ثلاثة أقسام قسم يجب استعماله مع اللام وهو المسمى به معها أو الغالب بها أو المولود بواحد من الجنس أو المثنى أو المجموع بالجمع الصحيح وقسم يجوز وهو ما كان في الأصل مصدرا أو صفة وقسم يمتنع وهو ما عداها والتصريف من الثاني (قوله لأنه) يصير الكثير أى سمي هذا العلم تصريفا لأنه في اللغة بمعنى التغيير والتحويل وبهذا العلم يحول الأصل الواحد إلى الفروع الكثيرة ويمكن أن يقال تقديره إما كان من العربية لأنه به يصير اللفظ القليل العربي ألفاظا كثيرة فيكون باحثا عن أحوال الألفاظ العربية وما يكون كذلك فهو من العلوم العربية (قوله به) أى بسبب التصريف قدم على متعلقة لإفادة الحصر. فان قلت الصيرورة المذكورة صدرت من الواضع وهو الله تعالى ثم حدث هذا العلم سواء كان بمعنى الملكة أو التصديق أو المسائل فأن يكون المتأخر سببا للتقدم. قلت المراد من هذه الصيرورة هي الصادرة من كل مصرف يصرف الكلام بسبب معرفة قواعد الصرف كما يقال في العرف صرفت الكلمة وإن كان المصرف في الحقيقة هو الواضع ويمكن أن يقال استعير الصيرورة المذكورة بمعنى العلم بها إطلاقا لاسم المتعلق على المتعلق [ ٢ - المطلوب ]

الانفعال أى كائنا ما كان من أنواع الفعل (كثيرا) مختلفا بالصيغة والدلالة فتجصل كانت كثيرة متأدية إلى معرفة أحكام الشرع فلا بد من تحصيل الفن (والله الموفق) أى الهى لأسباب القصد (والمرشد) إلى سواء الطريق لمن توجه إليه في طلب المقصود . ثم لما كان فعل الماضى مبدأ سلسلة المشتقات وأخذ الأبواب الصبرية بدأ بتقسيم الأفعال لبيان الأبواب التى هى أشرف مباحث الفن فقال (الأفعال) أى جنسها إذ كل فرد منها ليس (على ضربين) أى على نوعين أحدهما (أصلى) وهو مجرد ماضيه عن الزائد ولا يهرب من الخروج من السكرة إلى الضمة التى فى الآخر كما فى يضرب لأن الضمة لكونها فى حيز الزوال فى حكم العدم (و) ثانيهما (وزيادة) وهو ما شتمل ماضيه على الزائد (فالأصلى على ضربين) أيضا (ثلاثى ورباعى) لم يبين من الأصلى غيرها إذ الأصل لكل كلمة متمكنة أن يكون على ثلاثة أحرف كما بين فى موضعه ولكن جوز الرباعى على قلته لنوع توسع فى التصرف ولم يجوز زامى الجرد فى الفعل لثقله بتعدد معنى الفعل بخلاف الاسم نحو جهره رش وأما المزيد فيه فالزائد فيه لكونه عارضا كالعدم يتق منها فعل فعنى يصير القليل به يعلم صيرورته إياه فعنى السببية حينئذ ظاهر (قوله من الأفعال) بيان لقوله القليل فيكون مراد منها ههنا الأفعال الحقيقية وهى المصادر أول قوله كثيرا فيكون المراد منها الأفعال المصطلحة وهى الماضى والمضارع والأمر انتهى ولكن يرد عليهم (١٠) أن القليل الصائر كثيرا عام لكل فرد فيتناول الجامد للصارى مثنى ومجموعا

(من الأفعال) المشتقة منه والأفعال جمع فعل والفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمئة الثلاثة وقيل الفعل كون الشيء مؤثرا فى غيره كالتقاطع مادام قاطعا والانعزال على عكس هذا (كثيرا) وهو ضد القليل والمراد من الكثير ههنا الأفعال المشتقة من المصدر كما وصفناه وهى الماضى والمضارع والأمر والنهى وغير ذلك (والله الموفق) أى ليس مقصود عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وهو من التوفيق والتوفيق جعل الله فعل عباده مطابقا وموافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو موافقة تهيئ العبد إلى تقدير الحق وقيل تقرب العبد إلى السعادة الأبدية (والمرشد) أى الدال إلى الطريق المستقيم وهو من الارشاد والارشاد هو الدلالة إلى المقصود المهم والفرق بين الموفق والمرشد أن المرشد أعم من الموفق لأن الله تعالى أرشد الكفار باقرآن والرسول لكن لم يوفقههم (الأفعال على ضربين) أى على نوعين وإنما لم يذكر الحروف لعدم تصرفها ولم يذكر الأسماء أيضا مع أن لها تصرفا من التوحيد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتصغير والنسبة لأنه أراد بيان حصر الأفعال لاحصر الأسماء (أصلى) أى مجرد خال عن الزيادة وهو بالجر بدل من قوله على ضربين بدل البعض من الكل وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره أحدهما أصلى ومراد المصنف الرفع لالجر وبدل على هذا قوله عاطفا (وذو زيادة) بالواو بالياء إعلاما بذلك لكن إرادة الجرأولى من إرادة الرفع لأنه يلزم من إرادة ذلك الخروج من السكرة الحقيقية إلى الضمة الحقيقية وأما الياء الساكنة فيه فليست بحاجز حصين لما قبلها عما بعدها (فالأصلى) أى الأفعال الأصلية (على ضربين) أيضا (ثلاثى ورباعى)

صغر أو نحو ذلك  
لذا الكثير لأن  
ث التصرف عام فلا  
وجه للتخصيص بالذكر  
هم إلا أن يقال  
كفى بذكر أعظم  
تقسام كما اكتفى  
بان أحدها بناء على  
أكثر الأبحاث  
هذه الرسالة عنه  
وله الموفق) التوفيق  
لله تعالى فعل  
عباده موافقا لما يحبه  
رضاه (قوله المرشد)  
رشاد هو الدلالة  
الصرط المستقيم

يجوز

قوله الأفعال على ضربين) لما دخل لام

عرف على أفعال وامتنع الاستغراق إذ يكون معناه حينئذ كل فرد من أفراد الفعل على ضربين وهذا بين الفساد واضمحلال الجمعية وأريد به طبيعته العامة فمعناه مفهوم الفعل مشتمل على نوعين اشتغال السلكى الواحد على جزئياته الكثيرة معنى حملة عليها وجوده فيها بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ من كل جزئى معنى كلى حاصل فى العقل يتجر يده عن الشخصات إذ المطلق فى السلكى الطبيعى غير موجود فى الخارج عند المحققين إذ يلزم أن يكون الشيء الواحد فى حالة واحدة موجودا فى أمكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وإن قال أكثر الناس إنه موجود فى ضمن الأشخاص لأنه جزء منها فالشامل هو السلكى والمشمول واحد من جزئياته ويجوز أن يكون مجموع جزئياته وأما المشمول فى اشتغال الكل على أجزائه فكل جزء منها لا مجموعها إذ هو مل ولا بد من الفرق وإنما خص الأفعال بالذكر مع أن الاسم أيضا مشتمل على ضربين لقله البحث عنه فى هذا المختصر وأما عرف فلا يبحث عنه الصرف لعدم تصرفه (قوله أصلى وذو زيادة) أى أحدهما فعل أصلى وهو مجرد ماضيه عن الزيادة وثانيهما ذو زيادة وهو ما شتمل ماضيه على الزائد وإنما قدرنا الفعل تنبيها على أن القسم يجب أن يكون أخص من المقسم فى التحقيق إن جاز أن يكون أهم منه فى الظاهر (قوله فالأصلى ثلاثى ورباعى) أى كل فرد مما يصدق عليه مفهوم الأصل

(قوله فالثلاثي ما) أى فعل أصلى (كان ماضيه على ثلاثة أحرف) لا بقل هذا التفسير لا يصدق على الماضى إذ ليس للماضى ما لأن المراد أن الثلاثى نوع كان ماضيه كذا ووصف أفراده كنصر بالثلاثى مجاز تأمل (وهو ستة أبواب) لأن عين ما الثلاثى إما مفتوح أو مكسور أو مضوم فعلى الأول عين المضارع إما مفتوح وهو الباب الثالث أو مكسور وهو الباب الرابع أو مضوم وهو الباب الأول وعلى الثانى فعين المضارع إما مفتوح وهو الباب الرابع أو مكسور وهو السادس أو مضوم وهو السابع لئلا يلزم اجتماع الثقيلين فى باب واحد ونحو فضل يفضل من اللغات المتداخلة وعلى الثالث فعين المضارع إما مضوم وهو الباب الخامس أو مكسور أو مفتوح وهذان لم يحميا لأن فعل بالضم لم يخصص بأفعال صادرة من الطباع على نهج ولا كالحسن والكرم لم يوقعوا مخالفة عين مضارعه إجماء إلى ذلك فبقى من التسعة (١١) المتصورة عقلا ستة وأبو

الثلاثى قد تطلق الأوزان الماضيه فقط فتعد الأبواب ثلاثة وقد تعد على الموزونات فى الأبواب ستة وأبو الباب بوب بدلياً جمعه على أبواب

يصدق عليه مفهوماً الثلاثى أو مفهوماً الرباعى على أن الجامعة بمعنى الألفاظ فيكون بمعنى المنفرد حقيقة ولا يخفى لا يمكن أن يراد الأصلية طبيعته العكس كما أريد مما سبق فتأمل (قوله فالثلاثى ما) كان ماضيه (ثلاثة أحرف) مفهوم الثلاثى وحقة

يجوز الجر والرفع فهما على ما ذكرناه آتفا . قيل ضم الثاء الأولى فى قوله ثلاثى وضم الراء فى قوله رباعى شاذ إذا الأول منسوب إلى ثلاثة والثانى منسوب إلى أربعة فالقياس ثلاثى بفتح الثاء وأر بى يسكون الراء وبلامت الباء وإنما لم ينقص الفعل المجرد عن الزيادة على ثلاثة أحرف ولم يزد على أربعة أحرف لأنه لا يوجد كلمة فى الفعل أقل من ثلاثة أحرف لأنه لا بد لنا من حرف يبتدئ به ومن حرف يوقف عليه ومن حرف يتوسط بينهما وأيضاً لا توجد كلمة فى الفعل أكثر أحرفاً من أربعة وكأها أصلى وإنما قيدنا عدم وجودهما فى الفعل لأنهما قد يوجدان فى الاسم نحو زبرج وجحمرش ثم الزائد رباعى وخماسى وسداسى كاسيحيء ثم كل واحد من الأصلى والزائد سالم وغير سالم والسالم ماسلمت حروفه الأصليه التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وغير السالم عكسه ولا فرق بين السالم والصحيح عند البعض ومنهم صاحب الراح وعند البعض بينهما عموم وخصوص مطلق والأخص هو الصحيح لأن الصحيح عند ذلك البعض ما خلافاؤه وعينه ولامه من حروف العلة وإن وجد الهمزة والتضعيف فى أحدها والسالم ماسلمت منهما أيضاً ومنهم الزنجاني والشيخ (فالثلاثى) أى الثلاثى المجرد عن الزيادة (ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف) أصول نحو نصر وكرم وإنما قدم الثلاثى على الرباعى فى الوضع ليوافق الوضع الطبع لأنه مقدم عليه طبعاً وقيل إنما قدم عليه إذ الثلاثى أصل بالنسبة إلى الرباعى وإنما قدم الثلاثى المجرد على الزيد فيه لأن المجرد أصل بالنسبة إلى الزائد والأصل أولى بالتقديم (وهو) أى الثلاثى المجرد (ستة أبواب) من ثلاثة أبنيه وإنما انحصر الثلاثى المجرد فى ستة أبواب لأنه لا يخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضوماً وإن كان الأول فقد أتى فى مضارعه يفعل بضم العين ويفعل بكسرها ويفعل بفتحها وإن كان الثانى فقد أتى فى مضارعه يفعل بفتحها ويفعل بكسرها ولا يأتى يفعل بضمها وسيأتى علته إن شاء الله تعالى وإن كان الثالث فمضارعه يفعل بضم العين ولا يأتى منه يفعل بكسرها ولا يفعل بفتحها وسيأتى علتهما إن شاء الله تعالى فصار مجموعها ستة أبواب . فان قيل إن مقتضى العقل أن يكون الثلاثى المجرد اثني عشر باباً لأن لكل حرف فعل أربعة أحوال الفتحه والضمه والكسرة والسكون ومجموعها اثنا عشر حالاً فيتضمن كل حال باباً قلنا لأن ما سوى الفتحه لا يجيىء من الفاء أما السكون فلتعذر الابتداء بالسكون وأما الضم

أصله ما كان ماضيه مشتملاً على ثلاثة أحرف فقط . فان قلت هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الماضى كما لا يجمع لابد منه فى التعريفات . قلت نعم لكن هذا من قبيل المسامحات الواقعة فيما بينهم فانهم يذكرون مقام التعريف ما يفهم المبتدى بسهولة وقد يكون بعض التعريفات عسير الفهم عليه كما كان ههنا كذلك فان تعريف الثلاثى الجمله وهو ما كان حروفه الأصول ثلاثة فقط غير أن المبتدى لا يميز الأصول عن الزوائد فيتساحون ويذكرون بدله ما قريب إلى فهم المبتدى ليمكن به استنباط التعريف عنه بسهولة فلا يبالون بعدم جمعه أو منعه لأنه ليس بتعريف على الحقيقة منها التعريفات المشتبهة على لفظ كل فانها لا تصدق على كل فرد مما صدق عليه المعرف وهو ظاهر لكنها يسير فهم للمبتدى مع أنها يمكن استنباط التعريف عنها بسهولة ويمكن أن يقال هذا التعريف على مذهب المتقدمين المحققين فالايشترطون الجمع والمنع فى التعريف ويجوزونه بالأعم والأخص بل بكل متصادق فى الجملة (قوله وهو ستة أبواب

(الأول) اسم لفرد سابق غير مسبوق بالواو ين أدغمت الواو الأولى بعد سلب حركتها في الثانية وزيدت في أوله همزة للابتداء وقيل أصله أوأل قلبت الهمزة واوا فأدغمت واللام فيه عوض عن الضاف إليه أى أول الأبواب الستة ( فعل يفعل ) أى ما تصرف منه مطلقا إما كان أو فعلا وإنما خصوا فعل بالوزن لوجود حرف من مخارج ثلاثة أى الشفة والخلق والوسط ولكونه أعم الأفعال معنى ويصح استعماله في معنى كل فعل نحو فعل التصرف وفعل الضرب وغيرها ( يفتح العين في الماضى وضمها في الغابر ) الغبور من الأضداد يطلق على الماضى والمستقبل فافهم . اعلم أن منهم من نظر في ترتيب الأبواب إلى شدة اختلاف حركة العين (١٢) لأنها أدل على اختلاف معاني الأبواب فقدم باب ضرب لأن الاختلاف

والكسر فلأن فيهما كافة واستثقالا والطباع لا تحيل إليهما أما الضمة لبناء المفعول فالفرق بين بنائه وبناء الفاعل ولم يعكس الأمر لأن بناء الفاعل أكثر من بناء المفعول وأما شهد بكسر الشين فإنه ليس بأصل لأنه فرع شهد بفتح الشين وكسرهما فتعينت له حالة واحدة وهى الفتح لأن الفتح أخف الحركات والطباع تحيل إليها واحدة من تلك الأحوال لا تجيء من العين وهى السكون لأنه إذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم أو المخاطب أو المؤنث وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به فإذا سكن العين التقي الساكنان على غير حده فوجب حذف أحدهما فيؤدى ذلك إلى إبطال البناء لأنه لا يوجد شيء دل على حذفه فتعين لـعين ثلاثة أحوال الفتح والكسرة والضمة واثنان من تلك الأحوال لا يجيئان من اللام وهما الضمة والكسرة لعدم وجودهما في كلام العرب واثنان منها قد يجيئان منه الفتح والسكون أما الفتح فلأن الماضى بنى على الفتح وأما السكون فلأن الأصل في البناء السكون فلماذا ظهر عند اتصاله بضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث عند البعض فبقيت لك ستة أحوال من اثني عشر حالا فيجىء من كل حال باب كما قلتم . فان قيل إن لم يتصور المقتضى المذكور بالعقل يتصور المقتضى بالقياس تسعة وأبواب وذلك أن من فعل يفتح العين يجىء ثلاثة أبواب كما يجىء مثاله في المتن وكذا القياس في فعل بكسر العين وفعل بضمها لاستواءهما مع الفتح في كونهما حركة . قائلاً لا يجىء عين مضارع فعل بكسر العين مضموماً ثلاثاً يتحرك حرف واحد بالثقل لاتتقال اللازم بعد الثقل اللازم للثلاث لا يلزم الجمع بين الضمة والكسرة ولثلاث لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وأما جمعها في يضرب فليس بمعتبر لأن ضم الباء فيه في معرض الزوال فلهذا سقط في الجزم وتبدل فتحة في النصب وأما فضل بفضل ودوم يدوم بكسر العين في الماضى وضمها في الغابر فمن الشواذ ومن اللغات المتداخلة على مارواه ابن الحاجب ولا يجىء عين مضارع فعل بضم العين مكسوراً ولا مفتوحاً أما الكسر فلثلاث لا يلزم الجمع بين الضم والكسر وأما الفتح فلهذا وجوده في اللغة الجيدة أما كوديكود بضم الواو في الماضى وفتحها في الغابر فعلى لغة قريظة على مارواه الزمخشري أو من الشواذ على مارواه سيويه وقيل إنما يجىء عين مضارع هذا الباب مكسوراً لا مفتوحاً ليطابق اللفظ المعنى وذلك أنه لما كان مخالفاً لجميع الأبنية في المعنى وهو عدم مجيئه متعدداً جعل لفظه مخالفاً لجميع الأبنية ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى فبقيت لك ستة أبواب من الأبواب التسعة التي تتصور من مقتضى القياس (الأول) من الأبواب الستة أصله وول بالواو ين أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالسكن فصار أول ثم أدخل الألف واللام فيه بدل الإضافة إذ تقديره أول الأبواب الستة ( فعل يفعل بفتح العين في الماضى وضمها في الغابر ) أى بضم

بين والكسر أكثر منه بين الفتح والضم لأن الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما فهو أحق بكونه من دعائم الأبواب ومنهم من اعتبر الأولية على المعنى والأكثرية اشتقاقاً فقدم باب نصر كثرة لغاته ومعانيه لأنها يرد إليه أكثر الأبواب عند بناء غالبية وهى أن يقصد كل مشارك مغالبة على صاحبه في الفعل مقصود فيسند الفعل إلى الغالب نحو صار بنى بضم بنه أى غلبته بضم بنى ويضار بنى بضم به بضم الراء أى غلبه بالضرب .

أول فعل يفعل ) أى باب الأول مجموع وزنه وما يشق منهما وما يشقان منه

بجهولها واكتفى بالأول لكون الامتياز بين الأبواب به والمراد من موزونها ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين في الأصول والأصوب أن يجعل مجموع فعل يفعل علماً لذلك المجموع كذا الباقى فلا يحتاج إلى تكاف وتعسف والتعريف الواضح للباب الأول هو مجموع كلمات متصرفة خالية من ماضٍ معلوم مضموم العين أو مكسورها أو مضارع معلوم مفتوح العين أو مكسورها وما يشق منهما وما يشقان منه وبجهولها وكان كل منها مشاركاً للآخر في الأصول وكان المجموع مشتقاً على ماضٍ مفتوح العين ومضارع مضموم منها من غير تداخل اللغتين قس على هذا باقى الأبواب ويدل على ما قبلها عدم جواز أن يقال نصر باب أول بل يقال من الباب الأول في حمل ستة



العين في المضارع . أقول لو قال موضع العابر المضارع لكان أنى لاحتمال لأن العابر من النور وهو من المصادر الضداد يطلق على الماضى والمضارع ، اللهم أن يقال هذا الاحتمال مندفع بقوله فيما قبله بفتح العين في الماضى تأمل وهذا الباب يحى متعديا ولازما أما المتعدى منه كنصر ينصر وقتل يقتل ونحوهما وأما اللازم منه كعثر يعثر وقعد يقعد ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يحى عين مضارعه مكسورا من بناء هذا الباب إذ الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها فقدم الأقوى على الأضعف أولأن الضم علوى والكسر سفلى والعلوى مقدم على السفلى في الحرمة فقد مه عليه في الوضع والمرتبة أولأن يحى يفعل بضم العين من فعل بفتح العين معامى ويحى فعل بكسر العين من فعل بفتحها قياسى والسماعى مقدم على القياسى وأما كون الوضع على العكس في بعض النسخ فلا وجه له (والثاني) من تلك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أى بفتح العين (في الماضى وكسرهما في العابر) أى بكسر العين في المضارع وهذا الباب يحى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه كضرب يضرب ورمى يرمى ونحوهما وأما اللازم منه كجلس يجلس ونعم ينعم على أن الكسرة فيه ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يحى عين مضارعه مفتوحا من بناء هذا الباب لأن صيغة الماضى والمضارع مختلفة في هذا الباب ومتفقة في ذلك الباب والمختلف مقدم على المتفق عند الصرفيين (والثالث) من تلك الأبواب (فعل يفعل بفتحها) أى بفتح العين (في الماضى والعابر) وهذا الباب يحى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه منع يمنع وفتح بفتح وأما اللازم منه كبدا يبدأ وأنى يأنى ونحوهما وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يحى عين مضارعه مفتوحا عين ماضيه مكسورا لأن الفتح أصل والكسر فرع والأصل مقدم على الفرع أولأن الفتح علوى والكسر سفلى كما مر فقدمه عليه أولأن الفتح غير محتاج إلى تحريك عضو عند التلفظ بخلاف الكسر ويكون أخف الحركات والطابع قيل إليه فيكون أحق بالتقديم وإنما قدم الأبنية التى تحى من فعل بفتح العين على الأبنية التى تحى من فعل بكسر العين ومن فعل بضم العين لأن فعل بفتحها أقوى منهما ولهذا تحى الأبنية منه أكثر منهما (والرابع) من تلك الأبواب (فعل يفعل بكسرهما) أى بكسر العين (في الماضى وفتحها في العابر) أى بفتح العين في المضارع وهذا الباب يحى متعديا ولازما أيضا أما المتعدى منه كعلم يعلم وسمع يسمع ونحوهما وأما اللازم منه كفرح يفرح ويمس يمس على أن الكسر في المضارع لغة وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يكون عين ماضيه مضارعه مضموما لأن في هذا الباب يحتاج إلى تحريك عضو واحد لأجل الكسر وهو الفك الأسفل وفي ذلك الباب يحتاج إلى تحريك العضوين لأجل الضم وهما الشفتان فيكون هذا الباب أخف بالنسبة إلى ذلك الباب والأخف أولى بالتقديم (والخامس) من تلك الأبواب (فعل يفعل بضمهما) أى بضم العين (في الماضى والعابر) وهذا الباب يحى لازما لا متعديا نحو حسن يحسن وعظم يعظم ونحوهما وإنما لم يتعد هذا الباب لأنه للأفعال الغريزية والأفعال الطبيعية والنوع فلا يتجاوز تعلقه بالمفعول بل يختص بالفاعل وأما قولهم رحبتك الدار فهو شاذ وقيل إنه لازم وتعديته بسبب الباء لأن أصله رحبت بك الدار فخذفوا الباء لكسرة استعماله وإنما قدم هذا الباب على الباب الذى يكون عين ماضيه مضارعه مكسورا لأن الضم أقوى الحركات والكسر أضعفها كما مر أولأن يحى الكسر فيها على الشذوذ والندرة فقدمه عليه لهذا وأما تقديم بناء فعل بكسر العين على بناء فعل بضم العين مع أن الضم أقوى الحركات نظرا إلى كثرة يحى الأبواب منه بالنسبة إليه تأمل (والسادس) من تلك الأبواب (فعل يفعل بكسرهما) أى بكسر العين (في الماضى والعابر) هذا

إلى ظاهر ما ذكره المصنف لأنه داخل في باب فعل المبني للفاعل ولا بالأفعال الغير المتصرفة نحو نعم وبئس من حيث لا نعال ثلاثية لم تدخل في هذه الستة لأن بحث الصرف مقصور على المتصرف فغير المتصرف لا يدخل في المقسم فغروجه عن الأفعال

شهادة أنهم قالوا إنه من الصحيح وأرد على الشذوذ. ولما كان الباب الثالث شرطاً لآية من ذكره وأورده بعد تمام الأبواب الطول ذيله  
 قال (وما) أى فعل (كان مختصاً بالباب الثالث) أى امتاز من بين الأبواب بالفتحتين (لا يكون) أى يوجد ذلك المختص  
 على حال (إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق) عينه مبتدأ وأحد خبره والجملة الاسمية حالية بالضمير وحده أى لإحالة  
 كونه عينه أو لامة أحداً منها والسرّ فى ذلك أن الباب بالفتح فيهما يكون فى كمال الحقة ولا يكون معادلاً لأخواته فاشتراط  
 حرف ثقيل فى عينه أو لامة ليحصل التعادل ولم يشترط أن يكون الحرف فى فاء الفعل لأنه يسكن فى مضارعه فلا يتمّ الفرض  
 بكل باب مختص بالفتحتين لا يأتى بدون حرف الحلق (إلا أبى يأتى فانه) جاء بالفتحتين بلا حرف الحلق فهو (شاذ) أى  
 مخالف للقياس ومستثنى من القاعدة السابقة ، قبل السرّ فى عينه بالفتحتين مع عدم حرف الحلق أنه علم انقلاب الياء ألفاً  
 بفتح العين والألف من حروف (١٤) الحلق فجاء بالفتحتين لوجود الشرط تقديره وأما قلى يقلى بالفتح

الباب يحىء متعدياً ولازماً أما المتعدي منه كحسب يحسب لو أريد به الحساب على أن الفتح لغة فيه  
 وورث يرث ونحوها وأما اللازم منه كنم على أن الفتح لغة فيه ووثق يشق ونحوها (وما كان  
 مختصاً) أى الباب الذى يكون مختصاً (بالباب الثالث) وهو ما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحاً  
 (لا يكون عينه أو لامة إلا حرفاً من حروف الحلق إلا أبى) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره  
 إنكم قلتم إن عين الماضى والمضارع لا يكون مفتوحاً إلا إذا كان عينه أو لامة حرفاً من حروف  
 الحلق وعين أبى يأتى فى الماضى والمضارع مفتوح وليس عينه أو لامة حرفاً من حروف الحلق  
 فأجاب عنه بقوله إلا أبى يأتى (شاذ) أى مخالف للقياس ولا يعتد به ولا يقاس عليه غيره سواء كان  
 وجوده قليلاً أو كثيراً فلماذا قال الزنجاني وشارح الراح فى شرحهما المراد بالشاذ فى كلامهم ما يكون  
 بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته . فان قيل كيف يكون أبى يأتى شاذاً وهو  
 يحىء فى الكلام الفصيح وهو قوله تعالى - ويأتى الله إلا أن يتمّ نوره - . قلنا كونه شاذاً  
 لإينافى وقوعه فى كلام فصيح فاتهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام : قسم يخالف القياس دون الاستعمال  
 كقود وصيد وعور واعتور واستحود والقاعدة فى هذه الكلمات قلب حرف العلة ألفاً لتحركها  
 وافتتاح ما قبلها والاستعمال بخلافها كما قال الله تعالى - استحود عليهم الشيطان - بلا قلب الواو ألفاً مع  
 أن القياس يقتضى ذلك ، وقسم يخالف للاستعمال دون القياس كقوله : \* وأم أوعال كها أو أقربا \*  
 والاستعمال بخلافه كهي ، وقسم يخالف لهما معاً كقوله :

ويستخرج البربوع من نافقائه ومن جحره بالشيعة يتقصع

فأدخل الألف واللام فى الفعل وهو خلاف القياس والاستعمال فالأولان مقبولان دون الثالث ، قيل أى  
 يأتى من القسم الأول وقيل السرّ فى وقوع أبى يأتى من هذا الباب مع خلو عينه أو لامة من حروف الحلق  
 أن أبى بمعنى امتنع وامتنع فرع منع ولا منع حرف حلق فحمل أبى يأتى عليه فكان لامة حرفاً من  
 حروف الحلق فى المعنى وقيل إن الياء فى أبى منقلبة عن الألف والألف واحد من حروف الحلق وإن لم  
 يعتد بها أو أنها فى أصل وضعها كالمهزمة وهى من حروف الحلق فيكون أبى يأتى على القياس وأما ركن

لها فاعلة غير فصيحة  
 لا كلام فيها والفصيح  
 على بالكسر وركن  
 كمن من المتداخلة .  
 لم أن الواقع على  
 خلاف القياس إن  
 صدر من الواضع كآبى  
 فى واستحود بلأقاب  
 أو ألفاً فهو مقبول  
 متعمد على السنة  
 صحاء وإن صدر  
 من غيره فان وجد  
 يره فيما صدر عن  
 واضع فمجوز غير  
 صحيح كقوله :  
 صد لله العلى  
 جمل  
 ك الادغام فانه نظير  
 ط شعره وإلا  
 صحيح كدخول  
 ف التعريف على  
 عمل فى قوله :

يركن

ومن جحره بالشيعة يتقصع \* وبالجملة فالشاذ ما يكون بخلاف القياس وإن كثر

وعنه وأما النادر فما قلّ وقوعه وإن كان على القياس والضعيف ما لم يثبت على السنة النصحاء

ضرر بل يجب (قوله وما كان مختصاً بالباب الثالث) أراد بالاختصاص به الاتيان منه إطلاقاً لا اسم للزوم على لازمه إذ يشترط فى كل  
 جاء من الباب الثالث هذا الشرط فلو وجهه لتخصيص المختص به بالذكر (قوله لا يكون إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق)  
 وز أن تكون كان ناقصة والمستثنى المرفغ وهو الجملة الاسمية خبر تقديره لا يكون ذلك المختص شيئاً من الأشياء إلا عينه الخ  
 يجوز أن تكون تامة والمستثنى حالا من فاعله بالضمير وحده على ما هو وارد على الندرة فتقديره لا يوجد ذلك المختص كائن على  
 من الأحوال إلا عينه أو لامة أحد من حروف الحلق أى لإحالة كونه عينه أو لامة أحداً منها وعلى الأول يكون الحصر إضافياً  
 (إلا أبى يأتى) استثناء من فاعل لا يكون ملاحظة الاستثناء الأول تقديره كل مختص بالباب الثالث عينه أو لامة أحد منها إلا أبى يأتى

يركن فمن اللغات المتداخلة على ما رواه أبو عمرو وأما بقى يبقى وفى وفى وفى يقلى بفتح العين فى الماضى والضارع فلغات طي\* قد فروا من الكسرة إلى الفتحة وأما كح ينكح وصرخ يصرخ مكسورا عين مضارعهما ودخل يدخل مضموما عين مضارعه فلا يقاس فتحه يعنى لا يقال إن كل ما هو عينه أولامه حرف من حروف الحلق القياس فتح العين فى الماضى والضارع لوجود حرف الحلق وهذا من قبيل ما يقال كل جوز مدور وبض مدور ليس بجوز . واعلم أنه قد قيل الفرق بين الشاذ والناذر والضعيف أن الشاذ هو الذى يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف للقياس والناذر هو الذى يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذى لم يصل حكمه إلى الثبوت (وحروف الحلق ستة الحاء والحاء والعين والغين والهاء والهمزة) ويجوز فى الحاء وأخواته الرفع والنصب أما الرفع فبتقدير ابتداء الحذف أحدها الحاء وثانيها الحاء الخ . وأما النصب فبتقدير أعنى والأول أظهر وإنما انحصرت حروف الحلق فى هذه الحروف الستة لأنه لا يتخلو إما أن يكون مخرج حروف الحلق من أقصى الحلق أو من وسطه أو من أدنى وسطه فإن كان الأول فهو مخرج الهاء والهمزة وإن كان الثانى فهو مخرج العين والحاء للمهملتين المائتين إلى الداخل وإن كان الثالث فهو مخرج الحاء والغين للمعجمتين المائتين إلى الخارج ولهذا أنشد بعض الصرفيين مشيرا إلى ذلك بقوله :

حرف حلق شش بود أى نور عين هاء همزة حاء خاء غين عين

وقيل حروف الحلق سبعة ستة منها ما ذكر وواحدة أخرى الألف لكن لم يقيد بها لعدم أصالتها فى غير الحروف والاسم الغير المتمكن وذكر الزجاني فى شرحه أن الهمزة من أول مخرج الحلق مما إلى الصدر ثم يليها الهاء ثم العين الغير المعجمة ثم الحاء أيضا غير المعجمة وهما من وسط الحلق فالعين بعدها والهاء أقر بهما إلى الفم ثم الغين ثم الحاء للمعجمتان أدناهما إلى الفم وهذا التفصيل لم يذكر فى كثير من النحويين لكن إذا أردت أن تتق على تحقيقه وتعلم جميع مخرج الحروف حلقيا كان أو غير حلقى فانظر فى هذه الصورة فتدخل فى أول كل حرف همزة فتلفظ بها . واعلم أن مثال الحاء فى عين نعله أولامه بفتحها فى الماضى والضارع نحو نحل ينحل وفتح يقتح ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء فى عينه أولامه . ومثال الحاء نحو ثغر يفرح وساخ يسلخ ونحوها مما كان غير ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الحاء فى عينه أولامه . ومثال العين نحو دعوا يدعوا ومنع ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود العين فى عينه أولامه . ومثال الغين نحو شغل يشغل وصبح يصبح ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الغين فى عينه أولامه . ومثال الهاء نحو ذهب يذهب وجبه يجبه ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهاء فى عينه أولامه . ومثال الهمزة نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ ونحوها مما كان عين ماضيه ومضارعه مفتوحا بوجود الهمزة فى عينه أولامه (والرابعى المجرد) أى الرابعى المجرد عن الزوائد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أصول وهذا الوصف احتراز عن الرابعى الذى ليس كل حروفه أصليا كالرابعى الحاصل بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد (وهو) أى الرابعى المجرد (باب فعل) وهذا الباب يجرى متعديا ولازما . أما للتعدي منه كدحرج وبرهن وبرهن ونحوها ، وأما اللازم منه كدبر بد يدبر بد وبرهن ونحوها وإما لم يتحرك كل حروف الرابعى المجرد كما كان كذلك فى الثلاثى المجرد لثلاثى يلزم توالى أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة موجبة زيادة الثقل مع أن ذلك لم يوجد فى كلامهم بالاستقرار أما هدد فإنه فى الأصل هدا بد ثم قصروه وإن لم تكن الفاء لتعذر الابتداء بالساكن ولم يسكن اللام الأولى أيضا لثلاثى يلزم اجتماع الساكنين على غير حده إذا اتصل به

(قوله وحروف الحلق ستة) إنما بعد الألف مع كونها من حروف الحلق لعدم أصالتها فى غير الحرف والاسم (قوله الغير المتمكن) والرابعى المجرد ما كان ماضيه على أربعة أحرف

أحرف) لا بد فيه من قيد أصول حتى يخرج نحو أكرم أو من جعل قوله وهو باب فعل من التعريف بأن يجعل الواو للحوال والضمير لماضيه واكتفى ههنا وفيما سيجىء بوزن الماضى لحصول الامتياز به بخلاف أبواب الثلاثى .

المتمكنه ليس على سبيل الأصالة بل على سبيل القاب عن واو أولامه . ولما فرغ من الثلاثى قال (والرابعى) أى المجرد (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) أى أصول بقرينة أنه قسم من الأصولى إذ الرابعى المزيد على الثلاثى ما كان ماضيه على أربعة بزيادة (وهو) أى الرابعى المجرد (باب فعل) لم يذكر مضارعه كما ذكرناه فى الثلاثى إذ لا تنبسط ههنا اختيار إسكان العين لدفع توالى أربع حركات لأن آخر الماضى مبنى على التفتح وإذا أسكنت اللام الأولى يلزم اجتماع الساكنين حين اتصال الضمير المرفوع لأنه حينئذ يسكن الآخر .

بأن يجعل الواو للحوال

(وهو) أى باب فعل أصل (باب واحد) لأن الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة إلا بالإنشاء كون الحركة فتحة أخفة فلم يبق للتعدد مجال لأنه إما يكون باختلاف الحركات وإنشاءه للتعددية غالبا بشهادة بنائه للمفعول نحو زخرف و بعثر مثاله دحرج زيد الحجر: أى رده من العلو إلى السفلى وقد يكون لازما نحو حصص الحق: أى بان وظهر ودرج الرجل بالحاء المعجمة: أى ألقى رأسه بين يديه وقد يؤخذ من كلام مكي بن عبد الله بن مكي: أى قال بسم الله وحقول: أى قال لاجول ولا قوة لى آخره ونحوها (وقد يكون) أى باب فعل (سنة أبواب) زائدة على الثلاثي (يقال لها الملحق بالرابعي) اللاحق أن يزيد بناء لتأخره بناء آخر أكثر منه حرفا وتصرفه تصرف الملحق به وشرطه اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وموافقة للفظين أصلا وزيادة المراد (١٦) من المصدر المصدر الأول دون الثاني لعدم إطراده فان مصدر عربد وقحط

الضمير البارز الرفع المتصل المتحرك لوجوب سكون اللام الثانية عند ذلك حملا على الثلاثي ولم تسكن اللام الثانية أيضا لأن الماضي مبني على الفتح مالم يتصل به ضمير مرفوع متصل بارز متحرك فتعينت الثانية للسكون وهو العين (وهو) أى الرابعي المجرد (باب واحد) لأنه ثبت بالاستقراء أنه باب واحد فقط وأولاً لأنه ثقيل لسكون حروفه ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضما بل التزموا فيه الفتح لحقتها وثقل الرابعي فصار بابا واحدا (وقد يكون) أى يكون الرابعي قليلا إيماءً لدينا بالقليل لأن قد إذا دخل على المضارع يكون للتقليل نحو الجواد قد يصير بخيلا (سنة أبواب) بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد (ويقال لها) أى تلك الأبواب الستة (الملحق بالرابعي) المجرد . واللاحق عبارة عن اتحاد المصدرين والمراد المصدر الأول لإطراده دون الثاني فخرج باب أفعل عن كونه ماحقا بدحرج (وهو) أى الرابعي الزيد على الثلاثي الملحق بالرابعي المجرد (باب فوعل نحو حوقل) أصله حقل أى ضعف فزيدت الواو بين الحاء والقاف فصار حوقل على وزن فوعل وهو لازم ملحق بدحرج لصدق تعريفه بهما نحو حوقل يحوقل حوالة وحيقالا لأن أصله حوقالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها مثل دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا (وفوعل نحو جهور) أصله جهر: أى ظهر فزيدت الواو بين الهاء والراء فصار جهور على وزن فوعل وهو ممتد ملحق بدحرج نحو جهور يجهور و جهور أمثل دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا (وفيعل نحو يبطر) أصله بطر أى شق فزيدت الياء بين الباء والطاء فصار يبطر على وزن فاعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو يبطر يبطر يبطرة ويبطر أمثل دحرج الح (وفاعل نحو عثر) أصله عثر أى زاق ولم تستقر جله موضع وضعه وهو لغة فيه فزيدت الياء بين التاء والراء فصار عثر على وزن فاعل وهو لازم ملحق بدحرج نحو عثر يعثر يعثرية وعثارا مثل دحرج الح (وفاعل نحو سلق) أصله سلق أى عمل عمل الجاوس فزيدت الياء في الآخر فصار سلقى على وزن فعلى وهو ممتد ملحق بدحرج نحو سلقى يسلقى سلقية و سلقا على الأصل مثل دحرج الح وسيجيء بيان إعلالها في فصل التصريف إن شاء الله تعالى (وفعل نحو جلب) أصله جلب أى أخذ شيئا وذهب إلى البيع وقيل معناه أخذ صحبته فزيدت إحدى الباءين قيل أولاهما وقيل ثانيتهما وجوز سيبويه الأيمن فصار جلب على وزن فعلل وهو ممتد

بجىء فعلة لا فعلا لا  
فخرج باب الإفعال عن  
كونه ملحقا بدحرج  
وهو) أى الملحق  
الرابعي (باب فوعل  
نحو حوقل) أصله حقل  
أى ضعف وهرم في  
قاع حوقل الشيخ  
كبر وقت عن الجماع  
صدره الثاني حيقالا  
لب الواو ياء ولا يبطل  
اللاحق لبقاء الوزن  
(باب فوعل نحو  
جهور) أصله جهر  
ال جهر بالتقول رفع  
صوته وبابه قطع  
جهور أيضا وفي  
قناع جهور الحديث  
أظهره (و) باب  
فيعل نحو يبطر  
له بطر البطرشة  
ح ويبطر: أى شق

ملحق

(باب فاعل نحو عثر) يقال عثر عليه عثورا: أى اطلع

يقال عثر عثارا: أى زل ولم تستقر جله موضع وضعه (و) باب (فعل نحو سلقى) أصله سلقى يقال سلقه بالكلام: أى آذاه مدة القول و سلقية رجلا: أى أوقعه على قفاه ومصدر الثاني سلقاء بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة في رداء وكتب ألف سلقى على صورة الياء دلالة على أنه مقلوب منها وإنما أعل سلقى دون الأفعال السابقة لما تقرر من الملحق يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا فلا يعلى ولا يدغم لثلاثي لا يبطل اللاحق ولا يبطل بقلب الآخر ألفا لأنه كالوقف (باب فاعل نحو جلب) أصله جلب والجلب أخذ الشئ إليه وجلب: أى لبس الجلباب ثم تقديم هذه الستة على الرابعي الموازن له وقد يكون ستة أبواب) أى وقد توجد ستة أبواب موازنة لفعل وهذه الستة من ذى الزيادة ذكرها هنا للاستطراد تبعية للرابعي المجرد لكونها ملحقه به (قوله وهو باب فوعل) إعمال فعل الواو والياء في الأربعة المتقدمة ولم يدغم في الأخيرة

لباب الأفعال نظرا إلى أن المالحق من ثمة المالحق به قد سكرت مع الرباعي المجرى إخراجا من اليين وتقديم ما زيارته وأو  
ما زيارته ياء لأن الواو أقوى حروف العلة وتقديم ما زيارته مقدم على ما زيارته مؤخر لوجه غير خفي وتقديم ما زيارته حرف ع  
على ما زيارته حرف صحيح لأن حرف العلة أصل في الزيادة وأكثر وإن لم يزد الواء في جلبب لأن الواو الرابعة المتطرفة تقلد  
ياء فيلتبس البناء والألف لا يكون للحاق عندئذ فأتى بتكرار اللام ولم يدغم لأن الادغام مبطل للإلحاق كالاعلال في الوسط  
ولما فرغ من ذكر الأصل في قسميه قال (وأما المزيد فيه فنوعان) أحدهما (مزيد) أي حاصل بالزيادة (على الثلاثي و) ثانيهما  
(مزيد على الرباعي فزيد الثلاثي أربعة عشر بابا وهي على ثلاثة أنواع رباعي وخماسي وسداسي) ترتب هذه الأنواع بحسب ق  
الزيادة والقرب إلى الأصل (فالرباعي ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل) يفتح الهمزة (١٧) لكن كسرت في المصدر

ملحق بدحرج نحو جلبب يجلب جلبية وجلبابا مثل دحرج الخ (وأما المزيد فيه فنوعان مزيد على  
الثلاثي ومزيد على الرباعي) وفي مرفوعة مزيد وجهان إما بالمبدلية من قوله فنوعان بدل البعض من  
الكل وإما بالخبرية عن المبتدأ المحذوف تقديره أحدهما مزيد على الثلاثي وثانيهما مزيد على الرباعي  
(فزيد الثلاثي عن أربعة عشر بابا وهي) أي الأبواب الزائدة على الثلاثي (على ثلاثة أنواع) أحدها  
(رباعي و) ثانيها (خماسي و) ثالثها (سداسي) يجوز الجرف فيها على البدلية من قوله على ثلاثة أنواع بدل  
البعض من الكل كما يجوز الرفع على الخبرية من المبتدأ المحذوف على ما قدرناه فيها قيل خماسي وسداسي  
بضم الحاء والسين الأولى شاذ أيضا لأن الأول منسوب إلى خمسة والثاني إلى ستة فالقياس أن يقال خماسي  
وسداسي يفتح الحاء وكسر السين الأولى (فالرباعي ثلاثة أبواب) أحدها (أفعل نحو أكرم) يكرم  
إكراما أصله كرم والهمزة فيه زائدة مكسورة في مصدره فقاين جمعه ومفرده ولم يعكس الأمر لأن الجمع  
أقل والفتح أخف وهذا البناء يجيء متعديا ولازمًا لو كان متعديًا غالبًا أما المتعدي كأكرم يكرم إكراما  
وأخرج يخرج إخراجا وأسقط يسقط إسقاطا ونحوها وأما اللازم منه كأدبر يدبر إدبارا وأخبر يخبر  
إخبارا ونحوها ومعاني هذا الباب كثيرة سندكرها جميعا في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثانيها  
(فعل بتشديد العين نحو خرج) يخرج تخريجا أصله خرج والتشديد فيه زائد. وأعلم أنهم اختلفوا في  
الزائد فيه فقال الأكثرون إن الزائد هو الراء الثانية وقال الخليل هو الراء الأولى وجوز سيبويه الأمرين  
وهذا البناء للتكثير غالبًا ويجيء للتعدي واللازم بالتكثير أما التكثير فهو لا يخلو إما في الفعل فعند ذلك  
يشترط بين اللازم والمتعدي نحو جَوَّلَ لتكثير الجولان وهو لازم وطوف لتكثير الطواف وهو متعدي  
وإما في الفاعل فعند ذلك يكون اللازم فقط نحو موت الابل أي كثر موته وإما في المفعول فعند ذلك يكون  
للتعدي فقط نحو قطعت الثياب وغالقت الأبواب وأما التعدي منه بلا تكثير كفرح يفرح تفرحًا وكرم  
يكرم تسكرما ونحوها وأما اللازم بلا تكثير كجرب الابل يجرب تجربيا وعظم الرجل يعظم تعظيما  
وهذا إذا كان بمعنى صار ومنه مجزت المرأة أوشبيت : أي صارت مججوزا أوشبها وأما إذا كان بمعنى  
الازالة نحو فرغته : أي أزلت الفرع عنه وقذيت الابل : أي أزلت عنها القذى أو بمعنى التنحية نحو  
قردت البعير : أي نزعته قراده أو بمعنى النسبة نحو فسقته : أي نسبته إلى الفسق أو بمعنى فعل نحو قاصص

كما في موت الابل وإما المفعول كما في غلقت الأبواب فإدالم يوجد مرجع التكثير كان استعمال فعل هذا للتكثير خطأ نحو موت الابل  
الشاة الواحدة ويجيء هذا الباب للازالة نحو فرغته : أي أزلت الفرع عنه والنسبة نحو خطأته : أي نسبت الخطأ إليه  
وحكمت به عليه وبمعنى الاعتقاد نحو وحدت الله وقدسته : أي اعتقدت أنه واحد وطاعن كل نقص وبمعنى التيقول نحو  
شفعته في كذا : أي قبلت شفاعته فيه وبمعنى الحضور في شيء نحو جمع ووسم : أي حضر الجمعة والوسم وقد يؤخذ  
لثلاثي يطل الإلحاق وإنما عمل الخامس لأنه لا يبطل الإلحاق بتغيير آخر الكلمة وههنا باب آخر لم يذكره المصنف وهو باب فعل نحو فأنشد  
وأما نحو زلزل فرباعي مجرد عند البصريين خلافاً لاسكوفيين (قوله مزيد على الثلاثي) أي النوع الأول فعل مزيد فيه على الثلاثي شئ  
وإنما قدرنا هذه المذكورات لأن المراد من المزيد على الثلاثي نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحرف الزائد على الثلاثي (قوله فزيد الثلاثي  
الثلاثي أربعة عشر بابا) أعلم أن مزيد الثلاثي ثمانية وعشرون بابا بسبعة منها ما حجة بدحرج وقد ذكر

من مركب نحو هلل أى قال لإله إلا الله . ومنه التكبير والتحميد والتسليم والتلبية . ومعنى مجرد نحو عصيته وعوضه  
( ثالثا ( فاعل نحو قاتل ) ومصدره قسان قيامى وهو المفاعلة وسماعى وهو الفاعل ويحىء . فيعلا على لغة من قال فى كهم كلاما  
بناؤه للمشاركة غالبا ومعناها نسبة الحدث صريحا إلى المرفوع بالقيام به وإلى المنصوب بالوقوع عليه وضمنا بالعكس نحو  
رب زيد عمرا فان المفعول صريحا فاعل ضمنا ويحىء . بلا مشاركة وهذا مطرد فى أفعال نسبت إلى الله تعالى نحو قاله الله  
صبرورة الشيء ذا وصف ( ١٨ ) نحو عافاك الله : أى صبرك ذاعافية وللتكثير نحو ضاعفت ومعنى فعل نحو دافع .

وقصر وزيل فهذه المعانى الأربعة للتعدية أيضا ( و ) ثالثا ( فاعل نحو قاتل ) مقاتلة وقتالا أصله قبل  
والألث فيه زائدة إنما زيدت بين الفاء والعين للضرورة وذلك أنها لو زيدت فى الأول يلتبس بالمتكلم  
وحده فى المضارع وأيضا يلتبس بماضى باب الأفعال ولو زيدت فى الآخر يلتبس بالثنائية ولو زيدت بين  
العين واللام يلتبس بمبالغة اسم الفاعل وجمع مكسره لأن الإجماع يترك كثيرا نم على هذا يلتبس باسم  
الفاعل الذى ليس بمبالغة إلا أن القياس أولى من الالتباس بمبالغته وترك بيان حذر عن الاطناب وهذا  
البناء للتعدية فقط مشاركة بين الاثنين غالبا لأنه موضوع لما يكون بين الاثنين وهو أن يفعل كل واحد منهما  
ما يفعله الآخر نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وضارب يضارب مضاربة وضربا ونحوها وقد زاد البعض فى  
هذا الباب مصدرا ثالثا وهو قولهم قاتلا وضربا . ومعنى أى فعل نحو عافاك الله أى أعفأك وراغن  
الاص وطارقت النعل وعاقبت العاصى ونحوها ويحىء . بمعنى أن فعل نحو عافاك الله أى أعفأك وراغن  
سمعه أى أرغن ونحوها ويحىء . بمعنى فعل بتشديد العين نحو صاصر خده أى صعره ونحوه ويحىء .  
بمعنى تفاعل نحو سارع أى تسارع وجاوز أى تجاوز ونحوها بمعنى واحد ويحىء . بمعنى فعل نحو دافع  
أى دفع ونحوه وهذه المعانى الخمسة للتعدية أيضا وهذه الأبنية الثلاثة موازنة بفعل ولست بملحقة  
به لفقد تعريف الإلحاق بينها وبينه تأمل ( والحامى خمسة أبواب ) أحدها ( افتعل ) نحو انقطع ينقطع  
انقطاعا أصله قطع الهمزة والنون فيه زائدتان وهذا البناء لا يتعدى ألبتة لأن الأصل فيه اللطوعة  
ومعنى اللطوعة حصول أثر شئ عن تعاقب الفعل للتعدى بشئ آخر كذا عرفها الزنجاني وعرفها  
شارح المراح بقوله معنى اللطوعة صدور فعل عن فعل نحو صدور الانقطاع عن القطع فيقال إن  
مصدر انقطع الذى هو الانقطاع صادر عن مصدر قطع الذى هو القطع وعرفها شارح المارونية  
بقوله اللطوعة هى أثر حصل عن تعاقب الفعل المتعدى بفعله فمعنى كون الفعل مطوعا كونه دالا  
على معنى حصل عن تعاقب فعل آخر متعدي للذى قام به ذلك الفعل المطاوع ( نحو ) كسرت فأنكسر  
فقوله ( أنكسر ) عبارة عن معنى حصل عن تعاقب فعل متعدي وهو باب كسر الذى قام به الكسر وهو  
مطاوع فى ثلاثة أبواب : أحدها باب فعل بفتح العين مع التخفيف نحو قطعه فاقطع وصرقه  
فانصرف وثانها فعل بتشديد العين نحو عدته فانعدل وثالثها أفعال نحو أجزته فأنجز كذا يفهم من  
نزهة الطرف وذكر فى المارونية أنه مطاوع فعل نحو كسرت فأنكسر ويحىء . مطاوع أفعال وهو شاذ  
ويشترط فى هذا الباب أن يكون من الأفعال العلاجية الواضحة للحس لأن وضعه لحصول أثر الفاعل  
فخصوله بما يظهر أثره تقوية للمعنى الذى وضعه ومن ثمة لم يقل عامته فأنعلم وقصدته فأنقص وأما قولهم  
عدمته فأنعدم مع أنه لعلاج ولا تأثير فيه فهو على سبيل الحكاية منهم ( و ) ثانيا ( افتعل ) نحو اجتمع  
يجتمع اجتماعا أصله جمع الهمزة والتاء فيه زائدتان وهذا البناء مشترك بين اللازم والتعدى أما كونه

فائدة النقل المبالغة  
ثم تقديم الأفعال  
ندم زيادته وتقديم  
ففعيل على المفاعلة  
ن زائدة من جنس  
صل . ولما فرغ من  
كر الرباعى قال  
الحامى ) وهو ( خمسة  
رأب ) أحدها  
نفع ( وبناؤه  
لماوعة ألبتة يعنى  
لألة على قبول أثر  
فعل وأكثر مجيئه  
لماوعة فعل نحو كسرت  
كسر ويحىء  
لماوعة أفعال وفعل  
يلا نحو أرعجته  
زعج وعدلته  
فعدل ولا يبنى فى غير  
فعال العلاجية أعنى  
أثار الظاهرة للحس  
ن وضعه لما كان  
فى التأثير خصوصه  
فعل يظهر أثره تقوية  
فى الموضوع له فلا  
ال انعلم ومن ثمة  
ل انعدم خطأ ( و )  
يها ( افتعل ) وهو

لماوعة غالبا علاجيا أو غيره نحو غنمته فغنم ويحىء . لا يتخذ الشئ نحو أذبح الرجل أى اتخذ ذبيحا  
لنصرف أى الجهد فى تحصيل الفعل نحو اكتسب المال أى اجتهد فى كسبه ومعنى تفاعل نحو اختصا واجتورا أى تخصما وتجارورا  
بمعنى مجرد نحو حقره واحتقره ولانزاله نحو اتصمر منه أى زال النصرة عنه وانتقم ولاظهار أصل الفعل نحو اعتذر أى أظهر عذره  
سبعة ملحقة بشدحج ولم يذكرها المصنف نحو تجورب وترهوك وتشيطان ونقلسى وتقلنس وتمسكن وتجلبب واثنان ماجقان  
نرجم نحو اقمفسس واسانق . واثنا عشر غير ملحقة بشئ . وأما مزيد الرباعى فثلاثة فمجموع الأفعال ثمانية وثلاثون بابا .

(و) ثالثها (افعل) بشديد الالام) و بناؤه للبالغة في النعوت فان احمر ابلغ من حر ولا يبنى إلا من ثلاثي لازم دال على اللون نحو اشبهت أو على العيب كاعور (و) رابعها (تفعل) بشديد العين و بناؤه غالبا للتكساف إما مطاوعا لفعل مشدد العين نحو علمته الفتحة فتعلمه أو غير مطاوع نحو تشجع ومعنى التكساف أن يعاني الفعل ويمارسه ليحصل الشجاعة وكلف نفسه أن يحصلها ولا يتخاذل نحو توسدت الحجر أى اتخذته وسادة وللتجنب أى التباعد عن أصل الفعل نحو تأثم وتهجد أى جانب الأثر والمجود وهو النوم وللعمل المتكرر تدريجا نحو تجرع الماء أى شربه جرة جرة ومنه تفهم كأن

الفهم حصل له شيئا بعد شيء وبمعنى استفعل لطلب أو للاعتقاد نحو تكسب فلان وتعظم أى طلب أن يكون كبير أو اعتقد أنه عظيم ويكون لإفادة كمال في حقه تعالى نحو تقس وتوح والحصول الشيء بال عمل نحو تولد وتكوّن (و) خامسها (تفاعل) و بناؤه لمشاركة الاثنين فصاعدا صريحا في أصل الفعل نحو تباعدا زيد عمرا أى تفرقا كل عن الآخر وتصاب القوم قالوا بناء تفاعل لنقص مفعول واحد من فاعل فإذا كان فاعل يتعدى إلى منولين نحو جاذبت الثوب ونازعته الحديث يتعدى تفاعل نحو تجاذبنا الثوب وتنازعنا الحديث وإذا كان فاعل

متعديا إذا كان بمعنى اتخذ يتخذ نحو اختبر واطبخ أى اتخذ خبزا أو طبخا ونحوها وأما كونه لازما إذا كان بمعنى انفعل في المطاوعة فهو جمعة فاجتمع ومنجته فامتزج وغنمته فاغتم ونحوها ويجبى بمعنى فعل فعند ذلك يشترك بين اللازم والمتعدى أما اللازم منه كاحتق بمعنى حق ونحوه وأما المتعدى كاحتقر بمعنى حق وانزع بمعنى نزع ونحوها ويجبى بمعنى تفاعل فعند ذلك للمتعدى معنى فقط نحو اختصم زيد وعمرو واصطاح الحصاء معناه تخاصبا وتصالحا ويجبى بمعنى تفاعل فعند ذلك للمتعدى معنى مما تقدم فعند ذلك خص للمتعدى نحو اكتسب المال واجتمع وارتجل الخطبة (و) ثالثها (افعل) بشديد الالام نحو احمر) يحمر احمرارا أصله حمر الألف والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لا يتعدى لأنه يختص بمافيها الألوان والعيوب نحو احمر واصفر واعور ونحوها من الأفعال الطبيعية التي لا تتعدى إلى الغير (و) رابعها (تفعل) بشديد العين نحو تكسر يتكسر تكسرا أصله كسر التاء والتشديد فيه زائدان وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما إذا كان للمطاوعة وهو مطاوع فعل بتشديد العين نحو قطعت وكسرت فتكسر ونحوها ومعنى المطاوعة قد مر وأما كونه متعديا إذا كان بمعنى أخذ نحو تزر أى أخذ مزر أو يجبى للتكساف وهو تحصيل المطاوب شيئا بعد شيء نحو تعلم العلم وتجرع الشراب ومعنى التكساف عبارة عن إظهار الفاعل أصل الفعل ولم يكن حاصله إلا أنه يريد حصوله نحو تصبر وتحلم وتشجع أى أظهر الصبر والحلم والشجاعة ولم يكن عليه ويجبى بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد ويجبى بمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وهذه المعاني الثلاثة للمتعدى أيضا ويجبى بمعنى فى نفسه من غير أن يراد به شيء مما تقدم فعند ذلك خص باللازم نحو تكام ونسبم ونحوها ويجبى للبعد نحو تجنب أى بعد من الالام وتهجد أى بعد من النوم بالليل وتخرج أى بعد من الخروج وهذا لازم أيضا في الأظهر (و) خامسها (تفاعل نحو تباعد) يتباعد تباعدا أصله بعد التاء والألف فيه زائدان وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين نحو تضارب زيد وعمرو أو أكثر نحو تخاصم زيد وعمرو وبكر ومنه تصالح القوم بين المتنازعين وهذا البناء مشترك بين اللازم والمتعدى أما كونه لازما إذا كان من فاعل المتعدى إلى مفعول واحد نحو تضاربنا من ضارب ولا يقال تضاربته لأنه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا وأما كونه متعديا إذا كان من فاعل المتعدى إلى المفعول نحو تنازعنا الحديث من تنازعته الحديث وتشاركنا المال من شاركته المال ولا يقال تنازعته الحديث وتشاركته المال لما مر أنه منتقص عن فعل فاعل بمفعول أبدا وهذا أى كون تفاعل لازما في حال ومتعديا في حال من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فهو متعد مطلقا كفاعل وقد يفرق بينهما من حيث المعنى أيضا بأن البادى في الفعل في فاعل معلوم دون تفاعل ولهذا يقال في ضارب زيد عمرا على سبيل الإنكار أضرب زيد عمرا أم ضرب عمرو زيد ولا يقال ذلك في تضارب زيد

يتعدى إلى مفعول واحد يلزم تفاعل نحو تضارب زيد وعمرو ويقال فيه فرقهما إن البادى بالفعل معلوم في فاعل دون تفاعل ويجبى لظاهر ما ليس له في الواقع نحو تجاهل وتغافل أى أظهر الجهل والغفلة وليس له في الواقع لمطاوع فاعل نحو باعدت فتباعد ثم إنه قدم من الخامس مافى أوله همزة على مافى أوله تاء رعاية للترتيب السابق في الرباعي فإنه أصل الخامس ومن القسم الأول قدم مازأده الثاني قبل الفاء ثم ما زأده الثاني قبل العين نظرا إلى حال موضعه . ولما فرغ من ذكر الخامس . قال

داسى على ستة أبواب) أحدهم (استفعل) وبنائه للتعدي غالباً وله معان ثانی فیصل الوائد إن شاء الله تعالى (و) ثالثاً (عل) مصدره انما علق الوائد ، زائدة الثالث ثانی المتجانسين اتفاقاً لما نهبت أن الاختلاف فيها إذا كانت الأولى سنة وبنائه غالباً المبانيه ، لازم نحو اخشوشن أى بالغ في الخشونة ويحيى متعدياً نادراً نحو احوليتة أى جعلته حلواً على أبلغ واعروريتة أى ركبته عراً نادراً (و) ثالثاً (اقول بتشديد الواو) وبنائه للمبالغة كفعول نحو اجاوزت الابل أى بلغ في اعروريته أى ركبته عراً نادراً (و) جاء منه اعلوط متعدياً ، في الصحاح اعلوطنى أى لزني في الجار بردي يقال في السير السريع قد (٢٠)

عمراً ويحيى للتكاف فيما لايزاد ومعناه قد مر نحو تجاهل وتعارض أى اظهر الجهل والمرض من نفسه ليس عليه في الحقيقة . والفرق بين تفعل وتفاعل حال كونهما للتكاف أن تفعل في هذا المعنى كتركهم وتجمل وتجلد وهو أن يريد به صاحبه اظهر ذلك المعنى من نفسه ووجوده فيه حتى يكون تلك الصفة هي الكرم والجمال والجلادة وتفاعل ليس كذلك لأنه يدل على أن صاحبه مدعوى كاذبة لأن المتجاهل المتعارض لا يريد أن يكون جاهلاً أو مريضاً وإن اظهر ذلك من نفسه ويحيى بمعنى تفعل نحو تعاهد بمعنى نهض وتراب بمعنى تزيب ويحيى بمعنى أفعل نحو تحاطب بمعنى أخطأ وتساقط بمعنى أسقط ويحيى على معنى غير هذه المعاني نحو تناضلت وتلاقيته وتداركته وهذه المعاني الثلاثة للتعدي أيضاً وهذه الأبنية الخمسة تكون موازنة لازمة لاملحقة بتدحرج من مزيد الرباعى سوى أفعل فإنه لا موازن له بعد الادغام (والسندس على ستة أبواب) أحدها (استفعل نحو استخرج) يستخرج استخراجاً أصله خرج الهمزة والسين والتاء فيه زوائد وأصله أن يكون لطلب الفعل نحو استغفر الله أى أطلب منه المغفرة وهذا البناء مشترك بين الأزمر والمتعدي أما كونه لازماً إذا كان بمعنى فعل نحو استقر بمعنى قر وبمعنى التحويل نحو ستفسر البغاث واستنوق الجمل وبمعنى صار نحو استحجر الطين وأما كونه متعدياً إذا كان بمعنى أخرج نحو استخرج المال بمعنى أخرج واستنقذ بمعنى أنقذ أو بمعنى الإصابة نحو استطعمته واستملحته أو بمعنى اطلب نحو استأتمته الخبر واستغفر الله وتستدكر باقى معانى هذا الباب في فصل الفوائد إن شاء الله تعالى (و) ثالثاً (افعل نحو اعشوشب) بعشوشب اعشيشاباً أصله عشب الهمزة والواو وإحدى السينين فيه زوائد ومنه اخشوشن يخشوشن اخشيشاناً وهذا البناء لازم يفيد المبالغة وإذا قلت اعشوشب واخشوشن كان أبلغ من قولهم عشب وخشن أى صارت الأرض ذات نبات وخشن (و) ثالثاً (افعل بتشديد الواو نحو اجاوز) يجاوز اجاوزاً أصله جاوز الهمزة والواو والتشديد فيه زوائد وهذا البناء لازم لأن معناه دام مع السرعة في السير وهذا من أفعال الطبائع (و) رابعها (افعل نحو اقعنسس) يقعنسس اقعنساساً أصله قعنس الهمزة والنون وإحدى السينين فيه زوائد وهذا البناء لازم يفيد المبالغة لأنك إذا قلت اقعنسس كان أبلغ في المعنى من قولك قعنس أى دخل ظهره وخرج صدره وهذا الباب ملحق بأخرنجم من مزيد الرباعى لصدق تعريف الالحاق بينهما (و) خامسها (افعل نحو اسلنقى) يسلنقى اسلنقاء أصله سلق الهمزة والنون والياء فيه زوائد ثم قلبت الياء ألفاً في الماضى لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت على صورة الياء لانقلابها منها في الطرف وقلبت الياء همزة في المصدر لوقوعها بعد الألف زائدة في الطرف وهي ألف المصدر ولم يبطل مع ذلك الالحاق بأخرنجم نظراً إلى الأصل لصدق تعريفه بينهما فيه لأنه في الأصل اسلنقاي على وزن احرنجام وهذا البناء لازم سوى كلين منه كما سيحى ذكرها في المتن لأن معنى اسلنقى نام على فقاه (و) سادسها (افعال بتشديد اللام نحو احمار)

ط البعير إذا بعثته وعلاه رابعها (افعل) زنة والنون وثانى سين زائدة للمبالغة ثلاثة فان اقعنسس من نفس ومعناه ظهره وخرج به لما سئل معنى عن معنى ساقدم بطناً ظهوره تشبه الاقنسس فيها ل أن الاقنسس لأحلب ومعنى س تأخر ورجيه فاقه (خامس مصدره لاء بقلب الياء لوقوعها بعد ب في الطرف وه لمطاوع فعلى ساقيته فاسلنقى أوقته على فقاه عليه وكلتان متعديتان يأتى فى فصل الفوائد عند أكثرهم

ن البابين أعني باب اقعنسس واسلنقى مباحثين بأخرنجم لاتحاد مصدرهما مع مصدره وزناً ومقابلة اللفظين فاه يحمار نالاً ومشاركتها زيادة والمصنف نظر إلى أنهما ليسا من مزيد الرباعى ورباعيهما ملحق منه بدحرج فالحاقهما بأخرنجم أصلي بل تبعي فأدرجهما في سائر مبادئ الثلاثى (و) سادسها (افعال بتشديد اللام) مصدره افعيلاً بقلب الألف ياء بعد كسرهما كيلاً يلزم توالى الفتحات لفظاً وتقديراً وزائده الثالث ثنى المتجانسين اتفاقاً لأن سكون الأوّل ههنا عارض للادغام وفى ابتدائى كيلاً يلزم توالى الحركات كذا فى شرح المراح وبنائه لزيادة المبالغة على ثلاثيه مختصاً بالآلوان والعيوب (نحو احمار)



زيد أى صار ذا حمرة شديدة فهو أبغ من أحمر بدرجة ومن حمر بدرجتين قصدا بزيادة الحرف إلى زيادة المعنى ثم تقديم بأف الاستفعال لكون زوائده جميعا في أوله وتقديم الافعال لأن أحد زوائده من جنس الأصول وتقديم الافعال لكون زائده أعنى الواو ين قبل اللام وثالث زوائده الافعال بعد اللام وتقديمه على الافعال مع استوائهما في موضع الزيادة لأن أحد زوائده من جنس الأصول وتقديمه على الافعال نظر إلى مناسبة الافعال في الزائد الثاني لكن الأحسن تقديم الافعال عليهما تأمل. والافر من مزيد الثلاثى بأنواعه . قال ( ومزيد الرباعى ) المجرد ( على ثلاثة ) ( ٢١ ) أبواب ) أحدها ( افعلل )

بحمار احمرارا بالتخفيف في المصدر ومنه اشهاب يشهاب اشهبيا وأصلهما حمر وشهب الهمزة والالف والتشديد فيهما زوائد وإنما خفف صدر البناء لوقوع ألفه فاصلة بين الحرفين المتجانسين فيه بخلاف ماضيه ومضارعه حيث لم يقع كذلك فأدغمنا فيهما وإنما قلبت الالف في الماضى والمضارع في هذا البناء ياء في مصدره بعد كسر عينه فيه حملا على قلب الواو ياء في مصدر افعلول نحو اعشيشا بأصله اعشوشا لكون الواو بعد الكسرة وإنما حمل قلبهما على قلب الواو ياء حمل النظير على النظير لأنهما حرفا علة في أصل الوضع وإنما قلبت تلك الالف ياء في مصدره لأن عين فعل ماضيه لما كسر فيه احترازا عن توالى الفتحات إلى سبعة قلبت همزة ساكنة لانقلاب حالها الأصلي وهو كونها حرف لين ومدة وفتحة أبدا وما انقلبت إليه الالف لا يكون إلا همزة تارة ساكنة وتارة متحركة وههنا اقتضت السكون لأنها في غير الأول وغير جنب الساكن يكون كذلك ثم قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولتدل على أنها في الأصل حرف مدولين أبدا في أصل الوضع لثلا يبطل ما وضعت الالف لها في الجملة وهى المدية وهذا البناء وبناء الافعال قيل قلبت الهمزة المقلوية من الالف ياء في هذا وقيل قلبت الواو ياء في ذلك ملحقا بقشعر من مزيد رباعى اصدق تصريف الاخلاق بينهما وبينه تأمل وبعد قلبها ياء لا تكون كذلك لزيادة المد عليه وقيل بعد القلب كذلك لبقاء الساكن على حاله وهذا البناء لازم يفيد المبالغة أيضا لأن احمرار واشهاب للألوان لكنه أبغ من حمر وشهب ( ومزيد الرباعى على ثلاثة أبواب وهى على نوعين خمسى وسداسى ) فالخامسى مازيد فيه حرف واحد والسداسى مازيد فيه حرفان وإنما لم يأت في مزيد زيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتى ذلك في مزيد الثلاثى لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف أما مازيد فيه حرفان فهو بابان أحدهما ( افعلل نحو احرنجم ) يحرنجم احرنجما أصله حرنجم الهمزة والتون فيه زائدتان ومعنى الاحرنجم الاجتماع يقال احرنجموا أى اجتمعوا واحرنجم العدد الكثير وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعلل نحو حرجت الابل فاحرنجم ذلك الابل ( و ) ثانيهما ( افعلل ) بتشديد اللام الأخيرة ( نحو اقشعر ) يقشعر اقشعرا أصله قشعر الهمزة والتشديد فيه زائدان وهذا البناء لازم لأنه كاحمر واصفر في كونه الألوان ولذلك لا يتعدى . وأما مازيد فيه حرف واحد فهو باب واحد فقط ( و ) هو باب ( فعملل ) نحو تدحرج يتدحرج تدحرجا أصله دحرج التاء فيه زائدة وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعلل نحو دحرجت الحجر فتدحرج فهو غير متعد لأنه لا يدل على المفعول لافظ ولا معنى وإنما عدل على فعل الفاعل فقط . وهذا الباب أى باب فعلل قد يكون باعتبار ملحقاته ستة أبواب لأول نحو تدحرج وهو لازم كالمس والثاني نحو تجورب وهو متعد لأن معناه ليس الجورب والثالث نحو تشيطن أى عمل مكرها وهو متعد أيضا والرابع نحو تهروك أى تبخر وهو لازم والخامس نحو تسكن أى أظهر التواضع وهو متعد باعتبار اللفظ والسادس نحو تجلب أى ليس الجلباب وهو متعد .

أولقلته حتى لم يذكروا في المفضل عند ذكر مزيد الرباعى ولعل الحق أن نظر الامام في ترتيب الأبواب كلها إلى كثرة الاشتقاق وشيوع الاستعمال وما ذكرنا من مناسبة ترتيبها للاستيناس للتعلمين بالوجوه والتعليقات ثم إنه لم يذكر ملحقات تدحرج لعدم الاعتدال بها لقلتها استعمالها أولاً لأن أكثرها من ملحقات دحرج وإلحاقها بتدحرج اعتبارى . وهى على الشهور خمسة تجورب أى ليس الجورب وتشيطان أى فعل مكرها وترهوك أى مشى بتفاخر وتحرك إلى طريقه وتسكن أى أظهر الدل والسكنة وتجلب أى ليس الجلباب .

يزاد على ملحقات دحرج قلنس بزادة النون وزنه فعل وزلزل من ملحقات دحرج على رأى السكوفين فوزنه فعل  
 الجرد عند البصريين ومضاعف الرباعي فوزنه فعل وتزلزل مزيد زلزل فوزنه إما تفعل أو تفعّل وألحق بعضهم أفعال  
 اطمأن باقشعر ذهبا إلى أن همزة اطمأن مزيدة فأبواب الصرف إذا لم يعد زلزل وتزلزل تسكون تسعة وثلاثين سبعة منها أصول  
 عداها مزيدة وهى على ثلاثة أنواع رباعي وخماسى وسداسى وكل منها إما ملحق أو غير ملحق والثانى من الرباعي ثلاثة ومن  
 سى ستة وسادسها تفعّل من مزيّدات الرباعي ومن السداسى ثمانية اثنان منها مزيد الرباعي نحو احرنجم واتشعر والأول  
 بق بدحرج وهو مع قلنس سبعة وإما ملحق بتدحرج وهو سبعة أيضا كما عرفت إلا أن الإلحاق فى تمسك باعتبار أن ميم  
 ككنة عوض عن واو السكون فكان ميم تمسك كالواو وقعت فى الوسط غير مفيدة للعنى وإلا فقد ذكروا أن زائد  
 باق لا يكون فى أول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ولا ألفا زائدة ولا يكون مطردا فى افادة للعنى حتى يحمل على الغرض  
 على وهو الضبط بالحق لعدم إمكان حمله على الغرض المعنوى بعد ظهور معانيه ومن ههنا لم يجعلوا أنعل وأخويه ملحقا  
 راجع بل موازنا له ولا تفعل (٢٢) وتفاعل ملحقا بتدحرج وإن ذهب إلى إلحاقهما الزمخشري وابن الحبيب فقليل

[فصل : فى الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر] الفصل فى أصل الوضع. مصدر بمعنى  
 القطع وفى اللغة يقال فصّات بين الشيئين إذا فرقت بينهما وفى الاصطلاح بمعنى التفریق بين الحكيمين  
 حين بين أحدهما وشرع فى بيان الآخر سواء كانا فى شئ واحد أو فى شيئين وسواء كانا متباينين أو متساويين  
 وسواء كانا إجماليين أو أحدهما إجماليا والآخر تفصيليا وهو ههنا بمعنى اسم الفاعل أى الفاصل وقد  
 وقع بين حكيمين الأول إجمالى والثانى تفصيلى ويدل على ذلك سياق الكلام فى بيان الوجوه التى اشتدت  
 الحاجة إليها . والمصدر عبارة عن لفظ دل على المعنى الحادث من الذات لا غيرسمى حدثا وحدثانا وفعلا  
 حقيقيا واسم معنى (وهى) أى الوجوه التى اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر (سته) أحدها  
 (الماضى) وهو مادل على زمان قبل زمان إخبارك قلت كضرب ونحوه أما خروج إن قلت من الحد  
 فى الدلالة ودخول لم يضرب فيه فى الدلالة فبواسطة حرف الشرط ولم الجحد والمراد من الدلالة فيه الدلالة  
 الوضعية حتى لو جرد عنها لا يخرج الأول منه ولا يدخل الثانى فيه (و) ثانيها (المضارع) وهو  
 مادل على زمان الحال والاستقبال على سبيل البدلية كيضرب وأشباهه أما ما قيل إن الحد منقوض  
 بأسماء الأفعال كأف فانه بمعنى أنضجر ولفظ المستقبل ولفظ غد وبعد غد فهذه المذكورة غير  
 مستقبلية فغير واردة لأن الراد من الدلالة على الزمان المستقبل دلالة بالصيغة والهيئة (و) ثالثها  
 (الأمر) وهو مادل على طلب الفعل فى الزمان الآتى كأنصر ولينصر ونحوها (و) رابعها (النهى)  
 وهو ما انجزم بلا من حيث اللفظ بدل الأمر من حيث المعنى وهو عبارة عن طلب الكف عن الفعل

أولت من أين يحكم على أحد المعادلين بالأصالة وعلى الآخر بالالحاق . قلت معروف الأصل وتجرده  
 الزيادة كدحرج أو قلة زيادته كتدحرج وحرنجم أو كثرة استعماله فى كلامهم وعلامة الإلحاق اتحاد المصدرين وتوافق  
 فى معنهما ذاتا ومجلا فاحفظه فانه بحث شريف وضبطه لطيف . [فصل] هذا فصل وهو فى اللغة مصدر بمعنى  
 سل وفى عرفهم ما يفرق بين النوعين من الكلام إذ ما قبله تعديد الأبواب وما بعده بيان المشتقات منها (فى الوجوه)  
 الكلمات مأخوذة من وجه الشئ أى طريقه والكلمات طرق المعانى فسميت بالوجوه (التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من  
 المصدر) اضبط صيغها ولكثرة فروعها وفيه تنبيه على أصالة المصدر فى الاشتقاق لكن ينبغى أن يعلم أن ذلك فى مصدر الثلاثى إذ  
 ر غيره مشق من الماضى باتفاق الفريقين (وهى) أى تلك الوجوه (سته) الماضى والمضارع والأمر والنهى

[فى الوجوه التى اشتدت الحاجة] أى هذه الألفاظ التى سند كرها مفصلة عما قبلها لانفصال معانيها كائنة فى بيان  
 وجه أى الكلمات إما من الوجه بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون المعانى معروفة بها كما أن الانسان يعرف بوجهه  
 من الوجه بمعنى الطريق فوجه الشبه كونها موصلة لسماعها إلى معانيها المقصودة منها كما أن الطريق يوصل سالكه إلى  
 موده (قوله إلى إخراجها من المصدر) إما بالذات أو بالواسطة (قوله وهى ستة) بناء على أن ما عداها من المشتقات لم تشتد  
 حاجة إليها وإن كان أصل الحاجة ثابتا وإن سلم فلا حصر .



سبب صادق على غير الميمى الثلاثى (لأنه لا قياس لمصدر الثلاثى) وما بنى منه لمبالغة والتكثير فى الفعل نحو التهذار بمعنى الهذر  
 كثير والحشيش بمعنى الحث البابغ كاهو مذهب سيبويه لأنه فى الثلاثى فقط ومصدره سماعى . وقال العلامة الزحشرى : ينبغى  
 يكون ذلك قياسا لأنه كثير الاستعمال ثم أوزان مصدر الثلاثى على ما وجدت أحد وأربعون يندرج بعضها فى بعض نحو فعل  
 كات الفاء وسكون العين وفعله كذلك وفعل على كذلك وفعلان كذلك وفعلان بفتحين وفعل بفتح العين وحركات الفاء وفعل  
 فتح وكسر العين وفعله بفتح العين وكسرها وفعل بفتح العين وكسرها وفعل بفتح العين وكسرها وفعل بفتح العين وكسرها  
 فولة بالضم ومفعل بحركات العين ومفعل بفتح العين وكسرها وفعل بفتح العين وكسرها وفعل بفتح العين وكسرها وفعل بفتح  
 مفعلى بكسر الفاء وفتح (٢٤) الاء (و) أما (مصدر غير الثلاثى) من الرباعى المجرد والمزيدات (فهو قياسى)

وهذا إما بصور فى مصدر الثلاثى المجرد (لأنه لا قياس لمصدر الثلاثى) المجرد لتعذر ضبطه لكثرة حتى قيل  
 إن مصدر الثلاثى لا يمكن تعداد له لأنه يرتقى على ما ذكره سيبويه إلى اثنين وثلاثين بابتراك تعدادها عمدا  
 لللا يطول كتابى فلما تعذر ضبطه لكثرة أبقي على ما سمع من العرب هذا مذهب سيبويه وأما مذهب  
 الزحشرى فإن مصدره قياسى لكثرة استعماله وأوزان مبالغة مصدر التفعال نحو التهذار مبالغة للهذر  
 والتعاب مبالغة للعب والتعالى نحو الدليل مبالغة للدليل والحشيش مبالغة الحث ومصدر غير الثلاثى قياسى  
 لعدم تعذر ضبطه لأن مصدره يصدر على طريق واحد وضع فى الألفاظ معلومة مقدرة كالافعال فى باب أفعل  
 والافتعال فى باب افعل والاستفعال فى باب استفعل ونحوها من مزيد الثلاثى وكالفعلة والفعال والتفعال  
 والافعال والافعال فى الرباعى ومزيدة وأما كلاما بكسر الكاف وقتلا بكسر القاف وتحالا بفتح الميم  
 وزلا بفتح الزاي الأولى من كلم وقائل وتحمل وزل شاذ فلا اعتداد به (فإن كان) المصدر  
 (ميميا فينظر فى عين الفعل المضارع فإن كان عينه مفتوحا أو مضموما فالمصدر الميمى والزمان والمكان  
 منه) أى مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما (على) وزن (مفعل بفتح الميم والعين  
 وسكون الفاء) أما فتح الميم فى المصدر فاحقة الفتحة ولدفع الالتباس باسم الآلة على تقدير الكسر  
 وبمفعول الفعل الزائد على الثلاثى على تقدير الضم . وأما فتحه فى الزمان والمكان فهذين الوجهين  
 ولتكون حركة العوض موافقة لحركة العوض تأمل وأما فتح العين فى كلها فالحقة وأما سكون  
 الفاء فللتأنيذ ثم توالى أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة وإنما اختير الفاء لذلك لأنه لزم التوالى  
 المذكور من الميم ورفعها بإسكان ما هو قريب منه أولى من غيره كما فتح من فتح يفتح بفتح  
 ما يقابل العين فى الماضى والمضارع والعلم من علم يعلم بفتح ما يقابلها فى المضارع ونحوها مما فتح  
 عين فعل مضارعه وكلما دخل من دخل يدخل بضم عين فعله فى المضارع والحسن من حسن  
 يحسن بضم عين فعله فيهما ونحوها مما كان عين فعل مضارعه مضموما فإن هذه الأمثلة تصلح  
 للمصدر الميمى والزمان والمكان وقد يجيء المصدر الميمى والزمان والمكان مما كان عين فعل  
 مضارعه مفتوحا على وزن مفعلة بكسر العين نحو محمدا من حمد يحمد إلا أنه لم يذكره لشذوذه وهو  
 داخل فى قوله (إلا ما شذ) أى لا يجيء المصدر الميمى والزمان والمكان على وزن مفعل بفتح  
 العين فى بعض المواضع مما كان عين فعل مضارعه مفتوحا أو مضموما بل يجيء بكسرها لكن

على ستن واحد  
 كالفعلة والفعال  
 المجرد والافعال  
 التفعال والافتعال  
 الاستفعال من  
 ييدات غير أن  
 فوال والاستفعال إذا  
 ما من الأجوف  
 تتفعيل إذا بنى من  
 ناقص يعل حرف  
 لة منها ويعوض عنها  
 ناء فى الآخرة نحو  
 مابة من أجوب  
 مستجازة من استجوز  
 نسلية من سلى وإما  
 نو كلاما بكسر  
 كاف وتشديد الاء  
 كحالا بكسر التاء  
 فة أهل العين وأما  
 زلا بفتح الزاي  
 ثقل مضاعف الرباعى  
 الأفصح كسر الزاي  
 وإن كان) أى المصدر

ذلك  
 ميميا (والضابطة فيه أنه ينظر فى عين الفعل المضارع فإن كان) عينه (مفتوحا  
 ومضموما فالمصدر) الميمى (و) كذا اسمى (الزمان والمكان منه) أى مما كان عينه كذلك (مفعل) فى الوزن (بفتح الميم)  
 خفة وكثرة استعماله (والعين) أما يحينه بالفتح من مفتوح العين فالتوافق وأما من مضموم العين مع أن فى الضم توافقا  
 لرفضهم مفعلا بالضم فى كلامهم ونحو مكرم ومعون من النواذر واختير الفتح على الكسر لحقته (وسكون الفاء) لسنع  
 والى أربع حركات وأنه قريب بسبب التوالى : أعنى الميم مفتوح ومشرب من المفتوح ومداخل من المضموم (إلا ما شذ)  
 بى بكسر العين

(نحو المطاع والغرب والمشرق والمسجد) لموضع السجود ثم جعل اسما لما بنى للعبادة سجد فيه أولم يسجد (والمسك) (بفتح العين) وهو العباد (والجزر) لمكان الجزر وهو نحو الابل (والمسك) والنبت والمفرق) ومفرق الرأس وسطه سمى به لأنه موضع مفرق الشعر (والمسقط) يقال هذا مسقط رأسي أى موضع ولدت فيه (والحشر) لحشر الجميع) فان هذه الأسماء مفعول (بكسر العين وإن كان القياس) فيها (الفتح) لأنها من يفعل بضم العين سوى (٢٥) الجمع فانه من مفتوح العين

وقد جاء الفتح في بعض ومنه قراءة - حتى مطا الفجر - وقوله تع - وكل أمة جعلنا منك - وحتى بلغ محم البجر - وقال سيديو إذا أريد بالمسجد موضع السجود فهو بالفتح لا غير ولم يذ منخرا لقلة استعماله يفتح الميم بل بالكسر اتباعا لكسر الحاء في اسم لقب الأنف ولم قوله نحو إشارة إلى ما شد غير منحصر ذكر منه نحو الحمد والمظنة ووجد في بعض النسخ والمرفق ود من الرفق ضد العنة (وإن كان) المصارع (مكسور العين) فالمصدر الميم م مفعول بفتح الميم والياء الخفة كالمضرب بالفتحة (إلا ما شد نحو المرب والمصير) ومنه المهيء والجيء ومنه المهالك بضم اللام فانه مصد يهلك فصورة الجع

ذلك على الشذوذ أى مخالف للقياس لا للاستعمال وهو المراد منه ههنا (نحو المطاع) بكسر اللام من طلع يطالع بضم عين الفعل في المضارع لمكان طلوع الشمس وزمانه وهو يصلح للمصدر أيضا (والمغرب) بكسر الراء من غرب يغرب بضم عين الفعل في مضارعه لمكان غروب الشمس وزمانه والمصدر الميمى (والمسجد) بكسر الجيم من سجد يسجد بضم عين الفعل في مضارعه لمكان السجود وزمانه والمصدر الميمى هذا مذهب غير سيبويه وأما مذهبه فالمسجد بفتح الجيم لا غير لو أراد به موضع السجود (والمشرق) بكسر الراء من شرق يشرق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان شروق الشمس وزمانه والمصدر الميمى (والجزر) بكسر الزاي من جزر يجزر بضم عين الفعل في مضارعه لمكان جزر الابل وزمانه والمصدر الميمى (والمسكن) بكسر الكاف من سكن يسكن بضم عين الفعل في المضارع لمكان السكون وزمانه والمصدر الميمى (والمسكن) بكسر الباء من نبت ينبت بضم عين الفعل في مضارعه لمكان النبات وزمانه والمصدر الميمى (والمسك) بكسر السين من نسيك ينسك بضم عين الفعل في مضارعه لمكان النسك وزمانه والمصدر الميمى (والمفرق) بكسر الراء من فرق يفرق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الفرق وسط الرأس وزمانه والمصدر الميمى (والمسقط) بكسر القاف من سقط يسقط بضم عين الفعل في مضارعه لمكان السقوط وزمانه والمصدر الميمى (والحشر) بكسر الشين من حشر يحشر بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الحشر وزمانه والمصدر الميمى (والمرفق) بكسر الفاء من رفق يرفق بضم عين الفعل في مضارعه لمكان الرفق وزمانه والمصدر الميمى (والجمع) بكسر الميم من جمع يجمع بفتح عين الفعل فيهما لمكان الجمع وزمانه والمصدر الميمى ومنه المحمودة بكسر الميم الثانية كما أشير إليه (بكسر العين) أى بكسر ما قبل العين على وزن مفعول بكسر العين (في الجميع) في هذه الأمثلة كقولنا وإن كان القياس الفتح إلا أنه يجيء بالكسر على خلاف القياس وقد روي الفتح في بعض هذه الأمثلة وهو المنسك والمطلع والمغرب والجمع وأجيز في الكل قياسا عليها وإنما لم يفرق بين المصدر الميمى والزمان والمكان فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما سواء كان استعمالها على القياس أو على الشذوذ أما على القياس فناصر وأما على الشذوذ فلوجودها كذلك بالاستقراء (وإن كان) المضارع (مكسور العين) فالمصدر الميمى منه على وزن (مفعول بفتح الميم والعين وسكون الفاء) كما مر ولا يجيء المكان والزمان منه على هذا الوزن بل على كسر العين كما سيجيء في التين كالمضرب والمجاس والمنكح والمصرخ ونحوها مما كان عين مضارعه مكسورا فان هذه الأمثلة بالفتح مصدر ميمى وبالكسر اسم الزمان والمكان ولا يوجد المصدر في وزنها في هذا الباب غالبا ولهذا استثنى الشيخ بعد إثبات هذا الحكم بينهما وبين المصدر بقوله (إلا المرجع والمصير فانهما مصدران) من هذا الباب (وقد جاء بكسر العين) مشتركين في الوزن مع الزمان والمكان وكذا جاء لفظان آخران من هذا الباب مشتركين في الوزن معهما كالحيض والمعجب بكسر ما قبل العين فيهما كذا في شرح الهارونية (والزمان والمكان منه على وزن مفعول بكسر العين)

للاشارة إلى قلة ما خالف الضابط المذكورة فانهما مصدران وقد جاء من يفعل (بكسر العين) مشتركين في الوزن مع الزمان والمكان لخفة الكسرة ههنا بشهادة النون (والزمان والمكان منه) أى من مكسور العين على (مفعول بكسر العين) كالمهالك وذلك للتوافق في العين والاشارة إلى انجذاب رتبة يفعل بالكسر باقناع مخالفة الزمان والمكان منه المصدر (قوله نحو المطاع) ليس غرضه حصر ما شد منه نحو محمودة ومظنة وغيرها ولذا أورد لفظ نحو (قوله إلا المرجع والمصير) على الحصر المهالك والمبيع المصدران وغيره [ ٤ - المطلوب ]

(هذا) أى الحكم المذكور من اشتراك المصدر مع الزمان والمكان فيما عيّن مضارعه مفتوح أو مضموم ومفارقته عنهما فيما عيّن مضارعه مكسور ليس (٣٦) بمطابق بل (في الفعل الصحيح) وقد ذكرت الأمثلة منه (و) الفعل (الأجوف)

من هذا الباب وإنما يفرق بين المصدر والزمان والمكان في هذا الباب لذلك الوجه ليكون حركة عينهما موافقة لحركة دين مضارعهما لكونهما مأخوذتين بخلاف المصدر فأبقى على الفتحة لختفها (هذا) أى الأحكام المذكورة من أن المصدر اليمى والزمان والمكان على وزن مفعول بفتح اليمى والعين وسكون الفاء من الفعل الذى كان دين مضارعه مفتوحاً أو مضموماً ولو كان عينه مكسوراً على وزن مفعول بفتح العين للمصدر وعلى وزن مفعول بالكسر للمكان والزمان (في الفعل الصحيح) أى السالم من حروف العلة والهمزة والتضعيف وقد مرّت أمثالتها (والأجوف) أى ذكركم الأحكام المذكورة في الأجوف وهو الذى خلا وسطه من حروف الصحيح وهو يأتى من ثلاثة أبنية الأول فعل يفعل بضم العين في المضارع نحو قال يقول وصان يصون فالمصدر اليمى والزمان والمكان منه على وزن مفعول بالفتح نحو مقال ومضان والثاني نحو فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو خاف يخاف وهاب يهاب فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو تخاف ومهاب وأمثال فعل يفعل بكسر العين في مضارعه نحو باع يبيع وكال يكيل فالمصدر منه كذلك نحو مباع ومكال والزمان والمكان على مفعول بكسر العين نحو مبيع ومكيل بسكون الباء والكاف ولو نقلت حركة الياء فيهما إلى ما قبلهما على القاعدة المستمرة يلبس الزمان والمكان بالمفعول لفظاً أو عجباً والزرق بالأصل تأمل والمطال للمصدر والزمان والمكان من طول يطول بضم دين فعله فيهما فهو على الشذوذ ولا يعتد به (والمضاعف) أى وكذا الأحكام المذكورة في المضاعف وهو الذى كان عينه ولامه من جنس واحد في الثلاثى وهو يأتى من ثلاثة أبنية أيضاً الأول فعل يفعل بضم العين في مضارعه نحو مسرو يسرو ومدّ مدّ فالمصدر والزمان والمكان منه على وزن مفعول بالفتح نحو مسرو ومدّ والأصل مسرر ومدد والثاني فعل يفعل بفتح العين في مضارعه نحو عَضُ يَعَضُ وحس يحسّ فالمصدر والزمان والمكان منه كذلك نحو محض ومحسّ والأصل معضض ومحسّ والثاني فعل يفعل بكسر العين في مضارعه نحو قر يقر وقر يقرّ فالمصدر منه كذلك نحو مقر ومقرّ وأصله مقر ومقرّ أما المكان والزمان منه على وزن مفعول بكسر العين نحو مقر ومقرّ أما المحجب والملب بالفتح للمصدر والزمان والمكان من فعل يفعل بضم العين فيهما فهو شاذ (والمهموز) أى وكذا الأحكام المذكورة في المهموز وهو الذى أحد حروفه همزة وهو يأتى من كل الأبواب كالصحيح أمامهموز الفاء من الصحيح فيأتى من خمسة أبواب فالمصدر والزمان والمكان على وزن واحد في أربعة منها وفى واحد منها على أوزان أخر سوى المصدر الأول منها من باب نصر ينصر نحو أخذ يأخذ والثاني من باب علم يعلم نحو آمن يأمن والثالث من باب فتح يفتح نحو أهب يأهب والرابع من باب حسن يحسن نحو أذب يأذب فالمصدر والزمان والمكان من هذه الأبواب على مفعول بالفتح نحو أخذ وأمن ومأهب ومأذب وأما الباب الذى مصدره على هذا الوزن لازمانه ومكانه فهو من باب ضرب يضرب نحو أبق يأبق فالمصدر منه على مفعول بالفتح نحو أبق والمكان والزمان منه على مفعول بالكسر نحو أبق وأما المهموز الدين منه فيأتى من أربعة أبواب فالمصدر والزمان والمكان في ثلاثة منها على صيغة واحدة وواحد منها على صيغة أخرى سوى مصدره الأول منها من باب فتح يفتح نحو سيال يسأل والثاني من باب علم نحو سَم يسأم وأمثال من باب حسن نحو رؤف يروّف فالمصدر والزمان والمكان منه على مفعول بالفتح نحو رؤف مسأل ومسأم ومراف وأما الباب الذى لا يجرى زمانه ومكانه على هذا فهو من باب ضرب يضرب نحو زار يزُرّ فالمصدر منه على مفعول بالفتح نحو مزار ومكانه وزمانه بالكسر نحو مزار وأما المهموز اللام منه

نحو مقال من يقول يخاف من يخاف الثلاثة ومباع من يبيع المصدر ومبيع الزمان المكان (والمضاعف) إن كان معتل الفاء نحو ميسر من يسر بضم ومود من يود بفتح للثلاثة ومقرّ بالكسر بفتح الفاء للمصدر كسرهما للزمان المكان (والمهموز) ير المثال والناتق كواخذ ومأل بالفتح ثلاثة ومأزر من زر بالكسر بفتح زى للمصدر بكسرهما للعوض

قوله (الأجوف) سواء كان مهموز فاء أو اللام أولاً سواء كان واوياً أو يائياً. اعلم أن المصدر يأتى من الأجوف يأتى يجرى على مفعول كسر أيضاً لكن على طريق الفرعية الأصلية كمنخر لا يسمى شاذاً وإنما شاذ ما جاء على الأصلية كسّر بأن لا يجوز كسر الكسر كالجوى

فيأتى

لحيض (قوله والمضاعف) سواء كان معتل الفاء أولاً صرح به في المغرب سواء كان مهموز الفاء أولاً (قوله والمهموز) أى غير المعتل الفاء واللام

فيأتي من أربعة أيضا في ثلاثة منها اتفاق وزن المصدر والزمان والمكان وواحد منها اتفاق وزن مصدره  
 لازمانه ولا مكانه الأول منها من باب فتح نحو قرأ يقرأ والثاني من باب علم نحو ظمى يظمأ والثالث من  
 باب حسن نحو جزأ يجزؤ فالصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعول بالفتح نحو مقرأ ومظما ونجزأ  
 وأما الباب الذي مصدره على هذا لازمانه ولا مكانه فهو من باب ضرب نحو هنا يهني فمصدره على وزن  
 مفعول بالفتح نحو مهنا وزمانه ومكانه بالكسر نحو مهى وأما المهموز المضاعف فهو لا يوجد في العين  
 واللام وفي الفاء يأتي من ثلاثة أبواب اتفاق وزن المصدر والزمان والمكان في اثنين منها وفي واحد منها  
 اختلاف وزن مصدره بوزن زمانه ومكانه أما الأولان فأحدهما من باب نصر نحو أذ يؤذ وتأتيها من باب  
 حسن نحو أزي يؤز فالصدر والزمان والمكان منه على مفعول بالفتح نحو ماد يؤماد والأصل مادود مازز وأما  
 الثالث فهو من باب ضرب نحو أن ينن فمصدره على مفعول بالفتح أيضا نحو مائن والأصل مائن وزمانه  
 ومكانه على مفعول بالكسر نحو مائن والأصل مائن (وأما في الناقص) وهو الذي يكون لامه حرف علة  
 سواء كان من المضاعف أو من المهموز أولا يكون منهما (فالصدر الميمى والزمان والمكان منه) أى  
 من الناقص (على وزن مفعول بفتح الميم والعين) وسكون الفاء (من جميع الأبواب) أى سواء كان عين  
 مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وإنما اختير الفتح فيه دون الضم والكسر أما الضم فلعدم  
 وجود مفعول بضم العين في كلامهم وأما الكسر فلثلاثا يقع الاشتراك بين المتبانيين وسنبيته إن شاء الله  
 تعالى فاختير الفتح مع أنه أخف الحركات وأما للمضاعف الناقص الذي وجب الإدغام أجاز في الثاني  
 فهو اللقيف المقرون الذي عينه ولامه حرف علة من جنس واحد ولا يوجد هذا إلا في باب علم من  
 الواوى واليائي أما من الواوى فكقوى يقوى فانه في الأصل قوو يقوو قلبت الواو الأخيرة ياء في  
 الماضي لتطرفها وانكسار ما قبلها كما في غزى مجهول غزو وإنما لم يدغم لسبق موجب القلب منه  
 ولثلاثا لم يزم حرف علة في مضارعه تأمل ثم حمل مضارعه على ماضيه في ذلك الاعلال ثم قلبت الياء المقالوبة  
 ألفا في مضارعه فصار قوى يقوى على وزن رضى يرضى فالصدر والمكان والزمان منه على وزن مفعول  
 بالفتح نحو مقوو على الأصل وأما من اليائي فكحيي يحيا بالانظمار على الأصح وحى يحيا بالادغام على  
 غيره وإنما لم يدغم على الأصح لثلاثا لم يزم ضم حرف علة في مضارعه فالصدر والزمان والمكان على مفعول  
 بالفتح أيضا نحو يحيي. وأما المهموز الناقص فهو على نوعين مهموز الفاء ومهموز العين ولا يكون الناقص  
 مهموز اللام فهو مهموز الفاء الناقص يأتي من أربعة أبواب اتفاق وزن المصدر والزمان والمكان فيها الأول  
 من باب نصر نحو أسو يأسو على الأصل والثاني من باب فتح أى يأتي والثالث من باب علم نحو أسى  
 يأسى والرابع من باب ضرب نحو أتي يأتي فالصدر والزمان والمكان في هذه الأبواب على مفعول  
 بالفتح نحو ماسو ومابى ومامى وماتى ومهموز العين الناقص يأتي من باب فتح فقط نحو نأى ينأى  
 فمصدره زمانه ومكانه على مفعول بالفتح نحو منأى وأما الناقص الغير المضاعف والمهموز فهو يأتي  
 من خمسة أبواب اتفاق المصدر والزمان والمكان فيها الأول من باب نصر نحو دعا يدعو والثاني من  
 باب ضرب نحو رى يرى والثالث من باب فتح نحو رعى يرعى والرابع من باب علم نحو بقى يبقى  
 والخامس من باب حسن نحو مرو يسرو فالصدر والزمان من هذه الأبواب على مفعول بالفتح نحو  
 مدعو ومرعى ومرعى ومبقى ومسرو وهذا على الأصل في الكل أما على الاعلال في الواوى نحو مدعا  
 ومسرا وفي اليائي نحو مرمى ومرعى ومبقى (وفي معتل الفاء) وهو الذي كان فاء فعله حرف علة سواء كان  
 مضاعفا أو مهموزا أولا يكون منهما فيجىء المصدر والزمان والمكان منه على وزن (مفعول بكسر العين  
 من جميع الأبواب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وإنما اختير الكسر

صرح به صاحب العرب هذا هو القياس وقد جاء شادا بضم العين نحو ميسر وفتحته نحو موضع على ما سمعتهما الفهر

الميم والعين وسكون  
 الفاء) إذ الكسر في  
 قبل الواو يفضى إلى  
 القلب فيلتبس البناء  
 وفيما قبل الياء قليل  
 (من جميع الأبواب  
 أى سواء كان عين  
 مضارعه مفتوحا أو  
 مضموما أو مكسورا  
 نحو مرعى ومرعى  
 ومسدعى من يرمى  
 ويرى ويدعو للصدر  
 والزمان والمكان (وفي  
 معتل الفاء) غيب  
 المضاعف (مفعول بكسر  
 العين من جميع  
 الأبواب) نحو موجد  
 وموجه وموعد وميسر  
 من يوجل ويوجه ويعبد  
 ويسر وإنما كسر العين  
 في المثال أما في الواوى

(قوله وأما في الناقص)  
 سواء كان مهموز الفاء  
 أو العين أولا وسواء  
 كان واويا أو يائيا  
 (قوله وفي معتل الفاء)  
 أى غير المضاعف سواء  
 كان مهموز العين أو  
 اللام أولا شرط كون  
 واويا محذوفا فإذ  
 مستقبلة وإن لم يحذف  
 فالصدر الميمى بفتحة  
 العين والمكان والزمان  
 بكسرها وإن كان يائيا  
 فكسرها حكم الصحيح

لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معها إذ المسافة بين الفتحة والواو منفردة وأما في الياء فالفتح بعد الياء كالصعود من السفلى إلى العلو فيثقل على اللسان قال بعض الكمل بحجىء مفعول بالكسر من المثال بشرط كونه واوياً محذوفاً فاؤه في مستقبله وإن لم يحذف فالصدر يفتح العين والزمان والمكان بكسرها وإن كان يائياً فخكته حكم الصحيح صرح به صاحب الغريب اهـ (واللفيف المقرون كالناقص) في بحجىء الثلاثة على مفعول بالفتح نحو مطوى من يطوى وماوى من يأوى بالفتح (و) اللفيف (الفروق كالمعتل الفاء) في بحجىء الثلاثة على مفعول بالكسر نحو موقى من يوقى بالكسر وموحي من يوحى بالفتح لم يحجىء اللفيف من يفضل بالضم (٢٨) ثقله مع حرف العلة ولثلا يلزم قاب الياء واو لأنه مهجور . اعلم أن

فيه دون الفتح والضم أما الفتح فثلاثا يقع الاشتراك بين المتباينين أى بين الناقص والمثال وذلك أن كل واحد منهما ما بين الآخر من حيث إن حرف العلة في الناقص في الآخر وفي المثال في الأول وأما الضم فاعدم وجود مفعول بضم العين في كلامهم كاسم أما المعتل الفاء المضاعف فهو يأتى من باب علم فقط نحو ودة يود فالصدر والزمان والمكان منه على مفعول بالكسر نحو مودة والأصل مودد تأمل . أما المعتل الفاء المهموز فهو على نوعين مهموز العين ومهموز اللام ولا يحجىء منه مهموز الفاء فهموز العين منه يأتى من بابين الأول من باب ضرب وهو من الواوى نحو وأد يود والثاني من باب علم وهو من اليائى نحو ينس يئس على أن الكسر فيه لغة فالصدر والزمان والمكان على مفعول بالكسر نحو مؤد ومئس ومهموز اللام منه يأتى من ثلاثة أبواب الأول من باب ضرب نحو جاء بحجىء والثاني من باب فتح نحو وطأ يطأ وهو من باب ضرب في الأصل وقيل من باب علم والأول أصح والثالث من باب حسن نحو وضو يوضو فالزمان والمكان والصدر من هذه الأبواب على مفعول بالكسر نحو موجى وموضى وموطى وأما المعتل الفاء غير المضاعف والمهموز اللام فهو يأتى من خمسة أبواب الأول من باب ضرب نحو وعد يعد والثاني من باب فتح نحو وضع يضع وهو من باب ضرب في الأصل والثالث من باب علم نحو وجل يوجل والرابع من باب حسب نحو ورث يرث والخامس من باب حسن نحو وسم يسم فالزمان والمكان والصدر منها على مفعول بالكسر نحو موعد وموضع وموجل ومورث وموسم وأما موجد من باب نصر فهو لغة عامرية (واللفيف المقرون) وهو الذى يكون عينه ولامه حرفى علة لامن جنس واحد وإن كانا من جنس واحد يسمى اللفيف المقرون المضاعف الناقص وقد مر ذكره (كالناقص) أى يكون وزن مصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعول بالفتح سواء كان مهموزاً أولاً وإن كان مهموزاً فهو يوجد من الفاء لا غير وهو يأتى من باب علم فقط نحو أوى يأوى مصدره وزمانه ومكانه مأوى والأصل مأوى على وزن مفعول بالفتح وإن كان غير المهموز فهو يأتى من بابين فقط أحدهما من باب ضرب نحو طوى يطوى ونحوه وثانيهما من باب علم نحو قوى يقوى ونحوه فالصدر والزمان والمكان على وزن مفعول بالفتح نحو مطوى ومقوى والأصل مطوى ومقوى بتحرىك الياء وإنما حمل اللفيف المقرون على الناقص في ذلك الحكم لأنه كالناقص في كون آخره حرف علة فحمل عليه (والفروق) أى فاللفيف المقرون وهو الذى كان فاؤه وحرفى علة (كالمعتل الفاء) أى يكون مصدره وزمانه ومكانه مفعول بالكسر كالمعتل سواء كان مهموزاً أولاً أما كونه مهموزاً فوجد في العين فقط وهو يأتى من باب علم فقط نحو وئى يوائى

للفروق يشبه المثال الناقص فمنهم من حمله على المثال كالصنف إذ لا ينظر أولاً فاء الفعل لحاقه بما يناسبه في فاء أولى ومنهم من حمله على الناقص ليطرد فيقرون واختاره بعض الكمل وذكر ضابطة فقال إن مفعول بالكسر المصدر الالواوى المحذوف في مستقبله زمان والمكان من الالواوى ومن مفعول بالكسر إذا لم يمتثل اللام وأن مفعول بالفتح لتفسير كرجيعاً . ولما غلب المصنف من صدر الثلاثى قال : سوله واللفيف (رون) سواء كان مهموز الفاء أولاً

فصدره

دل على هذا حكمهم على ماوى الإبل بالكسر أنه شاذ (قوله واللفيف المقرون الخ)

عند المصنف وقد نقل التفاتى عن بعض المتأخرين التصريح بأن حكمه كالناقص وفهم من كلام الجوهرى أيضاً وفي كلام حب المفتاح إيماء إليه وأن اعتبارهم بلام الفعل في أمثال هذا الحكم يؤيده ولأن كون حكم طوى مثل رى يرجعه وأيضاً دلائل قص يقتضى الحمل عليه وإن شئت ضبط هذا المقام بحيث يتضح لك المرام فاستمع ما يتلى عليك من الكلام حتى يشير إليك بينان . اعلم أن قياس المصدر الميمى اسمى الزمان والمكان من الثلاثى المجرد منحصر على وزن مفعول بالكسر وهو المصدر الثلاثى والى المحذوف فاؤه في مستقبله والزمان والمكان من المثال الواوى من يفعل بالكسر إذ لم يكن معتل اللام ومفعول بالفتح وهو لغزير كرجيعاً فاحفظ هذا الضبط ينفعك في المرام فإنه غير موجود في كتب الأئمة لأنه من غير القى الأقدام وقد ضل عنه أكثر الأقوام



زائداً على الثلاثي  
سواء كان رباعياً مجزئاً  
أو من المزيداً  
(فالمصدر الميمي  
والزمان والمكان  
كذا اسم المفعول  
كل باب) زائد  
الثلاثي (يكون  
وزن مضارع مجزئ  
ذلك الباب إلا أنك  
أى لكن الفرق أن  
(تبدل حرف المضارع  
بالميم المضمومة) تشتد  
صيغة الزمان والمكان  
والمصدر الميمي مع اسم  
المفعول فيما فوق الثلاثي  
للاختصار في كثير  
الحروف ولشابه  
الزمان والمكان  
بالمفعول في أن لا يكون  
عمدة وفي أن يتعلق  
به الفعل والمصدر  
يشاركهما في الثلاثي  
غالباً فكذا فيما فوق  
نحو مدرج ومكر  
ومستخرج لعل من  
المفعول والزمان  
والمكان والمصدر غير  
أن المفعول من اللازم  
يأتي بزيادة حرف الجر  
في آخره دون قرائن  
نحو مدرج به وهذا  
الفرق لكونه الخارج  
عن الوزن لم يتعرض  
له الإمام

لمصدره وزمانه ومكانه على وزن مفعول بالكسر نحو موئى وأما كونه غير مهموز فيوجد في ثلاثة  
أبواب فقط أحدها من باب ضرب نحو وقى يقي والثاني من باب علم نحو وحي يوحى والثالث من باب  
حسب نحو ولى يلى فالمصدر والزمان والمكان منها على وزن مفعول بالكسر نحو موئى وموئى ومولى  
وإنما حمل اللفيف المفروق على المعتل الفاء في ذلك الحكم لأنه كالمعتل في كون أوله حرف علة وكذلك ناقص  
في كون آخره حرف علة فحمله البعض في ذلك الحكم على المعتل الفاء نظراً إلى ذلك ومنهم الشيخ  
والبعض الآخر على الناقص نظراً إلى ذلك ومنهم شارح المراح (وإن كان الفعل زائداً على الثلاثي) سواء  
كان رباعياً مجزئاً أو مزيداً ملحقاً كان أو موازناً أو خماسياً أو سداسياً وسواء كان من الثلاثي  
أو الرباعي وسواء كان الفعل صحيحاً أو مهموزاً أو مضاعفاً أو معتلاً أو لازماً أو متعدياً (فالمصدر الميمي  
والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب) أى سواء كان عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً  
أو مضموماً (يكون على وزن مضارع مجزئ ذلك الباب إلا أنك) أى إلا أن الفرق بينهما عندك  
أن (تبدل حرف المضارعة بالميم المضمومة) فصارت صيغة كل واحد منها على صيغة اسم المفعول  
لأن الفعل يقع في كل واحد منها فصار كل واحد منها محلاً للفعل فشابه كل واحد منها اسم المفعول  
فصارت صيغتها على صيغة اسم المفعول وأما المصدر الميمي والزمان والمكان والمفعول من الفعل  
الرباعي المجرد الصحيح غير المضاعف المهموز نحو مدرج يفتح الراء من المتعدي ومدرج يفتح  
البناء من اللازم للمصدر والزمان والمكان ومدرج به للمفعول لأنه لا يجيء اسم المفعول من اللازم  
إلا بواسطة حرف الجر سواء كان ثلاثياً أو زائداً ولهذا قال الزجاني وبحرف الجر في السكل فكان  
يلزم الشيخ أن يشير إلى هذا وأما المختار من المضاعف منه نحو منازل ومززل به من اللازم  
وحجب من مضاعفه من المتعدي ولا يجيء المهموز منه أيضاً مطلقاً وأما من المعتل نحو موسوس  
متعدي ولا يجيء لازماً وأما من ملحقته نحو مجلب من المتعدي ومحوقل ومحوقل به من اللازم ولا يجيء  
منها أى من الملحقات مضاعف ولا معتل ولا مهموز مطلقاً بنسبة ثلاثها فخرج الجواب عن  
الاعتراض مثل قردد وهرول وكذا فائده وكذا الحكم في كل الزوائد. وأما الرباعي المزيد على  
الثلاثي المجرد نحو مكرم ومفرح ومقاتل من المتعدي ومجرب ومجرب به من أجرب لازماً ومموت  
ومموت به من موت الإبل لازماً ولا يجيء اللازم من المفاعلة وأما من مضاعفه نحو معد والأصل  
معد من أعدد ومجيب من جيب ومجاد من جاد وأما من مثاله نحو موعد من أوعد ومورم من ورم  
وموثب من وأب وأما من أجوفه نحو مجاب فالأصل مجوب من أجوب ومقول من قول ومجاوب من  
جاوب وأما من ناقصه نحو معطى من أعطى ومسمى من سعى ومجاني من جاني وأما من مهموز الفاء  
نحو مؤدم من أدم ومأول من أول ومؤاخذ من أخذ وأما من المهموز العين نحو مسأر من أسأر  
ومراس من رأس وموأل من وأل وأما من المهموز اللام نحو مبدأ من أبداً ومبأى من بوأ ومفاجأ من  
فاجأ وأما من اللفيف المقرون نحو مرو من أروو فالأصل مروو بالواو ومن اليائي محى من أحيأ فالأصل  
محى وإعالم لم يعمل عمل الادغام فيها لسبق عمل القاب منه ومقوى من قوو فالأصل مقوو بالواو ين قلبت  
الواو الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر هذا في مجردة ومن اليائي محى من حي وإعالم لم يعمل عمل  
الادغام فيها كما مر لامتناعه هنا لأن الواو الأولى والياء الأولى مدغم فيهما مساوى من ساوى وأما من  
اللفيف المفروق نحو مولى من أولى ومولى من ولى وموافق من وافى قلبت الياء في كلها ألفاً لوجود موجب  
القاب وأما من الخماسي المزيد على الثلاثي إمامن الانفعال نحو منقطع ومنقطع به من انقطع لازماً  
ولا يجيء منه المتعدي وإمامن الانفعال نحو مختبر من اختبر متعدياً لأنه بمعنى اتخذ ومختبر ومختبر به من

احترق لازما و إمامن الافعال نحو محمر ومحمر به بلا إدغام من احمر لازما ولا يجيء منه المتعدى و إمام  
من الفعل نحو متكسر ومتكسر به من تكسر لازما ومتقسم من تقسم متعديا و إمامن التفاعل  
نحو متباعد عنه من تباعد لازما ومتنازع من تنازعنا الحديث متعديا و إمامن مضاعفها نحو منصبت  
ومنتصب فيه بلا إدغام من الافعال لازما ولا يجيء منه المتعدى ومتعدد بلا إدغام من الافعال  
متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتجيب من الفعل متعديا ولا يجيء منه اللازم ومتجانب بلا إدغام  
عن الفعل متعديا ولا يجيء منه اللازم ولا يجيء المضاعف من الافعال و إمامن مثالها نحو متصل من  
الاتصال فالأصل موصل قلبت الواو تاء ثم أدغم التاء في التاء ومتوكل من الفعل ومتوجب من  
التفاعل وهذه الأمثلة كلها من المتعدى ولا يجيء اللازم منها مثالا ولا يجيء المثال من الافعال  
والافعال وأما أجوفها نحو منجور ومنجور عنه بلا قلب من الافعال لازما لامتعديا ويختار بلا قاب  
من الافعال متعديا لالازما ومعور ومعور به من الواو ومبيض ومبيض به من الياء من الافعال  
لازما لامتعديا ومنزود من الفعل متعديا لالازما ومتجانب ومتجانب عنه من التفاعل لازما لامتعديا  
وأما من ناقصها نحو منقضى ومنقضى عنه من الافعال لازما لامتعديا ومنجى من الفعل متعديا  
لالازما ومرعوط ومرعوط عنه من الافعال لازما لامتعديا ومتلقى من الفعل متعديا لالازما ومتفادى من  
التفاعل متعديا لالازما ، وأما من لفيف مقرونها نحو منز وى ومنز وى به من الافعال لازما لامتعديا  
ويحتوى ويحتوى به من الافعال لازما لامتعديا ولا يجيء اللفيف من الافعال مطلقا وأما كون  
مرعوى لفيفا منه فليف وكذا لا يجيء اللفيف من التفاعل مطلقا ومقتوى من الفعل متعديا لالازما  
وأما من اللفيف المفروق نحو متولى من الفعل متعديا لالازما ولا يجيء ذلك مما سواه ، وأما من  
الخاصة الزيد على الرباعى نحو متدحرج ومتدحرج به لازما لامتعديا ولا يجيء منه الوجوه التى ذكرتها  
في الزيد الثلاثى سوى المعتل المضاعف نحو متوسوس متعليا لالازما وأغیره نحو متزلزل ومتزلزل به  
لازما لامتعديا وأما من ماحقانه نحو متجورب متعديا لالازما ومشيطن متعديا لالازما ومتروك  
ومتروك به لازما لامتعديا ومتمسكن متعديا لالازما ومتجلب متعديا لالازما وأما من السداسى  
الزيد على الثلاثى نحو مستخرج متعديا ومستحجر ومستحجر به لازما من الاستفعال ونحو معشوشب  
ومعشوشب به لازما من الافعال ونحو مجاوذ ومجاوذه لازما من الانعوال ونحو مقعنس ومقعنس  
به لازما من الافعال ونحو مسلق ومسلق عليه لازما ومغرندى ومغرندى متعدين من الانعلاء  
ونحو محمار ومحمار به لازما من الافعال ولا يجيء من الوجوه التى ذكرناها فى الخاصة الزيد على  
الثلاثى منها سوى الانعلاء والاستفعال وأما من الانعلاء فيجىء منه الناقص لاغيره نحو معرورى  
متعديا وأما من الاستفعال فيجىء منه المضاعف نحو مستقرر ومستقرر به بلا إدغام لازما  
ومتجيب بلا إدغام متعديا والمهموز القاء نحو مستأثر والمهموز العين نحو مستأنم والمهموز الاء  
نحو مستهزى والمثال نحو مستوجب والأجوف نحو مستخوف بلا قلب فيهما والناقص نحو  
مستهدى واللفيف المقرون نحو مستهوى واللفيف المفروق نحو مستولى وكل هذه الوجوه من المتعدى  
لا اللازم وأما من السداسى الزيد فيه على الرباعى نحو محرنجم ومحرنجم به لازما ومقشعر  
ومقشعر به بلا إدغام لازما ولا يجىء منها الوجوه التى ذكرناها فى الثلاثى لتعذر الوجوه  
وكل ما ذكرناه من القيود والوجوه لهذه الأبواب من قولنا فالصدر الميمى والزمان والمكان  
والمفعول إلى هنا مذكورة فى نزهة الطرفاء بعضها مضرحة وبعضها مفهوم وإمما قيدنا عدم  
الإدغام والقلب فى بعض هذه الوجوه لأنه لو أدغم فى موضع الإدغام وقلب فى موضع القلب  
اشترك الفاعل فى اللفظ مع المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى (وأما الفاعل منه) أى من

أما (الفاعل منه)  
من الزائد على  
نحو فلا يشترك معها  
هو

(بكسر العين) أى بكسر ما قبل الأخير الذى هو عين في الثلاثي وذلك لأن الفاعل مأخوذ من معاموم المضارع وهو بكسر ما قبل الآخر فيما فوق الثلاثي . ولما فرغ من بحث المصدر شرع في ذكر وجوه المشتق منه على الترتيب السابق فقال (وأما الماضي) ثلاثي أو زائدا عليه وهو فعل دال بالوضع على معنى وجد قبل الاخبار (فلا يخلو من أن يكون الفعل) يعنى الحدث الدال عليه جزئيات الماضي (معروفا) بأن يسند إلى فاعل معاموم (أو مجهولا) بأن يسند إلى فاعل مجهول ووصف الفعل بكونه معلوما أو مجهولا وكذا بكونه غائبا ومخاطبا ومتكاملا مجازا باعتبار وصف فاعله (فان كان معروفا فالخرف الأخير من الماضي) أى من فعل ماض مبني للمعروف (مبنى على الفتح) لأن الأصل في الأفعال البناء ولم يبن على السكون مع أنه أصل في البناء لمشابهة العرب في الجملة أعنى أنه يقع نعنا للسكره كاسم الفاعل نحو مررت برجل ضارب ورجل (٣١) ضرب فعديل به عن أصل البناء إلى الحركة واختير

الفعل الزائد على الثلاثي على التفصيل المذكور (بكسر العين) أى لو كسر عين الفعل عن الأمثلة المشتركة بين هذه الأربعة خست للفاعل (وأما الماضي) سواء كان ثلاثيا أو رباعيا أو مزيدا عليهما وسواء كان لازما أو متديا وسواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا أو مهموزا (فلا يخلو من أن يكون الفعل) لفظ الفعل بغير ضمير يرجع إلى الماضي معتدرك فالأولى أن يتركه أو يتركه بالضمير (معروفا) أى معلوما أو مبنيا للفاعل وهو ما يسمى فاعله (أو مجهولا) أى غير معلوم أو غير مبني للفاعل بل هو مبني للفعل وهو ما يسمى فاعله (فان كان معروفا فالخرف الأخير منه مبنى على الفتح) مالم يعرضه شيء من الموانع يمنع عن ذلك كحسيجي عن قريب وإعما بنى الماضي على الفتح لفوات موجب الاعراب فيه وهو المشابهة التامة أى الفاعلية والمفعولية والإضافة وقد فانت أما كون بنائه على الحركة لمشابهة الاسم أدنى مشابهة وهو وقوعه موقع الاسم صفة للسكره نحو مررت برجل ضارب وضارب وأما اختيار الفتح لذلك بين الحركات مع أن تحريك الساكن بالكسر والضم أقوى الحركات يجبر النقصان به في موضعه وذلك هنا محقق بالنسبة إلى المضارع لسكونها أخت السكون لأنها جزء الألف فيتحرك بحركة هي قوية منه لأداء حق ماوجب فعله بقدر الامكان (في الواحد) أى في الفعل المفرد سواء كان مذكرا نحو نصر و وعد وعثر و مد وأخذ وغير ذلك من الثلاثي ومزيده نحو دحرج ودرج وزلزل ووسوس ونحوها من الرباعي ومزيده أو مؤنثا نحو نصرت وعثرت ووعدت ومددت وأخذت ودحرجت ودرجت وزلزلت ووسوست وغيرها من مجردها ومزیدها (والثنية مذكرا كان أو مؤنثا) نحو نصرا وعثرا ودحرجا ودرجا وغير ذلك من مجردها للثبوت ومزیدها للذكر ونصرتا وعثرتا ودحرجتا ودرجتا ونحو ذلك من مجردها ومزیدها للثبوت (ومضموم) أى الحرف الأخير مضموم (في جمع المذكور الغائب) لاتصاله بواو الضمير وهو العوارض التي تمنع كون آخر الماضي مبنيا على الفتح نحو نصروا وعثروا ودحرجوا ودرجوا وغير ذلك من مجردها ومزیدها وذكر لفظ الغائب قيد لكل ما سبق من المفرد والثنية والجمع لأن المفرد والثنية والجمع من المخاطب والمخاطبة وجمع المؤنثة الغائبة ليست كذلك فلهذا قال (وساكن في البواقي) وذلك (عند اتصاله بالنون والناء) الضميرين وهما من العوارض المانعة من كون آخر الماضي مبنيا على الفتح ومنها وجود سبب الاعلال

البواقي) وهى جمع المؤنثة الغائبة والمخاطب والمخاطبة مطلقا والمتكاملين وذلك لاتصال نون الجمع وناء الخطاب والمتكامل ونون النون والناء فيها ضمير الفاعل فالوالم يسكن ما قبله وهو آخر الفعل يلزم توالى أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة و مهجور واختير ما قبل الضمير للاسكان لأن الآخر محل التغيير ولأنه مجاور لما يلزم منه التوالى فاسكانه أولى

(قوله معروفا ومجهولا) اعلم أن تسمية الفعل معروفا ومجهولا غائبا ومخاطبا ومتكاملا مجاز لغوى من قبيل إطلاق

اللازم وهو الفاعل ههنا على المألوف وهو الفعل (قوله في الواحد) أى في ذى الوحدة مذكرا كان أو مؤنثا كقوله تع

- بقرة لافترض - وكذا قوله في الثنية عام للمذكر والمؤنث ولا بد ههنا من قيد الغائبين كما لا يخفى . اعلم أن المبنى من الفتح ههنا أعم من اللفظي والتقديرى ليشمل نحو رمى وكذا الضم في قوله ومضموم في جمع المذكور الغائب ليشمل



التعريف (و هم  
(أيمن فانهما أ  
الهدزين (ومتوحتا  
في الابتداء) لكثرة  
الاستعمال وعند  
الخليل الهمة في لا  
التعريف للقطي  
ومتوطها في الوصل  
لكثرة الاستعمال  
(وما يكون عطف  
على ما اتصل : أي  
ولا همة تكون (في  
أول الأمر الحضر من  
بفعل يضم "عين فاتها  
أى تلك لهم من  
(مضمومة في لا بد  
تبعا للعين) نحو نص  
بمعنى لو كسرت لزم  
الخروج من الكسر  
إلى الضمة والسا كر  
ليس بخارج (وكذلك  
هزة لوصل (مضمومة  
في لماضى المجحول من  
نحو اقعول (مضموم  
والسداسي) نحو  
ستفعل وأخرجهم  
نوبا من الخروج  
لذلك كور . ولما فرغ  
من بيان معلوم لماضى  
مرع في مجهوله قوله

(وإن كان الفعل مجهولاً فالحرف الأخير منه) يعنى من الماضى (يكون مثل ما يكون فى المعروف  
الفتح فى الواحد الغائب والواحدة الغائبة وتنتهيهما وعلى الضم فى جمع المذكر الغائب وعلى  
الحذف التى قبل الأخير) أى قبل لام الفعل (مكسورة) أبداً (والساكن) فى معلومه (ساكن)  
.....

٥ - المطلوب

في الحرف الأول وكسر ما قبل الآخر في المجهول لأن معناه وهو إسناد الفعل إلى مفعوله غريب عن العقل فوضع له لفظ  
 ريب عن أوزان السكّن لتفي غرابة اللفظ عن غرابة المعنى (وأما المضارع) شروع في ثاني الوجوه الستة وهو اسم فاعل من  
 مضارعة بمعنى المشابهة التامة سمي به لمشابهته اسم الفاعل لفظا : أي من حيث الحركات والسكنات ومعنى أي من حيث إن  
 يتبادر منهما الحال نحو زيد مصلّ ويصلّي واستعملا : أي من حيث الوقوع صفة للتكررة نحو صررت برجل ضارب أو  
 صررب ودخول لام الابتداء (٣٤) نحو إن زيدا لقائم أوليقيم (فهو) أي الفعل (الذي يكون في أوله حرف من

المعروف (وما بقي) وهو الحرف الأول في الثلاثي والرابعي المجزئين نحو النون في نصر والدال في  
 دحرج وغيرها والهمزة وما بعد الساكن بعدها في الزيدات كالفاء مع الهمزة في انفعال والتاء مع  
 الهمزة في افتعل والتاء مع الهمزة في استخرج وغيرها (مضموم) وإنما فعل ذلك فرقا بين المعروف  
 والمجهول (وأما المضارع فهو الذي يكون في أوله حرف من حروف أنين) أو أنيت أو تأتي نحو ينصر  
 وتنصر وأنصر وتنصر وكذا في الرابعي والزيدات وإنما زيد في الأول دون الآخر لئلا يلتبس  
 بالماضي نحو نصرنا ونصرت وفي الياء لا التباس إلا أنه لم يزد فيه تبعاً لأخواته وإنما جعل  
 مستقبلا بالزيادة لأن بتقدير النقصان يبقى على أقل من القدر الصالح للسكامة وإنما زيد في المستقبل  
 دون الماضي لأن الزيادة بعد التجرد والمستقبل بعد الماضي فأعطى السابق السابق واللاحق  
 لللاحق وإنما لم يتحرك كل حروفه لئلا يلزم توالي الحركات الأربع في كلمة واحدة وإنما سكن  
 ما بعد حرف المضارعة دون غيره لأن توالي الحركات الأربع يلزم منه فاسكان ما هو أقرب منه  
 يكون أولى لهذا سكن الراء في نصرت ونحوها (بشرط أن يكون ذلك الحرف زائدا على  
 الماضي) وهذا احتراز عن السكامة التي يكون في أول ما ضها ياء نحو يسر أو تاء نحو تنكسر أو همزة نحو  
 أكرم أو نون نحو نصرت فان هذه الحروف وإن كانت من حروف أنين لكن لا تكون هذه الكلمات  
 مضارعا بل لأنهن لم يصرن زوائد فيهن على الماضي (وحروف المضارعة مفتوحة في المعروف) سواء  
 كانت في الغائب أو الغائبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا وفي المخاطب والمخاطبة مفردا كان أو مثنى أو  
 مجموعا أو في نفس المتكلم وحده أو مع غيره وإنما فتح حرف المضارعة لحقتها ولأن بتقدير الكسر  
 يلتبس بأمة يعلم وتعلم واعلم ونعلم وبتقدير الضم يلتبس بالمجهول ولم يكن الأمر بالعكس لكثرة  
 استعمال المعروف بالنسبة إليه فلم يعط له ما هو أثقل الحركات وهو الضم (من جميع الأبواب) أي  
 سواء كان من المجزأ الثلاثي أو الخماسي أو السداسي مطلقا إلا الرابعي مطلقا فهذا قال مستثنيا  
 (إلا من الرابعي أي رابعي كان) أي سواء كان رابعيا مجردا أو مزيدا على الثلاثي بزيادة حرف  
 واحد (فانها) أي حروف المضارعة (مضمومة فيه) نحو يدحرج ويكرم ويفرح ويقاقل وإنما فعل ذلك  
 في هذه الأبواب لأن الرابعي فرع الثلاثي والضم أيضا فرع الفتح فأعطى الفرع للفرع وقيل إنما  
 ضم فيهن لقلة استعمالهن وأما الفتح في الخماسي والسداسي مع أنهما فرع الثلاثي ويقل الاستعمال  
 فيها لكثرة حروفها ولوضم لأدنى إلى الجمع بين التثنية والجمع (وهو) أي لأن من الرابعي لا من

حروف أنين بشرط  
 (أن يكون ذلك الحرف)  
 كبر اسم الإشارة  
 أو يـل الحرف الزائد  
 زائدا على الماضي  
 على ماضى نوعه  
 لـ أكرم وتنكسر  
 يكون مضارعا ثم  
 رضى من هذا  
 فسير تمييز المضارع  
 ماض مثله لا قصد  
 يـفه حتى يتوجه  
 إلى تخصيص  
 بأرع بالتعريف  
 حروف المضارعة  
 حروف أنين كما  
 أو إليها (مفتوحة  
 بالمضارع) المعروف  
 يـأرا للأول بالأخف  
 من جميع الأبواب  
 الأصلية وذى  
 أداة (إلا من الرابعي  
 رابعي كان) أي  
 كان مجردا أو  
 زيدا على الثلاثي

### الخامس

(مضمومة فيه) أي حروف المضارعة

في الرابعي إذ من جملته باب الأفعال وهو بفتح حرف المضارعة يلتبس بالثلاثي فحمل غيره عليه اطرادا للباب ولم تنكسر  
 بالضم لأن نقله هناك أكثر من الضم بشهادة النون ولا إشكال بضم يهريق لأنه رابعي والهاء مزيدة على خلاف القياس  
 (فهو الذي في أوله) أي المضارع هو الفعل الذي في محل أوله وضمير أوله راجع إلى الموصول وهذا التعريف غير مانع  
 قول نحو أكرم فلا يكون صحيحا وجوابه يعلم مما ذكرنا في تعريف الثلاثي ويمكن أن يقال معنى قوله زائدا على الماضي  
 جزء منه وهمزة أكرم جزء من ماضى الأفعال وإن كان زائدا على الماضي الثلاثي

وما قبل لام الفعل المضارع مكسور ( لتغير الفرع الأصل أعني الماضي (في الرباعي والخامس والسادس) إلا من يتفعل (مفتوح فيهن) أي في هذه من مزيد الثلاثي (و يتفعل) من مزيد الرباعي ويقاس عليه ملحقاته (فانها) أي ما قبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أي في هذه الأبواب تعويضا بأخى السكون أعني الفتحة عن سكون الثاني وجبرا للخفة الفاتية من الطرف الأول (وفي المجهول حروف المضارع مضمومة) لأن الضم الثقيل يناسب المجهول القليل استعمالا مع أن في غير الضم زية الفرع على الأصل وهو مجهول الماضي فانه أوله يضم كامرا (والساكن) في معرفه (ساكن على حاله) في المجهول لعدم موجب التغيير (وما بقى) من حروف المضارعة والحرف الساكن (مفتوح كله) أي كل اثنين أو أكثر (ماعداد لام الفعل) أي الحرف الأخير (فانها مرفوعة في المعروف والمجهول) بالعام للمعنى وهو هنا وقوع الضارع موقع امم الفاعل في كونه صفة للنكرة وارتفاعه إما بالصفة لفظا أو تقديرا أو بحروف قائمة مقع الحركة وهونون التننية وجمع المذكر غائبا أو مخاطبا وأما نون جمع المؤنث فليس نائب الحركة بل ضمير الجمع وعلامة التأنيث في قبائها ساكن على البناء خارج بقوله وما بقى فلما لم يستأن إياها عن حكم الرفع وبالجملة (٣٥)

(مالم يكن) أي لم يوجد

(حرف ناصب) و

أربع أن للصدر و

لتأكيد التثنية و

للتعليل وإذن للجول

والجزاء ( ينصبها

الماء عائد إلى ال

وينصب صفة الناصب

لإفادة الجنسية والعلم

كما في قوله - ولاد

يطير بجناحيه

أو استئناف كأنه

ما يكون عند النائم

فأجاب بأنه ينصب

(أو جازم) أطلقه

الأسماء المنقوصة

بمعنى إن والحر

الحسة وهلم ولما

لقب المضارع م

ونفيه إلا أن في

ولكن وق

متوقع ويجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما أي لما أدخلها ولا يدخل عليه أدوات الشرط فلا يقال إن لما يضرب و

إن لم يضرب ولا استغراق ولا توقع في لم ولا تحذف فعله ، وإن للشرط والجزاء ، ولما الأمر لطلب الفعل ، ولا للنهي

(يجزمها) أي يجزم لام الفعل وهذا إما صفة أو استئناف كما مر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكيد لأن ذلك

خروج المضارع إلى معنى الانشاء فكأنه لا يباحق المضارع

(قوله مكسور) عام لفظي والتقديرى فنجو يحمر تقديره يحمر بالكسر (قوله يتفعل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب و

لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة إلى ما ذكره (قوله فانها مرفوعة) إما بحركة

سواء كان لفظيا أو تقديريا أو بحذف النون ، وإعلم أنه لا بد ههنا من استثناء صورتين المتصل به نون جمع المؤنث والألف

به نون التأكيد لأن الأول مبنى على السكون والثاني على الحركة

الخامس فان أصله يريق فزيدت الهاء على خلاف القياس (وما قبل لام الفعل المضارع مكسور) في المعروف (في الرباعي) نحو يدخرج ويكرم بكسر الراء وفيها وكذا غيرها (والخامس) نحو ينقطع بكسر الطاء وغير ذلك (والسادس) نحو يستخرج بكسر الراء وغير ذلك (إلا من يتفعل ويتفاعل) من الخامس الزيد على الثلاثي (و يتفعل) من الخامس الزيد على الرابعي (فانه) أي ما قبل لام الفعل (مفتوح فيهن) أي في هذه الأبواب الثلاثة فيكون الفارق في هذه الأبواب بين المعروف والمجهول فتح حرف المضارعة وفي الرابعي كسر ما قبل لام الفعل وفي غيرها فتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر (وفي المجهول) من المضارع (حرف المضارعة مضموم والساكن ساكن على حاله) أي الساكن الذي في المعروف يكون ساكنا في المجهول أيضا إذ لا فرق بينهما في ذلك (وما بقى) أي ماعداد حرف المضارعة والساكن (مفتوح كله) أي من جميع الأبواب نحو ينصر يضم الياء وسكون النون الذي هو ساكن في المعروف وفتح الصاد وغير ذلك من الثلاثي المجرد ونحو يدخرج يضم الياء وسكون الحاء الذي هو ساكن في المعروف وفتح الراء وغيره من الرابعي المجرد ونحو يكرم يضم الياء وسكون الكاف الذي هو ساكن في المعروف وفتح الراء وغيره من الرابعي المزيد على الثلاثي وكذا الخامس والسادس منهما (ماعداد لام الفعل) وهو في معنى الاستثناء من قوله وما بقى مفتوح كله أي ما بقى مفتوح إلا لام الفعل (فانها مرفوعة في المعروف والمجهول) إذ لا فرق بينهما في ذلك (مالم يكن حرف ناصب ينصبها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول . وإعلم أن ناصب المضارع أربعة أن المصدرية نحو أن تنصر وأشباهه ولن لتأكيد التثنية في المستقبل نحو أريد لن تذهب وغير ذلك وكى للتعليل نحو جئتكم كي تكسرمنى ونحوه وإذن جوابا للقول وجزاء للفعل نحو إذن أكرهك لمن قال أنا آتيك وغير ذلك ولهذا أنشد بعض المعلمين قوله : هذى ناصبات الفعل أربع يا غلامن أن للصدر لن لتأكيد كي للتعليل للجواب إذن

استغراقا وفيه توقع أي يستعمل أكثر بما فيه رجاء فان معنى لما يضرب أنه لم يقع الضرب إلى الآن ولكن وق متوقع ويجوز حذف فعله نحو شارفت المدينة ولما أي لما أدخلها ولا يدخل عليه أدوات الشرط فلا يقال إن لما يضرب و إن لم يضرب ولا استغراق ولا توقع في لم ولا تحذف فعله ، وإن للشرط والجزاء ، ولما الأمر لطلب الفعل ، ولا للنهي (يجزمها) أي يجزم لام الفعل وهذا إما صفة أو استئناف كما مر ولم يذكر كون آخره مفتوحا بنون التأكيد لأن ذلك خروج المضارع إلى معنى الانشاء فكأنه لا يباحق المضارع

(قوله مكسور) عام لفظي والتقديرى فنجو يحمر تقديره يحمر بالكسر (قوله يتفعل) وكذا ملحقاته نحو يتجورب و لم يذكرها ههنا بناء على عدم ذكرها فيما سبق فيكون الحصر بالنسبة إلى ما ذكره (قوله فانها مرفوعة) إما بحركة سواء كان لفظيا أو تقديريا أو بحذف النون ، وإعلم أنه لا بد ههنا من استثناء صورتين المتصل به نون جمع المؤنث والألف به نون التأكيد لأن الأول مبنى على السكون والثاني على الحركة

أما الأمر) وهو طلب الفعل عن الفاعل (والنهي) وهو طلب الترك أو الكف عن الفعل (فانهما يكونان على لفظ المضارع) هذا  
 بيد أن معلوم أمر الحاضر خارج عن البحث لأنه يغير لفظ المضارع ولهذا أخر بحثه عما كان على لفظ أصله (إلا أنهما) أي الأمر غير  
 روف أمر الحاضر والنهي مطاقا (مجزومان) بدخول لام الأمر ولا الناهية (وعلازمة الجزم فيهما سقوط نون التثنية) مطلقا (و  
 ن (جمع المذكور) غائبا أو مخاطبا (و) سقوط نون (الواحدة المخاطبة) لأنها نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة  
 في البواقي) أي علامة الجزم (٣٦) في غير الأصناف الثلاثة (سكون لام الفعل) (قوله الصحيحة) صفة اللام فإن أسماء

(أوجازم يجرزها) وهذا الحكم يعم المعروف والمجهول أيضا. واعلم أن جازم المضارع خمسة لم نقاب  
 معنى المضارع إلى الماضي وتنفيه نحو لم ينصر ولما كذلك مع معنى الاستفراق وفيها توقع أي  
 طلب وقوع الفعل مع تكاف واضطراب نحو لما يركب وإن في الشرط والجزاء نحو إن تدخل أدخل  
 ولا في النهي نحو لا تعلم ولا لم الأمر نحو لينصر ولهذا قال بعض المعلمين لبعض المشتغلين وأنشد قوله :  
 جازمات الفعل خمس يا غلام لم ولما وإن ولا واللام  
 (وأما الأمر) أي أمر الغائب (والنهي) سواء كان للغائب أو للحاضر (فانهما يكونان على لفظ المضارع)  
 أي في الحركات والسكنات (إلا أنهما مجزومان وعلامة الجزم فيهما) أي في الأمر والنهي (سقوط نون  
 التثنية) سواء كان تثنية لمذكر أو مؤنث نحو لينصر ولا ينصر في الغائب أصلهما ينصران ولتنصرا  
 ولا تنصرا في الغائبة أصلهما تنصران وفي المخاطب والمخاطبة تدخل لانحو لا تنصرا أصلهما تنصران ولا  
 تدخلهما لام الأمر في المعروف مفردا كان أو مؤنثا أو مجموعا لكثرة استعماله وتدخل في المجهول نحو  
 لتنصرا لقلة استعماله (وجمع المذكور) أي علامة الجزم في جمع المذكور سواء كان للغائب أو للمخاطب  
 سقوط نونه في أمر الغائب والنهي أيضا نحو لينصربوا ولا ينصربوا في الغائب أصلهما ينصربون وفي  
 للمخاطب لا تنصربوا أصلهما تنصربون ولا لم الأمر لا تدخل في المعروف كأمير (والواحدة المخاطبة) أي علامة  
 الجزم في لواحدة المخاطبة سقوط نونها أيضا نحو لا تنصربني أصلها تنصربين (وفي البواقي) وهي تنفرد  
 المذكور سواء كان غائبا أو حاضرا والمفردة المؤنثة الغائبة (سكون لام الفعل الصحيحة) صفة لام  
 الفعل نحو لينصرب ولتنصرب ولا ينصرب بالجزم في الغائب والغائبة ولا تنصرب في الحاضر (وسقوط لام  
 الفعل المعتلة) صفة لام الفعل أي علامة الجزم في النقص ستوط لام الفعل لأن حروف العلة ضعيفة  
 لا تتحمل الاعراب بالحركات سوى النصب فحذفت بالجازم علامة له نحو لا يغز ولا يغز ولا تغز ولا تغز  
 غيرها من لواوي ومن اليايى نحو لا يرم ولا يرم ولا ترم ولا ترم وغير ذلك من الغائب والغائبة ولا تغز  
 ولا ترم في الحاضر (سوى نون جمع المؤنث فإن نونه ثابتة في حالة الجزم) نحو لينصربن ولا ينصربن  
 في الغائبة ولا ينصربن في الحاضرة (وغيره) أي غير الجزم وهو الناصب أي تسقط به كل نون تسقط  
 بالجزم - سوى نون جمع المؤنث فانها لا تسقط بالجزم ولا بالناصب لأن نونها ليست بنون الاعراب بل  
 نونها ضمير كالواو في الجمع المذكور تثبت في كل الأحوال فلم تعرب فلا يظهر عماهما فيها بخلاف نون  
 غيرها حيث كانت للاعراب لأضميرا فيظهر عماهما فيها وإنما حمل الناصب على الجزم في حذف  
 النون الاعرابية لوجود ذلك في الكلام المعجز وهو قوله تعالى - فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا - الأول مجزوم  
 والثاني منصوب (وأمر الحاضر المعروف) أي الطريق في أخذ الأمر الحاضر المعروف (أن

تروف مؤنث سمعي  
 خذل في حكم السكون  
 ر معتل اللام مثلا  
 أجوف أو غيرها  
 وسقوط لام الفعل  
 (تدل) يعني علامة  
 - نزم في الناقص  
 للقيف سقوط لاه  
 نها حرف علة وهي  
 زلة الحركة في قبول  
 يير خصوص لاذ وقع  
 الآخر الذي هو محل  
 تغيير فتحذف بالجزم  
 (سوى) استثناء  
 قطع إذ السستى  
 ر داخل فمات به أي  
 كن (ورجمع المؤنث  
 نونها) ثبت في الجزم  
 (يبرد) من النص  
 الريع نحو ان ينصربن  
 نها ليست بنون  
 راب بل ضمير  
 - عمل كالواو في جمع  
 ذكر فتثبت على كل  
 ال (وأمر الحاضر  
 معروف) ليس على  
 ظ المضارع بل

قوله أما الأمر) أي الغائب والمتكلم المعروف أو المجهولان والمخاطب المجهول لا الأمر الحاضر المعلوم تحذف  
 نونية ذكره بعد (قوله والنهي) أي الغائب والمخاطب والمتكلم المعروف أو المجهول (قوله سكون لام الفعل الصحيحة) هي صفة  
 لام لا للفعل فيتناول نحو لينصرب وليأخذ وليعبد وليقبل وكذا المعتلة فلا يشمل غير الناقص والحروف وأسماءها كلها مؤنث  
 عامي وما وقع في بعض النسخ على التذكير فالأولى أن يحمل على تصحيف الناسخ لأن الظاهر كونهما صفتين للفعلين وهو ليس  
 مستقيم لخروج المثال والأجوف من الحكم الأول وهو السكون ودخولهما في الثاني وهو السقوط والأمر على العكس وإجمال  
 لهموز والمضاعف لعدم دخولهما في كل منهما (قوله سوى نون جمع المؤنث) استثناء منقطع لعدم دخول نون جمع المؤنث فيما سبق



(تحذف منه) أى من المضارع الحظاظ (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل) عليه للابتداء (إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا و) أما (إن كان متحركا فتنسكن آخره) يعنى يكفى باسكانه ولا يؤتى فى أوله بهمزة الوصل لعدم مقتضى نحوعد من تعد وجرب من تجرب ونحوهما (وهو) أى الأمر الحاضر المعروف (مبنى على الوقف) والسكون لامن عامل لأن الأصل فى الأفعال البناء ولا مشابهة بينه وبين العرب أعنى اسم الفاعل بوجه ما حتى يعرب كالمضارع أو يبنى على الحركة كالماضى فبنى على السكون وذلك مذهب البصريين وعند الكوفيين معرب مجزوم قالوا حذف لام الأمر وأعطى أثرها وهو الجزم لما وضع موضعها لافى الحقيقة لأن سكودن وهو الهمزة (والبنى على الوقف كالحزم فى اللفظ) أى فى قطع آخره عن الحركة (٣٧)

تحذف منه) أى من المضارع الحاضر المعروف (حرف المضارعة وتدخل همزة الوصل إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا) لتعذر الابتداء بالساكن أولأنها عوض عن حرف المضارعة عند البعض فوضعت موضعها نحو اضرب وما أشبهه (وإن كان) أى ما بعد حرف المضارعة (متحركا فتنسكن آخره) أى الطريق فى أخذ أمر الحاضر فيما إذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أن يبدأ بحركة ما بعده فتنسكن آخره نحو عد ودرج وغير ذلك (وهو) أى أمر الحاضر (مبنى على الوقف والمبنى على الوقف كالمجزوم فى اللفظ) هذا على مذهب البصريين وعلى مذهب الكوفيين معرب مجزوم لامبنى ولكل متمسكات تركتها حذرا عن الاطناب (وأما الفاعل فينظر فى عين الفعل الماضى فإن كان عينه مفتوحا فوزنه ناصر وضارب) ونحوها غالبا سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما وإنما اعتبر فى ذلك عين الماضى دون المضارع لأن الماضى أصل والمضارع فرع فاعتبار العين فى الأصل أولى من اعتباره فى الفرع وإنما اعتبر العين فى ذلك دون الفاء واللام لاختلاف حركة العين دونهما ومن اختلافها اختاف وزن الفاعل بالاستتواء فطريق أخذه أن تحذف علامة الاستقبال من ينصر وزيدت الألف لحقتها بالنسبة إلى غيرها من حروف الزوائد عوضا عن الياء المحذوفة بين الفاء والعين وإن كان الحق أن يزداد العوض مقام المعوض وهو الأول لوجود مانع يمنع عن ذلك لأنها لو زيدت فى الأول يصير مشابها بالمتكلم فى المضارع وماضى باب الأنف فزيدت فى مكان أقرب إليه لأداء حق ماوجب فعله بقدر الامكان ولهذا لم يزد فى الآخر ولا بين العين واللام وقيل إنما لم يزد فى آخرها لدفع الالتباس أيضا لأن فى الآخر يلتبس بالثنائية وفيما بين العين واللام يصير مشابها بالمبالغة لأن الاعجام يترك كثيرا وكسر عينه فيما إذا كان عين المضارع مفتوحا أو مضموما لأن بتقدير الفتح يصير مشابها بماضى المفاعلة وتقدر الضم يبدل نعم بتقدير الكسر أيضا يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ولكن أتى مع ذلك للضرورة لأن الالتباس بالامر أولى من الالتباس بالماضى ومع اختيار الثقل على تقدير الضم وإن لم يوجد ذلك فيه أواجه الأولوية من الأول فلأن هذا الالتباس التباس الشئ بما يشابهه بحيث أن الأمر من المستقبل واسم الفاعل مشابه على التمام بخلاف الالتباس بالماضى على تقدير الفتح لأن التشابه بينهما ليست كذلك وأواجه الأولوية من الثانى فلأن هذا الالتباس قد يزول بالاعجام بخلاف الثقل اللازم من الضم حيث لا يزول أصلا وإنما أخذ من المضارع دون الماضى ولكنه مشتقا منه بالاستقراء ولكونه مشابها به على التمام بخلاف الماضى حيث لا يكون كذلك (وإن كان) أى عين الفعل الماضى (مضموما فوزنه) أى وزن اسم الفاعل (عظيم) على

فيما بعد وكان فى الأصل فل ثم إنه اراد باسم الفاعل مايعم الصفة المشبهة ولهذا أورد أوزنه نحو أحر ونبه على أوزانها فى بحثه والمشهور أنها اسم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت والفرق المعنوى ليس غرض الصرفى (فإن كان) عراضيه (مفتوحا فوزنه ناصرا) أى فاعل غالبا نحو ضارب وفتح (وإن كان) العين (مضموما فوزنه عظيم) ووزن فعيل (قوله وأما الفاعل) اعلم أن الفاعل عند انصاف مايعم الصفة المشبهة بدليل إيراد عظيم وضخم ومريض وزن فانه انصاف ما فيكون الفاعل عنده ما اشتق لمن قام به الفعل من غير اعتبار معنى الحدث الذى به يمتاز الفاعل عند غيره عن الصفة المشبهة بمعنى الثبوت (قوله فينظر) فيه إشارة إلى أن الفاعل مشتق من الماضى وقد صرح به فى المعتلات عند بيان فاعل الأج

ضالصدر نحو وجيف والمفعول نحو جرح (و) وزنه (ضخم) أى فعل بفتح الفاء وكسر العين وقيل يسكونها (وإن كان) عين ماضيه (مكسور أفوزنه من المتهدى عالم) أى فاعل (ومن اللازم يأتى على أربعة أوزان) فاعل وفعل وأفعلاء نحو مريض وزمن بفتح الزاى وكسر الميم وأحمر (لئذ كـ) ولما كان في تصريفه خفاء قال (وحمرأ) بالمد (للمؤنث) مرددة (وجمعهما) أى جمع المذكر (٣٨) والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم) قدم لجمع في بيان صيغته لزيادة

وزن فاعل من عظم يعظم بضم العين فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمفعول والصدر لأن الفاعل قد يكون للمفعول والصدر نحو جرح ووجيف (وضخم) بفتح الضاد وكسر الحاء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين من ضخم يضخم بضم الحاء فيهما وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر نحو خنق وقيل بفتح الضاد وسكون الحاء وهذا الوزن مشترك أيضا بين الفاعل والمصدر لأن الفعل بفتح الفاء وسكون العين قد يحىء للصدر نحو قتل (وإن كان) أى عين الفعل الماضى (مكسور أفوزنه من) الفعل (المتعدى عالم) على وزن فاعل من علم يعلم بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع (ومن) الفعل (اللازم يأتى على أربعة أوزان) أحدها على وزن فاعل (نحو مريض) من مريض يمرض بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر كما بيناه في عظيم (و) الثانى فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (زمن) من زمن يزمن بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع وهذا الوزن مشترك بين الفاعل والمصدر كما بيناه في الميم (و) الثالث على وزن أفعل نحو (أحمر لئذ كـ) مفردا من حمر يحمر بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع ومنه أحول وأحمق وأخرق وآدم وأرعن وأتمر وأعجف وأعجز ومنه أعجم عند الأصمى وهذه الأسماء كلها من فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع والضم في عينهما فهى لغة (وحمرأ بالمد) أى بعد الراء على وزن فعلاء (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (حمر بضم الحاء وسكون الميم وتثنية أحمر أحمران وتثنية حمراء حمراء) فكان تصريفه أحمر أحمران حمر حمراء حمراوان حمر (و) الرابع على وزن فعلان نحو (عطشان لئذ كـ) مفردا من عطش يعطش بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع وهذا الوزن يصلح للصدر أيضا نحو ليان (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء وبالتصغير (للمؤنث) المفرد (وجمعهما) أى جمع المذكر والمؤنث (عطاش بكسر العين وتثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشان) فكان تصريفه عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشانان ومنه ريان ريانان رواء ريار ريان رواء واعلم أن هذه الأوزان الأربعة للصفة المشبهة ويحىء أوزانها على غير هذه الأوزان أحدها فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو شكس وهذا الوزن يصاح للصدر أيضا نحو قتل وثانها فعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وهذا الوزن يصاح للصدر أيضا نحو شغل . وثالثها فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ملح وهذا الوزن يصلح للصدر أيضا نحو فسق . ورابعها فعل بضم الفاء والعين نحو جنب . وخامسها فعل بفتح الفاء والعين وكسرهما نحو حسن وخشن وهذان الوزنان يصلحان للصدر أيضا نحو طاب . وسادسها فعال بفتح الفاء نحو جبان وهذا الوزن يصلح للصدر أيضا نحو ذهاب . وسابعها فعال بضم الفاء نحو شجاع وهذا الوزن يصلح للصدر أيضا نحو سؤال . والفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أن اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث والصفة المشبهة ما اشتق من

رابطته (وتثنية أحمر حمراوان وتثنية حمراء حمراوان) بقلب الهزمة وا على غير القياس (عطشان) لئذ كـ (رد) (وعطشى) بفتح العين وسكون الطاء (للمؤنث) (وجمعهما) جمع عطشان عطاش (بسر العين) باستواء المذكر والمؤنث (تثنية عطشان عطشانان وتثنية عطشى عطشانان) (صفة المشبهة التي اسم مشتق للصفة ت إلى صفة يزية أوزان غير كـ فاعل لها سبعة ر وزنا بالاستقراء يسكون العين ركات الفاء نحو كس وملح وصلب ل بفتح الفاء ركات العين نحو ن وخشن وعجل

ل بكسر الفاء والعين وبضمهما نحو صغر وجنب وفعل بفتح وضمها نحو جبان وشجاع وفعل بفتح العين وكسرها نحو شيطم وجيـد وفعل بفتح الفاء والياء نحو حريص وفعل ول وأفعـل وفعلان نحو ساجم وغيور وأبلج وغضبان ولعدم انحصار الأوزان فيما ذكره . قال

اعند غيره فمشتق من المضارع . واعلم أن ما ذكره من أوزان الفاعل والمفعول والمبالغة هو الغالب وأنه سماعى سوى فاعل ومفعول ألا أنه قد يحىء من مفتوح عين الماضى نحو قد ر وصور ومن مضوم العين نحو حسون وقد يحىء والمفعول على حاوية المبالغة على عجا

(واختصرت) بحث اسم الفاعل (بد كرم ما يمكن ضبطه) من أوزان الفاعل (وركت ماعدا) ما عدا ما يمكن ضبطه حذره من الاطالة وفي كلامه إشارة إلى أن أكثر أوزانه ممحى بل القياس هو وزن فاعل (وأما) اسم (المفعول) وهو اسم لمن وقع عليه الفعل (من جميع الثلاثي) أي سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مضموما (٣٩) أو مكسورا فوزنه (مجبور وكسير) أي وزنه اثنان قياسي

فعل لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت فثبت به أن الصفة المشبهة لا تشتق إلا من الفعل اللازم واسم الفاعل أعم منها (واختصرت بد كرم ما يمكن ضبطه من الفاعل وركت ماعدا) أي اسم الفاعل يأتي على أوزان غير ما ذكره الشيخ نحو مشعل من شمل بضم الميم على وزن مفعول بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين وبيوت من بيت بفتح العين على وزن فاعول بفتح الفاء وتشديد العين وملك من ملك بفتح اللام على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا الوزن مما ذكره الشيخ لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يحى من فعل بفتح العين وحريص من حرص بفتح الراء على وزن فاعيل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا لكن ذكره من فعل بكسر العين وهو يحى من فعل بفتح العين كما ذكرنا وأشب من شيب بفتح الياء على وزن فاعل وهذا الوزن مما ذكره الشيخ أيضا من فعل بكسر العين لامن فعل بفتحها وهو يحى منه كما ذكرنا فلهذه الأوزان كلها من فعل بفتح العين ولم يذكرها الشيخ فيه وأما من فعل بضم العين نحو سهل على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وصعب على وزن فعل بفتح الفاء والعين وهما ما ذكرناه في الصفة المشبهة ومجد على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهما ما ذكره الشيخ لكن ذكره في فعل بكسر العين وهو يحى من فعل بضم العين كما ذكرنا وأما من فعل بكسر العين نحو حذر على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين ونعب على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وهما ما ذكرناه في الصفة المشبهة وعمر أصله عرى على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين أعل كاعلال قاض وهذا الوزن يصلح للمصدر أيضا والحاصل أن أوزان اسم الفاعل والصفة المشبهة في الأصح من الثلاثي المجرد غير أوزان المبالغة منه خمسة عشر وقد ذكر الشيخ خمسة منها وترك عشرة أخرى ولهذا قال واختصرت الخ وقد ذكرت كلها من قولنا واعلم أن هذه الأوزان الأربعة إلى ههنا فاجتهد في استخراجها وعشرة أوزان منها مشتركة بين الفاعل والمصدر ووزن واحد منها يصلح للمفعول أيضا كما أشرنا إلى هذا (وأما المفعول من الثلاثي) سواء كان عين ماضيه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما (فوزنه مجبور وكسير) على وزن مفعول وفاعيل وطريق أخذه أن تحذف حرف المضارعة من يفعل بضم الياء وفتح العين وتدخل الميم المضمومة مقامه لقرب الميم من الواو في كونهما شفويتين وإنما لم يزد من حروف العلة لتعذر ألفا فلتعذر الابتداء بالساكن وأما الواو فلعدم زيادته في الأول وأما الياء فلئلا يلتبس بالمضارع فصار مفعول ثم فتح الميم لئلا يلتبس بمفعول باب الأفعال فصار مجبر على وزن مفعول ثم ضم الياء حتى لا يلتبس بالموضع فصار مجبر ثم أشبع الضمة لانعدام مفعول بضم العين بغير التاء فتولدت منه واو فصار مجبور وأما وزن الفاعيل فمشتق بين الفاعل والمفعول ووجه الفرق بينهما أن الفاعيل إذا كان بمعنى للمفعول يستوى فيه الذكر والمؤنث لو ذكر بغير الموصوف وبالموصوف يفرق بينهما لأنه لا تدخل الهاء في مؤنثه نحو مررت برجل قتيل وامرأة قتيل إذا ذكر بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بقتيل فلان وفتيلته والفارق بينهما الموصوف فقط وإذا كان بمعنى الفاعل يفرق بينهما مطلقا إذ الهاء دخلت في المؤنث نحو مررت برجل كريم وامرأة كريمة بالموصوف وبغير الموصوف نحو مررت بكريم وكريمة والفارق بينهما الموصوف والهاء وكذا رحيم ورحيمة (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثي) سواء كان رباعيا منبدا

وهو مفعول وصماحي وهو فاعيل غير أن اسم المفعول من فعل بالضم يؤتى بواسطة الجار ولذا اختير نسخة كسير بالسين بمعنى المكسور على كثير بالياء ثم وزن فاعيل مشترك بين الفاعل والمفعول فإذا كان للمفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث والفارق بينهما الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل أي مقتولة وإن لم يذكر الموصوف فلا بد من التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وفتيلته وكذا إذا نقل إلى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وإن ذكر الموصوف نحو كبش ذبيح ونعجب من ذبيحة والذبيح اسم المذبح وإذا كان فاعيل الفاعل يفرق فيه بين الذكر والمؤنث سواء كانا جريا على الموصوف أولا نقولا

رجل نصير وامرأة نصيرة أي ناصرة ومررت بنصير زيد وبنصيرته (وقد ذكرنا الفاعل والمفعول من الزوائد على الثلاثي) (قوله وكسير) بمعنى مكسور وقع في بعض النسخ بدله كثير والأصح هو الأول كلابخني (قوله من الزوائد على الثلاثي) الزائد قد يكون بمعنى العارض يقال ألفا كرم زائد ويقابله الأصلي وقد يكون بمعنى الكثير يقال حروف دحرج زائدة على حروف ضرب أي كثيرة منها ويقابله القليل والمواد ههنا المعنى الثاني فيشمل الرباعي المجرد ومن يدا

(في بحث ( المصدر الميمى ) أى بيناهناك بمقابلة أنهما مما فوق الثلاثى بإبدال حرف المضارعة بميم مضمومة فلا وزن لهما غير ما ذكر ولا تعرض له هنا لكن نذكر أن يعلم أن الفاعل والمفعول قد يشتركان في الصيغة بسبب الاعلال والإدغام والفرق بالاختلاف التقديرى نحو مختار أصله مختير بكسر الميم في الفاعل وفتحها في المفعول ونحو مختاب أصله متحاب متحاب بكسر الباء الأولى في الفاعل وفتحها في المفعول هذا إذا كان الفعل متعديا وأما إذا كان لازما فالمفعول يعرف بإتيان حرف الجر نحو منصوب فيه . ثم لما كان للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة أى بمعنى التكثير مخالفة الأوزان مالم يوضع للمبالغة أتم بحثها بذكرها بقوله (وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (٤٠) (جهول) لكثير الجهول وزن فعول إذا كان بمعنى الفاعل يستوى فيه المذكور

والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون بمعنى المفعول فينبغى يفرق بينهما نحو ناقة حلوب وبعير حلوب ويأتى هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الأوزان بالمبالغة بالنسبة إلى الفاعل لغیر المبالغة (و) منها (صديق) لكثير الصديق (وكذاب) بالفتح لكثير الكذاب (وغفل بضم الغين والفاء) لكثير الغفلة وفعل بضم الجيم والفاء أيضا نحو جنب (ويقظ بفتح الياء وضم القاف) بمبالغة يقظان في مختار الصحاح رجل يقظ بضم القاف وكسرها أى مستيقظ حذروا يقظته من نومته فهو يقظان والاسم اليقظة (ومندرار) بقل

أوخاسيا أوسداسيا أجوف أو مضاعفا متعددين (في المصدر الميمى) والزمان والمكان وذلك بقلب العين ألفا أو بإدغامه نحو مخاف ومختار ومبتاع في الأجوف ومحباب ومتحاب ومستحب فيه المضاعف يصلح للفاعل والمفعول والمصدر الميمى والزمان والمكان لكن الفرق بينهما اختلاف التقدير وهو كسر الميم للفاعل وفتحها للمفعول وغيره فلذلك لا يعلم إلا بعد تقص قلب العين وذلك إدغامه لأن هذا الالتباس يحصل بهما وبزول بنقصهما وقد أشترت إلى أمثلة هذا كما في بحث قوله وإن كان الفعل زائدا إلى قوله والفاعل منه بكسر الميم فلا يعيدها ، قيل هذا القول منه هنا مستدرك لأنه يعلم من ذلك القول وجوبه أنه صرح به للبتدين وإنما قلنا أجوف أو مضاعفا لأن ذلك لا يتصور إلا فيهما وإنما وصفنا الأجوف والمضاعف بقولنا متعددين لأنهما لو كانا لازمين يفرق المفعول من هذه الأربعة بزيادة حرف الجر ولأنه لا يأتى إلا به كما أشرنا إلى ذلك (وأوزان المبالغة) للفاعل على أنواع منها (جهول) لكثير الجهول على وزن فعول وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والمفعول لكن الفرق بينهما أنه إذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين المذكور والمؤنث إذا ذكر بالموصوف والمؤنث إذا لم يذكر بالموصوف لا تدخل في المؤنث نحو ممرت برجل شكور وامرأة شكور بالموصوف ونحو ممرت بشكور وشكور غيره فالفرق بينهما بالموصوف فقط وإذا كان بمعنى المفعول يفرق بينهما سواء ذكر الموصوف أولا لأن المصاء تدخل في مؤنثه نحو ممرت بناقة حلوب وبجمل غير حلوب بالموصوف ونحو ممرت بحلوب وبغيره فالفرق بينهما بالموصوف والمصاء (و) منها (صديق) وفسيق لكثير الصديق والفسق على وزن فاعل بكسر الفاء والعين مع تشديد العين (و) منها (كذاب) وصيار لكثير الكذب والضير على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (و) منها (غفل) لكثير الغفلة (بضم الغين والفاء) على وزن فعل الفاء والعين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة نحو جنب (و) منها (يقظ) لكثير اليقظة (بفتح الياء وضم القاف) على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين (و) منها (مندرار) ومسقار لكثير الدر وهو مطر ضعيف القطرة ولكثير السقم على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين وهذا الوزن مشترك بينه وبين اسم الآلة نحو مفتاح (و) منها (مكثير) ومعطير لكثير الكلام والعطر على وزن مفعول بكسر الميم وسكون الفاء وكسر العين بالمد (و) منها (لعنة) وضحكة لكثير اللعنة والضحك (بضم اللام وفتح العين) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين (فان أسكنت العين من الوزن الأخير) وهو قوله لعنة (صار بمعنى المفعول) وفيه نظر لأن لعنة بضم اللام

والمؤنث نحو رجل شكور وامرأة شكور ويكون بمعنى المفعول فينبغى يفرق بينهما نحو ناقة حلوب وبعير حلوب ويأتى هذا الوزن للصفة نحو وقور فتخصيص الأوزان بالمبالغة بالنسبة إلى الفاعل لغیر المبالغة (و) منها (صديق) لكثير الصديق (وكذاب) بالفتح لكثير الكذاب (وغفل بضم الغين والفاء) لكثير الغفلة وفعل بضم الجيم والفاء أيضا نحو جنب (ويقظ بفتح الياء وضم القاف) بمبالغة يقظان في مختار الصحاح رجل يقظ بضم القاف وكسرها أى مستيقظ حذروا يقظته من نومته فهو يقظان والاسم اليقظة (ومندرار) بقل

السما مندرار ندر بالمطار أى يسيل منها بالكثرة (ومكثير) بكسر الميم مبالغة التكثير أى في الكلام وسكون فان أصل السكرة مدلول المادة ومدلول الصيغة المبالغة فيهما (ولعنة بضم اللام وفتح العين) لكثير اللعنة (فان أسكنت العين من الوزن الأخير) وهو فعلة (يصير بمعنى المفعول) أى لمبالغة المفعول قال في مختار الصحاح رجل لعنة بالعين وكثيرا ولعنة بالتسكين لأنه الناس وفي قوله من الوزن الأخير تعميم للحكم المذكور يقال رجل ضحكة بفتح الحاء أى كثير الضحك وضحكة بكسرها أى ضحك منه كثير ومن وزان مبالغة الفاعل طوال بالضم والتشديد لكثير الطول وعجاب بالضم وتخفيف الجيم أى البلوغ في العجب ومجزم لكثير الجزم أى التلخيص

وعلاصةً لكثير العلم ورواية بكسر الواو لكثير الرواية في القصص وبجذامة لكثير القطع للوثة وفروقة لكثير الفرق بفتح الفاء  
 وضم الراء وهو الخوف مبالغة فرق صفة مشبهة قال في عرايس المحصل الفرق الحائث الذي اشتد فزعه وخوفه والباء فيه للباء  
 في الدم انتهى والتفسير بكثير الفراق سهو ومن أوزانه فيقول نحو قيوم أصله قيوم من أقام الأمر إذا حفظه ووزن فعال بالفاء  
 أصل مطرد ولذا ينشئ ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور والأوزان التي في آخرها تاء المبالغة نحو فعلة وفعالة ومفعلة تجوز  
 على غير الجمع الصحيح وتكون صيغة التأنيث منها كصيغة التذكير ويستوى التذكير والتأنيث أيضاً في فعول ومفعيل ومفعلة  
 لإلعدوة ومسكينة فانهما محمولان على صديقة وفقيرة حمل النقيض على النقيض في الأول وحمل النظم على النظم في الثاني ومانعاً  
 ذلك على القياس المشهور . ولا بأس بأن تذكر على طريق التتمعة نبذاً من الوجوه التي ترك ذكرها إعانة للطلاب على ضمة  
 المشتقات فنقول أولاً قد عرفت أن المصدر الميمي وهو ما وضع ليدل على حدث فقط بيم زائدة يشترك غالباً في الصيغة مع اسم الزمان  
 الذي هو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومع اسم المكان الذي هو اسم مشتق لمكان وقع فيه الفعل إلا أن المصدر  
 الميمي كغير الميمي لا يصرف إذ لا احتياج فيما يبدل على مجرد الحدث إلى صيغة التنثية والجمع والتأنيث أو أن كلا من الزمان والمكان  
 يصرف على ثلاثة أوجه وجمعه في الثلاثي مفاعل نحو مضارب وفي الزيدات بالألف والتاء نحو مستخرجات ويحيى المكان بالياء  
 على غير القياس نحو المسبعة والمظلة ثم نسرع في سائر الوجوه . أما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما يالحج به الفعل المفعول  
 لا يبنى إلا من الثلاثي لثمتدى وصيغته مفعول ومفعال ويصرف كتصرف اسم الزمان من الثلاثي وقد يأتي على مفعلة نحو مكسر  
 ووزن مفعول ومفعلة بضم اليم والعين نحو النخل والندق والسكحلة والمحرضة ليس بقياسي ولذا قال بعضهم إن نحوها اسم لآلة مخصوص  
 لا يلاحظ فيها وصف الآلية فايست باسم آلة اصطلاحى . وأما بناء المرة فهو ما رضع (٤١) ليدل على كمية الحدث

وبناء النوع ما و  
 ليدل على كيفية  
 وصيغتهما من التأنيث  
 التي لاتاء في مصدر  
 فعلة بفتح الفاء  
 وكسرها للنوع  
 من الثلاثي إن

وسكون العين على وزن ضحكة بضم الضاد وسكون الحاء وهو مبالغة اسم الفعل والمفعول كذا  
 في شرح المراح . واعلم أن في قوله وأوزان المبالغة جهول إلى آخره تساعداً لأنه يلزم منه حصر  
 أوزانها في هذه الأوزان الثمانية وليس كذلك لأن أوزانها ترتقى إلى خمسة عشر منها طوال  
 لكثير الطول على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين وهذا الوزن مشترك بين مبالغة اسم  
 الفاعل وجمع التكسير نحو اصرار ومنها كبار لكثير الكبر وعجاب لكثير العجب على وزن فعال بضم  
 الفاء وفتح العين مع التخفيف ومنها مجزم لكثير الجزم وهو القطع على وزن مفعول بكسر اليم وسكون

مصدرها بالتاء فعلى لفظ المصدر يتوصيف نحو كراهة واحدة ومحمدة واحدة في المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودرية دقة  
 وعافية لطيفة في النوع ومانوق الثلاثي إن كان مصدره غير تاني فزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة وانكسرة واستخسر  
 وتدرجة وحرنجامة وإن كان مصدره بالتاء فعلى لفظه أيضاً مع التوصيف نحو إجارة واحدة ودرجة واحدة واستقامة واحدة  
 في المرة وعشرة محببة وتمزية بلغة وإجابة سريعة في النوع ويترك التوصيف اكتفاء بالقرآن ويجمع المرة والنوع بالألف والواو  
 وجمعهما من الثلاثي بفتح عينهما نحو نصرات ونصرات ويجوز كسر العين في بناء النوع . وأما الصغر فهو ما يزيد فيه ياء  
 لتدل على تقايل وهو عائد إلى وصف الصغر أوزانه وصيغته من الثلاثي المفرد المتمكن فعيل بضم أوله وفتح ثانيه وياء ساكنة  
 بعدها ومن الرباعي فعيعل وفعيعل بالضم والفتح أيضاً وبكسر ما بعده الياء إلا أن يكون التاء للتأنيث أو ألفيه أو الألف مع التأنيث  
 المشبهتين بهما أو ألف أفعال جمعاً فيفتح ما بعدها نحو نصير في تصغير نصرو نحو مكيرم وأحيمر في تصغير مكيرم وأحمر ولا يعتبر في أوامر ولا يعتبر في أوامر  
 التصغير الأصول والزوائد تسهلاً لضبط نحو قضيب في تصغير قضاب وإن كانت الثانية مدة تقلب أو انضم ما قبلها نحو جحوم  
 في تصغير عالم ولا يصغر ما فوق الرباعي على الألف وإذ اضطرر الحامس على ضعفه يحذف خامسه لحصول الثقل عنده نحو جحيم  
 جحمرش وقيل يحذف ما أشبه الزائد فيقال جحيرش والألف والواو والمدة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء نحو مقينج ومضير  
 في تصغير مفتاح ومضروب ويختار حذف الزائد الثاني في نحو منطلق لأنه أقل فائدة فيقال مطبق ويجوز التعويض بمدة  
 الكسر نحو مغيليم في مقتل وذو الزوائد غير المدة تبقى المفضل منها نحو مقيعس في مقعئس وتحذف زيادات الرباعي المجرد  
 المدة ليصالح أوزان التصغير نحو قشعر في قشعر وحرنجيم في حرنجام والتصغير لا يدخل الأفعال والحروف والأسماء علماً  
 الفعل فلا يقال ضو يرب زيدا والامم التضمن معنى الحرف نحو أين وهذا آمزوج . وأما اليم المنسوب فهو اسم

آخره ياء مشددة ليدل على نسبة موصوفة إلى المجرى عنها نحو رجل بصرى وامرأة بصرية في النسبة إلى بصرية وقياسه حذف  
 تاء التانيث من المنسوب إليه وحذف زيادة التنثية والجمع نحو ضاربى في ضاربان وضاربون وتحذف الواو والياء في فعولة وفعيلة  
 بشرط كونهما صحيحى العين نحو شئى وحفى في نسبة شئوء وحيفة لامن مذكرها للفرق ولامن معتل العين نحو قوولى في  
 قولولة وطوولى في طويلة ولامن مضاعف العين نحو ضرورى وشديدى في ضرورة وشديدة وتحذف الياء من فعيلة بالضم غير  
 مضاعفة كجفى في جهينة وتحذف من صيغة الفاعل المعتل اللام بفتح الفاء أو ضمها وتقلب الياء الأخيرة واوا ويفتح ما قبلها نحو  
 عنوى وقصى في عفى وقصى في قول المعتل اللام تثبت الواو في الذاكر اتفاقا فيقال في عدو عدوى وفي المؤنث كذلك عند البرد  
 وتحذف إحدى الواوين عند سيبويه للفرق فتقول عدوى بفتح ما قبل الواو وتحذف الياء في نحو سيدي للثقل وتقلب الألف  
 المتطرفة واوا إذا كانت منقلبة ثالثة أو رابعة نحو عصى في عصا ومرموى في مرمى وتحذف غير المنقلبة وما فوق الرابعة نحو  
 حبلى في حبل وقبعثرى في قبعثرى وقد جاء في رباعى ساكن العين نحو دنيا قلبت ألفه واوا فيقال دنوى و بزيادة الألف نحو دنياوى  
 كما يقال صراوى وتحذف الياء الرابعة للتطرفة للسكسور ما قبلها على الأنفصاح فيقال قاضى ومنهم من يقول قاضوى وفعلة بسكون  
 العين من معتل اللام لا يغير لاه عند سيبويه نحو ظى في ظبية وقروية شاذعنده وقال يونس طبوى في ظبية وطفى في ظى وما فى  
 آخره ياء مشددة إن كانت زائدة حذفت ككرمى وإن كانت أصلية نحو مرمى فنبسته مرموى على قول وما فى آخره همزة بعد  
 الألف إن كانت للتانيث قلبت واوا كحمرأوى في نسبة حمراء وإن كانت أصلية تثبت على الأكثر نحو قرأى في قراء وإن كانت  
 منقلبة فوجهان نحو كسأى بالبقاء وكسأوى بالقلب وفي المركب المزجى ينسب إلى صدره كبعلى في بعلبك وخمسى في خمسة عشر علما  
 وفى المركب الإضافى ينسب إلى (٤٢) الجزء المقصود نحو زيرى في ابن زير وعبدى في عبد مناف والجمع المكسر

الفاء وفتح العين ومنها علامة ونسابة لكثير العلم والنسب على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين  
 ومنها راوية لكثير الرواية على وزن فاعلة بكسر العين ومنها مخدامة لكثير الخدمة على وزن مفعلة  
 بكسر الميم ومنها فروقة لكثير الفراق على وزن فعولة بفتح الفاء فالأولى أن يقول من أوزان المبالغة  
 جهول الخ فلهذا قلنا منها جهول إلى هنا ويسوى بين المذكر والمؤنث في ثمانية أوزان من بين هذه  
 الأوزان لقلة استعمالها من أحدها علامة ونحوه وثانيها راوية ونحوه وثالثها فروقة ونحوها ورابعها ضحكة  
 ونحوها وخامسها ضحكة بضم الضاد وسكون الحاء ونحوها وسادسها مخدامة ونحوها وسابعها مسقام

يرد إلى الواحد نحو  
 صحفى بالفتح في صحف  
 جمع صحيفة ووزن  
 فعال بالتشديد للإبادة  
 لماحق بالمنسوب نحو  
 خباز عامل الخبز  
 وبابه وكذا فاعل بمعنى

ونحوها

ذى كذا نحو لابن بمعنى ذى لبن . وأما أفعال التفضيل

فاسم مشتق من يفعل ليدل على زيادة موصوفة في أصل الفعل على الغير وصيغته أفعال وهو من ثلاثى مجرد لالون ولا عيب  
 فيه ومن غيره يحى التفضيل بالتوصل بأن يأخذ أفعال مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل ما قصد زيادته تمييزا نحو أشد منه  
 بياضا وعجى وأقوى منه دحرجة وأقل منه إكراما وأحرص منه مقاتلة وأعلى منه استخراجا وغير ذلك وقياسه أن يحى  
 لتفضيل الفاعل لعمومه أو لكونه عمدة ويحى لتفضيل المفعول على الشذوذ نحو أشهر وعما فيه اللون والعيب ويحى أفعال  
 للصفة وشذأحمق من هينة وكذا أولاهم وأعظام من الزوائد وتصريف مطرداته أفضل أفضال أنضاون وأفاضل فضليات  
 وفضل وأفضل يستعمل بن أو اللام أو الإضافة ويجوز حذف النضل منه إذا كان معلوما نحو الله أكبر . وأما فعل التعجب  
 لما وضع ليدل على إنشاء التعجب لأصل الفعل إما بالنسبة إلى فاعله أو مفعوله أو بالنسبة إلى نفس الفعل أو إلى كل منها  
 لجواز حصول التعجب بالشاء فالمتعجب سماع إعطاء أمير يزيد ما لا عظيما إذا قال ما أنعم زيدا يحتمل أن يتعجب من لطف المعطى مع  
 دناءة المعطى له أو يتعجب من عظيم المعطى أو من الاعطاء والسخاء أو من السكل وله صيغتان ما فاعله وأفضل به ولا يتصرف  
 فيها بالتثنية والجمع وغيرها لأن فعل التعجب جار مجرى ضروب الأمثال فلا يغير ، ولا يبينان إلا من ثلاثى دال على الثبوت  
 قابل للزيادة والنقصان غير ذى لون ولا عيب ظاهر فلا يقال ما أعرجه ويستعملان كاسم التفضيل أصيلا وتوصيلا لأنهما  
 مأخوذان منه زيد في الأول ما الموصوفة المقيدة بكارتها تعظيم المكفى عنه بما فعنى ما شئ عظيم ، ولما ركب مع أفعال  
 الدال على الزيادة حصلت مبالغة مدلوله بحيث يفسأ منها التعجب ويبقى آخره على الفتح كالماضى كما بنى آخر الثاني

ونحوها وثامنها معطير ونحوه وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة كما قالوا هي عدوة الله وإنما لم  
 يدخل الهاء في المفعول الذي للفاعل حملا على صديقة فإنه نقيضه .  
 [فصل في تصريف الأفعال الصحيحة]  
 وإنما قدم تصريف الأفعال الصحيحة على المعتلة لأن الصحيح أصل والمعتل ليس بأصل ( يتصرف  
 الماضي ) إنما قدم تصريفه على غيره لأن وجوده متحقق وصيغته مجردة بخلاف غيره ( والمستقبل )  
 إنما قدم تصريفه على تصريف الأمر والنهي لأن المستقبل أصل منهما بحيث إنهما اشتقما من المضارع  
 ( والأمر ) إنما قدم تصريفه على النهي لأن الأمر للطلب والنهي للكف والطالب أصل من الكف أو  
 لأن مفهوم الأمر وجودي ومفهوم النهي عدوي والوجودي مقدم على العدوي من وجه كالحياة والموت  
 ( والنهي من العروف والمجهول ) وهذان القيدان يرجعان إلى هذه المذكورات وإنما قدم تصريف  
 العرف على تصريف المجهول لأن المعلوم أولى بالتقديم لكون صيغته معقولة بسبب معقولة معناه  
 وهو إسناد الفعل إلى الفاعل بخلاف المجهول حيث لا تكون صيغته معقولة بسبب عدم معقولة معناه  
 وهو إسناد الفعل إلى للمفعول ( على أربعة عشر وجها ) وهو متعلق بقوله يتصرف ( ثلاثة للغائب )

واختار نصريف الصحيح لسلامته عن تغيير فيلحق بكونه معيارا ( يتصرف الماضي ) بسبب الحاق الضمائر ( والمستقبل ) بفتح على المشهور والقياس يقتضى كسرهما لأنه زمان آت فليلق أن يعبر عنه بصيغة الفاعل كالماضي وكان فتح الباء لأن زمان يستقبله فهو مستقبل بالفتح لكن الأولى الكسر كما ذكره التفتازاني ( و ) يتصرف ( الأمر والنهى ) يندرج فيهما الـ والحاضر ( من المعروف والمجهول ) أى من معروف هذه الأربعة ومجهولها ( على أربعة عشر وجها ) أى صيغة وهى السكام باء هيئتها من الحركة والسكون وترتيب الحروف . فان قلت إن ثنية مخاطب مع مخاطبة متحدثان صيغة فتكون الصيغ عشرة . قلت إنها مختلفان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة فى تقدير فرعه والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف فى التعدد الاعتبارى لما ارتقت صيغ الأفعال إلى كذا فانها تجعل الضمائر اللاحقة بها جزءا منها اعتبارا نظرا إلى احتياج الأفعال إلى ألفاظ واحتياج الضمائر إلى ما اتصل بها فى الوجود كاحتياج الكل إلى الجزء ويجعل المجموع صيغة أصلية فى كلمة واحدة اء حتى لا يجوزن توالى أربع حركات فيها ( ثلاثة للغائب

( قوله في تصريف الأفعال ) لما كان معظم الأبحاث في هذا الباب والقصود الأصلية تصريف الأفعال كما أشار إليه في الكتاب اقتصر عليه هنا وإن بين في هذا الفصل تصريف الفاعل وغيره ( قوله على أربعة عشر وجها ) ولقائل أن إن اعتبر في تعدد الوجوه اختلاف الصيغة فثلاثة عشر في الماضي والأمر والمعلوم وأحد عشر في غيرها وإن اكتفى بأحد المعنى فثمانية عشر في الكل اللهم إلا أن يحمل على عادة التصرفين .

ثلاث الغائب وثلاثة مخاطبة) أسقط التاء في العدد الذي معدوده موت بحكم مسنده حسن (الوجهين لكلام) كون كل من الوجهين للتكلم عرف التصريف وإلا فني أحد الوجهين يشارك للتكلم الغائب أو المخاطب ولكن بطلب تكلم على مشاركته فينسب الصيغة إليه (رجلا كان) ذلك التكلم (أو امرأة) يعني لا يوضع لكل نوع منه صيغة على حدة وضعت للغائب والمخاطب حتى تصير مثلها ستة وجوه لأن التكلم يرى في أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث أو يعلم بصوته كتنفي بالوجهين منه وأما اشتباه الصوت فتدبر لا يبنى عليه الأحكام فالأفعال الأربعة مشتركة في التصريف للذكور مع ما هو لا قوله (وجهان للتكلم) جعل الوجهين له وإن كان أحدهما له ولغيره لكون ذلك الغير متكلماً حكماً حتى إذا قال واحد من الغائبة لضرب كان كما يقال كل واحد منها اضرب فيكون من باب التغليب (قوله رجلا كان أو امرأة) اعترض عليه بأن التكلم يكون صبيها وصبية فالوجه أن يقال مذكر أو مؤنث ولنا في كل من الاعتراض والوجه نظر أما الأول فلأنه ليس كلام المصنف ما يفيد الحصر وإنما خصهما بالذكر لحصول المقصود بهما وهو بيان عدم اختلاف صيغتهما بما يختلف به صيغة الغائب والمخاطب وهو التذكير والتأنيث ليحصل الامتياز وسبب الاتحاد كونهما للتكلم لأنه يرى ويسمع كلامه فيحصل الامتياز من غير اختلاف (٤٤) الصيغة ولا دخل للصغر والكبر في الاختلاف والاتحاد قطعا . ولما بين

أي للذكر الغائب نحو ضرب ضرباً ضربوا في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو يضرب يضربان يضربون في المضارع معلوماً ومجهولاً ونحو لا يضرب لا يضربان لا يضربوا في الأمر معلوماً ومجهولاً ونحو لا يضرب لا يضربان لا يضربوا في النهي معلوماً ومجهولاً (وثلاثة للغائبة) أي للثلاثة الغائبة نحو ضربت ضربتا ضربن في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو تضرب تضربان تضربن في المضارع معلوماً ومجهولاً ونحو لا تضرب لا تضربان لا تضربن في الأمر معلوماً ومجهولاً (وثلاثة للمخاطب) أي للذكر نحو ضربت ضربتما ضربتم في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو تضرب تضربان تضربون في المضارع معلوماً ومجهولاً ونحو لا تضرب لا تضربان لا تضربن في النهي معلوماً ومجهولاً (ووجهان للتكلم) أي للرجل أو المرأة (نحو ضربت ضربتما ضربتم في الماضي معلوماً ومجهولاً ونحو تضرب تضربان تضربون في المضارع معلوماً ومجهولاً ونحو لا تضرب لا تضربان لا تضربن في النهي معلوماً ومجهولاً فقط أيضاً لأن معروفهما لا يأتي منه الوجهان كما سيجيء وإعمال الفرق بين المذكر والمؤنث في التكلم ولم يعط

صنف عدم اختلاف صيغة في التكلم تكبيراً بالتذكير لتأنيث بين في الصغر لئلا يظهور اشتراكهما في العلة وعدم المنع وأما الثاني فلأن المتكلم قد يكون هو الله تعالى ولا يوصف بالذكورة لأنوثته والملائكة وهم يوصفون بهما أيضاً قد يكون من المادات كافي المعجزات لا يوصف بهما نعم صف الألفاظ المعبرة

ما بحسب الاصطلاح ولا كلام فيها لأن المراد من المتكلم ههنا

عنه اللغوي كما كان من الغائب والمخاطب كذلك فالوجه على زعم المعترض أن يقال مذكر أو مؤنثا في نعم الكل . فإن قلت صيغة الفعل في ضرب وضرباً وضربت وضرباً وكذلك في ضربن وضربت الخ فيكون صيغة الماضي ثلاثة وقس على هذا سائر الأفعال لأن الضمائر في آخرها ليست جزءاً من الفعل بل هي أسماء فلا تعتبر صيغة الفعل بتغيرها كما في ضربه وضربك وضربني . قلت الحال على ما ذكرت لكنهم لما رأوا شدة الامتزاج والاختلاط بين الأفعال وهذه الضمائر كما كانت بين الشكل والجزء جعلوها في حكم الجزء حتى أطلقوا على مجموعها السكامة والفعل وإن كان الحقيقة كلاماً وجعلوا التغيير فيها تغييراً في صيغة الفعل كيف وقع هذا الجعل في الواقع حيث غير صيغة الفعل بتسكين وآخر عند إلحاق نون الضمير أوتائه في آخره فراراً من توالي الحركات وذلك إنما يمنع في السكامة الواحدة بدليل وقوع نحو ضربك وجعل النون في الأشياء الخمسة في المضارع علامة الرفع مع كونها بعد الضمائر ومحل الاعراب آخر السكامة ولم يحز العطف عليها من غير تأكيد وفصل أما بيان شدة الامتزاج فلأن الأفعال محتاجة في الإفادة إلى هذه الضمائر لكونها فواعل وهذه الضمائر أيضاً محتاجة في وجودها إليها لكونها ضمائر متصلة غير مستقلة بالتلفظ بدون ما اتصل به بخلاف ضرب زيداً وضرب زيد وضربك

اكمل



(غير أنه) الضمير لسان (لا يأتى الوجهان) التسكّم في المعروف من الأمر والنهي (لان طلب التسكّم الفعل) أولئك  
نفسه غير محتاج إلى العبارة لأنها لتفهيم ما في به إلى آخر نعم قد يخاطب الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد بأن  
من نفسه مخاطبا مثله وذلك أمر اعتباري لا يقدر فيأذ كر أو نقول عدم إتيانها لكرهه طلبه من نفسه استعلاء وإن نزل  
منزلة غيرها وأما ما جاء باللام مثل قولهم فانرجع إلى المقصود فقد أشار بعض المحققين إلى أن صيغة الطلب هنا ليست على حقيقة  
المراد بها الاخبار أي فوجب علينا الرجوع وقس عليه قولهم لا تسكّم ما لا يعني فمن هذا السرجاء الوجهان من مجهولها  
الفاعل) أورد تصرف اسم الفاعل والمفعول تبعاً لتصرف الأفعال أي اسم (٤٥) الفاعل من الثلاثي (يتصرف)

على عشرة أوجه  
جمع المذكور أربعاً  
وجمع المؤنث لفظاً  
والباقي مفرد  
وقيدنا بالثلاثي  
غيره يأتي مع  
لفظان فيتصرف  
سبعة أوجه (وا)  
يتصرف على  
أوجه منها جمع  
لفظان وجمع  
لفظ واحد  
مفرد وتثنية وسدس  
الأمثلة ولما كان  
جملة تصرف  
والنهي إلحاقاً  
أما كيدهما أشأ  
بقوله (ونون التثنية  
الشدة تدخل  
جميع الأفعال  
المعروف والمجهول  
(قوله غير أنه  
الوجهان) قيس  
يلزم أن يكون النون  
الواحد في حالة

لكل واحد من مذكوره ومؤنثه ثلاثة أوجه من المفرد والتثنية والجمع كما أعطيت هذه الأوجه  
لغيره وإن اقتضى العقل ذلك لأن التسكّم يرى في أكثر الأحوال أنه مذكر أو مؤنث مفرداً  
كان أو مؤنث أو مجموعاً أو يعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث مفرداً كان أو مؤنث أو مجموعاً أيضاً فلم  
يحتاج إلى ذلك وأما كون صوت مذكوره كصوت مؤنثه أو بالعكس فنادر والأحكام لا تبنى على النادر  
(غير أنه) أي إلا أنه (لا يأتى الوجهان) للتسكّم في المعروف من الأمر والنهي) حتى لا يقال في الأمر  
معلوماً فيه اضرب تضرب بعد حذف حرف المضارعة من واحده ومن معه لا تناسب كل واحد  
منهما بالمفرد المذكور من الأمر الحاضر ولا تناسب واحده مع غيره ولا يقال أيضاً لأضرب لتضرب  
باللام بلا حذف حرف المضارعة منهما متحركاً بالفتحة لعدم وجود هذا بالاستقراء وكذا لا يقال في  
النهي معلوماً فيه لا أضرب لا تضرب بفتح الهزلة والنون لعدم مجيئه هكذا في الاستقراء وأما مجهولها  
فقد يجيء فيه نحو لا أضرب لتضرب باللام ولا أضرب ولا تضرب بضم حرف المضارعة في الكل  
لوجوده فيه هكذا بالاستقراء فلماذا قيد عدم مجيئها له معروفاً وإلى هذا قد أشرنا آنفاً (واسم  
الفاعل يتصرف على عشرة أوجه منها) أي من العشرة أوجه (جمع المذكور أربعاً أفعلاً) أحدها (جمع  
المذكر السالم) نحو (ناصر ون) الثلاثة الباقية جمع تكسير نحو (ناصر ونصر ونصرة) وسيأتي  
ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى (وجمع المؤنث لفظان) نحو (ناصرات ونواصر) الأول جمع سالم والثاني  
جمع تكسيرها وسيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى وباقيها مفرد وتثنية وهما أربعة أفعلاً نحو  
ناصر ناصران للتذكّر وناصرة ناصرتان للمؤنث كما سيجيء (واسم المفعول يتصرف على سبعة أوجه منها)  
أي من السبعة أوجه (جمع المذكور لفظان) نحو منصورون ومناصر الأول جمع سالم والثاني جمع تكسيره  
(وجمع المؤنث لفظ واحد) نحو منصورات وباقيها مفرد وتثنية وهما أربعة أفعلاً نحو منصور منصوران  
للتذكّر ومنصورة منصورتان للمؤنث كما سيجيء وإنما يكثر تصرف الفاعل من تصرف المفعول اعتباراً  
بوجودهما لأن وجود الفاعل أكثر من وجود المفعول لأن الفاعل يجيء من الفعل اللازم لا للمفعول  
إلا بواسطة حرف الجر وإنما انحصر تصرف الفاعل في العشرة وتصرف المفعول في السبعة لورود  
الاستقراء على هذا من غير زيادة ولا نقصان (ونون التأكيد) أي تأكيد الطلب (الشدة تدخل على  
جميع الأفعال) أي أمر الغائب والحاضر (والنهي) أي نهى الغائب والحاضر (من المعروف والمجهول)  
أما الأمر الغائب للمعلوم نحو لينصرن بفتح الياء وضم الصاد إلى لينصران وكذا مجهوله غير أنه بضم

آمراً ومأموراً أو أهما ومنهياً وذلك محال أقول هذا التعليل ليس بصحيح من أربعة أوجه أما أولاً فلا لأن سلم عدم جواز  
الشخص الواحد كذلك كيف والأمرية من جهة القول والأمورية من جهة الفعل وكذلك في النهي وأما ثانياً فلتخالفه  
القائل لغيره مثلاً اضرب زيداً حين قول ذلك الفيله اضرب عمراً ولو زيد في التعليل بلفظ واحد لم توجه هذا النقص وأما  
فلا تتقاضه بالمجهول وأما رابعاً فلورود التسكّم من الأمر والنهي للمعومين في كلام الفصحاء ويقال لا تسكّم ما لا يعني ولترجع إلى  
إلى غير ذلك (قوله والفاعل يتصرف على عشرة أوجه) أي فاعل الثلاثي بقرينة سياقه لأن فاعل المزيديات يتصرف على ستة أو  
وكذا المراد من المفعول مفعول الثلاثي لأن فاعل المزيديات يتصرف على ستة أوجه كفاعلهما والحق أن المفعول من الثلاثي والمفعول  
سواء في عدم تصرفه إلا على ستة أوجه نعم قد جاء من الثلاثي ملاعين ومشائيم ولم يجيء من المزيديات غير المننا كبر كذا في الفاعل وال



في الكسرة (ومفتوح) مقابلهما (في البواقي) من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لأن الأصل خفة مقابلهما مكن فلا يثبت في  
 لموجب على أن الضم والكسر يؤدي إلى اللبس كالأخفى والمراد بفتح مقابلهما فتح الحروف المتحركة لأنه هو مقابلهما في  
 الأصل وألف التثنية وجمع المؤنث زائدة فلا يلزم الحكم عليهما بأنه مفتوح ولا إشكال بعدم دخول الخفيفة عليهما لأن المراد بال  
 ملحوق به الخفيفة أو الثقيلة . ولما فرغ من ذكر المشتقات على الوجه السلي شرع في ذكر جزئياتها للإيضاح فقال (مثال الم)  
 نصر نصرنا نصرنا وألف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجيء (٤٧)

الزيدان ونصر الزيدان  
 والألف بعد واو  
 للفرق بينها وبين  
 العطف في مثل  
 وتكلم زيد أي  
 يتصل الواو بما قبله  
 نحو ضربوا ولم  
 بعد الواو ضمير  
 نصره وحمل  
 مثل حضر  
 ما لا عطف فيه  
 للباب (نصرت)  
 نصرت التاء الساكنة  
 علامة التأنيث لا  
 الفاعل لبقائها  
 مجيء الفاعل  
 نحو نصرت هند  
 حركت في التثنية  
 الألف وحذفت  
 إذا أصله نصرتنا  
 عنها بنون الجمع  
 علامة جمع وتأنيث  
 وأبكنت المرأة  
 أربع حركات  
 نصرتنا نصرت  
 زيدت اليم في  
 لأنهم قصدوا  
 الخطاب للعبة

أونهما معاوما كان أو مجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بضم الراء فيهما كما أشرنا  
 وكذا النهى غير أنه يزداد لاموضع اللام ونحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بضمها فيهما  
 أيضا وكذا مجهولهما معهما غير أنه يفتح الصاد فيه حيث يضم في المعلوم وفي هذه الأمثلة كلها مضموم  
 مقابلهما وسيجيء مثاله في المتن وإنما ضم مقابلهما في هذه الأمثلة لتدل الضمة على أن الواو الضمير  
 محذوفة منها لالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل أول أن بتقدير الكسر يلتبس بالواحدة الحاضرة  
 وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر فيضم ضرورة (ومفتوح في البواقي) أي مفتوح مقابلهما في المفرد  
 المذكر غائبا كان أو حاضرا أمرا كان أونهما معاوما كان أو مجهولا نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن  
 بالخفيفة للغائب بفتح الراء فيهما وكذا نهيه أيضا غير أنه يوضع لا موضع اللام نحو انصرن بالثقيلة  
 وانصرن بالخفيفة للحاضر بفتح الراء فيهما أيضا ونهيه لا تنصرن بالثقيلة ولا تنصرن بالخفيفة بفتح الراء  
 فيهما أيضا وكذا مجهولهما معهما غير أنه يضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه تأمل وكذا  
 مفتوح مقابلهما في المفردة المؤنثة الغائبة أمرا كان أونهما معاوما كان أو مجهولا تأمل وكذا مفتوح  
 مقابلهما في التثنية مطلقا والجمع المؤنث غائبات كن أو حاضرات معلومين كانا أو مجهولين إذا لم  
 يعتبر وجود ألف التثنية والفاصلة فإن اعتبر كان مقابلهما ساكنة تأمل وإنما فتح مقابلهما  
 في هذه الأمثلة لأن مقابلهما بقي على الفتح حينما دخلتا مالم يتصلا بواو الضمير أو بياء الضمير أول أن  
 نون التاني كيد كلمة برأسها انضمت إلى كلمة أخرى ومن عادتهم إذا ركبو كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر  
 الكلمة الأولى كما في خمسة عشر (مثال الماضي من المعروف نصر نصرنا نصرت نصرتا نصرن  
 نصرت نصرتما نصرت نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرتا) نصر فعل ماض مفرد مذكر غائب  
 ثلاثي مجرد بناؤه معلوم صحيح سالم متعدي مبنى من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها  
 في المضارع وقس على هذا البواقي من التثنية والجمع مطلقا وإنما كتبت الألف في نصرا للفرق بين  
 المفرد والتثنية وإنما اختيرت الألف لذلك لوجوده كذلك في الاستقراء وإنما كتبت الواو في نصروا  
 للفرق بين المفرد والتثنية والجمع وإنما اختيرت الواو لذلك لوجوده كذلك في الاستقراء وإنما كتبت  
 الألف في الجمع فيما بعد الواو للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد ولو لم تكتب  
 الألف في الجمع لم يفرق بينهما وقيل إنما كتبت الألف للفرق بين واو الجمع وواو المفرد في مثل لم يدعوا ولم  
 يدعونا على أن الواو لم تحذف بالجارم في بعض اللغات وإنما زيدت التاء في مثل نصرت ساكنة لأنها  
 حركات علامة للمؤنث وعلامتها ساكنة في الوضع والاستقراء وإنما اختيرت التاء لذلك لأن التاء من  
 الخرج الثاني والمؤنث أيضا ثان في التخليق وهذه التاء ليست ضمير لأنها لو كانت ضميرا لوجب  
 حذفها عند مجيء الفاعل ظاهرا في نصرت هند وإنما حركت التاء في نصرتا وإن كانت علامة للمؤنث

قبل ألف التثنية حرفا يناسب مقابلهما في الخرج وتقالوا فتحة مقابلهما ضمة لمناسبتها اليم في الخرج الشفوي وزيدت اليم في الج  
 ليترد وحذفت واوه إذا أصله نصرت وتولكر اه اجتماع الحرفين المتجانسين خرجا مع سهولة دفعه فجعلت اليم دليلا على جنسها  
 (نصرت نصرتا نصرتن) كسرتاء المخاطبة للفرق وأصل الجمع نصرتن قلت اليم نونا لقر بهما مخرجا فأدغمت (نصرتنا)  
 غير ضمير التكلم مع غيره إشارة بنوع صيغة الجمع إلى مافيه من معنى الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاكم الواضع كذا قال التثنية

(و) مثال (الماضي من المجهول نصر إلى آخره) لم يذكّر بنجامة لظهوره بتصرف معاومه وقد مر بيان هيئتهما في النصل  
للسابق (مثال المسبقة قبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن) لم يأت جمع الغائبة بالثاء كالواحدة والتنفية إذ الأصل  
في الغيبة الباء والعدول فيها (٤٨) للالتباس ولا التباس في الجمع (تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن)

لأجل ألف التثنية وإنما سكنت الراء في نصرت ونصرت ونحوهما حتى لا يجمع أربع حركات متواليات  
فيها هو كالجملة الواحدة وإنما فتحت التاء في نصرت لأنه محاطب والمحاطب مفعول ومعنى والمفعول  
منصوب أولان التاء فيه لو أسكنت يلبس بالفرد المؤنث الغائب ولو كسرت يلبس بالفرد المؤنث  
المخاطب ولو ضمت يلبس بنفس التكلم فلم يبق لها إلا النصب وإنما لم يعكس الأمر في هذه الأمثلة  
لوجودها في الاستقراء كذلك وإنما زيدت الميم في نصرتا لثلاث يلبس بألف الاشباع في نحو قول الشاعر :  
أخوك أخو مكاشرة وضحك وحياك الأله فكيف أنتا

[illegible]

لنون في التنثية  
 مذكرا كان أو مؤنثا  
 في الجمع المذكور غائبا  
 ومخاطبا وفي الواحدة  
 المخاطبة علامة الرفع  
 الثامنة مقام الحركة التي  
 من المفرد ولذا يستقط  
 الجازم والنائب  
 بالحركة الرفعية وأما  
 لنون في جمعي المؤنث  
 ضمير الجمع لاعلامه  
 رفع لانهما مبنيتان  
 في إعراب المضارعة  
 شابهة الاسم ونون  
 فتح المؤنث مخصصة  
 للفعل فإذا اتصلت به  
 جمع جانب الفعلية  
 فيه ونذر الاعراب  
 تكون آخره بمنزلة  
 نزع من الكلمة كما  
 بعلمك فرد إلى ما هو  
 وصل في الفعل وهو  
 ببناء ذكره التفتازاني  
 الياء لواحدة المخاطبة  
 علامة الخطاب وفاعلها  
 ستر عند الأخفش  
 عند العامة ضمير  
 للبارز للفاعل كواو  
 منصرون ( أنصر  
 ) اسكان الفاء

تدخل حروف آئين لفتح توالى أربع حركات وتوزعها في التسكمين  
المخاطب والغائب بمناسبات مذكورة في موضعها ثم المراد بالغائب مثلا في عرفهم ألا يكون تسكما ولا محطبا عرفا فلا يرد  
من ما وضع للغائب نحو يفعل الله تعالى وأنه ليس بغائب ولا مذكور

في الكسرة (ومفتوح) ما قبلهما (في البواقي) من المفرد والتثنية وجمع المؤنث لأن الأصل خفة ما قبلهما مهماً ممكن فلا يعدل عن  
لوجب على أن الضم والكسر يؤدي إلى اللبس كإلا يخفى والمراد بفتح ما قبلهما فتح الحروف للتحركة لأنه هو ما قبلهما  
الأصل وألف التثنية وجمع المؤنث زائدة فلا يلزم الحكم عليهما بأنه مفتوح ولا إشكال بعدم دخول الخفيفة عليهما لأن المراد بال  
ما لحقه الخفيفة أو الثقيلة . ولما فرغ من ذكر المشتقات على الوجه السلي شرع في ذكر جزئياتها للإيضاح فقال (مثال الما) الفاعل  
نصر نصر (نصروا) وألف التثنية وواو الجمع ضمير فاعل لسقوطهما عند مجيء (٤٧)

أونهما معلوماً كان أو مجهولاً نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن بالخفيفة للغائب بضم الراء فيهما كما أشرنا  
وكذا النهى غير أنه يزداد لاموضع اللام ونحو انصرن بالثقيلة وانصرن بالخفيفة للحاضر بضمها فيهما  
أيضاً وكذا مجهولهما معهما غير أنه بفتح الصاد فيه حيث يضم في المعالوم وفي هذه الأمثلة كلها مضموم  
ما قبلهما وسيجيء مثلهما في المتن وإنما ضم ما قبلهما في هذه الأمثلة لتدل الضمة على أن الواو الضمير  
محذوفة منها للالتقاء الساكنين عند دخولهما تأمل أولاً أن بتقدير الكسر يلتبس بالواحدة الحاضرة  
و بتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكر فيضم ضرورة (ومفتوح في البواقي) أي مفتوح ما قبلهما في المفرد  
المذكر غالباً كان أو حاضراً أمراً كان أونهما معلوماً كان أو مجهولاً نحو لينصرن بالثقيلة ولينصرن  
بالخفيفة للغائب بفتح الراء فيهما وكذا نهيه أيضاً غير أنه يوضع لا موضع اللام نحو انصرن بالثقيلة  
وانصرن بالخفيفة للحاضر بفتح الراء فيهما أيضاً ونهيه لا تنصرن بالثقيلة ولا تنصرن بالخفيفة بفتح الراء  
فيهما أيضاً وكذا مجهولهما معهما غير أنه يضم حرف المضارعة و بفتح الصاد فيه تأمل وكذا  
مفتوح ما قبلهما في المفردة المؤنثة الغائبة أمراً كان أونهما معلوماً كان أو مجهولاً تأمل وكذا مفتوح  
ما قبلهما في التثنية مطلقاً والجمع المؤنث غائبات كتن أو حاضرات معلومين كانا أو مجهولين إذا لم  
يتم وجود ألف التثنية والفاصلة فإن اعتبر كان ما قبلهما ساكناً تأمل وإنما فتح ما قبلهما  
في هذه الأمثلة لأن ما قبلهما بنى على الفتح حينئذ دخلتا مالم يتصلا بواو الضمير أو بياء الضمير أولاً  
نون التاني كيدكلة برأسها انضمت إلى كلمة أخرى ومن عادتهم إذا ركبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر  
الكلمة الأولى كما في خمسة عشر (مثال الماضي من المعروف نصر نصر نصر نصر نصر نصر نصر نصر نصر نصر  
نصرت نصرتما نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرتا) نصر فعل ماض مفرد مذكر غائب  
ثلاثي مجرد بناؤه معلوم صحيح سالم متعدي مبني من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها  
في المضارع وقس على هذا البواقي من التثنية والجمع مطلقاً وإنما كتبت الألف في نصر للفرق بين  
المفرد والتثنية وإنما اختيرت الألف لذلك لوجوده كذلك في الاستقراء وإنما كتبت الواو في نصروا  
للفرق بين المفرد والتثنية والجمع وإنما اختيرت الواو لذلك لوجوده كذلك في الاستقراء وإنما كتبت  
الألف في الجمع فيما بعد الواو للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتسكلم زيد ولو لم تكتب  
الألف في الجمع لم يفرق بينهما وقيل إنما كتبت الألف للفرق بين واو الجمع وواو المفرد في مثل لم يدعوا ولم  
يدعوا بناء على أن الواو لم تحذف بالجارم في بعض اللغات وإنما زيدت التاء في مثل نصرت ساكنة لأنها  
جاءت علامة للمؤنث وعلامتها ساكنة في الوضع والاستقراء وإنما اختيرت التاء لذلك لأن التاء من  
الخرج الثاني والمؤنث أيضاً ثاب في التخليق وهذه التاء ليست بضمير لأنها لو كانت ضميراً لوجب  
حذفها عند مجيء الفاعل ظاهراً في نصرت هند وإنما حركت التاء في نصرتا وإن كانت علامة للمؤنث

الزيدان ونصر الز  
والألف بعد واو  
للفرق بينها وبين  
العطف في مثل  
وتسكلم زيد أي  
يتصل الواو بما  
نحو ضربوا ولم  
بعد الواو ضمير  
نصروه وحمل  
مثل حضر وت  
ما لا عطف فيه اد  
الباب (نصرت ن  
نصرت) التاء السا  
علامة التانيث لا  
الفاعل لبقائها  
مجيء الفاعل ف  
نحو نصرت هند  
حركت في التثنية  
الألف وحذفت في  
إذ أصله نصرتا ك  
عنها بنون الجمع  
علامة جمع وتأنث  
واسكت الراء لدفع  
أربع حركات (نص  
نصرتما نصرت  
زيدت اليم في الت  
لأنهم قصدوا  
الخطاب للغبية فز

قبل ألف التثنية حرفاً يناسب ما قبلها في المخرج وتقاوا فتحة ما قبلها ضمة لمناسبتها اليم في المخرج الشفوي وزيدت اليم في الجمع  
ليطرد وحذفت واوه إذ أصله نصرتوا كراهة اجتماع الحرفين المتجانسين معجراً مع سهولة دفعه فجعلت اليم دليلاً على جنسها المحذوف  
(نصرت نصرتما نصرتن) كسرتاء المخاطبة للفرق وأصل الجمع انصرتن فابت اليم نونا لقرينها معجراً فأدغمت (نصرت نصرت  
غير ضمير التكلم مع غيره إشارة بنوع صيغة الجمع إلى ما فيه من معنى الجمع وهذه مناسبات عقلية والحاكم الوضع كذا قال الفتاوى

(و) مثال (الماضى من المجهول نصر إلى آخره) لم يذكر بثمائه لظهوره بتصرف معاومه وقد مر بيان هيلتهما في الفصل السابق (مثال المستقبل ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن) لم يأت جمع الغائبة بالتاء كالواحدة والتنشئة إذ الأصل (تنصر تنصران تنصرون تنصرن تنصرون تنصرن) للالتباس ولا التباس في الجمع (٤٨) في الغيبة الياء والعدول فيها

النون في التنشئة مذكرا كان أو مؤنثا وفي الجمع المذكور غائبا أو مخاطبا وفي الواحدة المخاطبة علامة الرفع قائمة مقام الحركة التي في المفرد ولذا يستط بالجارم والناسب كالحركة الرفعية وأما النون في جمعي مؤنث فضمير الجمع لاعلامه الرفع لانهما مبنيان إذ إعراب المضارعة لمشابهة الاسم ونون جمع المؤنث مخصصة بالفعل فإذا اتصلت به رجع جانب الفعلية فيه ونذر الاعراب السكون آخره بمنزلة جزء من السكامة كما في بعلبك فرد إلى ماهو أصل في الفعل وهو البناء ذكره التفقازاني

لأجل ألف التنشئة وإنما سكنت الراء في نصرن ونصرت ونحوها حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيها هو كال كلمة الواحدة وإنما فتحت التاء في نصرت لأنه مخاطب والمخاطب مفعول معنى والمفعول منصوب ولأن التاء فيه لو أسكنت يلتبس بالمفرد المؤنث الغائب ولو كسرت يلتبس بالمفرد المؤنث المخاطب ولو وضعت يلتبس بنفس المنكسك فلم يبق لها إلا النصب وإنما لم يعكس الأمر في هذه الأمثلة لوجودها في الاستقراء كذلك وإما زيدت اليم في نصرتا لثلاث يلتبس بألف الاشباع في نحو قول الشاعر : أخوك أخو مكاشرة وضحك وحياك الإله فكيف أتا وإنما خست اليم بالزيادة من بين الحروف فيه لأن تحته انتماء مضمرة وإنما دخلت في انتماء لقرب اليم إلى التاء في المخرج وإنما ضمت التاء في نصرتا تبعاً لليم لأن اليم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوي ولأنها ضمير الفاعل ومعها ليم أن الفاعل مرفوع فيوافق الضم وإما زيدت اليم في نصرت المضموم لإلهو وإنما كسرت التاء في نصرت خوفاً من الالتباس لأن بتقدير السكون يلتبس بالمفردة المؤنثة الغائبة وبتقدير الفتح يلتبس بالمفرد المذكور المخاطب وبتقدير الضم يلتبس بنفس المنكسك وحده فلم يبق لها إلا الكسرة ولأن الكسرة ثبتت لها بالاستقراء وإنما لم يفرق بين تنشئة المذكور والمؤنث في المخاطب لقلة استعمالها أو لعمدة الوضع وإما شدد نون نصرت نون نصرت لأن أصله نصرت نون فادغم اليم في النون لقربه من النون وقيل أصله نصرت نون بالتخفيف فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً حتى يطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين الراء والتاء ولا يمكن حذفها لأنها علامة والعلامة لا تحذف فأدخل النون لقربه من النون ثم ادغم النون في النون فصار نصرت نوناً زيدت التاء في نصرت مرفوعة لأن ضمير الفاعل وهو أنا مضمرة تحته ولا يمكن الزيادة من حروف أنا خوفاً من الالتباس لأن بتقدير زيادة الألف يلتبس بالتنشئة وبتقدير زيادة النون يلتبس بجمع الغائبة فاختيرت التاء لوجودها في أخواتها وإما زيدت النون في نصرتا لأن تنصرتا لا يمكن الزيادة من حروف أنا الأغلب ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بنصرت وقيل إنما زيدت النون والألف في نصرتا لأن تحته أنا مضمرة (ومن المجهول نصرت) بضم النون وكسر الصاد وهو فعل ماضٍ مفرد مذكر غائب صحيح سالم ثلاثي

أو الوقف (و) منه  
الأمر (من المجهول)  
لينصرف لينصرف  
لتنصرف لتنصرف  
الأمر الغائب (لتنصرف)  
لتنصرفا لتنصرف  
لتنصرى لتنصرا  
لتنصرن لا تنصرن  
لتنصرف الأمر الحاضر  
بضم حروف المضارع  
وفتح العين في الكسرة  
كما في مجهول المضارع  
لأنه مأخوذ منه ومجهول  
تحتذف اللام من مجهول  
أمر الحاضر للقاء  
استعمله وأنه يعرب  
عند البصريين أيضا  
لبقاء سبب الاعراب  
(وكذلك الهاء) أمراً  
كالأمر في التصريف  
(من المعروف والمجهول)  
لأنه زيد في أوله لا  
معلوم ومجهول بخلاف  
الأمر (وتقول في  
دخول (نون التأكيدي  
المتشدة) في أمر الغائب  
لينصرف لتنصرف  
لينصرف لتنصرفان  
لينصرفان  
في أمر الحاضر انصرف

فتفتح الراء في الواحد المذكور وضمهما في الجمع المذكور (وتنصرف في الواحدة الغائبة) هذا في أمر الغائب

(قول) امر (المخاطب) انصرن انصرن انصرن بفتح الراء في المفرد وصمها في الجمع وسنرك في الواحد مثلاً على قولهم انصرن انصرن وقس عليه المجهول (وكذلك التهي) في التصريف بالتونين (من المعروف والمجهول) والأمثلة غير خفية (ومثال) نصريف اسم (الفاعل ناصر ناصران ناصرون) جمع مذكر سالم والجمع المذكور السالم ما بقيت صيغة مفردة (ناصر ونصر) بضم النون وفتح الصاد (٥٠) والتشديد فيهما (ونصرة) بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف وهذه الثلاثة

(وفي المخاطب) أى يقول في أمر الحاضر بالنون المخففة (انصرن انصرن انصرن) بفتح الراء في الواحد المذكور وضمها في جمعه وكسرها في الزائدة المطلوبة وكذلك مجهوله غالباً أو حاضر غير أنه بلام الجزم إلى آخره وضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه وهدامتوك في كثير من النسخ والأولى إثباته أيضاً (وكذلك التهي من المعروف والمجهول) فتقول في معروف مع التون الشدة لا ينصرن الخ وكذلك مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه ومع المخففة لا ينصرن بفتح الراء في المفرد المذكور الغائب ولا ينصرن بضم الراء في جمعه ولا تنصرن بفتح الراء في الواحدة الغائبة وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه وفي الحاضر لا تنصرن لا تنصرن لا تنصرن بفتح الراء في المفرد المذكور وضمها في جمعه وكسرها في الزائدة المطلوبة وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة وفتح الصاد فيه أيضاً (مثال الفاعل ناصر ناصران ناصرون) وهو جمع المذكور السالم كما أشرنا وهو الذي أقيمت صيغة المفرد فيه (ناصر ونصر) بضم النون وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصرة بفتح النون والصاد والراء مع التخفيف) وهذه الأمثلة الثلاثة جمع المذكور المكسر للفاعل كما أشرنا والجمع المكسر هو الذي نقصت صيغة مفردة وههنا كذلك تأمل والجمع المكسر على هذه الأوزان لا يكون إلا في الصفة بأن يكون النصرية صفة للناصر نحو شهاد وشهد وشهادة وجبال وجهل وجهلة وفسق وفسقة وله ستة أوزان غير هذه الثلاثة أي ذكرها الشيخ الأولى فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو قضاة والأصل قضية والثانية فعل بضم الفاء وسكون العين نحو بزل والثالثة فعلاء بضم الفاء وفتح العين واللام بالمد نحو شعراء والرابعة فعلان بضم الفاء وسكون العين نحو صحبان والخامسة فعال بكسر الفاء وفتح العين نحو ضحائم والسادسة فعول بضم الفاء والعين نحو قعود فيسكون أوزان جمع المذكور المكسر للفاعل في الصفة تسعة أمثلة وفي غير الصفة ثلاثة أمثلة الأولى فواعل نحو كواهل والثانية فعلان بضم الفاء والعين نحو حجران والثالثة فعال بفتح الفاء وتشديد العين نحو حنان وكذا المفهوم مما ذكر في الفصل وشرحه ثم اعلم أن الوزن الأول من الأمثلة التسعة مشترك بينه وبين مفردة مباغلة نحو طوال على وزن جهال والثاني مشترك بين مذكره ومؤنثه كما سيجيء والثالث مشترك بينه وبين مفردة مذكره ومفردة مؤنثه مباغلة على ما قاله في النزهة نحو ضحكة على وزن فسقة والخامسة مشترك بينه وبين المصدر نحو شغل على وزن بدل والسابع مشترك بينه وبين المصدر أيضاً نحو غفران على وزن صحبان والثامن مشترك بينه وبين المصدر أيضاً نحو صراف على وزن تجار والتاسع مشترك بينه وبين المصدر أيضاً نحو دخول على وزن قعود (ناصر ناصران ناصرات ونواصر) الواو منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التكسير لأن الألف ألف جمع المؤنث المصحح مع التاء لهذا الجمع مع التأنيث أصله ناصرات حذف التاء الأولى لثلاثي يجمع علامتا التأنيث في كلمة واحدة وتغيره لعل فائدة انقلاب التاء منه يلزم الانقلاب من السفلى إلى العلوى فان السفلى أثقل بخلاف الواو ومنه كواكب ونوافق وقوامع الأول جمع المؤنث السالم للفاعل والثاني

بضم النون وفتح الصاد جمع المذكور المكسر والجمع المكسر ما نقصت صيغة مفردة وللجمع المذكور المكسر أوزان غير ما ذكر منها فعلة بالضم فعاة نحو قضاة وله قضية وهذا الوزن يختص بالناتص فعل بالضم والسكون نحو بزل جمع بازل هي النافعة التي دخلت في السنة التاسعة فعلاء بالضم نحو شعراء وفعالان بالضم السكون نحو صحبان جمع صاحب وفعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو تجار لجمع لجر وفعلول بضم الفاء والعين نحو قعود جمع قاعد هذه فروع الفاعل الوصي وقد يجمع على فواعل نحو فوارس جمع فارس ضوارب جمع ضاربة أما الفاعل الاسمي يجمع على فواعل نحو كواهل جمع كاهل

هو مقدم الظاهر مما يلي العنق وفعالان بالضم والسكون نحو حجران جمع حاجر وهو حافر فيها جمع لاء في الصحارى وفعالان بالكسر نحو جنان جمع جان وهو أبو الجن وأيضاً اسم للحية البيضاء (ناصر ناصران ناصرات) أصله ناصرات حذف التاء الأولى لسكراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فهو جمع سالم لبقاء صيغة مفردة (ونواصر)



جمع مؤنث مكسر (ومثال) اسم (المفعول منصوران، منصورون) جمع مد كرام (ومناصر) بفتح الميم جمع  
مكسر (منصورة منصورتان منصورات) جمع مؤنث سالم أصله منصورات. (٥١) ولما فرغ من أمثلة الأثني

قال (ومثال الراء  
دحرج يدحرج  
الراء دحرجة  
الكل) أى  
متحركاته بقرينة  
(وسكون الحاء)  
سبح لى إلا أن  
الكل تحريف  
لفظ الدال (ودحرج  
بكسر الدال وسكون  
الحاء فهو مدحرج  
بكسر الراء) (و  
مدحرج بفتح  
والأمر دحرج  
الدال وكسر  
والنهي لا تدحرج  
التاء وكسر الراء  
يذكر الأمر  
والنهي الغائب  
فهما من الملام  
والنهي الحاضر  
يذكر مطردات  
الباب معلوما  
ولا تصريف  
والنهي بالنسبة  
اكتفاء بما ذكر  
الثلاثى فان الذكر  
بمثال واحد لا يلائم  
البليد بألف  
(وكذا تصريف  
اللاحقات) أى ملزمة  
دحرج نحو حوقل  
آخره إلا أن

جمع المؤنث المكسر وله وزن آخر غير هذا الوزن مشترك بين مذكروه ومؤنثه كما أشرنا لم يذكره  
الشيخ نحو قوم بضم النون وفتح الواو مع التشديد جمع المؤنث المكسر له وهو على وزن نصر (مثال  
المفعول منصور منصوران منصورون ومناصر يفتح الميم) الأول جمع المذكر السالم للمفعول والثاني  
جمع المذكر المكسر له كما أشرنا (منصورة منصورتان منصورات) وهو جمع المؤنث السالم  
للمفعول (ومثال الرباعى المجرد دحرج) فعل ماض مفرد مذكر غائب رباعى مجرد معلوم صحيح سالم  
متعد من باب الفعالة وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل مطلقا نحو دحرجا دحرجوا  
دحرجت دحرجتا دحرجن دحرجت دحرجتا دحرجتم دحرجت دحرجتا دحرجتن دحرجت دحرجتا  
وكذا مجهوله إلا أنه بضم الدال وكسر الراء فيه (يدحرج بكسر الراء) فعل مضارع مفرد مذكر غائب  
رباعى مجرد معلوم صحيح سالم معرب متعدد من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع ونفس  
التكامل مطاقا نحو يدحرجان يدحرجون يدحرج يدحرجان يدحرجن يدحرجن يدحرج يدحرجان يدحرجون  
يدحرجين يدحرجان يدحرجن أدحرج ندحرج وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (دحرجة بفتح  
الدال وسكون الحاء) مصدره الأول (ودحرجا بكسر الدال وسكون الحاء) مصدره الثانى . واعلم  
أن النسخ مختلفة في هذا المقام في البعض قدم ذكر دحرجا وفي البعض قدم ذكر دحرجة والثاني  
أولى لأنه يوم على الأول أن دحرجا مصدره أولا ودحرجة مصدره ثانيا والأمر متعكس إذ لو لم يتعكس  
ينتقض إلحاق الملحقات بهذا الباب لأن مصداقه اتحاد مصدر الملحق مع المصدر الأول لا يحق به  
في الصيغة فلا يوجد ذلك لكن فيه نوع من التسهيل وهو قوله دحرجة بفتح الكل وسكون الحاء  
بلا استثناء الحاء لأن الكل لاحظة الأفراد يوم منه كون الحاء متحركا بالفتح وهذا التسهيل وارد  
على عبارته الأولى فالعبارة الصحيحة أن يقال دحرجة بفتح الكل سوى الحاء فانه بالتسكين ودحرجا  
بكسر الدال وسكون الحاء (فهو مدحرج) مدحرجان مدحرجون مدحرجة مدحرجتان مدحرجات  
(بكسر الراء) في كل اسم الفاعل (وذاك مدحرج) إلى آخره (بفتح الراء) في كل اسم المفعول  
وهو يصاح للمصدر الميم واسمى الزمان والمكان أيضا وإنما اختار لفظ هو في اسم الفاعل وذلك في اسم  
المفعول لأن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فاختار ما هو مرفوع من الأسماء اسم الإشارة لاسم  
الفاعل وما هو منصوب منه لاسم المفعول لتدل على ما وضع الفاعل والمفعول له أما كون هو مرفوعا  
فظاهر لأنه مبتدأ وحقه أن يكون مرفوعا وأما كون ذلك منصوبا فإلهامه بكاف الخطاب من حيث  
التعريف والأفراد تأمل (والأمر) أى أمر الحاضر (دحرج) دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا  
دحرجن (بفتح الدال وكسر الراء في الكل) وأمر الغائب ليدحرج ليدحرجا ليدحرجوا لتدحرج  
لتدحرجا ليدحرجن بكسر الراء في الكل وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه (والنهي) أى نهى  
الحاضر (لا تدحرج) لا تدحرجا لا تدحرجوا لا تدحرجى لا تدحرجا لا تدحرجن (بضم التاء وكسر  
الراء في الكل) وكذا نهى الغائب إلا أنه بالياء فيما سوى المفرد المؤنث وتثنيته فانهما بالياء كالحاضر  
وكذا مجهوله غير أنه بفتح الراء فيه . ثم صرف التثني ههنا مع الأمثلة التي صرفتها في الثلاثى معها  
معلومة ومجهولة (وكذا تصريف اللاحقات) أى ملحقات دحرج وهى ستة أبواب من مزيد  
الثلاثى فلذا ذكر الملاحق بافظ الجمع وهو أولى مما ذكر في بعض النسخ بافظ المفرد لأن المبتدئ

والمفعول كاعتبرت يحىء بواسطة حرف الجر نحو حوقل به حوقل بها حوقل بهم إلى بن وحوقل بك إلى يكن وحوقل بى وحوقل  
والمفعول نحو حوقل به وبها إلى بهن الجار مع الجرور نائب الفاعل وهو أى الجار مع الجرور من حيث هو ليس بمؤنث



فيهما وكذا مجهوله غير أنه بفتح الواو فيه ونهى الحاضر لا تجهور لا تجهورا لا تجهورا لا تجهورا لا تجهورا وكذا  
لا تجهورا لا تجهورن ونهى الغائب لا يجهور لا يجهورا لا يجهورا لا يجهورا لا يجهورن وكذا  
مجهوله غير أنه بفتح الواو فيه وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا . وأما تصريف  
الماضي من الثالث فتحو يطر وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعدد  
مزيد ثلاثي ملحوق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو ييطرا  
ييطرون ييطرت ييطرنا ييطرتم ييطرتما ييطرن ييطرنا ييطرنا  
وكذا مجهوله غير أنه بضم الياء وبكسر الطاء فيه وللضارع ييطر بضم الياء وكسر الطاء وهو فعل  
مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعدد مزيد ثلاثي ملحوق رباعي مجرد وقس  
على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو ييطران ييطرون ييطرتن ييطرنا ييطرن  
ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا ييطرنا  
الطاء فيه والصدر يطرة وييطرا بفتح الباء في الأول وكسرها في الثاني والفاعل مييطر مييطران  
مييطرون مييطرة مييطرتان مييطرات بكسر الطاء في الكل والمفعول كذلك غير أنه بفتح الطاء  
فيه وكذا المصدر لليحيى وأما الزمان والسكان وأمر الحاضر ييطر ييطرا ييطروا ييطري ييطرا  
ييطرن وأمر الغائب لييطر لييطرا لييطروا لتييطر لتييطرا لييطرن بكسر الطاء في الكل وكذا  
مجهوله غير أنه بفتح الطاء فيه ونهى الحاضر لا تييطر لا تييطرا لا تييطروا لا تييطري لا تييطرا  
لا تييطرن بكسر الطاء في الكل ونهى الغائب كذلك غير أنه بالياء فيما-وي المفرد المؤن وتثنيته  
فانهما بالياء أيضا وكذا مجهوله غير أنه بفتح الطاء فيه وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما  
ومجهولا ، وأما تصريف الماضي من الرابع فتحو غير وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم  
صحيح سالم مبنى لازم مزيد ثلاثي ملحوق رباعي مجرد ، وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع  
والتكلم مطلقا نحو غيرا غيروا غيرت غيرنا غيرن غيرتم غيرتما غيرتن غيرنا غيرنا  
غيرتن غيرت غيرنا وكذا مجهوله غير أنه بضم العين وبكسر الياء فيه ويزاد في آخره حرف  
الجر والمضارع يعثر بضم الياء الأول وكسر الثاني وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم  
صحيح سالم لازم مزيد ثلاثي ملحوق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع ونفس  
التكلم مطلقا نحو يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران  
يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران  
يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران يعثران  
غيرة وغثيارا بفتح العين في الأول وكسرها في الثاني والفاعل معثر معثران معثران معثران  
معثران معثران معثران بكسر الياء في الكل والمفعول معثر به معثر بهما معثر بهم معثر بها معثر  
بهما معثر بهن بفتح الياء في الكل وكذا المصدر لليحيى وأما الزمان والمكان غير أنه لا يزداد  
حرف الجر في آخرها وأمر الحاضر عثر عثرا عثروا عثري عثرا عثرن وأمر الغائب لعثر  
لعثرا لعثروا لعثر لعثرا لعثرن بفتح العين وكسر الياء فيهما وكذا مجهوله إلا أنه بفتح  
الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر ونهى الحاضر لا تعثر لا تعثرا لا تعثروا لا تعثري لا تعثرا  
لا تعثرن بكسر الياء في الكل ونهى الغائب كذلك إلا أنه بالياء في البعض وكذا مجهوله إلا أنه  
بفتح الياء فيه ويزاد في آخره حرف الجر وكذا التصريف بنوني التأكيد معلوما ومجهولا ، وأما  
تصريف الماضي من الخامس فتحو ساقى على وزن فعلى أصله ساقى بتحرىك الياء قلبت الياء ألما  
لتحرىكها وانفتاح ما قبلها فصار ساقى وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى

متعد مز يد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا البقي من التثنية والجمع والتكامل مطاقا نحو  
سلقيا سلقوا سلق سلقنا سلقين سلقيت سلقيتما سلقيتم سلقيت سلقيتا سلقيتا سلقيتا سلقيتا سلقيتا  
وأصل سلقوا سلقوا أصل سلق سلقيت وأصل سلقنا سلقيتا قلبت الياء فيها ألفا لتحركها وانفتاح  
ما قبلها ثم حذفت الألف منها لالتقاء الساكنين تأمل فبقى سلقوا وسلقت وسلقتا وكذا مجهوله  
إلا أنه بضم السين وبكسر القاف فيه والمضارع يساق أصله يسلقى بتحرريك الياء بالضم استنقلت  
الضمة على الياء حذفت فبقى يسلقى بسكون الياء وهو فعل مضارع مفرد مذ كرهاً بالضم معلوم صحيح  
سالم معرب متعد مز يد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل  
مطلقا نحو يسلقيان يسلقون تسلقى تسلقيان يسلقين تسلقى تسلقيان تسلقون تسلقين تسلقين تسلقين  
تسلقين تسلقى تسلقى وأصل يسلقون وتسلقون يسلقون وتسلقون استنقلت الكسرة على  
القاف فيهما لوقوع الضمة فيها بعدها حذفت ثم نقلت ضمة الياء فيهما إلى القاف لاستنقلها على  
الياء حذفت الياء منهما لالتقاء الساكنين فبقى يسلقون وتسلقون ، وأصل تسلقى وتسلقى تسلقى  
وتسلقى وإعلاهما مأمراً في تسلقى تأمل ، وأصل تسلقين في الواحدة الحاضرة تسلقين استنقلت  
الكسرة على الياء لازوم توالي الكسرات حذفت الكسرة ثم حذفت ياء الإلحاق لالتقاء الساكنين  
فبقى تسلقين فاستوى بين واحدة الحاضرة وجمعها في اللفظ والفرق بالأصل وكذا مجهوله إلا أنه  
بفتح القاف فيه وبقلب الياء في المفرد والتكامل مطلقا ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها تأمل ، والصدر  
سلقاء وسيقاء أصل الأول سلقية وأصل الثاني سلقايا فقلبت الياء في الأول ألفا لتحركها وانفتاح  
ما قبلها وفي الثاني همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف والفاعل مسلق مسلقين مسلقون مسلقية  
مسلقيتان مسلقيت أصل مسلق مسلقى فاعل كإعلال قاض وأصل مسلقون مسلقون ففعل به  
ما فعل يسلقون تأمل والفعول مسلقى مسلقيان مسلقون مسلقية مسلقيتان مسلقات ، وأصل مسلقى  
مسلقى بتحرريك الياء بالضم ثابت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مسلقى وأصل مسلقون  
مسلقون قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف منها لالتقاء الساكنين تأمل  
فبقي على ما كان من الحركة والسكون وهو يصاح للصدر الميمى واسمى الزمان والمكان وأمر  
الحاضر سلق سلقيا سلقوا سلقى سلقيا سلقين وأصل سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا سلقوا  
سلب حر كته لما مر ثم حذفت الياء فبقى سلقوا وأصل سلقى سلقى سلقى سلبت كسرة الياء لما مر  
ثم حذفت فبقى سلقى ، وأمر الغائب ليسلق ليسلقيا ليسلقوا لتساق لتسلقيا ليسلقين أصل ليسلقوا  
ليسلقوا لإعلاها مأمراً في سلقوا تأمل وكذا مجهوله إلا أنه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيها وجد  
شرطه تأمل ، ونهى الحاضر لا تسلق لا تسلقيا لا تسلقوا لا تسلقى لا تسلقيا لا تسلقين وأصل لا تسلقوا  
ولا تسلقين لا تسلقوا ولا تسلقين إعلاهما مأمراً في أمر الحاضر تأمل ، ونهى الغائب كذلك  
إلا أنه بالياء في البعض وكذا مجهوله إلا أنه تفتح القاف فيه وتقلب الياء ألفا فيها وجد شرطه فيه  
تأمل وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوماً ومجهولاً ، وأما تصريف الماضى من السادس فنحو  
جلبب وهو فعل ماض مفرد مذ كرهاً بالضم معلوم صحيح سالم مبنى متعد مز يد ثلاثي ملحق رباعي  
مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل مطلقا نحو جلببوا جلببت جلببتا جلببتا جلببتا  
جلببت جلببتا جلببت جلببت جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا جلببتا  
وكسر الياء الأولى فيه ، والمضارع يجلبب وهو فعل مضارع مفرد مذ كرهاً بالضم معلوم صحيح  
سالم معرب متعد مز يد ثلاثي ملحق رباعي مجرد وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكامل

الهمزة المحذوفة فلم يجتمع مع همزة الوصل فافهم (يخرج



خوصمت خوصمتا خوصمن خوصمت خوصمتا خوصمت خوصمت خوصمتا خوصمتا خوصمت  
 خوصمتا بكسر الصاد وقلب الألف واوا في السكـل وإنما أورد مجهول هذا الباب ماضيا ولم يورد مجهول  
 غيره من اللزيدات لأن مجهوله في الماضي قد غير صيغته عن صيغة ماضيه معلوما بحيث قلبت الألف  
 واوا بخلاف مجهول غيره حيث لا يكون كذلك بل الغاية بينهما في الحركات وكذا مجهول هذا  
 الباب في المضارع والأمر والنهي لا يكون مغايرا في الصيغة بل في الحركات فأورد مجهوله في الماضي  
 ليعلم بذلك التغاير بينه وبين معالومه (مثال الخامس) سواء كان من مزيد الثلاثي المجرد أو من مزيد  
 الرباعي المجرد (انكسر) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى لازم مزيد ثلاثي  
 خماسي من باب الانفعال ، وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو انكسرا  
 انكسروا انكسرت انكسرتا انكسرن انكسرت انكسرتا انكسرتا انكسرتا انكسرتا انكسرتا  
 انكسرتن انكسرت انكسرتا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة وبكسر السين فيه ويزاد في آخره  
 حرف الجرّ ( ينكسر ) بكسر السين فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب  
 لازم مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا  
 نحو ينكسرون ينكسرون تنكسر تنكسرون ينكسرون تنكسر تنكسرون تنكسرون تنكسرون  
 تنكسرين تنكسرن تنكسرن أنكسر تنكسر وكذا مجهوله غير أنه بضم علامة المضارع  
 وفتح السين فيه ويزاد حرف الجرّ في آخره ( انكسارا ) مصدره ( فهو منكسر ) منكسرون  
 منكسرون منكسرة منكسرتان منكسرات ( بكسر السين ) في السكـل اسم فاعل ( وذاك  
 منكسربه ) منكسرهما منكسريهم منكسريها منكسريهما منكسريهن بفتح السين  
 في السكـل وكذا المصدر اليمى واسما الزمان والسكان غير أنه لا يزداد في آخره حرف الجرّ ( والأمر )  
 أى أمر الحاضر ( انكسر ) انكسرا انكسروا انكسرى انكسرا انكسرن وأمر الغائب لينكسر  
 لينكسرا لينكسروا لتنكسر لتنكسرا لينكسرن بكسر السين فهما وكذا مجهوله إلا أنه بضم  
 علامة المضارع وفتح السين فيه ويزاد حرف الجرّ في آخره ( والنهي ) أى نهى الحاضر ( لاتنكسر )  
 لاتنكسرا لاتنكسروا لاتنكسرى لاتنكسرا لاتنكسرن بكسر السين في السكـل وكذا نهى  
 الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يزداد في آخره حرف الجرّ ويضم حرف المضارعة وفتح  
 السين فيه ( واكتسب ) فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم مبنى متعد مزيد ثلاثي  
 خماسي من باب الاتعال ، وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو اكتسبا  
 اكتسبوا اكتسبت اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا  
 اكتسبتا اكتسبتا اكتسبتا وكذا مجهوله إلا أنه بضم الهمزة وبكسر السين فيه ( يكتسب )  
 فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب  
 وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نحو يكتسبان يكتسبون يكتسب  
 يكتسبان يكتسبن يكتسبن يكتسبن يكتسبن يكتسبن يكتسبن يكتسبن يكتسبن يكتسبن  
 أكتسب يكتسب وكذا مجهوله إلا أنه بضم حرف المضارعة وفتح السين فيه ويزاد حرف  
 الجرّ في آخره ( اكتسابا ) مصدره ( فهو مكتسب ) مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان  
 مكتسبات بكسر السين في السكـل اسم فاعل ( وذاك مكتسب ) مكتسبان مكتسبون مكتسبة مكتسبتان  
 مكتسبات بفتح السين في السكـل اسم مفعول ( والأمر ) أى أمر الحاضر ( اكتسب ) اكتسبا





تتكسر كما تتكسرتن تتكسرت تتكسرا بفتح السين وتشديده وكذا مجهوله غير أنه بضم التاء  
وبكسر السين فيه ويزاد في آخره حرف الجر (يتكسر) وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب  
معلوم صحيح سالم معرب لازم مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية  
والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتكسرون تتكسرون تتكسر تتكسرون يتكسرون تتكسرون (السين)  
تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون تتكسرون  
أيضا وكذا مجهوله غير أنه بضم علامة المضارع فيه ويزاد في آخره حرف الجر (يفتح السين فيهما)  
أى في الماضى والمضارع كالقنا (تكسرا) مصدره (بضم السين) مع التشديد (فهو متكسر)  
متكسرا متكسرون متكسرة متكسرتان متكسرات (بكسر السين) فى الكل اسم فاعل  
(وذاك متكسبه) متكسر بهما متكسر بهم متكسر بها متكسر بهما متكسر بهن بفتح  
السين فى الكل اسم مفعول (والأمر) أى أمر الحاضر (تكسر) تكسرا تكسروا تكسرى  
تكسرا تكسرون وأمر الغائب ليتكسر ليتكسرا ليتكسروا ليتكسرن لتتكسرا لتتكسرن  
بفتح السين فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بضم حرف المضارعة فيه ويزاد حرف الجر فى آخره  
(والنهي) أى نهى الحاضر (لاتتكسر) لاتتكسرا لاتتكسروا لاتتكسرن لاتتكسرن لاتتكسرن  
بفتح السين فى الكل وكذا نهى الغائب غير أنه بالياء وكذا مجهوله غير أنه بضم علامة المضارع  
فيه ويزاد حرف الجر فى آخره (يفتح السين فيهما) أى فى الأمر والنهى كالقنا وكذا التصريف  
بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (وتصالح) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم متعد  
مبنى مزيد ثلاثي خماسي من باب التفاعل وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والمتكلم مطلقا نحو  
تصالحا تصالحوا تصالحت تصالحتا تصالحن تصالحت تصالحتا تصالحن تصالحت تصالحتا تصالحن تصالحت  
تصالحا تصالحوا تصالحت تصالحتا تصالحن تصالحت تصالحتا تصالحن تصالحت تصالحتا تصالحن تصالحت  
اللام فيه نحو تصولح تصولحا تصولحوا تصولحت تصولحتا تصولحن تصولحت تصولحتا تصولحن تصولحت  
تصولحت تصولحتا تصولحتن تصولحتن تصولحتن تصولحتن تصولحتن تصولحتن تصولحتن تصولحتن تصولحتن  
صحيح سالم معرب متعد مزيد ثلاثي خماسي من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية  
والجمع والمتكلم مطلقا نحو يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون  
يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون يتصالحون  
بضم حرف المضارعة فيه (يفتح اللام فيهما) أى فى الماضى والمضارع كاليناه (تصالحا) مصدره  
(بضم اللام فهو متصالح) متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحات (بكسر اللام فى الكل  
اسم الفاعل) وذاك متصالح متصالحان متصالحون متصالحة متصالحتان متصالحات بفتح اللام  
فى الكل اسم مفعول وهذا يصلح للصدر الميمى واسمى الزمان والمكان أيضا (والأمر) أى أمر  
الحاضر (تصالح) تصالحا تصالخوا تصالحي تصالحا تصالحن وأمر الغائب ليتصالح ليتصالحا ليتصالحوا  
لتتصالح لتتصالحا لتتصالحن بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله إلا أنه بضم علامة المضارع فيه  
(والنهي) أى نهى الحاضر (لاتتصالح) لاتتصالحا لاتتصالحوا لاتتصالحوا لاتتصالحوا لاتتصالحوا  
بفتح اللام فى الكل وكذا مجهوله غير أنه بضم علامة المضارع فيه وكذا نهى الغائب إلا أنه  
بالياء وكذا مجهوله غير أنه بضم علامة المضارع فيه (يفتح اللام فيهما) أى فى الأمر والنهى  
كاليناه وكذا التصريف بنونى التأكيد معلوما ومجهولا (وأما اذكر وأاقل فأصل الأول تدثر)

يتكسر بفتح  
تكسرا بضم  
فهو متكسر  
السين)  
لكسرها ثلاثا  
أنه كسين المس  
(والأمر تكسروا)  
لاتتكسر بفتح  
فيهما) كما فى المس  
(وتصالح يتصالح  
اللام تصالحا بضم  
فهو متصالح بكسر  
وذاك متصالح  
اللام) أى متصالح  
لأن تصالح لازم ل  
باب تفاعل قد يت  
فيجىء المفعول  
واسطة نحو من  
فذكر صيغة اللام  
إشارة إلى هذا (وال  
تصالح والنهى لات  
بفتح اللام فيهما)  
كان من باب ال  
والتفاعل صي  
خفيتان محناجان  
البيان أصلا وتص  
قال (وأما اذكر)  
تلفظ فى الدثار  
ثياب فوق الشعار  
الثوب الذى يلى  
(وأاقل فأصل الأول)

معناه تغطي بثوبه وهو لازم ( كتسكسر وأصل الثاني تشاقل كتصالح فأدغمت التاء فيهما )  
 أى فى ادثر واثاقل ( فيما بعدها ) أى أدغمت التاء فى الدال فى الأول وأدغمت التاء فى الثاني  
 لقرب مخرج التاء من الدال والتاء وفيه نظر لأن التاء لاتدغم فى الدال والتاء حال كونها تاء  
 إلا بعد قلبها دالا وتاء فالأولى أن يقال فأدغمت التاء فيهما بعد قلبها دالا وتاء ( ثم أدخلت همزة  
 الوصل ليتمكن الابتداء بها لأن الساكن لايتبدأ به وتصريفه ) أى تصريف كل واحد من  
 هذين البناءين ( ادثر ) بفتح التاء وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم عند  
 البعض لازم مبنى مزيد ثلاثى خماسى من باب التفعّل لامن افتعل مشدد العين نص على ذلك  
 ابن جنى إلا أن التشديد قد يحذف من التاء لالتقاء الساكنين عند إدغام الدال فى الدال وكذا  
 فى مضارعة وقس على هذا الباقي من التشنية والجمع والتسكّم مطلقا نحو ادثرا ادثروا ادثرت  
 ادثرتا ادثرتن ادثرت ادثرتما ادثرتن ادثرت ادثرتن ادثرت ادثرتا وكذا مجهوله إلا أنه  
 يضم الهمزة وكسر التاء ويزاد فى آخره حرف الجر نحو ادثر عليه ادثر عليهما ادثر عليهم  
 ادثر عليها ادثر عليهما ادثر عليهن ادثر عليك ادثر عليكما ادثر عليكم ادثر عليكم ادثر عليكم  
 ادثر عليكم ادثر على ادثر علينا ( بدثر ) بفتح التاء وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم  
 صحيح سالم لازم معرب مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التشنية والجمع  
 والتسكّم مطلقا نحو يدثرون يدثرن يدثروا يدثرن يدثروا يدثرون يدثرون يدثرون يدثرون يدثرون  
 يدثرون ادثر ندثر وكذا مجهوله إلا أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف الجر ( بفتح  
 التاء فيهما ) أى فى الماضى والمضارع كما بينا ( ادثرا ) مصدره ( بكسر الهمزة و ) ( ضم التاء فهو مدثر )  
 مدثران مدثرون مدثرة مدثرتان مدثرات ( بكسر التاء ) فى الكل اسم الفاعل ( وذاك مدثر عليه )  
 مدثر عليهما مدثر عليهم مدثر عليها مدثر عليهما مدثر عليهن ( بفتح التاء ) فى الكل اسم المفعول  
 وكذا للصدر اليمعى واسما الزمان والسكان إلا أنه لايزاد فى آخرها حرف الجر ( والأمر ) أى أمر  
 الحاضر ( ادثر ) ادثرا ادثروا ادثرى ادثرا ادثروا وأمر الغائب ليدثر ليدثروا ليدثروا ليدثروا  
 ليدثروا بفتح التاء فى الكل وكذا مجهوله غير أنه يضم علامة المضارع فيه ويزاد فى آخره حرف  
 الجر ( والنهى ) أى نهى الحاضر ( لادثروا لادثروا لادثروا لادثروا لادثروا لادثروا لادثروا لادثروا  
 الغائب إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم علامة المضارع فيه مع زيادة حرف الجر فى آخره ( بفتح  
 التاء والدال فيهما ) أى فى الأمر والنهى كقلنا ( والتشديد فى الجميع ) أى فى الماضى والمضارع والصدر  
 واسم الفاعل والمفعول والأمر والنهى وكذا التصريف بنونى التأ كيد معلوما ومجهولا ( واثاقل )  
 هو فاعل ماض مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم لازم مبنى ثلاثى خماسى من باب التفاعل لامن  
 مزيد فاعل مشددة الفاء نص على ذلك ابن جنى وقس على هذا الباقي من التشنية والجمع والتسكّم مطلقا  
 نحو اثاقل اثاقلوا اثاقلن اثاقلن اثاقلن اثاقلن اثاقلن اثاقلن اثاقلن اثاقلن اثاقلن اثاقلن اثاقلن  
 بفتح القاف فى الكل وكذا مجهوله إلا أنه يضم الهمزة وتقاب الألف واوا ويزاد فى آخره حرف الجر  
 فيه نحو اثوقل عليه اثوقل عليهما اثوقل عليهم اثوقل عليها اثوقل عليهما اثوقل عليهن اثوقل  
 عليك اثوقل عليكما اثوقل عليكم اثوقل عليك اثوقل عليكما اثوقل عليكم اثوقل عليك اثوقل  
 علينا ( يثاقل ) بفتح التاء والقاف وهو فعل مضارع مفرد مذكر غائب معلوم صحيح سالم معرب  
 لازم مزيد ثلاثى خماسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التشنية والجمع والتسكّم  
 مطلقا نحو يثاقلن يثاقلون يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن يثاقلن

كتسكسر وأصل الثاني  
 تشاقل كتصالح فأدغمت  
 التاء فيهما ) أى فى تدثر  
 واثاقل ( فيما بعدها )  
 أى الدال والتاء يعنى  
 بعد قاب التاء  
 إياها وإسكان أول  
 المتجانسين وظهور  
 ذلك لم يتعرض له  
 ( ثم أدخلت همزة الوصل  
 ليتمكن الابتداء بها )  
 أى بسبب الهمزة ( لأن  
 الساكن لايتبدأ به )  
 فالهمزة فى أولهما  
 للابتداء للبناء فلذا  
 لم يعدا سداسيان  
 ( وتصريفه ) أى  
 تصريف كل منهما على  
 الترتيب ( ادثر يدثر  
 بفتح التاء فيهما ادثرا  
 ضم التاء فهو مدثر  
 بكسر التاء وذاك مدثر  
 بفتح التاء والأمر ادثر  
 والنهى لادثروا بفتح  
 التاء فيهما والدال  
 مشددة فى الجميع  
 واثاقل يثاقل

.....

بفتح القاف وا  
اناقلا بضم القاف  
مناقل بكسر القاف  
وذاك مناقل بفتح  
القاف والأمر أنا  
والهـى لانتاقل بفتح  
القاف فيها والش  
مشددة في الجمع (و)  
الخاصي ما زيد  
الرباعي (و) نصر  
(تدحرج يتدحرج  
تدحرجا بضم الراء  
متدحرج بكسر الراء  
والأمر تدحرج والت  
لا تتدحرج بفتح  
الراء فيها ومث  
السداسي است  
يستغفر بكسر الراء







(وذلك مسانق عليه) مسانق عليهم مسانق عليهم مسانق عليها مسانق عليها مسانق عليهن بفتح  
التاف في الكل اسم مفعول وكذا المصدر الميمي وأما الزمان والمكان غير أنه لا يزداد في أواخرها حرف الجر  
(والأمر) أى أمر الحاضر (اسنلق) اسلنقا اسلنقوا اسلنقى اسلنقى اسلنقيا اسلنقين، وأصل اسلنقوا واسلنقى  
اسلنقيوا واسلنقى وإعلالهما كأم في المضارع تأمل وأمر الغائب ليسلنقى ليسلنقيا ليسلنقوا لتسلىق لتسلنقيا  
ليسلنقين وأصل ليسلنقوا ليسلنقيوا وإعلاله كأم في المضارع وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة  
وبفتح القاف فيه ويزاد في آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لا تسلىق) لا تسلنقيا لا تسلنقوا  
لا تسلنقى لا تسلنقيا لا تسلنقين وأصل لا تسلنقوا لا تسلنقيوا بكسر القاف وضم الياء استقلت الضمة على الياء  
كأم في اسلنقوا أولأنه يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة فنقلت الضمة إلى القاف بعد سلب حركتها فالتقى  
السا كننان الياء والواو خذفت الياء فصار لا تسلنقوا يضم القاف وأصل لا تسلنقى لا تسلنقى بكسر القاف  
والياء الأولى استقلت الكسرة على الياء لتوالى الكسرات إلى الستة تأمل خذفت الكسرة فالتقى  
السا كننان ياء النقص وياء الضمير خذفت ياء النقص فصار لا تسلقى وهذا الإعلان وإن مرا في المضارع  
ولكن بينهما هنا للتوضيح وكذا نهى غائبه إلا أنه بالياء وكذا مجهوله إلا أنه يضم حروف المضارعة وفتح  
القاف فيه ويزاد في آخره حرف الجر (بكسر القاف فيها) أى فى الأمر والنهى وكذا التصريف بنونى  
التأكيد معلوما ومجهولا (واقشعرو) وهو فعل ماض مفرد مذكر غائب معاووم صحيح سالم لازم مبنى مزيد  
رباعى سداسى من باب الافعال وقس على هذا الباقي من التثنية والجمع والتكلم مطلقا نقاشعرو اقشعروا  
اقشعرت اقشعرتا اقشعرن اقشعرتت اقشعرتا اقشعرتت اقشعرتت اقشعرتت اقشعرتت اقشعرتت اقشعرتت اقشعرتت  
اقشعرتنا بالادغام إلى جمع اللؤنة الغائبة ومن هناك إلى آخره بالفك مع الفتح تأمل وكذا مجهوله إلا أنه يضم  
الحزمة والشين وبكسر العين فيه ويزاد في آخره حرف الجر (يقشعرو) وهو فعل مضارع مفرد مذكر  
غائب معلوم صحيح سالم لازم معرب مزيد رباعى سداسى من ذلك الباب وقس على هذا الباقي من التثنية  
والجمع والتكلم مطلقا نحو يقشعرون تقشعروا يقشعرون يقشعرون تقشعروا تقشعرون تقشعرون تقشعرون  
تقشعرون تقشعرون تقشعرون أقشعروا نقشعروا بكسر العين والادغام في الشكل سوى جمع اللؤنة فانها  
بالفك على الكسر وكذا مجهوله إلا أنه يضم حرف المضارعة وفتح العين فيه ويزاد في آخره حرف  
الجر (اقشعرا) مصدره (يسكون العين) بلا إدغام لأن الألف قد وقعت فاصلة بين الحرفين  
للتجانسين فيه فلا تدغم أولاها فى الأخرى (فهو مقشعرو) مقشعروا مقشعرون مقشعرون  
مقشعرتان مقشعرتا بكسر العين فى الشكل اسم فاعل (وذلك مقشعربه) مقشعروا مقشعروا مقشعروا  
مقشعروا مقشعروا مقشعروا مقشعروا مقشعروا مقشعروا مقشعروا مقشعروا مقشعروا مقشعروا مقشعروا  
فى كثير من النسخ والصواب عدم تركه وكذا المصدر الميمي وأما الزمان والمكان إلا أنه لا يزداد  
فى آخرها حرف الجر (والأمر) أى أمر الحاضر (اقشعرو) اقشعروا اقشعروا اقشعروا  
اقشعرون وأمر الغائب ليقشعروا ليقشعروا ليقشعروا ليقشعروا ليقشعروا ليقشعروا ليقشعروا  
حرف المضارعة وفتح العين فيه ويزاد فى آخره حرف الجر (والنهى) أى نهى الحاضر (لا تقشعرو)  
لا تقشعروا لا تقشعروا لا تقشعروا لا تقشعروا لا تقشعروا لا تقشعروا لا تقشعروا لا تقشعروا  
غير أنه يضم حرف المضارعة وفتح العين فى الشكل ويزاد فى آخره حرف الجر (بكسر العين فيها)  
أى فى الأمر والنهى (والراء مشددة فى الجميع) أى فى الماضى والمضارع والأمر والنهى معاومات  
كانت أو مجهولات واسمى الزمان والمكان واسمى الفاعل والمفعول (لا فى المصدر) فإنه بلا تشديد  
الراء كما مر وكذا التصريف بنونى التأكد معلوما ومجهولا .

من الأفعال وهو ما لم يتجاوز إلى المفعول به (يصير متعديا) وهو ما يتجاوز إليه (بأحد ثلاثة أسباب) أى أسباب وجودية بقرينة ذكر السبب العدمي بعدها على أنه لا حصر في الكلام فلا ينفى سببية نبي آخر (بزيادة) بدل من قوله بأحد الخ بدل البعض (في أوله) أى في أول اللازم بخلاف همزة أفشع فانها زائدة على التعدى وهى للصيرورة على ما ذكره الشريف يقال قشعت لريح السحاب أى فرقته فأقشع أى صار ذا قشع وتفرق إذ لم يثبت في اللغة مجيء أفعل مطاوعا ونقل أبو الحسن الجار بردى عن الكشف أنه لا يثنى من بناء أفعل مطاوعا ولا يقيّن نحو هذا إلا جملة كتاب سيبويه فتوهم كيبته فأكب من باب انقضى الأمر ومعناه دخل في السكب أو صار ذا كب وكذا أفشع السحاب إذا دخل في التشع مطاوع كب وقشع انكب وانتشع إلى هنا كلامه (وتشديد عينه) أى عين اللازم ، لا يخفى أن قوله اللازم يصير متعديا قضية مهمة في قوة الجزئية فليس هو بقانون على حتى يرد عليه نحو أصبح الرجل وموت الإبل (وحرف الجر في آخره) فى أكثر النسخ هذا السبب مقدم على تشديد عينين نظرا إلى قرب معطوفه (٦٦) ومقتضى السياق ما اخترناه (نحو أخرجه وخرّجته وخرّجته به) والعنى

[فصل : فى الفوائد] (اللازم) أى الفعل اللازم وهو ما يلزم الفاعل ولا يتجاوز إلى المفعول به (يصير متعديا) وهو ما يتجاوز إلى المفعول به (بأحد ثلاثة أسباب بزيادة الهمزة فى أوله) لكن هذا ليس على إطلاقه بل توجد همزة مزيدة فى أول بعض الأفعال التعدية فتصيرها لازمة فضلا عن أن تصير اللازم متعديا نحو قشع الله الغيم فأقشع وغير ذلك فيلزم الشيخ أن يشير إليها بقيد وهو عدم كونها للمطاوعة كما فى هذا المثال فلذا جعلته لازما (وتشديد عينه) اعلم أن بتشديد عين الفعل اللازم يصير متعديا إذا لم يكن بمعنى صار وهذا القيد لازم عليه و بتشديد عين الفعل التعدى زادت تعديته نحو نصر (وحرف الجر فى آخره) أى إذا أردت أن تجعل الفعل اللازم متعديا فزد فى أوله همزة ليست للمطاوعة أوفى عينه تضعيفا أوفى آخره حرف الجر فصار الفعل اللازم بواسطة هذه الحروف متعديا وإنما اختص هذا العمل بهذه الحروف لوجوده هكذا بالاستقراء (نحو أخرجه وخرّجته وخرّجته به من الدار) هذا قيد لكل ماسبق من الأمثلة فان هذه الأمثلة فى الأصل خرجت وهو لازم فلما زادت الهمزة والتضعيف وحرف الجر كانت متعدية بواسطة هذه الحروف إلا أن التعدية بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرد وبحرف الجر لا تختص به بل يوجد فيه وفى غيره أيضا نحو ذهب بزيد وانطلقت به وإلى هذا أشار الزنجاني بقوله وبحرف الجر فى السكل ثم أورد هذين للمثالين فلذا أنشد بعض المعلمين لتأنيده قوله :  
تعدية اللازم يا حمزتا بالباء والتشديد والهمزتا  
وإن أردت جعله متعديا همز وتضعيف ثلاثيا خصتا

الكل صيرته خارجا من الدار) أشار براده إلى أن تعدية اللازم بالجار على وجهين أحدهما يتضمن معنى تصيير لذلك اللازم جعل فاعله مفعولا وهذا مختص بالباء ثانيهما بمجرد الوصلة بالجرور المتعلق معنى هذا يحصل بأى حرف جر كان وأما الهمزة والتشديد تعديهما بالمعنى الأول فغير إلا أنهما قد ادا على التعدى

تحصيل مفعول آخر نحو أحفرته ثرا وعلمته القرآن وما ذكره الزنجاني من أن الهمزة (وبحذف) لتشديد مختصان بالثلاثى دون الجار نحو انطلقت به محمول على تعدية اللازم فلا ينافى ما ذكرناه ، ثم قيل ومن أسباب تعدية سين استفعال نحو استخرجت الحجر وألف المفاعلة نحو قاربت زيدا فان خرج وقرب لازمان (وله اللازم) أى بعض اللازم وإنما لم يحمل اللام على الاستفراق لعدم الامكان لأن بعض اللازم لا يدخل عليه هذه الأسباب فلا عن التعدية بها وبعضها لا يصير بها متعديا نحو أمشى الرجل وموت الإبل . اعلم أن للتعدى معنيين ما جاوز فعل عمله إلى المفعول به وهو المقابل للازم المراد عند الإطلاق وما يتعلق بمعناه بغيره بواسطة حرف الجر ويسمى متعديا بغيره هذا عام متناول للازم والمتعدى إلى الثانى والثالث بواسطة حرف الجر فيسمى بالنسبة إلى الأول والثانى متعديا بنفسه بالنسبة إلى الثانى والثالث متعديا بغيره لكن هذا المعنى لا يراد إلا عند بيان التعدى إليه وبه وحروف الجر كلها من باب التعدية بالمعنى الثانى والباء خاصة فى بعض المواضع منها بالمعنى الأول والمراد بالتعدى ههنا هو المعنى الأول بدلالة الهمزة والتشديد من أسبابه فلا بد من تخصيص قوله بحروف الجر بالتاء فى بعض المواضع وتقييد قوله ولا يجىء المفعول والمجهول من اللازم بغير واسطة حرف الجر قتأمل .



(و بحذف التاء) شروع في السبب العدوى أى ويصير اللازم متعديا بحذف تاء الطاعة (من تفعل وتفعل العين مشددة العين ومكررة اللام) هذا ناظر إلى تفعل ومقتضى الترتيب تقديم العين على اللام وإنما تعدى بحذف تاء الطاعة لأنها لا تريد على اللام فلا يقال تدرج وتوت بل على التعدى نحو تدرج وتكسر فإذا حذف مانع التعدية عاد الفعل إلى تعديه فلا إشكال بمثل تعامته لأن المراد بتفعل ما هو اللازم على أنه بحذف التاء يتعدى إلى مفعول آخر فهو بالنسبة إليه تتحول من اللازم إلى التعدية (والتعدى) أراد به ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) (٦٧) كهمة أكرم (ونقله) أى نقل التعدى مطلقا (إلى باب انفعّل) نحو

(و بحذف التاء من تفعل مكررة اللام) أى يصير تفعل متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لأن الرباعى لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشددة العين) أى يصير تفعل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد في عينه بعد ما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الأول أن تفعل مشددة العين لا يختص باللازم بل مشترك بين اللازم والمتعدى كما مر بيانه في صدر الكتاب عند عد الأبواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثانى أنه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشددة العين وهو لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموت الإبل وخرج زيد الأولان لازمان لأنهما بمعنى صار والثالث متعد اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب أيضا يعنى اللازم غالب في تفعل والتعدية غالبية في فعل تأمل (والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لأنه لما حذفت منه أسباب التعدية بقى على أصله وهو اللازم لأنه فى أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالأسباب المذكورة وبحذفها منه بقى لازما تأمل (ونقله) أى بنقل الفعل التعدى (إلى باب انكسر) يصير لازما أيضا لأن انكسر من باب انفعّل وهو لازم لأنه للطاعة فيصير الفعل التعدى المنقول إليه للطاعة أيضا كتنقل كسر إلى انكسر وقطع إلى انقطع ونحوها . واعلم أن فى قوله وبنقله إلى باب انكسر تساهلا والأولى أن يقال إلى باب انفعّل لأن انفعّل وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الوزون فى مقام الوزن يوم أوفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم المراد هنا ليس بمنحصر فى لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزنجاني فى شرحه إذا أردت أن تجعل للتعدى لازما فالطريق فيه أن ترده إلى باب انفعّل ثم قال أو إلى انفعّل أو إلى افعل بتشديد اللام وفيهما نظر أما فى انفعّل فلا لأنه مشترك بين اللازم والتعدى وأما فى افعل فلا لأنه لا يوجد الفعل التعدى المنقول إليه حتى يصير بسبب نقله إليه لازما بل المنقول إليه فعل لازم فى الاستقراء كتنقل حمر إلى أحمر وعور إلى أعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل إليهما ثم قال أو إلى تفعل إن كان رباعيا وفيه تساهل لأن الرباعى على الإطلاق يشتمل على ملحقات الرباعى الجرد بعضها لازم وبعضها متعد فالأولى أن يقال إن كان رباعيا مجردا أو على هذا قول الشيخ فى النقل (وباب فعال يصير لازما بزيادة التاء فى أوله) أى إن كان رباعيا مجردا نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وإنما يصير لازما بزيادة التاء فى أوله لأنه عند ذلك يصير للطاعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجيء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والجهول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله

(ولا يجيء المفعول به) هذه الفائدة تمة بحث اللازم (و) كذا لا يجيء (الجهول)

(قوله والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلية النقل إلى باب انكسر أو كان من باب فعال فيكون اللام فيها الاستعراق العرفى لعدم إمكان الحقيقي بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدى لحصولها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق المفضى إلى الشئ فى الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً ولو أضيف إليه الوجوب يسمى علّة والتشديد فى نحو علم غير مفضل إلى تعديته أصلا فلا يكون سببا للتعدية وإن كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لأفضائه إليه فى الجملة . هـ مرة أعلم وإن كان سببا للتعدية إلى الثالث ولذا يزول بزواله . لكن ليس التعدية والمراد ههنا

من اللازم) لأن اللازم أظهر في موضع الضمير لزيادة التمكن في الدهن وثلاثا يتوهم رجوعه إلى المجهول (من الأفعال) وهو  
 لا يحتاج إلى المفعول به) إذ بدونه يتم تعقل نسبتته إلى الفاعل وإذا لم يحتاج إلى المفعول به لا يثبت الفعل فلا يجيء من اللازم المجهول  
 ولا يفهم ذلك مما ذكره اكتفى به (و) أما (التعدي) فهو (بخلافه) حيث يحتاج إلى المفعول به في تعقل نسبتته إلى الفاعل . قيل  
 في معرفة التعدي واللازم ضابطة وهي أن ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقيام وذهب وما يفعل بعضو واحد أو قلب أو حس فهو  
 متعدي نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرائي جائز التخلف والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم وإلا  
 فتعدي قيد المفعول بقوله به لأن المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعها يجيء من اللازم أيضا لأن كلا منها لمزيد الإفادة في الكلام  
 لا احتياج لنسبة الفعل تأمل (وباب فاعل) شروع في ذكر فائدة أخرى (يكون) لحصول أصله (بين الاثنين) مسندا  
 إلى أحدهما بالقيام وإلى الآخر (٦٨) بالوقوع (نحو ناضلته) أي رميته بالسهم فرماني ولا يتخلف عن كونه

و سند الفعل إليه نحو ضرب زيد (من اللازم) أي من الفعل اللازم حتى لا يقال حرت زيدا أو حسن  
 زيد بتخفيف عين الفعل فيهما وإعاقيد عدم المجيء منه بالمفعول به لأن المفعول فيه وهو مافعل فيه  
 فعل مذكور من زمان أو مكان والمفعول له وهو مافعل لأجله فعل والمفعول معه وهو ماذ كربعه الواو  
 لمصاحبة معمول فعل لفظا أومعنى والمفعول للطاق وهو اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقد  
 يجيء من الفعل اللازم مثال الأول نحو سرت يوم الجمعة وقعدت أمام الأمير ومثال الثاني قعدت عن  
 الحرب جينا ومثال الثالث جلست وزيدا أو مالك وزيدا على معنى مالك قعدت وزيدا ومثال الرابع  
 جاست جاوسا فلهذا قيده به (لأن اللازم من الأفعال هو) أي اللازم (ملا يحتاج إلى المفعول به)  
 لحصول الفائدة بدونه فيه (والتعدي بخلافه) من حيث إنه يحتاج إليه لعدم حصول الفائدة بدونه  
 نحو ضربت فانه لا يفيد بدون ذكر من وقع عليه الضرب بخلاف حسن زيد (وباب فاعل يكون بين  
 اثنين) أي للمشاركة بين اثنين كما مر بيانه (نحو ناضلته) أي راميته وهو مشترك بينهما (إلا قليلا)  
 أي قليلا لا يكون بين اثنين بل من طرف واحد (نحو طارقت النعل) أي كسرت (وعاقبت اللص)  
 أي عذبت السارق ومنه عافاك الله بمعنى أعفك الله وأعفك الله وقتلهم الله ويجيء هذا الباب  
 بمعنى أفعال وفعل مشددة العين وفعل بتخفيف العين وتفاعل وقد مر أمثلتها في صدر الكتاب  
 وكلها متعدية (وباب تفاعل أيضا يكون بين اثنين فصاعدا نحو تدافعا) وهذا للمثال يصلح أن  
 يكون بين اثنين فصاعدا لأنه نفس المتكلم مع غيره وهذا يكون بين اثنين وأكثر لأن الغير  
 مع نفس المتكلم تارة يكون واحدا وتارة يكون أكثر منه فعلى التقدير الأول كان اثنين وعلى  
 التقدير الثاني كان ثلاثة أو أكثر (وللمشاركة الجماعة) وهذا مستدرك لأن كون هذا الباب للمشاركة  
 الجماعة يعلم من قوله فصاعدا بعد قوله يكون بين اثنين وكذا يعلم ذلك من مثاله كما بيناه (نحو تصالح القوم)  
 بين المتنازعين وهذا متروك في بعض النسخ والأولى عدم الترك إن لم يكن قوله وللمشاركة الجماعة  
 مستدركا (وقد يكون) أي قليلا يكون باب التفاعل (لاظهار ماليس في الباطن) أي لاظهار ماليس  
 بمصنف به في الحقيقة وعند ذلك لا يكون للمشاركة لابن الاثنين ولا بين الجماعة (نحو تارضت أي أظهرت

للمشاركة (إلا قليلا)  
 أي قليلا يكون  
 بناؤه للواحد (نحو  
 طارقت النعل)  
 أي كسرت (وعاقبت  
 اللص) أي عذبت  
 السارق (وباب  
 فاعل) أي (يكون)  
 لحصول أصله (بين  
 الاثنين) قوله  
 فصاعدا في موضع  
 الحال أي فيترقى صاعدا  
 من متجاوزا عن  
 الاثنين وبذلك يفرق  
 فعل و فرق بعض  
 شراح بأن الفاعل  
 صريح في فاعل  
 يكون غالبا على الفاعل  
 ضمنى وفي تفاعل  
 ساويان (نحو تدافعا  
 تصالح القوم) ويمكن

المرض

لاكتفاء بالمثال الأول لأنه يصاح للمشاركة الاثنين والأكثر لكنه قصد

تيسير على فهم المتعلم (وقد يكون) أي يصلح باب التفاعل (لاظهار ماليس) بوجود (في الباطن) في الحقيقة (نحو تارضت أي أظهرت  
 قوله يكون بين الاثنين) أي يكون مدلوله وهو الحدث حاصلًا بين الاثنين أي قائمًا (قوله إلا قليلا) استثناء من فاعل يكون  
 إلا القليل من باب فاعل فانه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائمًا بواحد فان العقاب في عاقبت اللص مثلا قائم بالمتكلم فقط  
 متعلق باللص وتعلق وقوع لا تعلق قيام بخلاف المناضلة في ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب والمنعاق بهما تعلق قيام لكن  
 بد وأن يكون صادرا من المتكلم ابتداء ويتعلق بالغائب ليكون مفعولا به متمنا عن الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعل  
 بخلاف تفاعل فان البادئ فيه غير معاروم ومنه جاز أن يقال أضراب عمرو وزيدا أم ضارب زيد عمروا ولم يحز أضراب عمرو  
 زيد أم أضراب زيد وعمروا. واعلم أن ما ذكره المصنف من معاني الأبواب هو الغالب إذ ليست منحصرة فياذ كر لما بين في المطولات

(و بحذف التاء) شروع في السبب العدوى أى ويصير اللازم متعديا بحذف تاء الطاعة (من تفعل وتفعّل مشددة العين ومكرّر اللام) هذا ناظر إلى تفعل ومقتضى الترتيب تقديم العين على اللام وإنما تعديا بحذف تاء الطاعة لأنها لا تريد على اللام فلا يقال تدرج وتوت بل على التعدى نحو تدرج وتكسر فاذا حذف مانع التعدية عاد الفعل إلى تعديه فلا إشكال بمثل تعالته لأن المراد بتفعل ماهو اللازم على أنه بحذف التاء يتعدى إلى مفعول آخر فهو بالنسبة إليه تتحول من اللازم إلى التعدية (والتعدى) أراد به ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) (٦٧) كهزمة أكرم (وقله) أى نقل التعدى مطلقا (إلى

(و بحذف التاء من تفعل مكررة اللام) أى يصير تفعل متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لأن الرباعى لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والتعدى اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشددة العين) أى يصير تفعل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد في عينه بعد ما كان ثنائيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الأول أن تفعل مشددة العين لا يختص باللازم بل مشترك بين اللازم والتعدى كما مرّ بيانه في صدر الكتاب عند عد الأبواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثانى أنه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشدّد العين وهو لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموت الإبل وخرج زيد الأولان لازمان لأنهما بمعنى صار والثالث متعد اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب أيضا يعنى اللازم غالب في تفعل والتعدية غالبية في فعل تأمل (والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لأنه لما حذفت منه أسباب التعدية بقي على أصله وهو اللازم لأنه في أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالأسباب المذكورة وبحذفها منه بقي لازما تأمل (و بنقله) أى بنقل الفعل التعدى (إلى باب انكسر) يصير لازما أيضا لأن انكسر من باب انفعل وهو لازم لأنه للطاعة فيصير الفعل التعدى المنقول إليه للطاعة أيضا كنقل كسر إلى انكسر وقطع إلى انقطع ونحوها . واعلم أن في قوله و بنقله إلى باب انكسر تساهلا والأولى أن يقال إلى باب انفعل لأن انفعل وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الوزون في مقام الوزن يوم أو يفيد حصر الحكم الراذ فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم أراد ههنا ليس بمنحصر في لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزجاجي في شرحه إذا أردت أن تجعل التعدى لازما فالطريق فيه أن تردّه إلى باب انفعل ثم قال أو إلى افعّل أو إلى افعّل بتشديد اللام وفيهما نظر أما في افعّل فلأنه مشترك بين اللازم والتعدى وأما في افعّل فلأنه لا يوجد الفعل للتعدى للنقل إليه حتى يصير بسبب نقله إليه لازما بل للنقل إليه فعل لازم في الاستقراء كنقل حر إلى أحر وعور إلى أعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل إليهما ثم قال أو إلى تفعل إن كان رباعيا وفيه تساهل لأن الرباعى على الإطلاق يشتمل على ملحقات الرباعى المجرد بعضها لازم وبعضها متعد فالأولى أن يقال إن كان رباعيا مجردا أو على هذا قول الشيخ في النقل (وباب فعال يصير لازما بزيادة التاء في أوله) أى إن كان رباعيا مجردا نحو حرجت الحجر فتخرج ذلك الحجر وإنما يصير لازما بزيادة التاء في أوله لأنه عند ذلك يصير للطاعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجيء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا (والجهول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله

(ولا يجيء المفعول به) هذه الفائدة تمة بحث اللازم (و) كذا لا يجيء (الجهول)

(قوله والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلية النقل إلى باب انكسر أو كان من باب فعال فيكون اللام فيها للاستغراق العرفي لعدم إمكان التحقيق بخلاف اللام فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدية لحصولها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق المفضى إلى الشئ في الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً ولو أضيف إليه الوجود يسمى علّة والتشديد في نحو علم غير مفضى إلى تعديته أصلاً فلا يكون سبباً للتعدية وإن كان مطلق التشديد سبباً لمطلق التعدى لافضائه إليه في الجملة ههنا أعلم وإن كان سبباً للتعدية إلى الثالث ولذا يزول بزواله لم يكن ليس التعدية والمراد ههنا

من اللازم) لأن اللازم أظهر في موضع الضمير لزيادة التمكن في الذهن ولئلا يتوهم رجوعه إلى المجبول (من الأفعال وهو ما لا يحتاج إلى المفعول به) إذ بدونه يتم تعقل نسبتته إلى الفاعل وإذا لم يحتاج إلى المفعول به لا يثبت له الفعل فلا يحىء من اللازم المجبول ولا يفهم ذلك مما ذكره اكتفى به (و) أما (التعدي) فهو (بخلافه) حيث يحتاج إلى المفعول به في تعقل نسبتته إلى الفاعل . قيل في معرفة التعدي واللازم ضابطة وهي أن ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب وما يفعل بعضو واحد أو قلب أو حس فهو مستعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقرار في جازم التخلف والحق أن متعلق الفعل إن كان ما يستغنى عن تصريحه فلازم وإلا ينتعد قيد المفعول بقوله به لأن المفعول المطلق والمفعول فيه وله ومعهم يحىء من اللازم أيضا لأن كلا منها لمزيد الإفادة في الكلام لا احتياج لنسبة الفعل تأمل ( وباب فاعل ) شروع في ذكر فائدة أخرى ( يكون ) لحصول أصله ( بين الاثنين ) مسندا إلى أحدهما بالقيام وإلى الآخر ( ٦٨ ) بالوقوع ( نحو ناضلته ) أى رميته بالسهم فرماني ولا يتخلف عن كونه

المشاركة ( إلقاء )  
 أى قليلا يكون  
 تناوؤا للواحد ( نحو  
 المارقت النعل )  
 أى كسبرته (وعاقبت  
 اللص) أى عذبت  
 السارق ( وباب  
 الفاعل) أيضا ( يكون)  
 لوصول أصله ( بين  
 الاثنين ) قوله  
 فصاعدا ( فى موضع  
 الحال أى فيترقى صاعدا  
 متجاورا عن  
 الاثنين وبذلك يفرق  
 عمل و فرق بعض  
 شراح بأن الفاعل  
 صريح فى فاعل  
 كونه غالبا على الفاعل  
 ضمنى وفى تفاعل  
 ساوian ( نحو تدافعا  
 صالح القوم ) ويمكن

المرض

فأما قوله (وقد يكون) أى يصلح باب التفاعل (لاظهار ما ليس) بوجود (في الباطن) في الحقيقة (نحو تمارضت أى أظهرت  
فأما قوله (بين الاثنين) أى يكون مدلوله وهو الحدث حاصل بين الاثنين أى قائماً (قوله إلا قليلاً) استثناء من فاعل يكون  
إلا القليل من باب فاعل فإنه لا يكون بين الاثنين بل يكون قائماً بواحد فان العقاب في عاقبت الاصل مثلاً قائم بالمتكلم فقط  
متعلق بالاصل وتعلق وقوع لاتعلق قيام بخلاف المناضلة في ناضلته فانها قائمة بالمتكلم والغائب والمتعلق بهما تعلق قيام لكن  
بد وأن يكون صادراً من المتكلم ابتداءً ويتعلق بالغائب ليسكون مفعولاً به متمازاً عن الفاعل وكذا في كل ما كان من فاعلي  
مختلف تفاعل فان البادئ فيه غير معاوم ومن ثمة جاز أن يقال أضارب عمرو زيداً أم ضارب زيد عمرو ولم يجز أن تضارب عمرو  
زيد أم تضارب زيد وعمرو. واعلم أن ما ذكره المصنف من معاني الأبواب هو الغالب إذ ليست منحصرة فيما ذكرنا من المطولات

(و بحذف التاء) شروع في السبب العدوى أى ويصير اللازم متعديا بحذف تاء الطاوعة (من تفعل وتفعل مشددة العين ومكرر اللام) هذا ناظر إلى تفعل ومقتضى الترتيب تقديم العين على اللام وإنما تعديا بحذف تاء الطاوعة لأنها لا تزيد على اللام فلا يفرج وتوت بل على التعدى نحو تدرج وتكسر فإذا حذف مانع التعدية عاد الفعل إلى تعديه فلا إشكال بمثل تعامته لأن المراد بتفعل ما هو اللازم على أنه بحذف التاء يتعدى إلى مفعول آخر فهو بالنسبة إليه يتحول من اللازم إلى التعدية (والتعدى أراد به ما كان تعديته بسبب عارض (يصير لازما بحذف أسباب التعدية) كهزمة أكرم (ونقله) أى تفعل

المتعدى مطلقا (باب انفعال) باب انكسر فان ه الباب للمطاوعة لازم فيصير المتعدى المنقول إليه لازم لا محالة وخص ه الباب بالدكر مع أ باب أفعل أيضا وخصه باللازم لأن بسبب لمباغة اللازم فلا يوجب متعد ينقل إلى مش هذا الباب (وباب) ففعل يصير لازما بزيادة التاء في أوله) يعنى أن حذف التاء يكون سببا للتعدية كذلك زيادتها تكون سببا لللازم ولحذف لزوم أح العينين الآخر صر بذكره ولم يكتف بقوله وبحذف التاء من تفعل ولم يقل وينقل فعل إلى تفعل لأن تفعل فرع وليس بأصل كانكسر

(و بحذف التاء من تفعل مكررة اللام) أى يصير تفعل متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك كان مجردا رباعيا فهو متعد وفيه نظر لأن الرباعى لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب فانه غالب حاله للتعدية (وتفعل مشددة العين) أى يصير تفعل بتشديد العين متعديا بحذف التاء منه لأنه عند ذلك يصير رباعيا بزيادة التشديد في عينه بعد ما كان ثلاثيا لازما وهو يتعدى بتشديد عينه وفيه نظر من وجهين الأول أن تفعل مشدد العين لا يختص باللازم بل مشترك بين اللازم والمتعدى كما مر بيانه في صدر الكتاب عند عد الأبواب حتى يكون متعديا بحذف التاء منه والثانى أنه بعد الحذف يصير على وزن فعل مشدد العين وهو لا يختص بالتعدية بل مشترك بين اللازم والمتعدى أيضا نحو جرب الرجل وموت الإبل وخرج زيد الأولان لازمان لأنهما بمعنى صار والثالث متعد اللهم إلا أن يقال هذا بالنظر إلى الأغاب أيضا يعنى اللازم غالب في تفعل والتعدية غالبية في فعل تأمل (والتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) لأنه لما حذفت منه أسباب التعدية بقي على أصله وهو اللازم لأنه في أول الوضع وضع لازما ثم يتعدى بالأسباب المذكورة وبحذفها منه بقي لازما تأمل (و بنقله) أى بنقل الفعل المتعدى (إلى باب انكسر) يصير لازما أيضا لأن انكسر من باب انفعال وهو لازم لأنه للمطاوعة فيصير الفعل المتعدى المنقول إليه للمطاوعة أيضا كتنقل كسر إلى انكسر وقطع إلى انقطع ونحوهما. واعلم أن في قوله و بنقله إلى باب انكسر تساهلا والأولى أن يقال إلى باب انفعال لأن انفعال وزن انكسر وانكسر موزونه وذكر الوزن في مقام الوزن يوم أو يفيد حصر الحكم المراد فيه كما كان ذكر الوزن كذلك والحكم أراد ههنا ليس بمنحصر في لغة انكسر تأمل ولهذا قال الزجاني في شرحه إذا أردت أن تجعل المتعدى لازما فالطريق فيه أن ترده إلى باب انفعال ثم قال أو إلى انفعال أو إلى افعل بتشديد اللام وفيهما نظر أما في افعل فلائنه مشترك بين اللازم والمتعدى وأما في افعل فلائنه لا يوجد الفعل المتعدى المنقول إليه حتى يصير بسبب نقله إليه لازما بل المنقول إليه فعل لازم في الاستقراء كتنقل حر إلى أحر وعور إلى أعور ولهذا لم يذكر الشيخ النقل إليهما ثم قال أو إلى تفعل إن كان رباعيا وفيه تساهل لأن الرباعى على الإطلاق يشتمل على ملحقات الرباعى المجرد بعضها لازم وبعضها متعد فالأولى أن يقال إن كان رباعيا مجردا أو على هذا قول الشيخ في النقل (وباب فعال) يصير لازما بزيادة التاء في أوله) أى إن كان رباعيا مجردا نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وإنما يصير لازما بزيادة التاء في أوله لأنه عند ذلك يصير للمطاوعة وما كان لها يصير لازما (ولا يجىء المفعول به) وهو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت يدا (والجهول) وهو ما لم يسم فاعله بل أقيم مفعوله مقام فاعله

(ولا يجىء المفعول به) هذه الفائدة تنمى بحث اللازم (و) كذا لا يجىء (الجهول)

(قوله والمتعدى يصير لازما بحذف أسباب التعدية) أى كل متعد كان فيه أحد أسباب التعدية المذكورة أو قابلية النقل إلى باب انكسر أو كان من باب فعال فيكون اللازم فيها للاستقراء العرفى لعدم إمكان التحقيق بخلاف اللازم فيما سبق ونحو علم ليس التشديد فيه سببا للتعدى لخصولها قبله وتوضيحه أن السبب هو الطريق الفضى إلى الشئ في الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً لو أضيف إليه الوجوب يسمى علّة والتشديد في نحو علم غير مفض إلى تعديته أصلا فلا يكون سببا للتعدية وإن كان مطلق التشديد سببا لمطلق التعدى لأنضائه إليه في الجملة هزمة أعلم وإن كان سببا للتعدية إلى الثالث ولذا يزول بزواله يمكن ليس التعدية والمراد ههنا



الارض وليس في مرض) أصلا ومحصل هذه الفائدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفقا في المشاركة المطلقة ثم شرع في فائدة تتعلق بباب الافتعال بقوله (وإذا كان فاء الفعل من افتعل حرفا من حروف (٦٩) الاطباق وهي الصاد والضاد

للرض وليس في مرض) ومنه تجاهات أي أظهرت الجهل وليس في جهل ويجيء بمعنى تفعل مشدد العين وافتعل وقد مر مثلهما وبعض هذه المعاني متعدة وبعضها لازم وقد مر بيانها في صدر الكتاب (وإذا كان فاء الفعل) ذكر هذه القاعدة هنا ليس على ما ينبغي لأنه في صدد بيان معاني الأبواب ولم يفرغ منه (من افتعل حرفا من حروف الاطباق) وهو عبارة عما ينطبق به اللسان مع الحنك الأعلى (وهي الصاد والضاد والطاء والظاء) وهذه الحروف الأربعة مستعلية مطبقة يلزم استعلائيتهما من إطباقيهما من غير عكس وحروفها سبعة الصاد والضاد والطاء والظاء والحاء والفاء والقاف يجمعها حروف «ضض طظ خفق» الأربعة الأولى مستعلية مطبقة والثلاثة الأخيرة مستعلية فقط ولكن تكون الأربعة الأولى مطبقة باعتبار الصفة لا باعتبار المخرج لأن مخرج الصاد طرف اللسان والثنايا ومخرج الضاد أول حافتي اللسان وما يليها من الأضراس ومخرج الطاء طرف اللسان وأصول الثنايا ومخرج الظاء طرف اللسان والثنايا وهذه الخارج ليست من الاطباق المعروفة (نصير تاء افتعل طاء) لأن التاء من مخرج الطاء وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا كما مر ذكره ليخفف على أسننتهم وليكون مجانسا لفاء فله في الاطباق (نحو اضطرب) أصله اصتبر بعد نقل صبر إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صادًا لاتحادهما في الاستعلائية فصار اصتبر ثم ادغم الصاد في الصاد وجوبا واجتماع الحرفين التانين أولهما ساكن والثاني متحرك ولا يجوز لك أن تقلب الصاد طاء ثم تدغم الطاء وجوبا وإن اتحدا في الاستعلائية لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت فلا يقال اطرب ولا يجوز لك أن تدغم الصاد في تاء افتعل بعد قلبها تاء لأن الصاد من الاطباق والتاء من الهموسية باعتبار الصفة لا باعتبار المخرج وهي ما لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى وحروفها عشرة السين والتاء والشين والحاء والتاء والكاف والحاء والصاد والفاء والهاء يجمعها حروف «ستشخك خصفه» ولو فعل ذلك لذهب إطباقيته وهو مستكره عندهم فلا يقال اطر ومع ذلك قد قيل ليس بين الصاد والتاء مجانسة في الذات ومقاربة في المخرج حتى تقلب الصاد تاء ثم تدغم في التاء ولهذا لا تقلب التاء فيه أولا صادًا ثم تدغم الصاد في الصاد بل طاء ثم صادًا ثم تدغم الصاد في الصاد كما مر ويجوز لك البيان وهو ابقاء الطاء للمقابلة على حالهما لعدم الجنسية بينهما في الذات فيقال اضطرب كما اختاره الشيخ فيه (واضطرب) أصله اضطرب بعد نقل ضرب إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اضطرب ثم يجوز لك أن تقلب الطاء صادًا لاتحادهما في الاستعلائية فصار اضطرب فتدغم الضاد في الضاد وجوبا فصار اضطرب ولا يجوز لك أن تقلب الضاد طاء ثم تدغم الطاء في الطاء وجوبا لزيادة صفة الضاد فلا يقال اطرب ولا يجوز لك أيضا أن تقلب الضاد تاء ثم تدغم التاء في تاء افتعل وجوبا لما مر من ذهاب الاطباق به من الضاد فلا يقال اطر ولا يجوز لك أن تقلب التاء صادًا أولا ثم تدغم الضاد في الضاد وجوبا لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في المخرج كما مر فلذا اختار الشيخ فيه قلب التاء طاء لا صادًا أولا ويجوز لك البيان كما مر فيقال اضطرب كما اختاره الشيخ فيه (واطر) أصله اطر بعد نقل طرد إلى الافتعال قلبت التاء طاء كما مر فصار اطر بالطاءين ثم تدغم الطاء في الطاء لوجوب الادغام عند ذلك ولهذا لا يجوز لك البيان فيه كما لم يختره الشيخ فيه كما جاز ذلك في الصاد والضاد ولا يجوز لك أيضا أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا وإن كانت مقاربة لها في مخرجها لأنه قد ذهب الاطباق به من الطاء لما مر أنه من حروف الاطباق والتاء من الهموسية فلا يقال اتر (واظهر) أصله اظهر بعد نقل طهر إلى الافتعال ثم تقلب التاء طاء كما مر فصار اظهر ثم يجوز لك أن

بقلب الطاء صادًا لا العكس لعظم الضاد كما مر (واطر) أصله اطر بعد نقل طرد من اطر بعد نقل طرد بقلب الطاء تاء ولا يجوز اتر بقلب الطاء تاء لعظم الطاء في الامتداد (واظهر) أصله اظهر بقلب التاء طاء لقرينهما مخرجهما ثم الطاء طاء يجوز اظهر بقلب المعجمة مهملة

ما ذكره المصنف (واذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايًا يصير تاء افتعل دالا) لأن التاء من الحروف المهموسة وهي حروف :

«استشحك خصفه» وهذه الأحرف الثلاثة من الحروف المهموسة وهي ماعدا المهموسية ومباعدة الحرفين في الصفة توجب عسرة جمعهما في التسلط فأبدلت التاء حرفا لتقاربها في المخرج وتوافق ما قبلها في الصفة لسهولة التلفظ وهذه الحروف هي الدال (نحو ادمع) أصله ادمع من دمع قلبت التاء دالا ثم أدغمت (واذكر) أصله اذتكر من التكر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا لاتحادها في المهموسة ويجوز ادذكر بقلب المعجمة مهملة والبيان : أى اذكر نظرا إلى مغايرتهما في الذات (بادغام الدال) المعجمة (في الدال) المتناوبة من التاء بعد قبليهما معجمة وذلك معلوم بذكر المثال بالمعجمة

تقلب الطاء طاء ثم تدغم الطاء المعجمة في الطاء المعجمة وجوبا لمساواة بينهما في العظم والمخرج والاستعلائية فيقال اظهر كما اختار الشيخ ذلك ويجوز لك العكس كما تدغم الطاء المهمة في مثلها فيقال اظهر بالطاء المهمة ويجوز لك البيان فيه كما في الصاد والضاد لعدم الجنسية بينهما في الذات وإن اتحدا في المخرج والاستعلائية فيقال اظهر ولا يجوز لك أن تقلب الطاء تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا لمساواة من إذهاب الاطباق به فلا يقال اظهر ولا يجوز لك أن تقلب التاء طاء معجمة ثم تدغم الطاء المعجمة في مثلها وجوبا لعدم مجانسة بينهما في الذات ومقاربة في المخرج فلماذا لم يختره الشيخ بل اختار قلبها طاء أولا (وإذا كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايًا) هذه الحروف من المهموسة وحروفها تسعة عشر حرفا الدال والذال والراء والزاي والضاد والطاء والظاء والعين والغين والهمزة والألف والياء والباء والجيم والقاف واللام والنون والواو والميم يجمعها حروف « ددزر ضغطع عيباء جلتوم » (تصير تاء افتعل دالا) لقرب مخرج الدال من التاء لأن مخرج الدال طرف اللسان وأصول الثنايا كما أن مخرج التاء كذلك ومخرج الدال طرف اللسان وطرف الثنايا ومخرج الزاي طرف اللسان والثنايا فكان الدال أقرب إلى التاء في المخرج بالنسبة إليهما فلذا قلبت التاء دالا لدفع الثقل المستكره عندهم لاذالا ولزايًا (نحو ادمع) أصله ادمع بعد نقل دمع إلى الافتعال قلبت التاء دالا كما صارت ادمع بالدالين فتدغم الدال في الدال لوجوب الادغام فصار ادمع ولا يجوز لك أن تقلب الدال تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال لأن التاء من المهموسة والدال من المهموسة ولوفعل ذلك لذهبته المهموسة من الدال وذلك مستكره عندهم فلا يقال ادمع ولا يجوز لك البيان فيه كما من وجوب الادغام عند ذلك (واذكر) أصله اذتكر بعد نقل ذكر إلى الافتعال قلبت التاء دالا كما صارت اذدكر ثم أدغمت الدال المنقلبة من التاء في الدال عند البعض جواز الاتحاد في المهموسة وقربهما في المخرج فصار اذكر بالدال المعجمة لأن الاعتبار عندهم صورة الحرف المدغم ومنهم الشيخ فلماذا قال (بادغام الدال في الدال) في اذكر وعند البعض المعتبر في ذلك صورة الحرف المدغم فيه فصار اذكر بالدال المهمة وعند البعض ليس كذلك بل تقلب الدال المنقلبة من التاء دالا لمساواة من اتحدا في المهموسة وقربهما في المخرج ثم تدغم الدال المعجمة في مثلها فصار اذكر وكذا يجوز العكس عندهم فصار اذكر بالدال المهمة ومنهم صاحب المراح ولا يجوز لك اتفاقا أن تجعل الدال تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا لقوات الجهرية من الدال لأن الدال من الجهرية والتاء من المهموسة فلا يقال اذتكر ولا يجوز لك أيضا أن تقلب التاء ذالا لقربهما في المخرج ثم تدغم الدال في الدال وجوبا لمساواة من أن الدال أقرب إلى التاء في المخرج ولأن المراد من القلب حصول الحفة في قلب التاء إلى الدال يحصل ذلك لاقترابها إلى الدال فلهذا جاز البيان في صورة اجتماع الدال مع الدال ولا يجوز لك في صورة اجتماع الدال مع مثلها (وازدجر) أصله ازتجر بعد نقل زجر إلى الافتعال قلبت التاء دالا كما صارت ازدجر ويجوز لك البيان على ذلك كما اختاره الشيخ لحصول الحفة بدون الادغام وعدم الجنسية في الذات ويجوز لك أيضا أن تقلب الدال زايًا ثم تدغم الزاي في الزاي وجوبا لاتحادهما في المهموسة وقربهما في المخرج فيقال ازجر كما اختاره صاحب المراح ولا يجوز لك أن تجعل الزاي دالا وإن اتحدا في المهموسة ثم تدغم الدال في الدال وجوبا لأن الزاي أعظم في امتداد الصوت من الدال فيصير على ذلك التقدير كوضع القصعة الكبيرة على الصغيرة ولوجوز ذلك فلا يقل ادجرو ولا يجوز لك أيضا أن تجعل الزاي تاء ثم تدغم التاء في تاء الافتعال وجوبا لقوات الجهرية من الزاي فلا يقال اذجر ومع ذلك لا يكون بين التاء والزاي

(وازدجر) أصله ازتجر من ازجر قلبت التاء دالا ويجوز ازجر بقلب الدال زايًا لا العكس لعظم الزاي قرب



قرب في الخرج لذلك لا يجوز ذلك أن تجعل التاء زايًا ثم تدغم الزاي في الزاي وجوبا بدل الدالام زايًا كاسمر  
(وإذا كان الفاء من افتعل واوا أو ياء أو تاء قلبت الواو والياء والتاء تاء ثم أدغمت في تاء افتعل) أما إذا كان  
واوا فلا تاء لم تقلب تاء أنزم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا  
نحو ابتعد ومرة واويا نحو يونعد أو يلزم توالي السكسات فلهذه الضرورة تقلب الواو تاء وإن ذهب  
مجهوريتها به لأنها من المجهورية والتاء من المهموسية كاسمر وأما إذا كان ياء فلا تاء لم تقلب تاء  
يلزم توالي السكسات أيضا فللأول يلزم ذلك قلبت تاء وإن ذهب مجهوريتها به أيضا لأن إذهاب  
الجره أولى عندهم من توالي السكسات وأما إذا كان تاء فلا تاء مع التاء في المهموسية لأن  
التاء من المهموسية أيضا كاسمر فتدغم هذه التاء اللقويات في تاء افتعل وجوبا (نحو انتق) أصله  
اوتق بعد نقل رقي إلى الافتعال قايت الواو تاء كما مر ثم أدغمت التاء في تاء افتعل لوجوب الإدغام  
عند ذلك فصار انتق هذا على غير لغة أهل الحجاز وأعلى لغتهم فتقلب الواو ياء في اوتقى لسكونها  
وانكسار ما قبلها فصار انتقى لأنهم قلبوا للحدودين المذكورين في مثله ثلاث ياقات الجهر من  
الواو لأن الياء من المجهورية كالواو ثم حملوا الواو في مضارعه على ماضيه في ذلك ثم قلبوا الياء ألفا  
في المضارع لتحركها في الأصل أي في الماضي الثلاثي وافتتاح ما قبلها في الحال فصار ابتقى ياتقى  
وحملوا اسم فاعله ومفعوله على هذا ثم قلبوا الياء فيهما واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار على هذه  
اللغة موتق في الفاعل قاض وموتقى في المفعول بقلبها ألفا لوجود شرطه ومنه ابتعد ياتعد فهو  
موتعد وذلك موتعد وعلى اللغة الأولى صار اتقى يتقى فهو متقى وذلك متقى واتعد يتعد فهو متعد وذلك متعد  
وهي الأصح اوجودها في الاعلال على هذا في الكلام الفصيح وهو قوله تعالى - إن للمتقين - الآية وعلى هذا  
الخلاف الثاني في قوله (واتسر) أصله يتسر بعد نقل يسر إلى الافتعال قلبت الياء تاء لما مر ثم أدغمت  
التاء في التاء وجوبا فصار اتسر وعلى لغة أهل الحجاز يتسر بلا قلب الياء تاء وياتسر بقلبها ألفا وهو  
موتسر بقلبها واوا (واتغر) أصله اتغر بعد نقل ثغر إلى الافتعال قلبت التاء تاء كايبتا ثم أدغمت التاء في  
التاء وجوبا فصار اتغر ويجوز ذلك فيه أن تقلب التاء تاء كاسمر من أنهما اتحدتا في المهموسية ثم تدغم التاء  
في التاء وجوبا فصار اتغر (والحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال عشرة) وإنما لم يذكر الحروف مع  
أن الحروف تزداد في الحرف نحو قولهم هذا مجرور بمن ومنصوب بأن ومجزوم بل لأن هذه الحروف ليست  
من الحروف التي تزداد فيها أولندرتها لم تعتبر أولسكونها داخلية على الاسم معنى وإن كانت داخلية على  
الحروف صورة وهو السبب لأن الباء ههنا للسبب فكان تقدير الكلام هذا مجرور بسبب من وكذا  
غيره . واعلم أن في حصر الحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال في العشرة نظرا لأن الشين والباء يزدان  
فيهما أيضا مع أنه لم يدخلهما في تلك الحروف مثال الشين فيهما نحو اعشوب ومعشوب ومثال الباء  
فيهما أيضا نحو قولهم هذا مرفوع بقام ومررت بزيد . ويمكن أن يجاب عنه بأنه إنما لم يدخلهما في تلك  
الحروف بناء على جواب سيبويه عند سؤال الأخفش عن الحروف الزوائد بهذه الحروف . معنى ذلك

والتضعيف فانه يزداد فيهما أى حرف كان صرّح به التفتازانى وابن الحالج فالشين الثانى فى اعشوش  
الثانى فى قردد للاحاق فلا إشكال بينهما ثم إنه قد يزداد منها فى الحروف كهزمة لام التعريف عند  
البناء وتكثير البناء فى الحروف غير متصور لعدم التصرف فيها فلذا لم يقل والحروف (عشرة  
قوله والحروف التى تزداد) أى لغير الاحاق والتضعيف فانه زاد فيهما عن أى حرف كان نحو جلبب

أن الأخفش قد سأل سيبويه عن الحروف الزوائد في أثناء الصحبة من حيث السدد ومن حيث الصورة والحال أن في أثنائه محبتهم غنما سمينا فقال سيبويه في جوابه أنه سليمان فقال الأخفش ما معنى هذا إذا كان الحبيب سايمون لهذا السؤال قال سألتونيها فقال نعم ولم يفهم معناه فقال هويت السماء فقال لا أسأل عن السماء حتى أجبتني عن محبتك السماء فلم يكن جوابك مطابقا لسؤالي قال اليوم تنساه فغضب الأخفش فقال هم أجبت فنسيت ولم يفهم معناها أيضا فلهذا سمى أخفشا وكل واحدة من هذه الأحوال الأربعة جواب على حدة . معناه أن حروف الزوائد صورة وعددا منحصرة في هتين الكلمتين وعدد حروف كلتي الجواب في كل واحد منها عشرة فقال الشيخ بناء على ذلك عشرة ولهذا قال بعد ذلك (مجموعها اليوم تنساه) الهمزة تزداد في الاسم أولا كالهمزة في نحو أحمر وأحمد وأصفر وأرب فانه من الحمر والحمدة والصفرة والرببة ولا همزة فيها في أصل الوضع كذا في شرح النضل والنزعة ووسطا كالهمزة في نحو خطايط من الخط فزيدت الهمزة والآلف إلا أن الغرض منه زيادة همزة كذا في شرح المارونية وآخرها كالهمزة في نحو غرقى أصله غرقه حذفت الهاء وزيدت الهمزة عوضا عنها كذا في شرح المارونية وتزداد الهمزة في الفعل أيضا أولا كالهمزة في أكرم وانقطع أصلهما كرم وقطع ووسطا كالهمزة المدغمة في نحو رأس أصله راس ثم زيدت همزة أخرى للالحاق أوله فادغمت أولاهما في الأخرى وآخرها كالهمزة في نحو كرفاء أصله كرف فزيدت الهمزة في الآخر للالحاق كذا في النزعة . واللام تزداد في الاسم أولا كلام التعريف أي العهد في نحو الرسول الرجل وكلام الابتداء في نحو زيد لقائم أبوه وكلام الجر في نحو المال لزيد في التملك والجل للفرس في التخصيص واللام في أصل هذه الأسماء ثم زيدت ووسطا كاللام في فيشة أصله فيشة ثم زيدت كذا في النزعة كاللام في ذلك وهنالك أصلهما ذلك وهنالك ثم زيدت كذا في الفصل وآخرها كالام في زيد وعبدل أصلهما زيد وعبد ثم زيدت كذا في النزعة وشرح المارونية وهما في الفصل على الاحتمال ومنها فجل وهيقل فيه فيزداد اللام في الفعل أيضا أولا كالام الابتداء وجواب لو في نحو إن زيدا ليقوم ولولا زيد لهلك عمرو ووسطا كالام المدغمة أو اللدغم فيهما في نحو ولي وتولى وأصلهما ولي وتولى بلا تشديد ثم زيدت اللام فادغمت في اللام وآخرها كاللام في نحو فعل على تقدير زيارتها على الثلاثي المجرى للحاق بالرباعي المجرى . والياء تزداد في الاسم أولا كالياء في نحو يعسوب أصله عسوب ثم زيدت الياء كذا في النزعة وكالياء في ياع في ياع زيدت على المع ووسطا كالياء في نحو قتيل وعليم زيدت للفعل والفاعل وكالياء في نحو صيرف زيدت على صرف وكالياء في نحو رجيل زيدت على رجل وكالياء في زينة زيدت على زينة وآخرها كالياء في نحو مسلق زيدت على مسلق وتزداد الياء في الفعل أيضا أولا كالياء في نحو يضرب زيدت على ضرب ووسطا كالياء في نحو يبظر زيدت على يبظر وآخرها كالياء في نحو سلق زيدت على سلق . والواو تزداد في الاسم أولا أما واو ورتل حتى وحكم أنها أصل لازائدة كقَالَ صاحب الفصل والواو لا تزداد أولا وقولهم ورتل كجفنل أي في كون كل حروفها أصلية فنقول قد تزداد الواو أولا في الاسم كواو العطف في نحو جاء في زيد وعمرو ووسطا كالواو في نحو مضروب وكوثر من الكثرة وعجوز من العجز كذا في النزعة وترقوة وعنفوان وقاسوسة كذا في الفصل وآخرها كالواو المدغم فيها في نحو مرعوا أصله رعو بواو واحدة في الثلاثي ثم زيدت واو أخرى بالنقل إلى باب الافعال ولا تزداد الواو في الفعل أيضا أولا على ما قالوا ولكن نقول تزداد أولا في الفعل كالواو التي زيدت علامة للاستقبال في مخاطب والمخاطبة لكن لم يقرها على حلها بل قلبوها تاء حتى لا يجتمع الواوات في مثل واو وجل من المثال الواو مستقبلا معطوفا وأيضا تزداد فيه أولا مفعلة كالواو العاطفة للجملة الفعلية في نحو قولنا ذهب زيد وذهبت ووسطا كالواو في نحو جهور وحوقل ودهور

وعها ( حروف  
اليوم تنساه ) قيل  
هذه العبارة جواب  
سيبويه الأخفش  
ينسأله عن الحروف  
زوائد يعني أن ما زيد  
كثير البناء ولم يكن  
للحاق والتضعيف  
يكون إلا من هذه  
حروف

.....

وقسور أصلها جهر وحقل ودهر وقسرم زبدت الواو واللاحق وآخرها كالواو المدغم فيها في نحو أروأصله  
رعو ثم زبدت الواو بالنقل إلى باب الافةلال فأدغمت الواو في الواو فصار أروعو والميم تزداد أولا في الاسم  
كاليم في نحو مذهب ومضرب ومكرم كذا في المفصل وشرحه ووسطا كاليم في نحو هر ماس من الهرس  
وقمارص من القرص ودلامص من الدلاص كذا في المفصل وشرحه وآخرها كاليم في نحو زرقم وشتم  
وسهم من الزرق والشتق والسته كذا في المفصل وشرحه والنزهة وتزداد في الفعل أولا كاليم في نحو  
مسكن ومزرع ومنزل أصلها سكن وزرع ونزل ثم زبدت الميم في كلها لللاحق بـ حرج فصار مسكن  
ومزرع ومنزل لكن قال صاحب المفصل لا يزداد الميم في الفعل مطلقا ثم أورد هذه الأمثلة جوابا للسؤال  
القدر فقال لا اعتداد به لثلاثا ينتقض قوله ولا تزداد الميم في الفعل ولكن ينتقض أيضا بزيادتها وسطا  
كاليم في نحو ضربتها وآخرها كاليم في نحو ضربتهم. والتاء تزداد أولا في الاسم كالتاء في نحو تفعيلا وتفعلا زبدت  
على فعلا بالنقل إليهما ووسطا كالتاء في نحو محقر ومستغفر وآخرها كالتاء في نحو ضاربة وعمرة وعمرات  
وسنية. وتزداد التاء في الفعل أيضا أولا كالتاء في نحو تقرب وتضرب ووسطا كالتاء في احتقر واستغفر  
واكتسب وآخرها كالتاء في ضربت ودحرجت. والنون تزداد في الاسم أولا كالنون في نحو جرس علما  
كذا في التوسط ووسطا كالنون في غسل وعنيس وغرند وشرنث كذا في المفصل وآخرها كالنون  
في نحو ضيفن من الضيف وقينان من القين وتزداد النون في الفعل أيضا أولا كالنون في تضرب ونذهب  
وندحرج ووسطا كالنون في غسل وعنيس أصلها غسل وعنس ثم زبدت النون هكذا قيل ولكن  
جعلها اسما في شرح المفصل وقال غسل من العسلان وهو ناقة سريعة وعنيس من العبوس وهو  
الأسد وفيه نظرا لأن غسل لو كان من العسلان لقليل بعد زيادة النون عنسلان وعنيس من العبوس لكن  
في الاشتقاق لأنه جاء في القرآن قبل زيادة النون فعلا نحو قوله تعالى - عبس ونولى أن جاء الأعمى -  
فكان من الفعل وآخرها كالنون في عرس وجابن أصلها رعرش وجلب ثم زبدت النون هكذا قيل  
والسين تزداد في الاسم أولا كالسين في ساهب من الالهه هكذا قيل ولكن قال صاحب المفصل يجوز  
أن يكون الزائد في ساهب الهاء وكلاهما محتمل ووسطا كالسين في نحو مستخرج ومستغفر ومستفتح  
وآخرها كالسين في مقعنس وكالسين الزائدة مع كاف الضمير وهي سين السكسكة في نحو قولك أمر  
تسكس وتزداد السين في الفعل أولا كالسين في نحو سيخرج وسيضرب ووسطا كالسين في نحو استخرج  
واستغفر واستطاع وآخرها كالسين في اقعنس. والآف لا تزداد في الأوائل اسما كان أو فعلا عند  
الأكثرين لتعذر الابتداء بالسكان وعند البعض تزداد أولا كزيادة الأنف مع لام التعريف أو الجنس  
فلهذا يقال الآف واللام للتعريف أو للجنس ولا يقال الهمزة واللام للتعريف أو للجنس إلا أنها  
حركات للتعذر ووسطا تزداد اتفاقا أما في وسط الاسم فكالآف في ضارب وكتاب وخاتم وخمار وأما في آخره  
فكالآف في نحو حبلى وبشرى وقبعرى كذا في المفصل وأما في وسط الفعل فكالآف في نحو ضارب ويضارب  
وقاتل ويقاتل وأما في آخره فكالآف في نحو ضربا وضربتا وضربنا. والهاء تزداد في الاسم أولا  
كالهاء في نحو هر كوكه وهجرع وهلقامة عند الأخفش كذا في المفصل ووسطا كالهواء في نحو أمهات  
أصلها أمات ثم زبدت الهاء كالهواء في إهراق زبدت على إراق وقد جعل صاحب النزهة هذا مما زادت  
الهاء في أوله وليس كذلك وآخرها كالهواء في الوقف في نحو حاميه وحسابيه وشمه. وتزداد الهاء في الفعل  
وسطا وآخرها لا أولا أما وسطا فكالهواء في بهريق فانه في الأصل يريق وهو من الرباعي ثم زبدت الهاء على  
خلاف القياس كذا في الراح وأما آخرها فكالهواء في نحو قه وشه وهما أمران والأمر فعل معنى لأنه  
موضوع لاطاب ولهذا جعله شارح الراح في بيان اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر في قسم الفعل إنشائيا

فإذا كانت) أى وجدت (كلمة وعددها) أى والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أى فى هذه الكلمة (حرف واحد) ليس هذا احترازاً عما فوقه بل اكتفاء بغالب الوقوع و بأقل ما يطلق عليه الزائد وتذكير وصف الحرف بتأويلها زائدة أولكون الواحد للنسبة بمعنى ذى الوحدة كما فى بقرة لا فارض (من هذه الحروف) العشرة (فاحكم بأنها زائدة) أى احكم بإداتها فى كل حال (إلا) حال (أن لا يكون لها) أى الكلمة (معنى بدونها) أى بدون تلك الحروف فلا يحكم حينئذ بزيادتها كالواوانية فى (نحو وسوس) والمقصود معرفة الزائد بهذه الضابطة بلا قصد ذكر تعريف الأصلى بأنه الذى لا يكون للكلمة معنى وأنه فلا ينتقص بأن ميم جهر أصلية والكلمة معنى بدونها (وأبواب الرباعى) التى سبق تصريفها من الأفعال والتفصيل فاعلة وباب فعل (كلها متعد) لم يقل متعدية مع أن المبتدأ مؤث نظراً إلى تذكير التأكيدهم دأب المصنف كما نهت عليه حكم بالغالب وتنزيل القليل بمنزلة العدم ومن دأبه حذف المستثنى وإقامة مثاله مقامه فعنى كلامه ههنا أن الغالب فى أبواب الرباعى معدية (إلا) فى باب فعل فإن الغالب فيه اللازم نحو (درج) فى مختار الصحاح در بخت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته ربح الرجل طأطأ رأسه (٧٤) وبسط ظهره وبما ذكرنا لا يرد على المحصر نحو برهم الرجل أى دام نظره

(فإذا كانت كلمة وعددها) أى والحال أن عددها (زائد على ثلاثة أحرف وفيها) أى فى الحال فى هذه الكلمة (حرف واحد من هذه الحروف) أى من حروف الزوائد المذكورة (فاحكم بأنها زائدة) إلا أن لا يكون لها) أى لهذه الكلمة (معنى بدونها) فعند ذلك لا تكون زائدة (نحو وسوس) فإن إحدى الواوين أو السينين زائدة على ثلاثة أحرف فى نحو وسوس وكانت من هذه الحروف ومع هذا لا تكون زائدة فيه لعدم معناها بدونها والزائد هو ما لا ينفع وجوده ولا يضر عدمه أى لا يخل بعدمه بالمعنى الأصلية وإما قال إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ولم يقل تغير معناها دونها لأنها لا تكون أصلية بتغير معناها بدونها نحو الياء فى يضرب فانه مضارع بها وما مضى بدونها ومع هذا إنها زائدة (وأبواب الرباعى) سواء كان رباعياً مجرداً أو رباعياً بزيادة حرف على الثلاثى المجرد ملحقاً كان أو موازناً (كلها متعدية) وفيه نظر لأن بعض أبواب الرباعى للموازن والملاحق الرباعى المجرد لازم قد يندفع فى موضع عدأ أبواب الرباعى فاطلبه هناك اللهم إلا أن يقال فى الجواب إتماماً للشيوخ فى ذلك نظر إلى الأغلب فمن ذلك يلزم عليه ذلك القيد هناك (إلا درج) فانه لازم) لأن معناه ذل وهذا ما لا يتجاوز عن ذات الفاعل ومنه برهم وهو إدامة النظر (وأبواب الخماسى) سواء كان خماسياً بالزيادة على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لوازم إلا ثلاثة أبواب) فاتها لا تختص باللازم أحدها (افتعل و) ثانيها (تفعل) مشدد العين (و) ثالثها (تفاعل فاتها) أى الأبواب الثلاثة (مشاركة بين اللازم والمتعدى) أما كون افتعل متعدياً فنحو اجتماع المالواكتسبه وأما كونه لازماً فنحو احتقر واعتور وكذا اجتماع واكتسب لازماً إذا كان للمطاوعة وإلا لا كامر وأما كون تفعل متعدياً فنحو تعزز وتزز وتقسم وأما كونه لازماً فنحو تسكر عند المطاوعة وتكام

له وأبواب الخماسى (أ) أى مزيدا على ذى أو على الرباعى (ازم) لم يكتف بأن لازمة مع أنه أخصر رة بصيغة الجمع إلى منها على أنواع المطاوعة ومبالغة وم نحوها (إلا أبواب افتعل ل وتفاعل فاتها) إن باب كل منها مشاركة بين اللازم متعدى) نحو اكتب وتنازعا الحديث (فإذا كانت كلمة الخ)

كانت ناقصة أو تامة والواو الأولى للحال والثانية للعطف

وتبسم

يد الحرف بالواحد ليس للاحتراز عما فوقه بل للتعميم أما الأول فلاستلزام السكل للجزء وأما الثانى فلتناوله لكل جزء وقوة وأما تذكيره فليكونه للنسبة إلى اسم فاعل كقوله تعالى - بقرة لا فارض - (قوله إلا أن لا يكون لها معنى بدونها) أراد أن لا يكون لها معنى أصلاً على ما يدل عليه العموم الحاصل من وقوع التكررة فى سياق النفي ينتقص بنحو جهر فإن فيه أصلية مع أن له معنى بدونها وإن أراد أن لا يكون لها معناها بعينها ينتقص بنحو ضارب على أنه تخصيص من يخص فلولجه أن يقال إلا أن لا يوجد لها معناها بعينها ولا معنى يناسبه بدونها . ثم اعلم أن هذا الاستثناء مفرغ فاحكم أنها زائدة فى كل موضع إلا موضع أن لا يكون لها معنى بدونها (قوله وأبواب الرباعى كلها متعد إلا درج) المحصر غير مستقيم سواء أريد بالرباعى المجرد أو أعم بمجىء برهن وموت وأمسى وجلب وغيرها (قوله وأبوابى كلها لوازم) سواء كان مزيداً على الثلاثى ملحقاً أو غير ملحق أو مزيداً على الرباعى (قوله فاتها مشاركة) بمعنى

بعض الأفعال إلجائى منها متعد وبعضها لازم فيكون الباب الشتمل عليها مشتركاً بين اللازم والمتعدى

(وأبواب السداسي كلها لوازم لإلأب استفعال فانه مشترك بين اللازم والتعدي و) إلا (كثتين من باب افعلنى فانهما متعديان صيغة التذكير بتأويل الكلمة باللفظ (وهما امرئذاه واغرئذاه معناها غلب عليه) تفسير امرئذاه (وقهره) تفسير اغرئذاه وأورد على الحصر قولهم احوليته واعروريته واعلوطنى من باب الافعيال والافعال . ويمكن أن يقال تعدية احولى على ما من الصحاح لضرورة الشعر وتفسير شارح الهادى اعلوطن بقوله أى لزم يشعر أن تعديته بالجار المحذوف ودأب الامام أن لا يلتفت إلى النادر والضعيف (وهمة أفعلى) شروع فى فائدة أخرى (يجىء لمعان) المعانى الآتية لباب أفعلى لاهمزة إذ ليست حروف المعانى بل من حروف اللباني لكن لما كانت سببا لحصول هذه المعانى أسندت المعانى إليها مجازا (للتعدية) بدل قوله لمعان بدل البعض (نحو أخرجه) أى صيرته خارجا (وللصيورة) أى لصيرة الشئ منسوباً إلى ما اشتق منه الفاعل (نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) ودواب (وللوجدان) أى لوجود الشئ (٧٥) موضوعاً بما يشق عن أصناف

الفعل (نحو أبحلت أى وجدته بخيى وللحينونة) لكون الشئ ذا وقوف يقرب منه حصول (نحو أحمدا الزين أى حان وقرب) وقوف (حصاده) وفرة الصيرة عن الحينونة أن الأولى حصول الشئ والثانية لقرينة حصوله (وللازالة) أى لازالة أصل الفعل عن المفعول (نحو أشكيت أى أزلت عنه الشك) وللدخول فى شئ إما زمان (نحو أصبى الرجل إذا دخل الصباح) أو غيره نحو أظلم الرجل أى دخل فى الظلام (وللأكثر

وتبسم وتحلم وأما كون تفاعل متعديا فنحن ننازعنا الحديث وتشاركنا المال وأما كونه لازما فنحنو نحالم وتواضع وقد مر بيان اشتراك هذه الأبواب بينهما فى عد الأبواب الخماسية . واعلم أن فى حصر اشتراك هذه الأبواب الثلاثة بين اللازم والتعدي نظرا لأن بعض أبواب الخماسى للملحقات بتفعال من مزيد الر باعى الخماسى متعد كأمرد كره فى عد أبواب الملحقات (وأبواب السداسى) سواء كان سداسيا بالزيادة على الثلاثى المجرد أو على الرباعى المجرد (كلها لوازم لإلأب استفعال فانه مشترك بين اللازم والتعدي) أما كونه متعديا فنحو استخراج المال واستغفر الله وأما كونه لازما فنحو استخرج الطين واستنوق الجمل واستنسر البغاث (وكثتان) وفى بعض النسخ وكثتين ولكلها وجه أما الأول فعلى العطفية على محل المستثنى فانه مرفوع على أوطى الابتدائية ولهذا ظهر علامة الرفع والتثنية وهى الألف والنون وأما الثانى فعلى العطفية على ما أضيف إليه المستثنى وهو لفظ استفعال فانه مجرور المحل أو على العطفية على لفظ المستثنى فانه منصوب والتثنية بالياء والنون فى حالى الجر والنصب والوجه الثانى أظهر (من باب افعلنى فانهما متعديان وهما) أى تلك الكلمتان (امرئذاه واغرئذاه معناها غلب عليه) وهو معنى امرئذاه (وقهره) وهو معنى اغرئذاه . (وهمة أفعلى تجيى لمعان) عشرة أحدها (للتعدية نحو أخرجه) وتعديته بزيادة الهمزة فى أوله (و) الثانى (للاصيرة) نحو أمشى الرجل أى صار ذا ماشية) وعند ذلك صار ذلك الباب لازما ومنه أجرب الرجل أى صار ذا جرب وأظلم الليل أى صار ذا ظلام (و) الثالث (للوجدان نحو أبحلت أى وجدته بخيلا) وعند ذلك صار متعديا ومنه أحمده أى وجدته محمودا (و) الرابع (للحينونة نحو أحمدا الزرع أى حان وقت حصاده) وعند ذلك صار لازما (و) الخامس (للازالة نحو أشكيت أى أزلت عنه الشكابة) وعند ذلك صار متعديا ومنه أزلت عن الأبل القنبر (و) السادس (للدخول فى الشئ) نحو أصبح الرجل إذا دخل فى وقت الصباح) وعند ذلك صار لازما ومنه أظلم الرجل إذا دخل فى الظلام (و) السابع (للكثرة نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن) وعند ذلك صار لازما ومنه أشحم وأثمر والثامن أنه يجيى بمعنى استفعال بمعنى الطلب نحو أعظمته

أى لكثرة أصل الفعل عند الفاعل (نحو ألبن الرجل إذا كثر عنده اللبن) يعنى صار ذا لبن كثير فقيه معنى الصيرة أيضا لأنه يتنازع يكون له بمعنى النكرة ويجيى أفعلى لازمة فى أصله نحو أشغلته أى شغلته جدا ولتعرض المفعول لأمر نحو أباغ الجارية أى عرضها للبيع

(قوله وأبواب السداسى كلها لوازم) سواء كان مزيدا على الثلاثى ملحقا أو غير ملحق أو مزيدا على الرباعى يرد على الحصر احوليته واعروريته واعلوطنى فلان أى لزمى (قوله وهمة أفعلى) يوم ظاهره أن تكون الهمزة فى باب أفعلى حرفا من حروف المعانى فيكون نحو أكرم مركبا من فعل وحرف فلا يكون كلمة وليس كذلك لأن الدال على الصيرة مثلا ليس الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية ما فى الباب أنه صار دخول الهمزة سببا لمعنى الصيرة وجزءا من الدال عليها ولذا أسند المصنف المعانى المذكورة إليها مجازا وقس عليه سين استفعال (قوله وللدخول فى شئ) بعضهم جعل هذا المعنى داخلا فى معنى الصيرة وقال معنى أصبح الرجل صار ذا صباح ولكن اعتبار المصنف أولى لأن المفهوم من أصبح هو الدخول فى الصباح لا صيرة ذى الصباح وإن لزم والمراد بيان معناه المطابق لالاتزامى (قوله وللتكثير)

(وسين استفعل أيضا) أى كهزمة أفعل (يجىء لمان) أسندت معانى الباب إلى السين مجازا لا إلى الهزمة والتاء وإن كان لكل منهما مدخل في حصول الباب لأن امتياز الباب عن غيره بالسين (للطاب) أى طاب أصل الفعل وهو الغالب في هذا الباب (نحو) أستغفر الله أى أطلب المغفرة منه « وللسؤال) أفرد بالذ كر لتفاير موردهما فإن مورد الطلب القلب ومورد السؤال اللسان (نحو) استخبرنى سأل الخبر، وللتحول) ولتحول الفاعل إلى ما اشتق منه الفعل (نحو استخجل الخمر أى انقلب الخمر خلا) نصب بزعم الحافظ لأن انقلب لازم أى إلى الخل (وللاعتقاد) يقينا أو ظنا (نحو استكرمت أى اعتقدت أنه كريم، وللوجدان) أى لوجدان المفعول متصفا بما اشتق منه أصل الفعل (نحو استجدت شيئا أى وجدته جيدا) أصله جيوذا اجتمع الواو والياء والسابق ما كن قلبت الواو ياء وأدغمت وأصل استجدت استجودت نقات حركة الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا وحذفت للساكنين وللإسراع نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة) أى وجدوا في أنفسهم أنهم راجعون إلى ربهم فبداهم إظهار الانقياد والتسليم لأمر الموت وفي (٧٦) بعض النسخ وللتسليم نحو قولهم الخ (أى قالوا إنا لله) أى عبيد وملاك له (وإنا

بمعنى استعظمته وعند ذلك صار متعديا أيضا والتاسع أنه يجىء بمعنى التمكن من الشيء نحو أحفرته النهر أى أمكنته من حفره وعند ذلك صار متديا والعاشر أنه يجىء بمعنى في نفسه لأمره شيء من هذه المعاني وهو معنى التفضيل نحو أشفق وألم أصله ألح الأول لازم للثاني ولم يتعرض الشيخ لهذه المعاني الثلاثة ولها في الحقيقة معنيان فقط التعدية وللزوم لكن التعدية غالبية فيها (وسين استفعل أيضا) أى كهزمة أفعل (يجىء لمان) عشرة : أحدها (لطلب) نحو أستغفر الله أى أطلب منه المغفرة) وعند ذلك يصير متعديا (و) الثاني (السؤال) نحو استخبرنى سأل الخبر) وعند ذلك يصير متعديا لفظا (و) الثالث (للتحول) نحو استخجل الخمر خلا أى تحول الخمر خلا) وعند ذلك يصير لازما (و) الرابع (للاعتقاد) نحو استكرمت أى اعتقدت أنه كريم) وعند ذلك يصير لازما أيضا (و) الخامس (للوجدان) نحو استجدت شيئا أى وجدته جيدا) وعند ذلك يصير لازما ومتعديا (و) السادس (للتسليم) والاذعان (نحو قولهم استرجع القوم عند المصيبة أى قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) وهو تسليم النفس إلى الله تعالى وإذعانها لأمره والاختبار عن كون المرجوع إليه بأنه عز وجل كإقال في الكشف أى قالوا إنا عبيد وعملوكون لله وإنا إليه راجعون في الآخرة ومنه ما قاله بعض المحققين فيه معناه أطعنا واناقدنا لأمر الله لأننا عبيده وعملوك وإنا إليه راجعون في الآخرة فكان معنى قولهم استرجع القوم استسلموا أنفسهم إلى الله تعالى وقبوا ما أمرهم الله وعند ذلك يصير متعديا لفظا والسابع للحيونة نحو استرقع الثوب أى حان وقت استرقاعه وعند ذلك يصير لازما والثامن يكون بمعنى أفعل نحو استخرج بمعنى أخرج وعند ذلك يصير متعديا كما مر غير مرة والتاسع بمعنى فعل مشددة العين نحو استقر بمعنى قر وعند ذلك يصير لازما والعاشر بمعنى صار نحو استججر الطين أى صار جبرا وعند ذلك يصير لازما أيضا كما مر غير مرة وقد ذكرنا بعض هذه المعاني في صدر الكتاب ولم يتعرض الشيخ للمعاني الأربعة الأخيرة

ليه راجعون) في الآخرة قيل ويجىء استفعل للحيونة نحو استرقع الثوب أى حان أن يرقع ولطاعة فعل نحو أخت لعل فاستناخ أى ركنه فبرك وبمعنى رده نحو قر واستقر

بمعنى المصنف لم يذكر المعنى ولعله أدخله الصيرورة أيضا ليكون معنى ابن جبل صار ذا ابن بنير لكن لما نت الهزمة ههنا على معنى زائد الصيرورة وهو

(وحروف)

كثير كان أولى أن يفرد معناه عن معنى الصيرورة الحالية عن معنى

كثير فيكون أضبط فيكون مراد المصنف من الصيرورة السابقة هو الحالية من معنى التكثير بقرينة المقابلة واكتفى به للتكثير وإن كان في الحقيقة له معنى الصيرورة لتعلق الغرض به ههنا (قوله وسين استفعل) وقد عرفت أن الاسناد كور مجاز لسكونها سببا وأما وجه تعيين السين دون الهزمة والتاء مع كون السكل زائدا وموجودا في باب استفعل فانهما لو كانا السين فلم توجد في غير هذا الباب كما أن هذه المعاني لم توجد في غيره . واعلم أن ما ذكرناه من الدلائل وكذا ما ذكره في العاوم العربية أكثرها خطابية مفيدة للظن مستخرجة بقوة القريحة وليست بقطعية مفيدة لليقين حتى يضرها احتمالات العقلية فتأمل (قوله للطلب) أعلم أن المصنف فرق بين الطلب والسؤال كإفعله بعضهم بأن الطلب يكون بالقلب والسؤال باللسان ولم يفرق بينهما إلا كثرون ولذا جاءوا هذين المعنيين واحدا (قوله أى انقلب الخمر خلا) هكذا وجدنا النسخ الموجودة لنا ولكنه مهوون بالناسخ والصحيح انقلب الخمر إلى الخل لأن باب أفعل لازم ولذا قال في الصحاح المنقلب مصدر أو مكان تدبر

(وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) يعنى متصادقة على طائفة من الحروف (وهى الواو والياء والألف) أما تسميتها بحروف العلة فلأن من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وأما بالزيادة فظاهر فلا إشكال بكون الزوائد أعم منها لأن الراد كما عرفت بيان تصادقها على طائفة من الحروف وأما باللين فافهمها من اللين لانساع مخرجها وذلك إنما يكون إذا كانت ساكنة وأما بالمد فلما فيها من الامتداد وذلك إنما يكون إذا سكنت ويكون حركة ما قبلها من جنسها ولا يكتفى في كونها حرف مد سكونها فقط فالعلة أعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين لعدم الاشتراط بوفى حركة ما قبلها إياها ثم الد لا شرطها بذلك إلا أنهم يطلقون (٧٧) على هذه الحروف هذه

الأسامي الأربعة مطلقة على التساهل والصفح جري على ذلك (وكما فعل ماض) أى ثلاث (في أوله حرف مهم هذه الحروف) ظاهر العبارة يوم وجوب الألف فاء لك لا التفات لمثل هذا الو لظهور أن الساكن لا يكون مبتدأ به الألف لا يقع عينا ولا في الفعل إلا مقاد ولكن لوقوعه ظاهر فيما بعد الأول أطل الحروف ولم يقل وله واو أو ياء (يسمى ذلك الفعل) معتل لوجود حرف العلة ولوجودها في صار أحق بهذا الاسم من الأجوف وغیر (ومثالا) لماثلة الص في تحمل الحركات

(وحروف المد واللين والزوائد والعلة واحدة) اعلم أن في حصر حروف الزوائد في حروف العلة نظرا لأن حروف العلة ثلاثة سترها وحروف الزوائد عشرة بناء على مقاله من قبل والحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال عشرة بل أكثر منها كما مر فالأصوب أن يقال وحروف المد واللين والعلة واحدة وهى الواو والياء والألف وهى من حروف الزوائد اللهم إلا أن يقال إنما قال ذلك نظرا إلى الأغلب لأن الزيادة بهذه الحروف غالب ومع ذلك لزم عليه ذلك القيد لئلا يفهم الحصر فيها (وهى) أى حروف المد واللين والعلة والزوائد (الواو والياء والألف) وإنما سميت هذه الحروف كلها حروف المد واللين لأن فيها المد واللين عند الصوت بها ولكن تسميتها بحروف المد واللين ليس على الإطلاق بل فيه تفصيل وذلك لأن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ثم إذا ناسبت حركة ما قبلها تكون حرف مد أيضا وإن لم تناسب تكون حرف لين فقط وكل حرف مد تحرف لين ولا يعكس وإذا كان كذلك فالألف حرف مد ولين أبدا لسكونها وانفتاح حركة ما قبلها على التأنيد والواو والياء تارة تكونان حرف لين فقط كما في قول ويبيع مصدرين وتارة تكونان حرف مد ولين كما في قول ويبيع وتارة ليستا حرف مد ولا حرف لين بل هما بمنزلة الحرف الصحيح وذلك إذا تحركتا نحو وعد ويسر وإنما تسمى هذه الحروف حروف العلة لكثرة تغيراتها من نقص وزيادة وقاب وإبدال كما أن العلة تارة تنقص وتارة تزيد وتارة تبدل بصحة وتارة بعلة أخرى وكل هذه الحروف توجد في جميع أنواع الكلمة من الأسماء نحو بيت وثوب ومال ومن الأفعال نحو قايل وقول ويبيع ومن الحروف نحو لو وكى وما كما أن العلة توجد في جميع أنواع المخلوقات (وكل فعل ماض) يكون (في أوله حرف من هذه الحروف) وفي ذكر الحروف على الإطلاق نظر لأن الألف من هذه الحروف ولكن لا توجد قط في أول الكلمة سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا لما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال فلزم عليه أن يتركها من البين في هذه المسئلة ولوقيل إنها تزداد وتوجد في أول الكلمة لكن تحرك للتعذر قلنا لو كان كذلك لقلل تلك الكلمة مثال ومعتل إن كانت فعلا كما في الواو والياء ومع ذلك لا يقال ذلك بل يقال مهموز الفاء وإنما وصف الفعل بالماضى احترازاً عن الفعل المضارع لأن هذه الحروف توجد في أوله بقدر الامكان ولكن لا يقال إنه معتل ومثال العدم مقابلة الحروف الأصلية للكلمة وفي الماضى تقابل بها ويقال له معتل ومثال إن وجد في مقابلة الفاء ، ولهذا قال الشيخ (يسمى معتلا ومثالا) وإنما سمى معتلا لوجود

تقول وعد يضمها في مجهول وعد وفي مصدره وعدا

(قوله وحروف المد واللين والعلة واحدة) اعلم أن الحروف الزائدة حرف مبان لا يكون كلها ولا جزؤها أصلية ولا مقبولة من العشرة المذكورة وحروف العلة الواو والياء والألف كانت أو غير كلمة كانت أو غير كلمة أصلية كانت أو مقبولة عنها أو زائدة متعكة كانت أو ساكنة مقبولة لها أو غير مجانسة وحروف اللين هذه الثلاثة مقيدة بكونها ساكنة وغير مقبولة بحرف صحيح ومطلقة من غيره وحروف المد حروف اللين بشرط مجانسة ما قبلها لها وقول المصنف واحدة محل تأمل ف (قوله وكل فعل ماض) وإنما خص الماضى بالمد كرمع كون الحكم عاما لسكون فهمه أيسر للبتدى مع كون أحكام الغير مد بالمقايسة وأراد بالماضى ماضى الثلاثى المفرد المذكور الغائب بقرينة المثال وعدم ذكر المزيدات في باب المعتلات وتعلم هى بالم

حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الأصلية للسكامة كما أشرنا وإنما سمي مثالا لما نالته الحرف الصحيح في عدم التغير وفي احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة، أما الفتحة ففي معلومه، وأما الضمة ففي مجهوله، وأما الكسرة ففي مصدره كالوعدة والوجهة وهذا النوع يجيء من كل الأبواب إلا من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وأما وجد يوجد بفتحها في الماضي وضمها في الغابر فهي لغة بني عامر كما ذكرناه مرة من قبل وأما في اللغة النصيحة فإنها من فعل يفعل بفتحها في الماضي وكسرهما في الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة (نحو وعد ويسر ويقتظ) بفتح العين في الأولين وكسر القاف في الثالث ومضارعها على العكس كذا في الزهمة، وإنما أورد مثالين إيدانها بأحدهما إلى الواو وبالأخر إلى الياء، وإنما لم يورد المثال بالألف لعدم وجوده كما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال (وإن كان في وسطه يسمى أجوف) أي يسمى هذا النوع معتلا وأجوف وذات ثلاثة أما تسميتهم بالمعتل فالوجود حرف العلة في مقابلة العين التي هي من الحروف الأصلية للسكامة وقد غفل بعض الصرفيين عن هذا، وأما تسميتهم بالأجوف فالأجوف جوفه: أي وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه، وأما تسميتهم بذى ثلاثة فلصيرة ماضية على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو قلت وبعث. فإن قلت إن الحرف الثالث فيهما ضمير الفاعل فلا يكون ماضية عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين. قلنا المراد منه كونه على ثلاثة أحرف بحروف الهجاء لا باصطلاح النحاة ولا شك أنه كذلك أو لأنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف السكامة لشدة اتصاله بها، أما تسمية الأجوف من غير الثلاثي بذى ثلاثة عند ذلك الضمير مع أنه ليس كذلك نحو أقت فبالنظر إلى الأصل فإنه في الأصل قمت، وأما تخصيص كون الماضي على ثلاثة أحرف بالمتكلم فلا وجه له لوجوده كذلك في المخاطب، وهذا النوع لا يجيء إلا من ثلاثة أبواب الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو: قال يقول وصان يصون والثاني بفتحها في الماضي وكسرهما في الغابر نحو باع يبيع وكل يكيل والثالث بكسرهما في الماضي وفتحها في الغابر نحو خاف يخف وهاب يهاب وأما طول يطول بضمها فيهما فتشاد لاعتداد به وقد ذكرنا هذا مرة من قبل (نحو قال وكل) وإنما أورد مثالين إشارة بأحدهما إلى الواو وبالأخر إلى الياء لأن أصل قال قول وكل كيل كما سيجيء، وإنما أوردتها بعد الاعلال إشارة بأصلهما إلى الأجوف الواوي واليائي وبلغتهما إلى الأتني لأنها من حروف العلة إذا كانت في وسط الكلمة تسمى أجوف أيضا (وإن كان في آخره يسمى ناقصا) أي يسمى هذا النوع معتلا وناقصا وذات أربعة، أما تسميته بالمعتل فالوجود حرف العلة في مقابلة اللام التي هي من الحروف الأصلية للسكامة، وأما تسميته بالناقص فانه نقصان آخر حروفه في حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش أول نقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو ويرم ويخش بسكون الواو والياء أول خلق آخره من الحرف الصحيح الثابت في كل الأحوال، وأما تسميته بذى الأربع فانه يكون ماضية على أربع أحرف عند الإخبار عن نفسك نحو غزت ورميت، وأما كون الحرف الرابع ضمير الفاعل فلا يضره لأن المراد من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحويين كما بيناه آنفا في الأجوف، وهذا النوع يجيء من خمسة أبواب: الأول بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو دعا يدعو. والثاني بفتحها في الماضي وكسرهما في الغابر نحو رمى رمى. والثالث بفتحها فيهما نحو رمى رمى. والرابع بكسرهما في الماضي وفتحها في الغابر نحو بقي بقي. والخامس

بفتحها غير أنها  
بفتحها تبعاً لاعلال  
مضارع لا استئصال  
بكسرة عليها ولذا  
تحذف في مصدر  
فعل (نحو وعد يعد  
ويقتظ ييقظ) من  
باب الرابع (وإن  
أي حرف العلة  
وسطه) أي وسط  
الماضي (يسمى) هذا  
نوع (أجوف) لخلق  
وسطه الذي هو بمنزلة  
جوف في الحيوان  
في الحرف الصحيح  
فوق قال (والأصل  
الكيل) (وإن  
في آخره يسمى  
ناقصاً) لانقصان آخره  
عن الحركة  
ثانية

دل على هذا قوله  
وله ووسطه وآخره  
نقائه وعينه ولامه



(نحو غزا ورمى) الأصل غزو ورمى فلكل من الأقسام الثلاثة نوعان واوى ويأى ويقال للأول المعتل والثاني المعتل العلة  
ولثالث المعتل اللام بالإضافة اللفظية كالحسن الوجه أى الذى اعتل فاؤه وعينه ولامه (وإن كان فيه) أى فى الماضى (حرفا)  
من هذه الحروف) المذكورة (فإن كان) ماذكر من الحرفين (عينه) أى عين ذلك الفعل (ولامه يسمى) هذا النوع (اللفيف)  
المقرون) أما باللفيف فالف حرف العلة أى جمعها وأما بالمقرون فلاقترانهما (٧٩) (نحو طوى وإن كانا) أى الحرفا

بضمها بهما نحو سرو يسرو كما ذكرناه مرة من قبل (نحو غزا ورمى) وإنما أورد مثالين إشارة  
بأحدهما إلى الواوى وبالأخر إلى اليأى وإنما أوردتها بعد قلبهما ألفا إيذانا بأصلهما إلى الواوى  
واليأى ولفظهما إلى الأنكى كما مر آتفا (وإن كان فيه) أى فى الفعل (حرفان من هذه الحروف)  
أى من حروف العلة (فإن كانا عينه ولامه يسمى لفيقا) وإنما يسمى هذا النوع لفيقا لالتفاف  
حرفى العلة فيه أى التفاف أحد حرفى العلة فيه بالأخر أو نقول إنه مأخوذ من الف بمعنى الخاط  
فسمى باللفيف لأن فيه خاط الحرف الصحيح بحرف العلة (مقرونا) وإنما سمي هذا النوع مقرونا  
لاقتران أحد حرفى العلة بالأخر فيه (نحو حى وطوى وقوى وحأى) وإنما أورد هذا النوع  
بأربعة أمثلة إشارة بالأولى إلى الواوى فلهذا أوردتها قبل قلبها ياء مع وقوعها طرقا وانكسار  
ما قبلها والثانية إلى اليأى ويسمى هذان الثلاثان مضاعفا أيضا إلا أنه لايدغم فى الأصح لثلاث ياء  
الضم على الياء فى مضارعهما وبالثالثة إلى المركب من الواو والياء بأصلهما إلى الواو والألف  
بلفظهما وبالرابعة إلى المركب من الياء والألف ولهذا أوردتها بعد قلبها ألفا والألف الزائدة فى حأى  
لم تكن معتبرة فى ذلك لأنها ليست فى مقابلة العين ، وهذا النوع لايتأى إلا من بابين أحدهما  
بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو قوى وحى وروى وهوى والثانى بفتحها فى الماضى  
وكسرها فى الغابر نحو طوى وشوى وزوى بالزأى المعجمة وفى طوى لغة أخرى وهى كون عين  
فعله مكسورا فى الماضى ومفتوحا فى الغابر (وإن كانا فاء ولامه يسمى اللفيف المقرون) وإنما  
سمى هذا النوع بالمفروق لاقتراق حرفى العلة فيه بحرف صحيح واللام لا تكون فيه إلا ياء والفاء  
لا تكون إلا واوا (نحو وقى وولى) وإنما أوردوا مثالين إيذانا بأحدهما إلى المركب من الواو والألف  
ولهذا أورد وقى بعد قاب يائه ألفا وبالأخرى إلى الواو والياء ولم يوجد فيه مثال المركب من  
الواو ين والياء ين ولهذا لم يورد له مثالا وهذا لايتأى إلا من بابين أيضا أحدهما بفتح العين فى  
الماضى وكسرها فى الغابر نحو وقى بفتح العين فى الماضى وبكسر العين فى الماضى كذا فى الهارونية  
وشرحها وذكر صاحب الزهرة والزنجاني مثالا آخر بهذا النوع من باب فعل يفعل بكسر العين  
فى الماضى وفتحها فى الغابر مركبا من الواو والياء نحو وحى يوحى ومنه ورى يورى كذا فى  
الزهرة وإنما لم يذكر مثال ما كان حرف العلة فى الفاء والعين أوفى الفاء والعين واللام مع أنهما  
من اللفيف لأن من هذين القسمين لاينبى فعل بل المبني من الأول اسم الزمان والمكان نحو  
يوم وبين ومن الثانى اسم حرفين نحو واو ياء (وكل فعل ماضى يكون عينه ولامه حرفين من  
جنس واحد أدغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل) واختيارا للغمضة لأنها هى المرادة من الاعلال وهى  
لم توجد قبل الادغام ، والادغام فى اللغة عبارة عن إدخال الشئ فى الشئ يقال أدغمت الثياب  
فى الوعاء إذا أدخلت فيه وأدغم اللجام فى فم الفرس إذا دخل فى فمه ، وفى الاصطلاح عبارة  
عن إلباس الحرف الواحد فى مخرجه مقدار إلباس الحرفين فى مخرجهما كذا ذكره جار الله العلامة

(قوله أدغم أولهما) لو لم يذكر هذا لكان أولى لأن المضاعف قد لايقع فيه إدغام . واعلم أنه قد يجتمع اثنان من عل  
هذه الستة فيسمى باسمين نحو أود وواد ووبأ ووباء وجاء وأبى ونأى وآس وأوى ووأى فيقال المعتل المضاعف أو  
العين أو اللام والأجوف المهموز الفاء أو اللام والناقص المهموز الفاء والعين والمضاعف المهموز الفاء واللفيف المقرون  
الفاء واللفيف المقرون المهموز العين وأى الاسمين قدم جاز والمشهور ماذكرنا

يسمى مضاعفاً) مأخوذ من ضاعف الشيء إذا زاد عليه فجعله اثنين مسمى به نحو مد وعض لتضاعف بعض حروفه (وكل  
 قول ماض (فيه همزة) يسمى مهموزاً آخره عن المضاعف لأن له أنواعاً والواحد قبل التعدد (فان كانت) أى الهمزة  
 فى أوله يسمى مهموز الفاء) (٨٠) نحو أخذ (وإن كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) نحو سأل (وإن كانت

وقيل هو إسكان أول الحرفين التامتين أو المتقاربتين وإدراجة فى الثانى (يسمى مضاعفاً) لتضاعف  
 بعض حروفه والمضاعف اسم مفعول من ضاعف يضاعف ، وهو فى اللغة عبارة عما تكرر الشيء فيه بمثليه  
 معنى وفى الاصطلاح عبارة عما يجتمع فيه الحرفان التامتان أو التقاربان فى كلمة أو كلمتين أو التقي أحد  
 التامتين بالآخر فى كلمة واحدة ويقال له الأصم لأن الأصم من وقرأته واحتاج إلى شدة الصوت  
 والمضاعف ما يحتاج فيه إلى شدة اللفظ فيستدعى كل واحد منهما الجهر فى الصوت أولاً لأن الأصم لا يسمع  
 الصوت إلا بتكريره وكذا المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد فيه فيستدعى كل واحد منهما  
 التكرار وهذا النوع لا ينجى إلا من ثلاثة أبواب أحدها بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر  
 (نحو) سرى و (مد) يمد والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو فرى وقرى والثالث  
 بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو عض بعض وحس يحس وأما لب بضمها فيها من شاذ  
 لا اعتداد به كاذكرناه مرة من قبل (وكل فعل فيه همزة فان كانت فى أوله يسمى مهموز الفاء) وإنما سمي  
 هذا النوع مهموز الفاء لكون الهمزة فيه فى مقابلة الفاء ويقال لها همزة قطع لقطع ما قبلها عن الاتصال  
 بما بعدها وقيل إنما يقال لها ذلك لأنها قطعت عن السقوط فى الدرج وهذا يأتى من خمسة أبواب  
 أحدها بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (نحو أخذ يأخذو) الثانى بكسرها فى الماضى وفتحها  
 فى الغابر (نحو آمن يأمنو) الثالث بفتحها فيها نحو (أهب يأهبو) الرابع بضمها فيها نحو (أدب  
 يآدبو) الخامس بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو (أبقى بأبقى) كاذكرناه مرة من قبل (وإن  
 كانت فى وسطه يسمى مهموز العين) وإنما سمي هذا النوع مهموز العين لكون الهمزة فيه فى مقابلة  
 العين ويقال له النبر لأن النبر هو الرفع بعنف ومهموز العين يرفع الحنك عند التلاظ به بشدة قسرية  
 لشدة قربها فى الصوت وهذا يأتى من أربعة أبواب فقط أحدها بفتح العين فى الماضى والمضارع نحو سأل  
 يسأل والثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو سئم يسأم والثالث بضمها فيها نحو رؤف يرؤف  
 والرابع بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو زار يزُر كاذكرناه مرة من قبل (وإن كانت فى آخره  
 يسمى مهموز اللام) وإنما سمي هذا النوع مهموز اللام لكون الهمز فيه فى مقابلة اللام ويقال له  
 الهمز لأن الهمز فى اللغة عبارة عن رفع ستر أحد وضمه فى عقبه والهمزة إذا كانت فى لام الكلمة رفع  
 الحنك فى آخرها بذلك رها عقبها وهذا يأتى من أربعة أبواب أيضاً أحدها بفتح العين فى الماضى والغابر  
 (نحو قرأ يقرأ) والثانى بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو ظمى يظمأ والثالث بضمها فيها نحو جرو  
 يجرو والرابع بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو هنىئى كاذكرناه مرة من قبل (وكل فعل خال  
 عن هذه الأقسام الستة) أى من المثال والأجوف والناقص واللغيف والمضاعف والمهموز (يسمى  
 صحيحاً وقد مر بحثه) أى بحث أحوال الصحيح (فى باب الصحيح) فلا يوجد الفرق بين الصحيح  
 والسالم عند الشيخ كالم يفرق بينهما صاحب المراح ولكن فرق بينهما الزنجاني كامر (وسندكر) أى  
 تبين عن قريب (بحث الأقسام الستة على سبيل الاختصار) .

آخره يسمى مهموز  
 (لام) نحو قرأ أهل  
 ثلثة الهموز بأنواعه  
 فماددا على ظهورها  
 بكل فعل ماض (خال  
 من هذه الأقسام الستة)  
 فى خال من حروف  
 الهمزة والضعيف  
 سمي صحيحاً لصحته  
 تقدم تفسير حروفه  
 رادفه السالم لأنه الذى  
 لم يمت حروفه الأصالية  
 من حرف العلة  
 للضعيف والهمزة  
 عند البعض لا يشترط  
 الصحيح خاله من  
 همزة والضعيف  
 يكون أعم من السالم ،  
 فذكر الصحيح فى  
 قسم مع سبقه فى  
 صريح لأن التقسيم  
 بتميز المفهوم ومفهومة  
 دعى وهو ما لم يكن فيه  
 رفة علة وتضعيف  
 همزة ومفهوم المعتل  
 وجودى وفى الوجود  
 رفة وأما التصريف  
 اعتبار الذات وذات  
 صحيح مقياس للمعتل  
 ما يالحق به واعتبر  
 التقسيم الماضى لأنه

باب  
 بلوه عن الزائد أدخل فى الضبط (وقد مر بحثه) أى بحث الصحيح  
 ذكر أحكامه فى باب الصحيح (وسندكر بحث الأقسام الستة) قريباً (على سبيل الاختصار) ليسهل ضبطها، ولما كان  
 مثل وما يالحق به نوعاً مغايراً للصحيح عنوان بحثه بالباب فقال :

[ باب المعتلات ] الباب اسم لنوع من المسائل ، مشتمل عليها الكتاب والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرضى به ما أحداً من حرف علة لأنه ذو تنكير كالعايل أي هذا باب للمعتلات (و) ذكر أحكام ما يتعلق بهامن (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب من تغييرات حروف العلة وكانت لا تتغير إذا وقعت في الأول بل في الوسط والآخـر شرع أولاً في حكم الأجوف والناقص وأوياً أو يائين بقوله (الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً) أي تبدل الألف منهما لكن لا مطلقاً بل بشروط سبعة : أحدها كونهما في وزن الفعل لأنه ثقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكمة جمع حالك لخروجه بالياء عن وزن الفعل وكذلك نحو حيدى ، وثانيها أصلية حركتهما إذ العارض كالمعوم خالفة حاصلة هنا بلا (٨١) إعلال كما في دعوا القوم فاعل نحو حيدى حركة الواو لأجل

## باب المعتلات والمضاعف والمهموز

(الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً) لكن هذا بعد وجود الشرائط السبعة : أحدها أن يكون كل واحدة منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل . والثاني أن لا تكون حركتهما عارضة . والثالث أن لا تكون فتحة ما قبلها في حكم السكون . والرابع أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب . والخامس أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان . والسادس أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه . والسابع أن لا يترك الإعلال للدلالة على الأصل وإذا لم يوجد أحد هذه الشروط لم تقلبا ألفاً وإن كانتا متحركتين وما قبلهما مفتوحاً واحتترز بالشرط الأول عن مثل الحركة في صودى لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التأنيت وبالشرط الثاني احتترز عن مثل دعوا القوم فإن واوه لم تقلب ألفاً لظرو حركتها لأنها ساكنة أولاً ثم حركت لدفع التقاء الساكنين تأمل وبالشرط الثالث احتترز عن مثل عور واجتور لأن حركة ما قبلهما في حكم السكون أي في حكم عين اعتور وألف تجاور وبالشرط الرابع احتترز عن مثل الحيوان لأن في معناه اضطراباً وبالشرط الخامس احتترز عن مثل طوى لأن واوه لو قلبت ألفاً لاجتمع فيه إعلالان تأمل وبالشرط السادس احتترز عن مثل حي لأنه لو قلبت الياء الأولى ألفاً فيه يلزم ضم الياء في المضارع وبالشرط السابع احتترز عن مثل قود واستحوذ لأن واوها لو قلبت ألفاً لم يعلم أنها واوى أو يائى فتركت للدلالة على الأصل كذا المفهوم مما ذكره ابن جني (نحو قال) أصله قول قامت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه تأمل فصار قال وإنما فعلوا ذلك لأن الحركة على حرف العلة ثقيلة لضعفها فقلبت ألفاً لاستدعاء حركة ما قبلها ذلك لتخف على اللسان لأن الألف لا تقبل الحركة وإن كانت حرف علة أيضاً (وكال) أصله كيل قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضاً فصار كال وإنما فعلوا ذلك فيه لما مر في قال (ومثالها) أى مثال الواو والياء اللتين قلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع وجود الشرائط المذكورة (من الناقص غزا) أصله غزو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما مر فيما إذا كانت الواو عين الكلمة ولأن اللام أشد إعلالاً من العين لأنه محل الاعراب فيتغير بتغير الحركات وفي الإعلال نوع من التخفيف وإنما كتبت الواو على صورة الألف فرقاً بين

أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه إذ هو مرفوض فلا يعمل نحو حي إذ لو قلت حاي نقلت في المستقبل يحاي مثل يخاف ، وسابعها أن لا تقوت الدلالة على أصحهما فلا يعمل نحو استحوز وانقود ليعلم أنهم ما ووى وعدم هذه الشروط مانع من الإعلال وارتفاع المانع معتد في القواعد وإن لم تذكرها من التطويل والوصف ككتفي عنها بقوله في آخر الباب وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات إلى آخر (نحو قاله كال) الأصل قول وكتب الواو والياء النوع خفة (ومثالها) أى مثال الواو والياء المنقلبين ألفاً (من الناقص غـ

(التسليم) نحو رमित  
 رمينا (لأن الواو  
 الساكنة والياء)  
 الساكنة (لاتقبلان  
 ألفا إلا في موضع  
 يكون سكونهما  
 غير أصلي) (قوله بأن  
 نقلت حركتهما إلى  
 ما قبلهما) دفع ماعسى  
 إن يقال إن سكونهما  
 في هذه الأمثلة غير  
 صلي لعروضه باتصال  
 ضمائر فوجب أن نقلها  
 فاجب بأن المراد  
 عروض سكونهما  
 يكون نقل الحركة  
 إلى ما قبلها لأجل  
 قلب (نحو أقامه أباع)  
 لأصل أقوم وأيسع  
 وكان سكونهما أصليا  
 احتيج إلى القلب  
 أصول الحقة بدونه  
 (تقبلان ألفا) لوجود  
 مانع وهو الالتباس  
 رد على تقدير  
 لب والحذف لاجتماع  
 ماكين (قوله  
 في الواو) تعليل لقوله  
 في قبلان أيضا خاصة  
 (إلا في موضع)

يذكر فتحة ما قبلها مع كونها شرطا ايضا لفهمه من سباقه وسياقه (قوله بان نقلت حركتهما  
ما قبلهما) الباء متعلق بيكون سكونهما وإنما قيد به احتراز عما ذكره أولا فان سكون الواو والياء في نحو غزون  
ين غير أصلي لأنه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لسكون ما قبلها متحركا بل بالحذف بخلاف نحو أقام وأباع  
وز أن يتعلق بتقبلان القدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لأن مجاء من ضمير الفاعل في حكم الأصلي عندهم لكونه كالجزء من

[ باب المعتلات ] الباب اسم لنوع من المسائل مشتمل عليها الكتاب والمعلات اسم فاعل من اعتل أي مرض سبى به ما أحدا  
 حرف علة لأنه ذو تغير كالعايل أي هذا باب للمعتلات (و) ذكر أحكام ما يتعلق بهامن (المضاعف والمهموز) ولما كان بحث الباب  
 من تغيرات حروف العلة وكانت لا تتغير إذا وقعت في الأول بل في الوسط والآخر شرع أولا في حكم الأجوف والناقص وأو  
 أو يائبين بقوله (الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) أي تبدل الألف منهما لكن لا مطلقا بل بشروط سبعة : أحد  
 كونهما في وزن الفعل لأنه تقيل يناسبه التخفيف وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة جمع حائك لخروجه بالياء عن وزن الفعل وك  
 نحو حيدى ، وثانيها أصلية حركتهما إذ العارض كالمدوم ظخفة حاصلة هنا بلا إعلال كما في دعوا القوم فاق  
 حركة الواو لأجـ

## باب المعتلات والمضاعف والمهموز

(الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا) لكن هذا بعد وجود الشرائط السبعة :  
 أحدها أن يكون كل واحدة منهما في فعل أو في اسم على وزن فعل . والثاني أن لا تكون حركتهما  
 عارضة . والثالث أن لا تكون فتحة ما قبلها في حكم السكون . والرابع أن لا يكون في معنى  
 الكلمة اضطراب . والخامس أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان . والسادس أن لا يلزم ضم حرف  
 العلة في مضارعه . والسابع أن لا يترك الإعلال للدلالة على الأصل وإذا لم يوجد أحد هذه الشروط  
 لم تقلبا ألفا وإن كانتا متحركتين وما قبلهما مفتوحا واحترز بالشرط الأول عن مثل الحركة في  
 صودي لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التأنيث وبالشرط الثاني احترز عن مثل دعوا القوم فإن  
 واوه لم تقلب ألفا لظرو حركتهما لأنها ساكنة أولا ثم حركت لدفع التقاء الساكنين تأمل وبالشرط  
 الثالث احترز عن مثل غور واجتور لأن حركة ما قبلهما في حكم السكون أي في حكم عين اعتور  
 وألف تجاور وبالشرط الرابع احترز عن مثل الحيوان لأن في معناه اضطرابا وبالشرط الخامس  
 احترز عن مثل طوى لأن واوه لو قلبت ألفا لاجتمع فيه إعلالان تأمل وبالشرط السادس احترز  
 عن مثل حي لأنه لو قلبت الياء الأولى ألفا فيه يلزم ضم الياء في المضارع وبالشرط السابع احترز  
 عن مثل قود واستحوز لأن واوها لو قلبت ألفا لم يعلم أنها واوى أو يائى فتركت للدلالة على الأصل  
 كذا الفهوم مما ذكره ابن جني (نحو قال) أصله قول قلت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها  
 ولوجود الشرائط المذكورة فيه تأمل فصار قال وإنما فعلوا ذلك لأن الحركة على حرف العلة  
 ثقيلة لضعفها فقلبت ألفا لاستدعاء حركة ما قبلها ذلك لتخف على اللسان لأن الألف لا تقبل  
 الحركة وإن كانت حرف علة أيضا (وكال) أصله كيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها  
 ولوجود الشرائط المذكورة فيه أيضا فصار كال وإنما فعلوا ذلك فيه لما مر في قال (ومثالها)  
 أي مثال الواو والياء اللتين قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع وجود الشرائط المذكورة  
 (من الناقص غزا) أصله غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما مر فيما إذا كانت  
 الواو عين الكلمة ولأن اللام أشد إعلالا من العين لأنه محل الاعراب فيتغير بتغير  
 الحركات وفي الإعلال نوع من التخفيف وإنما كتبت الواو على صورة الألف فرقا بين

أن لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه إذ هو مرفوض بلا يعمل نحو حي إذ لو قلت حاي ثقلت في السكتيل يحاي مثل يخاف ، وسامعها أي  
 لا تقوت الدلالة على أصلها فلا يعمل نحو استحوز وانقود ليعلم أنها واوى وعدم هذه الشروط مانع من الإعلال وارتفاع المانع معتد  
 في التواعد وإن لم تذكرها من التطويل والنصف اكتفى عنها بقوله في آخر الباب وقد يكون في بعض المواضع لا يتغير المعتلات إلى آخر  
 (نحو قال كال) الأصل قول و كيل قلبت الواو والياء ألفا لنوع خفة (ومثالها) أي مثال الواو والياء المنقلبين ألفا (من الناقص غـ

[ باب المعتلات ] اعلم أن ما ذكر في هذا الباب من القواعد عند عدم المانع كالالتباس وغيره كما أشار إليه في آخر الكتاب  
 بقوله وقد يكون في بعض المواضع لا تتغير المعتلات مع وجود مقتضى (قوله قلبتا ألفا) أي تلفظ الألف مكانهما إذ القلب

ولا تحذف الألف للسالكين فتلبس التشنية بالمفرد ( ولا تقلبان أيضا في الجمع المؤنث ) الغائبة نحو غزون ورمين ( ولا في الواجبة ) عبر بها عما ( ٨٢ ) يدل على الخطاب لأنه يستلزم الواجبة نحو غزوت إلى آخره ( ولا في نفس

المتكلم ) نحو رميت رميناً ( لأن الواو الساكنة والياء الساكنة ) لا تقلبان ألقا إلا في موضع يكون سكونها غير أصلي ( قوله بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما ) دفع ما عسى أن يقال إن سكونها في هذه الأمثلة غير أصلي لعروضه باتصال الضمائر فوجب أن تقلبا ألقا . فأجاب بأن الإراد بعروض سكونها ما يكون نقل الحركة إلى ما قبلها لأجل القلب ( نحو أقام وأبع الأصل أقوم وأيسع ولو كان سكونها أصليا لما احتيج إلى القلب لحصول الخفة بدونه ( لا تقلبان ألقا ) لوجود مانع وهو الالتباس لفرد على تقدير قلب والحذف لاجتماع سالكين ( قوله أن الواو ) تعليل لقوله تقلبان أيضا خاصة قوله ( إلا في موضع )

الواوى والياء لأن الياء بعد ما قبلت ألفا كتبت على صورة الياء في الناقص سواء وقعت في الطرف أو لا لتدل على الأصل وفي الأجوف لافرق بينهما عند بعض القراء وهو الأصح فلهذا كتبها الشيخ على صورة الألف في قال وكال وأما مثاله في الطرف فتحقوله تعالى - غلق فسوى - وأما مثاله في غير الطرف فكما في سورة - والشمس وضحاها - إلى آخرها في خمسة عشر موضعا كتبت على صورة الياء بعد قلبها ألفا . وأما عدم كتابة الواو على صورة الواو بعد القلب ألفا أيضا لتدل على الأصل فلعدم العلم بأنها قبلت ألفا أم لا . هذا إذا لم تخرج من الطرف بسبب اتصال شيء بها . وأما إذا خرجت منه كتبت على صورة الواو بعد ذلك في بعض المواضع كما في الصلاة والزكاة . وأما كتابة الواو على صورة الياء بعد ما قبلت ألفا في أعطي ونحوه فإن أصله أعطو فلكون الألف مقبولة من الياء لامن الواو لأن الواو فيه أولا قلبت ياء لوقوعها رابعة في الطرف ثم قلبت الياء ألفا وكتبت على صورة الياء لتدل على هذا الأصل ولولم يفعل كذلك لايعلم ذلك . فان قيل إن الشرط الخامس فيه معدوم لوجود الاعلايين فيه على هذا التقدير فيلزم أن لا تقلب الياء فيه ألفا أولا وتقلب الواو ياء أولا . قلنا هذا إذا لزم من الاعلايين في الكلمة حذف أحد حروفها فعند ذلك لا تم . ثانيا لأنه يلزم نقض البناء به بخلاف ما نحن فيه ( ورمي ) أصله رمى بفتح الهمزة قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع وجود الشرائط المذكورة فيه ثم كتبت على صورة الياء كما ذكرنا ( ونقول في تنقيتها غزوا ورميا ) على الأصل ( فلا تقلبان ألقا ) أي الواو والياء لا تقلبان ألقا في تشنية غزا ورمي من حيث يقال في تنقيتها غزوا ورميا ( لأنه ) لو قبلتا ألقا فيهما ( يلزم اجتماع السالكين ) على غير حده أحدهما ألف التشنية والآخر الألف المقبولة من الواو والياء فيلزم حذف أحدهما ضرورة وبالحذف يلبس التشنية بالمفرد فلدفع هذا لم تقلبا ألقا فيهما ( ولا تقلبان ) أي الواو والياء ( أيضا ) أي كما لا تقلبان في التشنية ( في جمع المؤنث ) سواء كان جمع المؤنثة الغائبة نحو غزون ورمين أو المخاطبة نحو غزوتن ورميتن ( والمواجهة ) أي المخاطب والمخاطبة سواء كانا مفردين نحو غزوت ورميت بفتح التاء للذكر وبكسرهما للمؤنث أو مثنيين نحو غزوتما ورميتا أو جمعين نحو غزوتهم ورميتهم للذكر وغزوتن ورميتن للمؤنث كما مر وإنما لم يذكر هنا تشنية الغائبة وجمع المذكور الغائب لأن فيهما تقلبان ألقا ثم تحذفان كما سيجيء إن شاء الله تعالى ( ونفس المتكلم ) سواء كان وحده أو مع غيره نحو غزوت وغزوتنا ورميت ورمينا وإنما لم تقلبا ألقا في هذه الأمثلة لسكونهما سالكين وسكونها أصلي كما علل الشيخ بذلك . وهو قوله ( لأن الواو الساكنة والياء الساكنة لا تقلبان ألقا ) إذا كان سكونها أصليا لحصول الخفة من سكونها وهي المرادة من القلب ( إلا في موضع يكون سكونها ) أي سكون الواو والياء ( غير أصلي ) بأن نقلت حركتهما إلى ما قبلهما فعند ذلك تقلبان ألقا أيضا لدفع الثقل الحاصل من تحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال حال كون الفتحة فيه غير حكم السالكين ( نحو أقام ويهاب ) أصلهما أقوم ويهيب بسكون ما قبلهما نقلت حركة الواو في الأول وحركة الياء في الثاني إلى ما قبلهما لسكونهما حرفي عللة متحركين ضعيفين لا يقدران على تحملها وما قبلهما حرف صحيح ساكن يقدر على تحملها ثم قبلتا ألقا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في الحال فصار أقام

يذكر فتحة ما قبلهما مع كونها شرطاً أيضاً لفهمه من سباقه وسياقه ( قوله بأن نقلت حركتهما ) ويهاب ( ما قبلهما ) الباء متعلق بيبكون سكونها . وإنما قيد به احترازاً عما ذكره أولاً فإن سكون الواو والياء في نحو غزون ورمين غير أصلي لأنه حصل من لحوق الضمير لكن لم يكن بالنقل لسكون ما قبلهما متحركاً بل بالحذف بخلاف نحو أقام وأباع يجوز أن يتعلق بتقلبان القدر بعد الاستثناء ويحصل الاحتراز لأن ما جاء من ضمير الفاعل في حكم الأصلي عند عدم لكونه كالجزء من



فان لا يحذف حرف وبالنظر إلى الثاني يجتمع فيه ثلاث سوا كن فيلزم حذف حرفين والعمل بمقتضاها من كل  
 ه منمنع وبأحدها ترجيح بلا مرجح وإهمال وعدم اعتبار للآخر وهو منازف العدل . فان قلت جانب العروض راجح لأنه  
 نظر إلى الحقيقة والحل التقديم وأما الأصلية فبالنظر إلى ضمير الفاعل النير المتقدم فقط فاجانب العروض رجحان من وجهين  
 يلزم من اعتباره ترجيح بلا مرجح ولا عدم العدل . قلت في اعتبار العروض فقط يلزم إما حذف الألف وهو فاعل  
 يحذف لأنه يلزم الاتباس بالهرد المؤث إذا حذفت الألف تحذف الحركة العارضة الحاصلة فيها ولو سلم فالعارض يتغير أو  
 ف الياء وهي علامة لا تحذف ولأنه يلزم الاتباس حينئذ بالذكر وفي اعتبار الأصلية فقط لا يلزم فساد أصلا لكن يلزم  
 ع ثقل في البعض وهو ليس (٨٤) فساد ولذا اعتبر الأصلية في لغة رديئة ولم يحذف منها حرف وأيضا صورة

وتقول في جمع المؤنث من الأجوف قلن وكنن بضم القاف وكسر الكاف ( والأصل قولن وكيلن )  
 بفتح الواو والياء عند البعض ومنهم الشيخ وعند البعض بضم الواو وكسر الياء لأن فعل بفتح العين  
 من الأجوف إذا كان واو يانقل إلى فعل بضم العين وإذا كان يائي يانقل إلى فعل بكسر العين إذا اتصل  
 به ضمير جمع المؤنث كقفي هذين المثالين أو ضمير المخاطب أو المخاطبة مفردا كان أو مؤنث أو مجموعا أو ضمير  
 المتكلم واحدا كان أو أكثر بعد ما أسكن اللام ليكون إعلال الواو والياء بالحذف بعد نقل حركتهما  
 إلى ما قبلهما السكون الواو مع اللام في الأولى وسكون الياء معه في الثانية لأنهم أسكنوا حركة اللام وأولاحق  
 لا يلزم أربع حركات متواليات فيها هو كالكمة الواحدة فنقلوا حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركة  
 ما قبلهما فحذفوا الواو والياء من هذين المثالين لما ذكرنا لا اللام لأنهما حرفان وحذف حرف العلة  
 أولى من حذف الحرف الصحيح ولوجود ما يبدل على حذفهما وهي الضمة في الأولى والكسرة في الثانية  
 فصار قان وكنن بضم القاف وكسر الكاف وإنا التزموا هذا الإعلال بعد الاتصال بالضمائر المذكورة  
 وإن كان مخدع الإعلال قبل الاتصال بها وهو لا إعلال بالقلب ألفا السكونه أيسر من ذلك الإعلال لأن في  
 ذلك الإعلال خمسة أفعال حتى يأتي على هذا الوزن: الأول النظر إلى حرف العلة هل هو متحرك وما قبله  
 مفتوح أم لا. والثاني النظر إلى الشرائط السبع المذكورة بعد وجودها هل توجد فيه أم لا. والثالث قلبه  
 أنا بعد وجود الشرائط المذكورة. والرابع حذف الألف لالتقاء الساكنين. والخامس ضم القاف وكسر  
 الكاف للدلالة على الواو والياء المحذوفين ، وفي هذا الإعلال ثلاثة أفعال الأول نقل الباب إلى باب آخر  
 والثاني نقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها والثالث حذفها لالتقاء الساكنين وبعضهم لا ينقل الباب إلى  
 باب آخر هنا بعد الاتصال بالضمائر المذكورة كأنه قبل الاتصال لا ينقل اتفاقا ومنهم الشيخ فصار الأصل  
 عندهم قولن وكيلن بفتح حرف العلة فيهما كما ذكرنا فقلبوا الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما  
 كقبل الاتصال بالضمائر المذكورة لا يقع الموافقة بين ما قبل اتصال وما بعده في الإعلال وإن كان  
 الإعلال بالنقل أيسر منه ففعلوا ذلك الإعلال كما فعل الشيخ في التثنية وهو قوله ( قلبتا ألفا لتحركهما  
 وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فبقى فان وكان بفتح القاف والكاف ثم نقلت )

ركعة تمنع اجتماع  
 الساكنين حقيقة  
 فتعاقبهما اعتبارا  
 لإحاطة هذا الفساد  
 بجانب العروض  
 سنده في جانب  
 عملية واعتبار صورة  
 ركعة لا يرجحان  
 جانب العروض بل  
 مل المساواة بانضمام  
 كرك في السؤال إلى  
 كرك في الجواب  
 سئل ترجيح بلا  
 جرح وعدم العدل  
 اعتبار أحدهما  
 لتمامه لم يمكن العمل  
 ضاهما من كل وجه  
 بأحدهما فقط عملنا  
 بهما من وجهين  
 كنهما من وجهين  
 رين تعادلا بينهما

فما لحقوهما بقدر الامكان فاعتبرنا في الساكنين الأولين العروض  
 فيه خفة مطاوعة ولأنه ليس فيهما ما حصل منه اعتبار الأصلية وهو ألف الضمير وفيهما ما حصل منه اعتبار العروض وهو  
 فـ فكان أولى بخلاف اعتبار الأصلية لأن فيه ثقلا منفورا منه وليس فيهما واعتبرنا في كل الساكنين الآخرين الأصلية  
 لو لم يعتبر فيهما أيضا لزم اعتبار العروض فقط فوقنا فيما هربنا منه ولأن فيهما ألف الضمير وهي سبب لاعتبار الأصلية  
 فكان أولى بالاعتبار ( قوله ثم نقلت الخ ) وأما نحو خفت مما هو مكسور العين فأما كسرت فاؤه مع كونه واويا ليدل على  
 بنية وهي أهم من الدلالة على نبات الواو والياء لتعلقها بالمعنى وتوافق الثانية باللفظ ولما روعي الأولى لم يمكن رعاية الثانية  
 للاف باب هبت فانه قد أمكن فيه رعاية الداليتين بفعل ولما لم تمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت إذ لو فتحوا فيهما  
 يدل على حركة العين لوجودها في الأصل قصدوا الدلالة على نبات الواو والياء وقد أمكن على ما ذكر في التثنية وقال بعضهم



فتحة القاف إلى الضمة) أى أبدلت الضمة منها (وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو) المحذوفة (والكسرة على الياء) المحذوفة وذلك (لأن الواو متولد من الضمة والياء من الكسرة و) كذا (الألف) متولد (من الفتحة) والأصل يدل على أثره المحذوف اعلم أن الاعلال بالقاب أى بقاب الواو والياء ألفا في مثل قلن وكان على مذهب التأخرين ومذهب المتقدمين نقل فعل بفتح العين إلى فعل بضمها إن كان أجوف واو يا وإلى فعل بكسرهما إن كان يائيا فأصل قلن وكان عندهم قلن وكان بضم الواو وكسر الياء نقلت حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته ثم حذفنا للساكنين وهذا الطريق سير إلا أن في نقل الباب من مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها شبهة تغير المعنى للاختلاف في معاني الأبواب فما اختاره للتأخرون أشبه . ثم شرع في بيان حكم خاص لكل من الواو والياء بقوله (والياء إذا انكسر ما قبلها تركت على حالها) لعدم موجب التغيير (ساكنه كانت) تلك الياء (أو متحركة) لكن إيقاؤها متحركة (إذا كانت الحركة فتحة) لأنها غير ثقيلة على الياء فلا تغير (نحو خشى) بفتح الياء (وخشيت) بسكونها مع كسر ما قبلها فيهما وإذا كانت الحركة ضمة كما في (٨٥)

فعل الياء بقلبها ألفا أو بحذفها بعـ الاسكان لاستثقال الضمة والكسرة عليهما نقل فعل بالفتح في باب قان إلى فعل بالض في باب بعن إلى فعل بالكسر دلالة على الواو والياء ثم ينقل حركة العين إلى القاء بعد حذف حركة فيحذف العين لا لتثقل الساكنين ولا ينقلب باب خفن إلى باب آف لأن رعاية دلالة البنية أولى فيما أمكن وههنا القول ليس بسديد بل يلزم من النقل إلى باب يخالفه لفظا ومعنى

أى أبدلت (فتحة القاف إلى الضمة وفتحة الكاف إلى الكسرة لتدل الضمة على الواو المحذوفة والكسرة على الياء المحذوفة) . واعلم أن الاعلال بالنقل مذهب المتقدمين والاعلال بالقلب مذهب التأخرين وهو الأشبه وإن كان أعسر لأنه يلزم من النقل مخالفة لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب كذا ذكره في شرح الزنجاني . ثم اعلم أن الاختلاف بينهم في النقل وعدمه إذا كان الأجوف من فعل بفتح العين وأما إذا كان من فعل بكسرهما نحو خوف من الواو وهيب من الياء ومن فعل بضمها نحو طول على الشذوذ من الواو ولا يوجد ذلك الياء فالاعلال عند جميعهم بنقل حركة حرف العلة إلى ما قبله بعد سلب حركته ثم يحذفها بالنقل باب إلى باب نحو خفن وهيب وطن بكسر الحاء والهاء و بضم الطاء وهذا لا يوجد من الياء كما نرى (لأن التولد من الضمة الواو ومن الكسرة الياء) وهذا دليل الشيخ على أن الضمة تدل على الواو المحذوفة والكسرة تدل على الياء المحذوفة لأن الواو جنس الضمة لأنهما مركبة من ضمتين أى وضعت مقدار ضمتين والياء جنس الكسرة لأنهما مركبة من كسرتين أى وضعت مقدار كسرتين (ومن الفتحة الألف) لأن الألف مركبة من فتحتين أى وضعت مقدارها وإعما ذكر الفتحة وإن لم يكن لها مثال من حذف الألف وإبقاء الفتحة للدلالة على الألف المناسبة وذلك أنه لما ذكر أن الواو متولدة من الضمة والياء من الكسرة فناسب ذكر ما تولد منه الألف لكونها حرف علة مثلها ما قال ومن الفتحة الألف وقيل هذا بناء على أن الألف المقابلة لو حذفت منهما ولم يضم ولم يكسر ما قبلها لتدل الفتحة على الألف المحذوفة كمال البعض إلى هذا استدلالا بغزوا ورموا فأشار الشيخ إلى هذا بقوله فبقى لكن عدل عنه ليكون الترجيح للأصل لا للفرع (والياء إذا انكسر ما قبلها تركت على حالها ساكنة كانت أو متحركة إذا كانت الحركة) أى حركة الياء على تقدير كونها متحركة (فتحة نحو خشى وخشيت) بتجريك الياء بالفتح في الأول وسكونها في الثاني مع كسر ما قبلها فيهما وإعما تركت الياء على حالها في هذين المثالين لعدم وجود شرط الاعلال فيهما لأن الاعلال إما بنقل الحركة أو بقلب حرف العلة أو بحذفها

لفظا فظاهر وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب وقال الكسائي أصل باب قلن فملن بالضم فاعل كما سبق وفيه أن المعتد إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجزى في الصحيح فعل بالضم متعديا . فان قلت يعلم بناء الواو والياء في باب قلن وبعث والبنية في باب خفت من المضارع والمصدر واللام والأجوف لا يجزى من الباب الثالث وأيضا عدم حروف الجلاء في البعض دليل على أنه ليس منه . قلت قد سمع الماضي والفاعل فقط فيحتاج إلى نصب علامة ففعل فيما أمكن عسرة فلا ينافيه عدم نصبهم فيما لا يمكن يسرة إذ ليسورة لا تسقط بالمعسورة ولأنه ليس في كثرة الأدلة مضرة بل في منفعة كما لا يخفى . والحاصل أن المقصود في ماضى الأجوف شيان الدلالة على حركة العين والدلالة على كونه واو أو ياء لأنهم لما قلبوا العين وهو إما واو أو ياء ألفا أشكل على السامع أن عينه مفتوح أو مكسور وأنه واو أو ياء وفيما أمكن رعاية هذين المقصودين فعلا وهو باب هبت وفيما لم يكن إلا رعاية أحدهما قدموا الأول لكونه أهم كما سبق وهو باب خفت وفيما لم يمكن إلا رعاية الثاني فعلا وهو باب قلت وبعث لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله

(والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا) لأن الياء حرف علة ضعيف خوصا حيث عرّيتها بالنسبة والضم حركة قوية استدعى أن توافق لها ما بعدها مع أن الياء الساكنة يعسر نطقها بضم ما قبلها (نحو أيسر يومر أصله ييسر) قلبت الياء الثانية واوا لسكونها (٨٦) وانضمام ما قبلها ولم تحذف الواو مع وقوعها بين ياء وكسرة لثلاثين إجحاف

ولاسبيل لهذه الوجوه الثلاثة فيهما ، أما النقل في خشى فلاسبيل إليه لأنه يلتبس بالباب الآخر ، وأما القلب فيه فلاسبيل إليه أيضا لأن الياء فيه وإن كانت متحركة لكن ما قبلها ليس بمفتوح حتى قلب ألفا ، وأما الحذف فيه فلاسبيل إليه أيضا لأنه ينتقض البناء ، وأما دلالة كسرة الشين على الياء المحذوفة لانتكون معتبرة لقيام البناء لكونها التزمية ، وأما النقل في خشيت فلاسبيل إليه لعدم الحركة ، وأما القلب فيه فاعدم شرطه لأن القلب إما إلى الواو أو الألف ولا سبيل إلى الأول لأن شرطه كونه ما قبلها مضموما بعد سكنها كما سيحيى ، ولم يوجد ولا إلى الثاني لأن شرطه كونها متحركة وما قبلها مفتوحا ولم يوجد كلاهما ، وأما الحذف فيه فلاسبيل إليه لاختلال البناء به لعدم اعتبار دلالة الكسرة على بقائها لكونها التزمية كامرا ولوجود التخفيف لسكونها وهو المراد من الاعلال (والياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا نحو أيسر يومر أصله ييسر) بضم الياء الأولى وسكون الثانية قلبت الياء الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها لأن الضم من أقوى الحركات والياء أضعف الحروف لكونها حرف علة ومع هذا كانت عريكته لينت بالتمكين فاستدعى حركة ما قبلها وهي الضم القوي قلبها إلى جنسها وهو الواو فقلبت واوا لذلك ومنه موسر و يوقظ وموقف فعل بها ما فعل يومر (وتقول في مجهول الأجوف قيل) بكسر القاف وسكون الياء (والأصل قول) بضم القاف وكسر الواو . وأعلم أن في إعلاله ثلاث لغات : الأولى أن تسكن الواو فقط لاستئصال الكسرة على الواو فصار قول بضم القاف وسكون الواو وعلى هذه اللغة قولهم بوع في مجهول باع أصله بيع بضم الباء وكسر الياء استئصال الكسرة على الياء فحذفت ثم قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار بوع وهذه اللغة ضعيفة لكرهتهم اجتماع الضمة والواو . والثانية أن يشم القاف مع هواية الشفتين بالتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به بحيث يدركه البصير لا غيره بلا تسكين الواو لتدل على ضم ما قبلها في الأصل وهي أفصح من الأولى . والثالثة أن تنقل حركة الواو إلى القاف بعد ساق حركتها لاستئصال الضمة على القاف لكون حركة ما بعدها كسرة ثم قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وهي أفصح من الأولىين ولهذا اختارها الشيخ حيث قال (فاستئقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو وأسكنت القاف ثم نقات كسرة الواو إليها فصار القاف مكسورة والواو ساكنة) لنقل حركتها إلى القاف (ثم قلبت الواو ياء لأن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها قلبت ياء) لأن عريكة الحرف الساكن معضعها هنا لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها ذلك وهي الكسرة لأنها أفصح الحركات فاستدعت أن تقاب الواو الساكنة إلى جنسها وهو الياء فقامت ياء لذلك (والواو المتحركة) سواء كانت حركتها فتحة أو ضمة أو كسرة وهذا معنى ذكر الحركة على الإطلاق (إذا وقعت في آخر الكلمة) سواء كانت اسمًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا مذكرًا كان أو مؤنثًا أو فعلا معلما مفردا كان أو مثنى أو مجموعا معلوما كان أو مجموعا ماضيا كان أو مضارعًا ثلاثيا كان أو مزيدا رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا لازما كان أو متعديا أو مضاعفا غير مدغم أو لفيقا وهذا معنى ذكر السكامة على سبيل الإطلاق (وانكسر ما قبلها قلبت ياء نحو غبي والأصل غبو) بفتح الغين وكسر الباء وفتح الواو قلبت الواو ياء

للكامة فاعتبر الهمزة من مضارع أفعل كالوجود ولم تعتبر ذلك في حق القلب للتخفيف وإنما ذكر الماضي مع أنه لا مدخل في الثالثة ليتضح كون الواو منقلبا من الياء والتثنية على الياء الساكنة لقلب ألفا في مثله وتقول في مجهول لأجوف الواو قيل (الأصل قول) بضم القاف وكسر الواو فاستئقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو لأن في النزول من العلو إلى السفلى فأسكنت (فأسكنت لقلب ونقلت كسرة الواو إليها) لكونها حرف علة وما قبلها ساكنًا (فصار القاف مكسورة والواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها قلبت ياء) لأن عريكة الحرف الساكن مع

لتنطرفها (وأنواو المتحركة) أنه حرف علة ضعيف واستدعى كسر ما قبلها إلى جنس الكسرة وهي الياء (وأنواو المتحركة) بأن حركة كانت (إذا وقعت في آخر الكلمة وانكسر ما قبلها قلبت ياء) لأن عريكة حرف العلة وإن كان متحركًا والحصول الحذف لأن الياء خفيف بالنسبة إلى الواو كالأخفى (نحو غبي والأصل غبو) قلبت الواو ياء لتنطرفها وانكسار ما قبلها واستئصاله

(من النبوة) ذكره استشهدا على أن أصله واوى إذ المصدر مما يرد الأشياء إلى أصولها (والضباوة عكس الإدراك) وقد  
 الله كما أظهر في موضع الضمير تنبيها على أن الراد بالأول اللفظ وبالثاني المعنى (ونحو دعى مجهول دعا والأصل) في مجهوله (دع)  
 بضم الدال) ولم يقل من الدعوة لأن ألف دعا دليل على أنه واوى قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ومن هذا القبيح  
 نحو يعطى ويعتدى ويسترشى فإن الياء فيها مقبولة من الواو وكذا في نحو (٨٧) غاز أصله غازو قلبت الواو

ثم أسكنت وحذف  
 إذ الكسرة تدل  
 الياء ولا تدل على الواو  
 (وتقول في جمع المذكور  
 في مجهول الناقص غزوا  
 غزوا والأصل غزوبو لم يقل  
 أصله غزوبو لأن إعلال اللفظ  
 سابق على إلحاق ضمير الجمع  
 ولا إشكال بالضمير في نحو غزوبو  
 لأنها ليست بعارف على صيغة  
 الغب (فأسكنت الزا) بسبب  
 كسرتها له الخروج منها إلى الضمير  
 (ثم نقلت ضمة الزا إلى الزاي) لأن  
 الحرف الصحيح أولى بالحذف  
 (وحذفت الياء لسكون الواو) وسكون  
 الضمير (فبق غزوا بالضمين)  
 (وكل ويا متحركتين يكسرا  
 ما قبلهما حرفا صاعدا  
 ساكنا) صفة أفعالهما (نقلت)  
 خبرهما (نقلت) خبرهما (نقلت)  
 (حركاتهما إلى إسناد الصحيح  
 الساكن)

لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غبي وهو من النبوة وهي الحاققة والبلاهة ولهذا قال الشيخ (من  
 الضباوة وهي عكس الإدراك) وإنما قلبت الواو المتحركة في آخر الكلمة ياء إذا كان ما قبلها مكسورا  
 للين عريكتها لضعفها لأنها حرف علة واستدعاء حركة ما قبلها بجنسها ، وقيل لكراهتهم إبقاءها  
 في الطرف على حالها للزوم الثقل به لأنه يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى الضمة التقديرية  
 تأمل (ودعى مجهول دعا والأصل دعو) بضم الدال وكسر العين وفتح الواو قلبت الواو ياء لتطرفها  
 وانكسار ما قبلها كما مر ومنه غزى مجهول غزا والأصل غزو قلبت الواو ياء فيها لتطرفها وانكسار  
 ما قبلها أيضا (وقوى والأصل قوو) قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها أيضا لما مر (بكسر  
 ما قبل الواو الطرفي في السك) أى في غبو ودعو وقوو وإنما أورد ثلاثة أمثلة في الماضي إذنا  
 بأحدها إلى الإلزام والعلوم وبالثاني إلى التعتدى والمجهول وبالثالث إلى اللين والضعف غير المدغم  
 وبكلا إلى المفرد المذكور والعتل والثلاثى وحركة الواو مفتوحة ولم يتعرض إلى الصحيح لعدم  
 إمكانه وإلى المضارع الثلاثى والماضى الزائد عليه لعدم مجيئها على هذا الوجه وإلى المضارع الزائد  
 عليه وإن وجد مثاله نحو يعطى من الرابعى ويعتدى من الخامسى ويسترشى من السادسى احتراز  
 عن الاطناب ففي هذه الأمثلة قد وقعت الواو في الطرف متحركة بالضم وما قبلها مكسور فثبتت  
 في كائنها ياء وإلى التثنية والجمع لكونهما معاوين من المفرد وإلى المؤنثة لكونها تابعة للمذكر في  
 ذلك وإلا الاسم مفردا كان أومثنى أو مجموعا مذكرا كان أومؤنثا وإن وجد مثالها فيه نحو غاز  
 غازيان غازون غازية غازيتان غازيات احترازا عن التطويل وفي هذه الأمثلة قد وقعت الواو في  
 العارف في الاسم متحركة بالضم والفتح والكسر في حالة الجر في مفرد مذكور وما قبلها مكسور فقلبت  
 ياء واعتبار بالضمير والعلامة لكونهما عارضتين (وتقول في جمع المذكور من مجهول الناقص غزوا  
 والأصل غزوبو) وأصله غزوبو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ولا اعتبار بواو الضمير لما مر  
 فصار غزوبوا (فأسكنت الزاي) لثقل الكسرة عليها للزوم الخروج من الكسرة الحقيقية إلى  
 الضمة الحقيقية (ثم نقلت ضمة الياء إلى الزاي) لكونها حرف علة وما قبلها حرف صحيح  
 ساكن ومع هذا إن الضمة ليست بجنسها فاستثقلت عليها لضعفها (وحذفت الياء لسكونها وسكون  
 الواو) وإنما لم تحذف الواو لأنها ضمير الفاعل وحذفها محل بالمقصود بخلاف الياء (فبق غزوا  
 وكل واو ويا متحركتين يكون ما قبلهما حرفا صحيحا ساكنا تنقل حركتهما إلى الحرف الصحيح  
 نحو يقول ويكيل ويخاف والأصل يقول) بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمها إلى القاف  
 لاستثقال الضمة عليها وإن كانت من جنسها لما مر من أنها حرف علة ضعيف لا يقدر على تحمل  
 الحركة مع أن ما قبله حرف صحيح ساكن اقتضى الحركة لأنه قوى يقدر على تحملها فصار يقول  
 بضم القاف وسكون الواو (ويكيل) بسكون الكاف وكسر الياء نقلت كسرة الياء إلى الكاف لما مر في

لأنها أولى بتحميل الحركة (نحو يقول ويكيل ويخاف والأصل يقول ويكيل)

(قوله وأصل غزوا غزوبوا الخ) وأصله غزوبوا ولم يذكره لانقهاه من سياقه . فإن قلت لم لا يجوز أن يلحق الضمير بعد  
 المفرد . قلت بآباء قول الصنف فيما سبق أصل غزوا ورموا غزوبوا ورمبوا والمجهول فرع المعلوم وقولهم غزوت ورميت فلهذا  
 ما ذكرته لقليل غزوات ورمات

(يخوف) يسكون الالف والكاف ونقلت صمته الواو وسرته الياء في الأولين إلى ما قبلهما ونقلت فتحه الواو إلى ما قبلهما ثم قلبت ألفا (وإنما قلبت واو يخوف ألفا) مع أنه قد سبق أن الواو الساكنة لا تنقلب (لكون سكونها غير أصلي) أي عارض رجاء الشرط الأول وكذا الثاني أعني (وانفتاح ما قبلها) في الحال (وكل واو وياء متحركتين وقعتا في لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك) (قوله أسكنتا) خبر لكل (ما لم يكن) أي لام الفعل (منصوبا) إذ لو كان منصوبا لاتسكانا لثلا يلفو عمل فاصب (نحو يغزو ويرى ويخشى) يسكون الواو والياء إنما أسكنتا (لاستئصال الضمة على الواو والياء) لسكونهما حرفي علة عيفين (والأصل) فيها (٨٨) (يغزو ويرى ويخشى) بضم الواو والياء ثم أسكنتا (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها)

يقول فصار يكيل بكسر الكاف وسكون الياء (ويخوف) يسكون الحاء وفتح الواو ونقلت فتحها إلى الحاء كما مر فصار يخوف بفتح الحاء وسكون الواو لذلك قال (نقلت حركتهما لما قبلهما) أي ما قبل الواو والياء (في الكل) أي في قول ويكيل ويخوف (وإنما قلبت واو يخوف ألفا لسكون سكونها غير أصلي) لأنها متحركة في الأصل كما مر (وانفتاح ما قبلها) في الحال (وكل واو وياء متحركتين إذا وقعتا في لام الفعل وما قبلهما حرف صحيح متحرك أسكنتا) أي الواو المتحركة والياء المتحركة (ما لم تسكونا منصوبتين) بسبب الناصب فإن كل واحدة منهما لو كانتا منصوبتين به لم يجوز تسكينها لثلا يلفو العمل عن العامل بسببه ولم يجوز قلبهما ألفا عند ذلك في مكان يقتضيه لأنهما لا تقبلان الحركة بل تركنا على ذلك وإنما قيدنا نصبهما بسبب الناصب لأن نصبهما لو كان بسبب البناء على الفتح وذلك في الماضي نحو غزو ويرى قلبتا ألفا لعدم ذلك (نحو يغزو) يسكون الواو ولم تحذف بعد الاسكان لتناسب حركة ما قبلها (ويرى) يسكون الياء ولم تحذف لتناسب حركة ما قبلها أيضا (ويخشى) باسكان يائه بقلبها ألفا (لاستئصال الضمة على الواو والياء) لسكونهما حرفي علة لا يقدران على تحمل الحركات كما مر (والأصل يغزو ويرى ويخشى بتحريكهما بالضم) أي بتحريك الواو والياء بالضم في الكل ثم أسكنتا كما ترى إلا أن إسكان الواو والياء بسبب حركتهما في الأولين وفي يخشى بالقلب لوجود شرط القلب فيه لانيهما وهو ككون ما قبلهما مفتوحا بعد تحريكهما وهذا موجود في يخشى لانيهما فلهذا قال الشيخ (وقلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح الشين وبتحرك الواو والياء إذا كان كل واحد منهما (منصوبا) بسبب الناصب (نحو لن يغزو ولن يرى ولن يخشى) ومنه كي يغزو وكى يرى وكى يخشى وأن يغزو وأن يرى وأن يخشى وأذن يغزو وأذن يرى وأذن يخشى (لحقة الفتحة عليهما) وثلا يلزم إلغاء العمل عن العامل بلا سبب ولذا لم تقلب ياء يخشى ألفا في حالة النصب مع وجود شرطه (وتقول في التثنية يغزوان ويرميان ويخشيان) وإنما لم تقلب الواو والياء ألفا في هذه الأمثلة بنقل حركتهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته في بعضها وفي بعضها بل نقل لثلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولم يجوز حذف أحدها وإبقاء الآخر تأمل (وتقول في الجمع يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزؤون ويرميون ويخشيون) بتحريك الواو والياء في هذه الأمثلة على الضم (فأسكنت الواو والياء) في هذه الأمثلة لاستئصال الضمة على الواو والياء لما مر (لوقوعهما في لام الفعل) وهذا التعليل مترك في بعض النسخ

في في الأصل كما هو يقتضى سياق كلامه في الحال ويعم إسكان حرف لقلبها ألفا وانفتاح الشين قبل الياء (وبتحرك واو والياء) بالفتح إذا كان أي لام الفعل (منصوبا نحو يغزو ولن يرى) علة الفتحة عليهما يذكر حكم لن شئ لظهور أن ألف قبل الحركة فيكون به تقديرا (وتقول التثنية) من يغزو ويرى ويخشى يزوان ويرميان ويخشيان بفتح الواو ياء لأجل أف التثنية ولذا لا تقاب يخشيان ألفا لأنها كنة تقديرا والياء با كنة لا تقاب ألفا

ثلا

يقول في الجمع المذكور منها (يغزون ويرمون ويخشون والأصل يغزؤون

يرميون ويخشيون) بضم ما قبل واو الجمع (فأسكنت الواو والياء) يعنى في الأولين (لاستئصال الضمة على الواو والياء) أي لإطلاقهما لأعلى للذ كورتين بعينهما ولذا أظهر في موضع الاضمار

قوله أسكنتا ما لم يكن منصوبا) فيه إشارة إلى أن كل واو ياء قلبت لئلا تسكن أو لا بالنقل أو السلب ثم تناب فتأمل (قوله وتتحرك الواو والياء كاتان منصوبتين) أي إذا لم يكن ما قبلهما مفتوحا وإقلبنا ألفا نحو لن يخشى وإنما لم يذكروا لانيهما من قوله وإنما قلبت ياء يخشى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله في التثنية) أي في تثنية الغائب من المضارع الناقص وكذا قوله في الجمع وقوله في الواحدة طيبة بقرينة السياق والسباق (قوله ويخشيان) إنما لم تقلب ياء ألفا لثلا يتلبس بالمفرد لفظا عند دخول الجازم أو الناصب

(وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وهو الشين فصار يخشاون (فاجتمع) في كل من الثلاث (ساكنان) (الواو والياء) أدرج فيها ألف يخشاون باعتبار أنها مقلوقة منها (وبعدها) (يعني أن الساكن الثاني (واو الجمع) حذف ما قبل (واو الجمع) من الواو والياء والألف التي هي لام الكلمة فبقي يغزون بضم الزاي ويرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الخاء (وضمت الميم من يرمون) مع أن كسرهما دليل الياء (لتصح واو الجمع) لأن كسر ما قبلها يقتضي قلبها ياء فأبدلت الفاء منها القسمة علامة الجمع وفي إعلال يرمون وجه آخر وهو نقل ضمة الياء إلى ما قبلها بعد حذف حركته وهذا أمهل لإلفهم بما ذكر في غزوا أو رد ههنا وجه غير ما ذكر إشارة إلى توسع دائرة الإعلال وفي بعض النسخ وقع قوله وقلبت يخشون ألفا بعد قوله حذف ما كان قبل واو الجمع فعدم التعرض لحذف ألفه (٨٩) لاكتفاء بما ذكر

لثلاث يفهم عدم استئصال الضمة عليهما لو كانتا في عين الفعل ومع ذلك تشقل عليهما فيه كما في قول تنقل الضمة من الواو إلى القاف لذلك ولكن الأولى عدم الترك لأن استئصال الضمة في عين الفعل يلزم بوجه واحد كما مر من أنهم حرافعة ضعيفان لا يقدران على تحمل الحركة وفي لام الفعل يلزم بوجهين الأول ما ذكر في عين الفعل والثاني أن لام الكلمة محل التغيير وأشد إعلالا من عين الكلمة حيث تحذف في الجزم وتسكن في الرفع وتثبت في النصب فتشقل عليهما بهذا الوجه أيضا ولكن الأوجه إيراد هذا التعليل لقوله قبل نحو يغزو ويرى ويخشى (وقلبت ياء يخشيون ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) لدفع هذا الثقل فصار يخشاون (فاجتمع ساكنان الواو والياء) فيغزون ويرميون والألف المقلوقة من الياء في يخشاون ولم يذكرها الشيخ لكن يلزم عليه ذكرها (وبعدها) أي بعد الواو والياء الساكنتين (واو الجمع) وهو ساكن والأولى أن يقال وبعدها لما ذكرنا (حذف ما كان قبل واو الجمع) وهو واو الناقص في الأول وياؤه في الثاني والألف المقلوقة من يائه في الثالث وإعالم تحذف واو الجمع لما مر أنها ضمير الفاعل وحذفها محل بالمقصود بخلاف حذف ما كان قبلها (وضمت الميم من يرمون) وإعاقيد ضم ما قبل واو الجمع فيه لأنه في يغزون مضموم لاحتياج إليه وفي يخشيون لا يضم بل يبقى على الفتح ليدل على الألف المحذوفة (لتصح واو الجمع) أي لتسلم من التغيير وذلك أن الميم لو لم تضم لزم قلب واو الجمع ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار يرمين فيلتبس جمع المذكور الغائب بجمع المؤنثة الغائبة فضموا الميم لتصح واو الجمع ويزول ذلك الالتباس (وتقول في الواحدة الحاطبة تغزين والأصل تغزين بضم الزاي وكسر الواو (فأسكنت الزاي لاستئصال الضمة عليها) أي على الزاي وإن لم تسكن من حروف العلة (لوقوعها قبل كسرة الواو ونقلت كسرة الواو إليها) أي إلى الزاي (وحذفت الواو لسكونها وسكون الياء) وإعالم تحذف الياء لأنها ضمير الفاعل عند العامة كواو يغزون وعند الأخفش علامة الخطاب فعلى كلا التقديرين لم يحجز حذفها اتفاقا أم عند الأخفش فلائها علامة والعلامة لا تحذف وأم عند العلامة فلائها ضمير الفاعل والضمير لا يحذف لفوات المقصود بحذفه فحذفت الواو التي ليست بعلامة ولا ضمير اتفاقا فبقي تغزين (وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل) . وإعالم أن نقط مركز الهمة في نحو قائل وصائر خطأ لافي كائل وبائع فراقين الهمة المكسورة المقلوقة من الواو والياء لما روى عن أبي علي الفارسي

لتسلم ياء الحاطبة ولم يذكر إعلال ترميين ويخشين لأن ساكن الياء الأولى قلبها ألفا قد استفيد من إعلال جمع المذكور فاكفي به (وتقول في اسم الفاعل من الأجوف قائل وكائل) . اعلم أن الهمة إن كانت مقلوقة من الواو لا تكتب مركزها نقطة الياء وتكتب تحت مركز المقلوقة من الياء دلالة على الأصل

(قوله وضمت الميم من يرمون) في إعلال يرمون وجه آخر أمهل من هذا وهو أن تنقل ضمة الياء إلى الميم بعد حذف حركتها استئقالا لكسرة قبل الضمة وتحذف الياء الساكنين ولما علم هذا الوجه بما ذكر في غزوا لم يتعرض له ههنا فنسأله وتو بطرق الإعلال (قوله لتصح واو الجمع) لأنه لو لم تضم الميم انقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلزم تغير الضمير ولا يجوز إلا عند الضرورة كما في مكيل ولا ضرورة

أنه دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العالم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ قائل منقوفا بنقطتين من تحته فقال أبو علي هذا خط من قاله خطي فنظر أبو علي إلى صاحبه فقال ضيعنا خطواتنا في زيارته فقام وخرج مع صاحبه في تلك الساعة ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال النقطة تحت مركز قائل خطأ فراق بين الواو والياء وهو ليس بمتصف بما اشتهر به من العلوم (و) قد (كان في الماضي قال وكان فزيدت الألف لاسم الفاعل فاجتمع ألفان ساكنتان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقلوبة من عين الفعل فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزة) . واعلم أن في عبارة الشيخ من قوله وكان في الماضي قال وكان إلى هنا ناسحا لأن عبارته تدل على أن اسم الفاعل مأخوذ من الماضي وليس كذلك عند جميع الصرفيين بل هو مأخوذ من المضارع للمعلوم سواء كان من الأجوف أو من غيره. إذا عرفت هذا فنقول: إن طريق أخذه أن يحذف حرف المضارعة من يقول ثم تزداد ألف اسم الفاعل بين القاف والواو كما مضى فصار قائل ثم قلبت الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف كما في كساء أصله كساو قلبت واوه همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في الطرف ولأن إعلال الفعل يدور وجودا وعدما إلى ما أعل إليه لاعلال اسمه عند البعض وللشاكلة عند البعض وفعله معاوما قد أعل بقلب واوه ألفا نحو قائل فأعل اسم فاعله بقلب واوه إلى حرف أقرب إلى الألف وهو الهمزة فصار قائل كذا المفهوم مما ذكره في شرح المارونية وذكر في المراح وشرحه قلبت واو قائل ألفا أولا لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف الساكنة الساكنة قبلها وأوليت بحاجز حصين لعدم اعتبارها فصار حرف العلة كأنه يلي الفتحة فقلب واوه ألفا لذلك أولا لأن الألف تنزل منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها وخروجها فصار ما قبلها فتحة فقلب ألفا لذلك فالتقى الساكنان أحدهما ألف اسم الفاعل والآخر الألف المقلوبة من الواو ولم يحذف أحدهما لأنه يلتبس بالماضي عنده فحركات الألف الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصارت همزة لأن الألف إذا تحركت تصير همزة كما في كساء أصله كساو قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها للعتين المذكورتين ثم قلبت همزة لاجتماع الالفين اللتين كرهوا حذف أحدهما فصار كساء وهذا منظور فيه بثلاثة أوجه فاطلبها في شرح المراح فكان ما ذكر في شرح المارونية أولى مما ذكر في المراح لدفع تلك الأنظار الثلاثة ومفهوم ما ذكر في شرح الزنجاني أن إعلال اسم الفاعل تابع لإعلال فعله وإعلال فعله الماضي هنا بقلب العين ألفا ولم يمكن ذلك هنا لالتقاء الساكنين ولا يمكن الحذف لزوال صيغة الفاعل به وكانت الواو بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وحققا أن قلب همزة فقلب ألفا أولا قضاء لحق الأول وهو تبعية إعلال اسم الفاعل لإعلال فعله ثم قلبت الألف همزة دفعا لالتقاء الساكنين وقضاء لحق الثاني وهو قلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة مجاورة للطرف وهذا هو الأشبه بما ذكره في المراح (وكذلك كائل) أي وكذا إعلال كائل وفيه من التسامح ما في قائل تأمل تفهم (واسم الفاعل من الناقص منصوب في حالة النصب نحو رأيت غازيا) والأصل غازوا قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازيا (وراميا) وهو على أصله (فلا يتغير) أي لا يتحذف الياء منهما في حالة النصب لحفة الفتحة على الياء مفردا كان أو مشى مذكرا كان أو مؤثرا أو مجموعا للمؤنث نحو رأيت غازيا وراميا وغازيين وراميين وغازين ورامين أصلهما غازيون وراميون للجمع المذكور بحذف ياء الناقص ولذا قيدنا الجمع بالمؤنث في ثبوت ياء الناقص فيه ورأيت غازية ورامية وغازيتين وراميتين وغازيات وراميات وغوازي

ذهب القوم (زيدت الألف) بين الفاء والعين (لاسم الفاعل) اجتماع ألفان ألف اسم الفاعل والألف المقلوبة من عين الفعل (وحذف أحدهما) بالعرض من زيادة ومؤد إلى اللبس فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل (همزة) بها من الألف فقلب ألف الفاعل من التغير لا يناسب سلامة وكنت همزة بصورة الياء من الهمزة المتحركة سكن ما قبلها كتب بصورة حرف جنس حركتها (كذلك) إعلال كائل) عنده وعند ضم أصلهما قائل قلبت الواو ياء ألفا ثم الألف أو قلبت همزة لوقوعها بعد ألف زائدة كما في كساء (واسم الفاعل الناقص منصوب في حالة النصب نحو رأيت غازيا) ياءه لينة عن الواو فصار وانكسار ما قبلها (وراميا فلا

(و) أي الياء لحفة الفتحة عليها وتغير في الجمع المذكور نحو غازين أصله غازيين لاستثقال الكسرة عليها (وتقول

فقلبت الألف المقلوبة من عين الفعل همزة) ولم تقلب ألف الفاعل لأنها علامة واللام لا تتغير كما سبق

(وتقول في) حالة (الرفع والجرح هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام) بتغير الياء وحذفها رفعاً وجراً (والأصل غازى ورامى) بضم الياء ر وبكسرهما جراً (تأسكنت الياء كما ذكرنا) أى في مضارع الناقص بقوله أسكنتا ما لم يكن منصوباً يعنى لاستئصال الضمة والكسرة على الياء وذلك لأن الكسرة تحتاج إلى تحريك شفة والضمة إلى تحريك (٩١) الشفتين فكروها إبقاءهما

الحرف الضمير  
بخلاف الفتحة حيث  
لا تحتاج إلى تحريك  
شفة أصلاً فلم يعدوا  
ثقيلة (فاجتمع  
السكان الياء  
والتنوين) لأنها  
ساكنة (حذفت الياء  
و بقي التنوين) لأنها  
علامة التمكن وذلك  
للتفاز إلى أن التنوين  
حرف صحيح فحذف  
حرف العلة أولى و  
بعض النسخ ونقص  
التنوين إلى ما قبل  
أى ما قبل الياء المحذوف  
فصار غاز ورام بكسر  
ما قبل الياء رفعاً وجراً  
وعلى هذا إعلال جميع  
الوثن نحو غوازي وأص  
غوازي (فان أدخلوا  
الألف واللام)  
مثل غاز ورام (سقط  
التنوين) لأنه يقتضى  
التنكير الذى ينابى  
المقصود من إدخال  
حرف التعريف  
(وتعود الياء ساكنة  
لإزالة موجب حذفها  
وارتقاء مانع بقاءها  
وهو اجتماع الساكنين

(وتقول في حالى الرفع والجرح هذا غاز ورام ومررت بغاز ورام والأصل غازى ورامى) ومررت  
بغازى ورامى وأصل هذا أولاً غازو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازى (بالتنوين  
الضمى في الرفع) لأنه خبر وهذا مبتدأ وحق الخبر أن يكون مرفوعاً ما لم يعرض مانع (وبالكسرى)  
أى بالتنوين المنسوب إلى الكسر (في الجرح) لأن الياء في بغاز ورام حرف جر وحقه أن يجر  
مادخل عليه من الاسم العرب ما لم يعرض مانع (فأسكنت الياء كما ذكرنا) أى لاستئصال الضمة  
والكسرة على الياء أما الضمة ففي حالة الرفع وأما الكسرة ففي حالة الجر وأما استئصال الضمة  
عليها فبوجهين : أحدها ما ذكرناه من أن حرف العلة ضعيف لا يقدر على تحمل الحركة . والثاني  
أن الضمة خلاف جنس الياء فتحملها ما هو خلافها في الجنس أقل . وأما استئصال الكسرة على  
الياء هنا فبثلاثة أوجه : الأول ما ذكر في الضمة أولاً . والثاني أن الكسرة أفصح الحركات  
فكروها ما هو أفصح على الأضعف وإن كانت جنسها . والثالث أن الكسرة لو أقيمت هنا يلزم  
توالى السكرات (فاجتمع ساكنان الياء والتنوين) أى في حالى الرفع والجرح (حذفت الياء)  
أى في المفرد المذكور فقط دفعا لذلك وحذفها من المفرد للفرق بين حالة النصب وحالى الرفع والجرح  
وأما حذف الياء من الجمع المذكور فليس لأجل ذلك بل هو موجود في حالة النصب أيضاً وفي البوابة  
لا تحذف في هاتين الحالتين كما لا تحذف في حالة النصب سواء كان مذكراً أو مؤنثاً (وبقي التنوين)  
و إنما حذفت الياء دون التنوين لأن الياء حرف علة لكثرة تغيرات حالها والتنوين يدل على  
الحرف المحذوف من آخر الكلمة فكأنه قائم مقام ذلك الحرف وأما كسرة ما قبل ذلك الحرف  
على تقدير حذف التنوين أيضاً وإن دلت هنا على حذف ذلك الحرف لكونها ياء لبعثها لا تقوم  
مقامه فلم يحذف كما تحذف الياء (فنقل التنوين إلى ما قبلها) أى في المفرد المذكور لافي البوابة  
كما في قولنا جاءنى غاز وغازيان وغازون والأصل غازون وقلبوا الواو ياء فصار غازيون فحذفت  
الياء فصار غازون وجاءنى غازية وغازيتان وغازيات وكذا جاءنى رام الخ هذا في حالة الرفع وأما  
في حالة الجر فنحو قولنا مررت بغاز وغازيين وغازين بحذف ياء الناقص أيضاً ومررت بغازية  
وغازيتين وغازيات وكذا مررت برام الخ (فان أدخلت الألف واللام سقط التنوين) المذكور  
لأن بينهما تضاداً وذلك أن الألف واللام يقتضى التعريف والتنوين يقتضى التنكير فسقط  
التنوين بدخولهما (وتعود الياء ساكنة) أى حال كونها ساكنة في حالى الرفع والجرح (فتقول  
هذا الغازى والرامى) في حالة الرفع (ومررت بالغازى وبالرامى) في حالة الجر لافرق بينهما في المفرد  
عند دخولهما كما لافرق بينهما في عند التنوين وإما تعود الياء المحذوفة بدخول الألف واللام  
لأن العلة في حذفها أولاً اجتماع الساكنين أحدهما الياء والآخر التنوين فلما دخل الألف واللام  
حذف التنوين كما مر فزالت تلك العلة فتعود الياء وإما تعود ساكنة في هاتين الحالتين لأن في حالة  
الرفع استئصلت الضمة على الياء لما مر وفي حالة الجر استئصلت الكسرة على الياء لما مر فلم تتحرك الياء  
بالضم والكسر لهذا ولا بالفتحة أيضاً وإن كان أخف لأن الفتحة مخصوصة بحالة النصب والمبحوث  
عنه حالة الرفع والجرح (وتقول في مفعول الأجوف مقول والأصل مقول ففعل به كما ذكرنا)

بالتنوين الذى قد جعل عوضاً عنها (فتقول هذا الغازى والرامى) في الرفع (ومررت بالغازى والرامى) في الجر (وتقول في  
مفعول الأجوف) الواوى (مقول والأصل مقول ففعل به ما ذكرنا) أى في مضارعه يعنى نقلت ضمة الواو إلى التاء  
(قوله فحذفت الياء وبقي التنوين) لأن التنوين علامة للممكن (قوله وتقول في مفعول الأجوف) اعلم أن الصرفيين

التقى ساكنان واو الأجوف وواو المفعول حذفت واو المفعول عند سيبويه لأنها زائدة واستغنى عنها باليم لحذفها أولى من حذف الأصل بخلاف التنوين في نحو غاز لأنها علامة التحسين لا يستغنى عنه وعند أبي الحسن الأخفش حذفت واو الأجوف لأن تغييرها مطرد بخلاف تغيير الواو الزائدة على أنها مع اليم علامة المفعول الثلاثي ولا يستغنى عنها باليم للمفتوحة لعدم اختصاصها بالمفعول وحق العلامة أن تبقى ولا تغير حذفت واو الأجوف أدخل في القياس وأولى (ونقول في بناء) (الأجوف اليائي مكبل والأصل مكبول فنقلت حركة الياء إلى الكاف) لأن الصحيح أولى بالحركة كما مر (حذفت الياء لاجتماع ساكنين) منها ومن واو للمفعول فصار مكبول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو للمفعول ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها هذا على رأى الأخفش وعند سيبويه تحذف واو المفعول وتكسر ما قبل ياء لثلاث تنقلب واو فيلتبس البناء اليائي بالواوى واختار الامام مذهب الأخفش لما مر وانقلاب واو المفعول ياء أهون من حذفها هذا . وبنو تميم لا يغيرون البناء اليائي ويقولون مكبول لحقة بناء اليائي ويتمسكون في ذلك بقوله :

وإخلاف أنك سيد معيون \*

فتفقوا في المحذوف في مفعول الأجوف واو يائيا فذهب الأخفش ومن تبعه إلى أن المحذوف عين الفعل لأن القياس اجتمع الزائد مع الأصل فالمحذوف هو الأصل كما في غاز وإذا التقى الساكنان والأول حرف متحرك حذفت الأول كما قيل وغزوا ولأن واو

(٩٢)

وهو قوله من قيل كل واو وياء متحركتين وما قبلهما حرف صحيح ساكن نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن وههنا كذلك لأن القاف في مقول ساكن فنقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان أحدهما واو الأجوف والآخر واو المفعول حذفت واو المفعول عند سيبويه وأصحابه لأنها زائدة وهي أولى بالحذف من الأصل وهو عين الكلمة أى واو الأجوف وعند أبي الحسن الأخفش حذفت الواو التي هي عين الكلمة لأن واو المفعول علامة والعلامة لا تحذف لفوات المقصود بحذفها وجوابه أن العلامة إنما تحذف إذا لم توجد علامة أخرى وإذا وجدت تحذف وههنا قد وجدت علامة أخرى وهي اليم كذا في شرح الرامح وعلى هذا الاختلاف إعلال مصون تأمل . هذان بناء الواوى (ونقول في بناء اليائي مكبل والأصل مكبول فنقلت حركة الياء إلى الكاف حذفت الياء لاجتماع الساكنين) أحدهما ياء الأجوف والآخر واو المفعول (وكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فلما انكسرت الكاف صارت واو المفعول ياء) . واعلم أن الاعلال على مذهب أبي الحسن الأخفش لا على مذهب سيبويه وأصحابه لأن عند

مكسر ما قبلها لدفع التباس والدلالة على ياء المحذوفة لزم انقلاب أعني لما في الثاني ارتكاب سبب المحذورين حذف العلامة وتغييره تكبينا الأدنى وهو تغيير واختار الصنف هذا المذهب وذهب سيبويه إلى أن

محذوف واو المفعول لأنها زائدة والزائد بالحذف أولى ولأن التقاء الساكنين إنما يلزم عند الثاني فله أولى ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلامة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا وقول الأخفش واو المفعول علامة ممنوع بل هي إشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا علامة إنما هي اليم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو وقوله لأن القياس الخ ممنوع أيضا وإنما كان حرفا صحيحا لأن الأول حينئذ علة ويعرضها الحذف كثيرا بخلاف الحرف الصحيح وأما فيما نحن فيه كلامها حرف علة ولا أخفش أن يقول حذف الزائد وما به يحصل التقاء الساكنين إنما يكون أولى إذا لم يكن علامة وجائبا بمعنى أول سيبويه لأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له مردود لأن حاصل ما ذكره أنه فيما قاله الأخفش يلزم قلب الضمة إلى الكسرة وهو خلاف قياسهم فلا يرتكب إلا عند قلة موجبة وضرورة مقتضية كما في قيل وغزوا وتغزين ونحوها ولا علة ضرورة ههنا ودفع الالتباس إنما يكون علة إذا لم يحصل إلا بالقلب المذكور وقد حصل بما قاله سيبويه وهذا وإنما لم يصح ذكره لو قلب الضمة إلى الكسرة على مذهب سيبويه وقد قيل في إعلاله على مذهبه فنقلت حركة العين إلى ما قبلها حذفت واو للمفعول للتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لثلاث تنقلب واو فيلتبس بالواوى فلا فرق بين سيبويه والأخفش قلب الضمة إلى الكسرة لعل الدافع على أن العلة فما ذهب إليه الأخفش ليست بمنحصرة في دفع الالتباس بل الدلالة على علة أيضا نعم يرد عليه أن يقال إنما تكون تلك علة أن لو حذفت الياء ولا ضرورة في حذفها . ويحاج ببيان الضرورة حذفها وفساد مقاله سيبويه وقوله بل هي إشباع للضمة قلنا بعد التسليم لا ينافي ذلك كونه علامة للمفعول ولا نساد أيضا

سيبويه



(و إذا اجتمعت الواوان الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى في الثانية) للتخفيف برفع التكرير ولا يحد  
أحدهما كما في مقول لعدم الوجوب ههنا (نحو مغزو الأصل مغزوء) أدغمت الواو الساكنة في المتحركة (و إذا اجتمعت  
الواو والياء) أى في كلمة واحدة كما هو المتبادر فيخرج نحو يغزويوما ويقضى وطرا (الأولى ساكنة) سواء كانت  
كما سيجيء مثاله أوياء نحو صي أصله صبيو لأنه من الصبوة بمعنى الليل (والثانية متحركة قلبت الواو ياء) ليم  
الادغام بحصول الجنسية ولم يعكس لأن الياء أخف من الواو فابقاء الخفيف أولى (وكسر ما قبل الأولى) من الياء  
يعنى إذا انضم ما قبلها بانقلابها عن الواو (لتصح الياء) وتسلم عن (٩٣) الانقلاب إلى جنس الضمة

إذا انفتح ما قبلها  
يغير إذ الياء الساكنة  
المفتوح ما قبلها لا  
ألفا نحو طوى ورو  
أصله طوى ورو  
(و أدغمت الياء  
في الياء) للتخفيف  
(نحو مرعى ومغزى  
والأصل مرعى ومغزى)  
و محشوى) قلبت  
ياء ثم أبدلت  
ما قبلها كسرة لتصح  
الياء ثم أدغمت  
في وجود العلامة  
لم تسكونا من  
واحد كما في حبس  
وغيرها على أن الالف  
بالمكان لا يدفع بالياء  
بالميم فقط إذ الالف  
تترك كثيرا فية  
إلى زيادة حرف  
وقد تسر ههنا فز  
الواو فتسكون  
الثلاثة علامة  
إذ لا معنى لعلامة

سيبويه المحذوف واو المفعول لما مر في مقول فصار بعد الحذف مكمل بفتح الميم وضم الكاف وتسكون  
الياء على وزن مفعول بفتح الميم وضم الفاء وتسكون العين فأبدلت ضمة الكاف إلى الكسرة لتسلم الياء  
لأنه لو لا ذلك لم قلب الياء واو لتسكونها وانضم ما قبلها فصار مكمل على وزن مقول ووزنه بالاستقراء  
مفيل فأبدلت الضمة كسرة لثلاث يلزم ذلك فصار مكمل على وزن مفيل فصار الحركة عنده تابعة  
للحرف وعند أبي الحسن الأخفش المحذوف عين الفعل وهو الياء لما مر في مقول وهو ما اختاره الشيخ  
فصار مكمل بفتح الميم وضم الكاف وتسكون الواو على وزن مفعول بفتح الميم وضم الفاء وتسكون العين  
فكسرت الكاف لتدل على الياء المحذوفة فصار مكمل بفتح الميم وكسر الكاف وتسكون الواو فقلب  
الواو ياء لتسكونها وانكسر ما قبلها فصار مكمل فصار الحرف عنده تابعا للحركة . والأصح ما اختاره  
سيبويه عند البعض وإليه مال صاحب الهارونية وما اختاره أبو الحسن الأخفش مال الشيخ إليه فاختارها  
الطلاب أيهما شئت وبتوهم يشبتون الياء فيقولون مكمل على التمام والكمال استدلالا بقول الشاعر :  
فانه انما مطبوعة في البيت وعلى هذا الخلاف اعلال مبيع وعدم اعلاله (و إذا اجتمعت الواوان  
الأولى ساكنة والثانية متحركة أدغمت الأولى) أى الواو التي هي واو المفعول في المثال الآتي (في الثانية) أى  
في الواو الثانية التي هي لام الفعل (نحو مغزو الأصل مغزوء) فاجتمع حرفان من جنس واحد ولهما ساكن  
والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف فتدغم الأولى في الثانية فصار مغزوء (و إذا اجتمعت الواو  
والياء الأولى ساكنة) أى السابقة منهما ساكنة (والثانية متحركة قلب الواو ياء) لتسكن الادغام  
لدفع الثقل ولم يجعل الأمر بالعكس بأن يجعل الياء واو ثم أدغمت الواو في الواو لثلاث يأتبس اليائي من  
الناقص بالواوى منه (وكسر ما قبل الواو ليصح بناء الياء وأدغمت الياء في الياء نحو مرعى ومغزى  
والأصل مرعى ومغزى) قلبت الواو ياء فيها كما مر ثم أدغمت في الياء فصار مرعى ومغزى بضم الميم  
الثانية وضم الشين وتسكون الياء ثم أبدلت ضمة تلك الميم والشين كسرة قبل الادغام لتسلم الياء هذا  
مفهوم ما ذكر في شرح الزنجاني ومفهوم ما اختاره الشيخ أن تبدل الضمة كسرة قبل الادغام لتسلم  
الياء ثم تدغم الياء في الياء وتسكنها واجه فاختار ياء ثم أدغمت في الياء فصار مرعى ومغزى بضم الميم  
مفعول وأما إذا كان اسم المفعول منه على وزن مفعول أو فاعل فاجتمعت الواوان أو الواو والياء من الواوى  
واليائي أو الواو والياء أو الياء أو اليائي والسابقة منهما ساكنة فما لا يوجد وأما اسم الفاعل على هذين  
الوزنين من الواوى واليائي فما يوجد نحو وعدو من الواوى وبني من اليائي من وزن المفعول ونحو صي

سوى أن يختص به ولا يوجد في غيره وهذا المعنى حاصل في الواو وقوله والعلامة إنما هي الميم ممنوع إذ ضم العين منها  
بالاتفاق وقوله يدل على ذلك الخ ممنوع أيضا كيف ويلزم منه أن يكون ضم العين علامة وليس كذلك ولأن  
الشيء علامة لشيء في الثلاثي لا يستلزم كونه علامة له في الزيديات كما أن الألف علامة للفاعل في الثلاثي دون الزيديات  
وقوله وإنما ذلك إذا كان الثاني حرفا صحيحا مردود بنحو غزوا ومصطفون ونحوها ولو أريد واو الضمير بناء على  
الضمير لا يحذف لم يتوجه هذا الرد ويبطل الاستدلال بالقياسين المذكورين لسن دليل الأخفش غير منحصر  
وأدلة سيبويه كلها فاسدة على ما بينا ولهذا اختار المصنف ما ذهب إليه الأخفش (قوله وكسر ما قبل الياء) هذا  
في مفعول الناقص وأما في غيره فقد لا يكسر نحو طوى وسي ولي وغيرها من المصادر ونحو ريان من الصفات فاحفظ

(وتقول في الأمر العائب) من الأجوف (ليقل والأصل ليقول وفي الأمر الحاضر قل والأصل أقول) يسكون القاف وضم الواو فيهما (فنقلت حركة الواو إلى القاف فحذفت الواو لسكونها وسكون اللام وحذفت الهزمة) لحصول الاستغناء بها عنها (لحركة القاف وتقول في التثنية) (٩٤) أي في تثنية قل (قولا فعادت الواو لحركة اللام) أي لزوال مانع بقاء الواو وهو التقاء الساكنين بتحريك اللام لألف التثنية

من الواوى وشرى من اليأى من وزن الفعل أصل الأول عدوو بالواو ين وأصل الثانى بغوى بالواو والياء وأصل الثالث صيبو بهما وأصل الرابع شربى يباء ين أدغمت الواو في الواو في الأول والياء في الياء في الثانى والثالث بعد قلب الواو ياء والياء في الياء في الرابع (وتقول في أمر الغائب من الأجوف ليققل والأصل ليقول) يسكون القاف وضم الواو ونقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ساكنان على غير حده الواو واللام فحذفت الواو لسكونها حرف علة ولسكون ضمة القاف دالة عليها فصار ليققل (وفي الخطاب) أى تقول في أمر الحاضر (قل والأصل أقول) يسكون القاف وضم الواو (فنقلت حركة الواو إلى القاف) أى في المثالين لأن النقل بينهما وإنما نقلت حركة الواو فيهما إلى القاف لأن القاعدة عندهم لو كان حرف العلة متحركا وما قبله حرف صحيح ساكن نقلت حركته إلى ذلك الحرف الصحيح كما ذكرنا فكذا ههنا (فحذفت الواو) أى في هذين المثالين (لسكونها وسكون اللام) لما سر (فحذفت الهزمة) أى في المثال الثانى لحصول الاستغناء عنها (لحركة القاف) فصار قل (وتقول في التثنية قولا فعادت الواو لحركة اللام) لأن حذف الواو في المفرد لسكونها وسكون اللام فلما وجدت اللام المتحركة ههنا لألف التثنية خوفا من التقاء الساكنين زال سبب الحذف فعادت الواو (وتقول في أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم) بكسر اللام وفتح حرف المضارعة فيهما (وفي الخطاب اغزوارم بحذف الواو والياء) أى في أمر الغائب والحاضر (لأن جزم الناقص) هو راجع إلى أمر الغائب لأنه مجزوم بالاتفاق فأشار بالجزم إليه (ووقفه) راجع إلى أمر الحاضر لأنه مبنى على الوقف عند البعض ومجزوم عند البعض الآخر وذلك أنه مجزوم عند الكوفيين أيضا لأن الأصل فيه لتغز ولترم فحذفت لام الأمر لكثرة الاستعمال ثم حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه وبين المضارع فاجتلبت همزة الوصل لبقاء الغين والزاي ساكنتين ووضعت موضع علامة الاستقبال فأعطى أثره له وعند البصريين مبنى على الوقف وهو الصحيح لأن الأصل في الأفعال البناء وأعرب المضارع لمشابهة الاسم فلم يبق للمشابهة بين الأمر والامم بحذف حرف المضارعة فبقى على أصله وهو البناء وأشار إليه بقوله ووقفه (سقوط لام فعله وفي الناقص الواوى قلب الواو ياء في المستقبل) نحو يغزى إلى أغزى وتنزى يضم حرف المضارعة في الكل ثم قلب الياء في المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وجمع المذكر ونفس للتسكيم واحدا كان أو مفعله غيره ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الألف في جمع المذكر والواحدة المخاطبة لالتقاء الساكنين تأمل (والأمر) نحو ليغز ليغزوا إلى لأغزلنغز يضم حرف المضارعة في الكل أيضا ثم تحذف الياء من نفس التسكيم مطلقا ومن المفرد مطلقا وجمع المذكر مطلقا بعد قلبها ألفا في جمع المذكر والواحدة المخاطبة لتحركها وانفتاح ما قبلها علامة للجزم في نفس التسكيم والمفرد ودفعا لالتقاء الساكنين في الجمع وعلامة الجزم فيه سقوط نونه وكذا التثنية (والنهي) لا ينز لا ينزى إلى لأغز لانغز يضم حرف المضارعة في الكل أيضا ثم تحذف الياء حيثما تحذف في الأمر والأمر في البعض على صورة الألف وفي بعض على صورتها في الأمر تأمل في تصرفات هذه المذكورات فإنه من مطارح الأذكياء (المجهولات) إنما أورد المجهول بصيغة الجمع لأنها صفة للجمع وهو المستقبل والأمر والنهي أى الحكم المذكور في هذه الأشياء إذا كن مجهولات فلهذا قلنا في كلها يضم حرف المضارعة وإنما أورد هذا الحكم

الساكنين بتحريك اللام لألف التثنية فعات حركتها في حكم الأصلية نظرا إلى أنه يسكون عارض بخلاف حركة تاء غزنا ورمنا فاعتبرهنا يسكون الأصلي فلم تعد ما حذفت منهما وقس لا أمرا لأجوف اليأى على الواوى نحو يبع (وتقول في أمر الغائب من الناقص ليغز وليرم وفي) أمر الخطاب اغزوارم) ضم الزاي وكسر الميم فيهما (بحذف الواو والياء) في أمر الغائب الخطاب (لأن جزم الناقص) انظر إلى أمر الغائب (ووقفه) ناظر إلى أمر الخطاب (سقوط لام فعله) لسكونها حرف علة ضيقة بمنزلة الحركة فتسقط في الجزم الوقف كالحركة (وفي الناقص الواوى) متعلق بقوله (تقلب الواو ياء) بدم الظرف على عامله لأن القلب بلا موجب ماهرى مخصوص بذلك

في المستقبل والأمر والنهي المجهولات) مع أن ما قبل الواو فيها ليس بمكسور حملا لها على مجهول الماضى في قوله فعادت الواو لحركة اللام) وهذه الحركة حكم الأصلية من كل وجه لجيشه لألف الضمير وكون محله جزءا من الفعل حقيقة بخلاف حركة تاء رمنا لأن محله عارضة ليست في حكم الجزء (قوله في المستقبل والأمر والنهي المجهولات) أما المستقبل فتقلب الواو في جميع تصاريفه



إعادة الواو بزوال الكسرة (٩٦) كما لم يوعدهم إلا أن يجعل الفتحة الضرورية العارضة في حكم الكسرة الأصلية  
 أصله يوهب حذف الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحين كما يشهد به الدوق لأن بين مخرجي الواو والفتحة بعد مسافة  
 وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة أثقل وأما الحذف في يندر فالحمل على يدع لأنه بمنزلة والمضموم حذف الواو لأن العين مكسورة  
 في الأصل فلما حذفت الواو فتح العين لوجود حرف الحلق حقيقة أو حكما كما في يندر . يرد على ظاهره أن القياس حينئذ  
 إعادة الواو بزوال الكسرة (٩٦) كما لم يوعدهم إلا أن يجعل الفتحة الضرورية العارضة في حكم الكسرة الأصلية

ولم يحذف الكسرة المملوطة لأنها لفرق الكلمة ولأنها لو حذفت اتلقت الساكنان الواو والعين ولم  
 يحذف العين مع وجود حرف العلة وهي الواو هنا فلم يبق محل للحذف إلا الواو لأنها حرف علة ضعيفة  
 في الأصل وبالسكون يكون أضعف من الأول لأن عين عريكة الساكن حذفت الواو لدفع هذا الثقل هذا  
 في الأمثلة التي لم تقع التاء في أولها علامة الاستقبال بل الواقع لها الياء وإلا فلما شاكلة وذلك في المفردة  
 المؤنثة الغائبة وتثنيتهما مستقبلا كان أو أمرا أو نهيها والمخاطب والمخاطبة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا  
 مستقبلا كان أو أمرا أو نهيها وإثما تحذف الواو من هذه الأشياء للشاكلة لادفع هذا الثقل لعدم  
 وجود وقوعها بين ياء وكسرة وأما في الأمر والنهي الغائبتين مطلقا وجمع المؤنثة الغائبة فلدفع هذا الثقل  
 لوجوده (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب بكسر  
 الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسر ثم فتحت الهاء لأنها حرف حلق وحرف الحلق ثقيل والفتحة  
 خفيفة وعلى هذا يلزم عليه أن يشير إلى هذا بقوله وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر لفظا  
 أو عارضا أو لأجل حرف الحلق كما أشار البعض إليه هكذا لأن الواو لو وقعت بين ياء وفتحة أصلية لا تحذف  
 كوجل يوجل وكذا لو وقعت بين ياء وضمة كوسم يوسم (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين في  
 الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث بكسر الزاء حذفت الواو منه لما مر ومنه ومق يوق ويوقن  
 يشق (وتقول في الأمر والنهي الحاضر) من الباب الأول (عد لا تعد) إلى آخرها حذفت واوها  
 للشاكلة لأنها قد تقع بين ياء وكسرة لأن أصاها تواعد حذفت واوها للشاكلة ثم حذفت علامة الاستقبال  
 في الأمر والنهي وابتدي بحركة العين في الأمر وزيدت لا في النهي فصارا عد لا تعد في الحاضر وفي الغائب  
 ليعد ولا يعد وحذفت واوها لدفع الثقل المذكور فيما عدا المفرد المؤنث الغائب وتثنيته وفيها حذفت  
 للشاكلة أيضا كما ذكرنا . ومن الباب الثاني (وهب لاتهب) إلى آخرها حذفت واوها للشاكلة أيضا  
 لكونها حاضرين وفي الغائب ليهب ولا يهب حذفت واوها لدفع ذلك الثقل فيما عدا مفرد مؤنث وتثنيته  
 كما مر (و) من الباب السادس (رث لارث) إلى آخرها حذفت واوها حاضرين كانا أو غائبتين كما  
 في الباين الأولين (و) قد (تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر من  
 لفظين نحو وطى يطأ ووسع يوسع) وفيه نظر من وجهين أحدهما أن عين المضارع من هذين اللفظين أو  
 كان مفتوحا في الأصل فالقول بحذف الواو منهما خطأ كواو وجل يوجل فإنها لا تحذف لعدم علة حذفها  
 وهو الثقل المذكور وإن كانت فتحة عارضية ولفظية فالإشارة عليه إلى ذلك لازمة والثاني أن وطى  
 يطأ ووسع يوسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الأمر بالعكس بأن  
 كان ماضيها مفتوح العين ومضارعها مكسور العين ومنهما وقع يقع ووضع وضع وودع يدع ووزع

وأضاف قلب كسرة العين  
 فتحة يؤدي إلى التباس  
 الأبواب (و) ثالثها  
 (فعل يفعل بكسر العين  
 في الماضي والغابر نحو  
 ورث يرث) أصله  
 يورث (وتقول في الأمر  
 والنهي) من الأفعال  
 لثلاثة (عد لا تعد  
 يهب لاتهب ورث  
 لارث) بحذف الواو  
 في المستقبل لأنها  
 روعه ولم تحذف في  
 اسم الفاعل واسم  
 المفعول نحو واعد  
 يوهب لأن المفعول  
 مشتق من المجهول  
 الواو ثابت فيه واسم  
 الفاعل إن اشتق من  
 مضارع فثبوت الواو  
 ميانة ما بعدها فأنهم  
 قد تسقط الواو من  
 فعل يفعل بكسر  
 العين في الماضي وفتحها  
 الغابر نحو وطى  
 أصله يوطأ

يزع

وسع يوسع حذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل يوجل  
 أتى بكامة قد المفيدة للبعضية والتقليل في المستقبل

فعله وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر . اعلم أنهم قالوا في سبب حذف الفاء أنه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوع  
 بين ياء وكسرة وأورد عليهم بنحو يهب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع وبلغ فأجابوا بأنها في الأصل يفعل بالكسر  
 ف الواو ثم فتح العين طابا للغمّة فيما فيه حرف الحلق ثم أورد يندر فأجيب بأنه محمول على يدع لكونه بمنزلة فكلام

(لأنهن فروع الماضي وفي الماضي المجهول) الذي هو متبوع الأفعال المذكورة (يصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبله نحو غزى والأصل غزو) قلبت الواو ياء لما ذكر. مثال مجهول المستقبل يغزي يغزيان يغزون الخ بقلب الواو ياء في جميع تصاريفه ثم الياء ألفا في مفاريدهم ولذا تكتب على صورة الياء وإنما لم تكتب الواو أولا ألفا رعاية لتبعية مجهول الماضي وتحذف لام الفعل أعني الياء بعد قلبها ألفا في جمع الذكر وواحدة المخاطبة لاجتماع الساكنين من لام الفعل ومن واو الجمع وياء المخاطبة ومثال مجهول الأمر ليغز ليغزيا ليغزيا إلى لأغز ليغز ومثال مجهول النهي لا يغز لا يغزيا لا يغزوا إلى لا أغز بحذف لام الفعل للجزء قيد بكونها مجهولات إذ في معلوماتها ينضم ما قبل الواو فلا تقلب ياء. ولما (٩٥) فرغ من إعلال يأتي الأجوف والناقص قال (وأما المعتل الفاء) الذي يقال له المثال (فيستقص فاء فعله في المستقبل والامر والنهي المعروفات) بخلاف مجهولاتها نحو يوعد وليوعد لعدم موجب الحذف وهو استتق والواو بين ياء وكسر ولم يذ كر المصدر ثم عدة أصله وعدة لا حذف الواو منه فاء واطرادا لا للاستق لأن نظره مقصور اشتقاق وأدرج المستقبل النقص والناقص على لفظه وفي السقوط (إذا فاءه واو) بخلاف ما إذا كان ياء نحو لعدم قلبها كما (تسقط من أبواب) متعلق بقيد

في المجهول دون المعلوم لأن واو الناقص فيه لا تقلب ياء فيما سوى يعني بل تسقط الواو في الأمر والنهي في المفرد وجمع المذكور والواحدة المخاطبة على صورتها وتسكن في المستقبل حالة الرفع في المفرد وتحذف في المذكر والواحدة المخاطبة وتنصب حالة النصب في المفرد وتحذف أيضا في الجمع المذكور والواحدة المخاطبة على صورتها فيهما أيضا وإنما قلبت الواو ياء في هذه الأشياء حال كونهن مجهولات تبعاً للماضي المجهول عند البعض ومنهم الشيخ فلذا قال (لأنهن فروع الماضي وفي الماضي المجهول تصير الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها) أي في نحو غزى بضم الغين وكسر الزاي وفتح الياء التي هي في الأصل واو وهذا هو الأصل ولهذا تقلب واو ياء في هذه الأشياء حال كونهن معروفات تبعاً للماضي المعروف الذي لم تقلب واو ياء وكذا قلبت واو يني ياء أولا مجهولا كان أو معروفا تبعاً لماضيها نحو غي فان واو تقلب ياء مجهولا كان أو معروفا لاستكراههم الواو بعد الكسرة ولم يذ كر الشيخ قيل لشذوذه وقيل لظنه قلبها ألفا أولا لاياء وعند البعض ومنهم شارح المارونية لوقوعها رابعة وفيه نظر لأنه يلزم على هذا قلبها ياء في هذه الأشياء إذا كن معروفات لوجودها كذلك وليس كذلك وعلى هذا الحكم مستقبل دعى وغزى وأمرها ونهيها مجهولات لأنهما واو يان (وأما المعتل المثال فيسقط فاء فعله في المستقبل من الأول إلى الآخر) أي من المفرد الغائب إلى نفس التكلم (والأمر) أي وفي أمر الغائب والحاضر (والنهي) أي وفي نهى الغائب والحاضر (المعروفات) وإنما وصف المستقبل والأمر والنهي بالمعروفة احترازاً عن كونهن مجهولات لأن عند ذلك لا تحذف الواو من هذه الأشياء وإنما لم يذ كر الماضي والفاعل والمفعول لأن الواو لا تحذف منها. واعلم أنه لم يذ كر مصدره الذي على فعله بكسر الفاء مع أن الواو لا تحذف منه أيضاً (إذا كان فاءه واو) وإنما قال إذا كان فاءه واو احترازاً عما كان فاءه ياء فانها لا تحذف على أي حال (من ثلاثة أبواب) متعلق بقوله فيسقط. أحدها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد بكسر العين في المستقبل حذف الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة لثلاث لثقل على اللسان ولو لم تحذف لثقل لأنها وقعت بين الكسرات إحداها الكسرة المأفوضة والآخران الياء المتولدة من كسرتين فوقعها على هذا الوجه مستلزم للثقل العظيم لأن الواو خلاف الياء في الجنسية مع أن الفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم فلو وقع هذا الثقل في الاسم لدفع بالحذف ودفعه في الفعل الأثقل منه أوجب فلما اجتمع فيه هذا الثقل طلبوا الحقة بحذف شيء منه فلم يمكن حذف الياء لأنها علامة المضارع والعلامة لا تحذف لأن حذفها يحل بالمقصود مع أن وقوع الواو في الابتداء مستكره عندهم وعلى تقدير حذف الياء تقع الواو كذلك

أحده (فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد) أصله يوعد حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ياء ثم تقلب في مفاريدهم ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويدل على هذا كتابتها بالياء وأما الأمر والنهي فتقلب في ثنائيهما لوجوب حذفها في مفاريدهما وإنما قدم القلب الأول لرعاية تبعية الفرع مع إمكان القلب الثاني بعدد فكان فيه السببين بخلاف ما لو قدم الثاني. فان قلت فعلى هذا ينبغي أن تقلب الواو أولا ياء في مفاريد الأمر والنهي ثم تحذف فيكسر كالمتقبل. قلت يلزم حينئذ تأخير عمل الجازم من ضمير أثر إذ لا يكتب اللام في مفاريدهما حتى يكتب بالياء بخلاف مقصود المستقبل وبخلاف جموعهما فانها وإن لم تكن في قلب الواو فيها ياء أولا أثر لعدم كتابتها لكن لا يلزم تأخير عامل واو

أصله يوهب حذف الواو لثقلها بين ياء وحرف حلق مفتوحين كما يشهد به التدقيق لأن بين مخرجي الواو والفتحة بعد مسافة وانفراج وحرف الحلق مع الفتحة أثقل وأما الحذف في يندرلحمل على يدع لأنه بمنزلة والمشتور حذف الواو لأن العين مكسورة في الأصل فلما حذفت الواو فتح العين لوجود حرف الحلق حقيقة أو حكماً كما في يندر . يرد على ظاهره أن القياس حينئذ إعادة الواو بزوال الكسرة (٩٦) كما لم يوعدهم إلا أن يجعل الفتحة الضرورية العارضة في حكم الكسرة الأصلية

ولم يحذف الكسرة للمفوعة لأنها لفرق الكلمة ولأنها لو حذفت لالتقى الساكنان الواو والعين ولم يحذف العين مع وجود حرف العلة وهي الواو هنا فلم يبق محل للحذف إلا الواو لأنها حرف علة ضعيفة في الأصل وبالسكون يكون أضعف من الأول لأن عريكة الساكن حذفت الواو لدفع هذا الثقل هذا في الأمثلة التي لم تقع التاء في أولها علامة الاستقبال بل الواقع لها الياء وإلا فللمشاكله وذلك في المفردة المؤنثة الغائبة وتنتيتها مستقبلاً كان أو أمراً أو نهيًا والمحاطب والمحاطبة مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً مستقبلاً كان أو أمراً أو نهيًا وإما تحذف الواو من هذه الأشياء للمشاكله لادفع هذا الثقل لعدم وجود وقوعها بين ياء وكسرة وأما في الأمر والنهي الغائبين مطلقاً وجمع المؤنثة الغائبة فلدفع هذا الثقل لوجوده (و) ثانيها (فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر نحو وهب يهب) أصله يوهب بكسر الهاء حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسر ثم فتحت الهاء لأنها حرف حلق وحرف الحلق ثقيل والفتحة خفيفة وطى هذا يلزم عليه أن يشير إلى هذا بقوله وفعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر لفظاً أو عارضاً أو لأجل حرف الحلق كما أشار البعض إليه هكذا لأن الواو اوقعت بين ياء وفتحة أصلية لا تحذف كوجل يوجل وكذا لو وقعت بين ياء وضمة كوصم يوصم (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث بكسر الراء حذفت الواو منه لما مر ومنه وقى يوقى ووثق يثق (وتقول في الأمر والنهي الحاضر) من الباب الأول (عد لا تعد) إلى آخرها حذفت واوها للمشاكله لأنها قد تقع بين ياء وكسرة لأن أصابعها تواعد حذفت واوها للمشاكله ثم حذفت علامة الاستقبال في الأمر والنهي وابتدي بجر كة العين في الأمر وزيدت لافي النهى فصارا عد لا تعد في الحاضر وفي الغائب ليعد ولا يعد وحذفت واوها لدفع الثقل المذكور فيما عدا المفرد المؤنث الغائب وتنتيته وفيهما حذفت للمشاكله أيضاً كما ذكرنا . ومن الباب الثاني (وهب لا تهب) إلى آخرها حذفت واوها للمشاكله أيضاً لكونهما حاضرين وفي الغائب ليهب ولا يهب حذفت واوها لدفع ذلك الثقل فيما عدا مفرد مؤنثه وتنتيته كما مر (و) من الباب السادس (رث لا ترث) إلى آخرها حذفت واوها حاضرين كانا أو غائبين كما في البابين الأولين (و) قد تسقط الواو من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر من لفظين نحو وطى يطأ ووسع يسع وفيه نظرم وجهان أحدهما أن عين المضارع من هذين اللفظين أو كان مفتوحاً في الأصل فالقول بحذف الواو منها خطأ كواو وجل يوجل فانها لا تحذف لعدم علة حذفها وهو الثقل المذكور وإن كانت فتحة عارضية ولفظية فالإشارة عليه إلى ذلك لازمة والثاني أن وطى يطأ ووسع يسع ليسا من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر بل الأمر بالعكس بأن كان ماضيهما مفتوح العين ومضارعهما مكسور العين ومنهما وقع وقع ووضع ووضع يورع ويدع يورع

وأضاف قلب كسرة العين فتحة يؤدي إلى التباس الأبواب (و) ثالثها (فعل يفعل بكسر العين في الماضي والغابر نحو ورث يرث) أصله يورث (وتقول في الأمر والنهي) من الأفعال الثلاثة (عد لا تعد هب لا تهب ورث لا ترث) بحذف الواو في المستقبل لأنها وعه ولم تحذف في مفعول الفاعل واسم مفعول نحو واعد ووهب لأن المفعول مشتق من المجهول واووا ثابت فيه واسم فاعل إن اشتق من مضارع فثبت الواو ميانة ما بعدها فانهم قد تسقط الواو من فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو وطى يطأ أصله يوطأ

يزع

سبع يسع) أصله يوسع حذفت الواو لاستثقالها مع ياء وحرف حلق بخلاف وجل يوجل

أتى بكامة قد المفيدة للبعضية والتقليل في المستقبل

فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر) . اعلم أنهم قالوا في سبب حذف الفاء أنه يلزم الصعود والهبوط بسبب وقوعه بين ياء وكسرة وأورد عليهم بنحو يهب ويطأ ويقع ويسع ويدع ويضع ويلغ فأجابوا بأنها في الأصل يفعل بالكسر فلو كان ثم فتح العين طاباً للجنة فيما فيه حرف الحلق ثم أورد يندر فأجيب بأنه محمول على يدع لكونه بمنزلة فكلام

( وأما اللفيف المقرون ) من المعتلات ( حكم عين فعله حكم الصحيح ) حيث ( لا يتغير ) بالأعلال لأن لامة أولى تغيراً من عينه وقد اعتل اللام فلو تغير العين يلزم نقض البناء ( وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص ) في قلبه ألفا وحذف حركته للاستئصال ( نحو طوى يطوى ) وكذا في الحذف علامة للجزم والوقف في الأمر والنهي ولالتقاء الساكنين نحو يطوون والأصل يطوون كيرميون وكذا في إثبات اللام إذا كان ياء وانكسر ما قبلها نحو روى مثل رضى ، ثم إن المصنف ليكون فطره مقصوراً على المشتقات لم يلتفت إلى تغيير عين المصدر نحو طوى ( ٩٧ ) طياً ونوى نية قلبت الواو ياء

اجتماعهما وسبق  
إحداهما بالسكون  
( وأما اللفيف المفروق  
فحكم فاء فعله حكم  
فاء فعل المعتل ) أى  
للمثال حذف إذا كانت  
واو من المضارع والأمر  
والنهي إذا وجد  
موجب الحذف  
كوقوعها بين ياء  
وكسرة بخلاف وحي  
بوجي ( وحكم لام فعله  
حكم لام فعل الناقص )  
في قلبه ألفا وفي حذفه  
وحذف حركته وفي  
ثبوته على حاله إذا  
انكسر ما قبلها نحو  
وئى و ( ونحو دق بقى )  
أصله بوقى حذف الواو  
كما في يبعد وأسكت  
اللام كفى رعى ( فتقول  
في أمره ) أى فى أمر هذا  
الباب ( قد حذف فاء فعله  
إذا أصله بوقى ( كالمعتل  
الفاء ) أى كالحذف من  
المثل ( وحذف لام  
فعله فى الجزم

زعم فوقعت الواو فى كلها بين ياء وكسرة فحذفت ثم فتحت عين المضارع فى كلها لأجل حروف الحاق  
كذا المفهوم مما ذكر فى شرح الزنجاني ونزهة الظرفاء وفى شرح الهارونية والمراح وشرحه  
وأيضاً قد جعل الحذف من أربعة أبواب والحال أنه من يابن أحدهما ما كان عين مضارعه مكسوراً  
لفظاً أو تقديرًا كيمد ويرث وأخواتهما والثاني ما كان عين مضارعه مكسوراً تقديرًا لالفاظ  
كيبب ويقع ويضع وأخواتها كذا المفهوم مما ذكر فى النزهة والهارونية والمراح فيلزم عليه أن  
لا يزيد على هذين البابين ( وأما اللفيف المقرون فحكم عين فعله حكم الصحيح لا يتغير ) أى لا ينقل  
ولا يعمل ولا يحذف ولا يقلب كعين الفعل الصحيح لأنه لو أعمل بحسب ما يقتضيه بأحد هذه الاعلالات  
الثلاث وإعلال لامة لازم أيضاً لأنه أشد تغيراً منه للزم نقض البناء منهما فلم يعمل عين فعله ( وحكم لام فعله  
حكم لام فعل الناقص ) أى فى الاعلال وعدمه ، أما الاعلال فلا يخلو إما يحذف لامة علامة للجزم  
أو الوقف أو دفعا لالتقاء الساكنين فهو مثله فيها كلام لم يطو واطو ويطووا مثل لم يرم وارم ورموا فذلك  
وإما بالقلب ألفاقى موضع يكون متحركاً وما قبله مقتوحاً نحو طوى فانه مثل رعى فى ذلك و ياء فى الواوى  
نحو قوى فانه مثل غبى فى ذلك وإما بحذف الحركة فى موضع تكون حركته ضمة نحو يطوى فانه مثل يرمى  
فى ذلك وغير ذلك وأما عدم الاعلال فلا يخلو إما أن يكون بأن لا يوجد موجب الاعلال فيه نحو روى  
فانه مثل رضى فى ذلك وإما بأن لا يجتمع الساكنان فيه نحو طو بفاءه مثل رمى فى ذلك وغير ذلك ( نحو طوى  
يطوى ) أشار بطوى إلى قلب لامة ألفا كالناقص ويطوى إلى حذف حركة ضمته كالناقص ولم يتعرض  
إلى غيرها احترازاً عن الاطناب وإتماماً لحكم فاء فعله على لام فعل الناقص فى هذه المذكورات لكونه حرف  
علة مثله ( وأما اللفيف المفروق فحكم فاء فعله حكم فاء فعل المعتل ) لأنه معتل الفاء أيضاً فيحذف فاء  
فعله إذا كان واو من مضارعه فى موضع تحذف فيه واو مضارع المعتل المثال نحو بقى فانه مثل بعد فى ذلك  
وثبت فيه فى موضع ثبت فيه نحو بوجى فانه مثل بوجل فى ذلك ( وحكم لام فعله حكم لام فعل الناقص )  
لأنه معتل اللام أيضاً فتحذف لام فعل اللفيف المفروق فى موضع تحذف فيه لام فعل الناقص نحو لم يبق  
كلم يرمى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع تحذف حركة لامة أيضاً نحو بلى فانه مثل يرمى فى ذلك وفى موضع  
تنقل حركته ثم تحذف أيضاً نحو واولو فانه مثل رضى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع ثبت لامة بلا إعلال كما  
ثبت لامة أيضاً نحو ولى كرضى فى ذلك وغير ذلك وفى موضع قلب لامة أيضاً نحو رقى كرمى فى ذلك وغير  
ذلك ( نحو رقى بقى ) أشار بوقى إلى قلبه ألفا وببقى إلى حذف فاء فعله كالمعتل المثال وبحذف حركة لامة  
ضمة كالناقص ولم يتعرض إلى ثبوته بلا إعلال وإلى حذفه بعد نقل حركته حذراً عن الاطناب ( وتقول  
فى أمره قد حذف فاء فعله كالمعتل الفاء نحو وعد أصله أوعد حذف لام فعله فى الجزم ) أى فى الغائب

المصنف محمول على الظاهر أو على أن مذهبه ليس بمذهب الجمهور وهو الظاهر المنبأ من كلامه وأرى أنه الحق لأنه لا دليل على ما ذكرنا  
وحذف الواو لا يدل عليه لجواز أن يكون حذفه لكونه من الباب الثالث اللازم له حرف حاق ثقيل ولهذا حذف الواو من كل ما كان من  
الباب الثالث بخلاف ما كان من سائر الأبواب وإن كان فيه حرف حاق وأما حذفه من يطاء ويسع فلأن المعتل من الباب الرابع لا يكون  
إلا لازماً لما جا آ من بين أخواتهما متعديين خوافيهما نظائرهما مع أن فيه حرف حاق ثقيل ويلزمهم أن يحمل يسع ويطأ على الشذوذ  
إذ بعد الواو بعد الفتح ولم يعد لانهما قالوا إذا أزيات كسرة ما بعدها أعيدت الواو نحو لم يبعد ( قوله حكم الصحيح ) إلا فى مصدره  
وإن كانت عينه واوا لامة ما نحو طو واطو ويطو ورمى رما وشوى شأ ونوى نية [ ١٣ - المطلوب ]

والوقف) نحو ايق وق (كالناقص) أى كما تحذف لامه في الحالتين نحو ليرم وارم (فبقى القاف) بعد حذف ما حذف من أمر المثال والناقص (مكسورة وزيدت الهاء عند الوقف) لأن الوقف على التحرك ممنوع صناعة ولا مجال لاسكان الحرف للبندى به فزيد حرف خفيف الخروج ليكون كأن لم يزد شئ (في الواحد المذكور) بزيادة الهاء فيه قد علمت من خصوص المثال إلا أنه أراد به التنبيه على أنها لاتراد في غيره وإن تبادر إلى الفهم زيادتها اطرادا (وتقول في التنبيه قيا) يعود الياء لخروجها عن الأخيرة باتصال ضمير الفاعل (وفي الجمع) المذكور (قوا) والأصل قيووا فقلت ضمة الياء إلى القاف بعد حذف كسرتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (٩٨)

والنهي القاف مطلقا وأخواتها من المجزوم بسبب الجازم نحو ليق ولايق ولم يبق وغيرها وكذلك أمر الحاضر عند الكوفيين لأنه مجزوم عندهم كما مر فلذا أورد لفظ الجزم مثلا لأمر الحاضر (والوقف) أى في أمر الحاضر عند البصريين (كالناقص) أى كما تحذف لام الناقص في الجزم والوقف في نحو ليرم ولايرم ولم يرم وارم وإنما جاز حذفها في أمره لأنها في الطرف فلم يجتمع الاعلان في جهة واحدة (فبقيت القاف مكسورة) لتدل على الياء المحذوفة كذا في شرح المراح والزنجاني فصار «ق» (وزيدت الهاء عند الوقف في الواحد المذكور فقط) فصار قه كما مر وإنما زيدت الهاء لذلك لاغيرها لوجودها كذلك في الكلام الفصيح نحو قوله تعالى - ماله - . وقيل إنما زيدت الهاء لذلك لأنها كالمهزمة في التوصل بها إلى بقاء شئ أما همزة التوصل فيتوصل بها إلى بقاء السكون في الابتداء وأما الهاء فيتوصل بها إلى بقاء الحركة في الوقف وإنما كان الوقف بالزيادة هنا مثلا ليجزم الابتداء بالساكن عند الوقف على حرف واحد وكذا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد ومنه شئ من وثى بشئ وله ومن ولى بلى (وتقول في التنبيه قيا) بلا حذف الياء لأنها علامة الجزم والوقف قد حصل فيها بلا حذفها وهو سقوط نونها فلا تحذف الياء فيها (وفي الجمع قوا) والأصل قيووا بكسر القاف وضم الياء فاستثقلت الكسرة على القاف قبل ضمة الياء للزوم الخروج من الكسرة إلى الضمة فأسكنت القاف ثم نقلت ضمة الياء إلى القاف لاستثقال الضمة عليها ولكون ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا فالتقى ساكنان الواو والياء ثم حذفت الياء لا الواو لأن الواو ضمير الفاعل فصار قوا بضم القاف وعلامة الجزم والوقف فيه سقوط نونه كالتثنية (وفي الواحدة المخاطبة) المؤنثة (في بالياء) والأصل فيه قيا بالياءين أولهما متحرك والثاني ساكن فاندغمت الكسرة على الياء للزوم توالي الكسرات فالتقى ساكنان أولهما ياء الناقص والثاني ضمير الفاعل فحذفت ياء الناقص لدفع ذلك لا لعلامة الجزم والوقف فصار قى . وإنما قلنا لعلامة الجزم والوقف لأن علامتهما في الواحد المؤنث سقوط نونه (وفي الجمع المؤنث قين) وهو على الأصل ولم يحذف الياء منه أصلا لأن فيه لا يوجد التقاء الساكنين ولا عمل الجزم والوقف لوقوع نون الضمير التي لم يجز حذفها في كل حال في محل الجزم والوقف وهو الطرف وإنما لم يذكر تنبيه المؤنث لأنه لا فرق بينها وبين تنبيه المذكور ومثالها قد مر (وأما المضاعف إذا كان عين فعلة ساكنا ولامه متحركة) نحو مدا مصدرا والأصل مدد بفتح الميم وبسكون الدال الأولى (أو ككلماتها متحركتين فالادغام لازم) أى واجب لدفع الثقل اللازم من العود إلى التلفظ بحرف

على الياء الأولى وحذفت لالتقاء الساكنين (وفي الجمع المؤنث قين) باعادة الياء باحق ضمير الجمع أيضا . ولما فرغ من مباحث المعتلات قال (وأما المضاعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد) فيخرج نحو احمر واقتشر (إذا كان عين فعله ساكنا ولامه متحركة) كصدر مدد (أو) كانت (ككلماتها) متحركتين فالادغام في صورتين (لازم) ويقال له واجب أيضا وذلك لدفع الثقل الحاصل بالتكرار فإنه كأنه يعيد مقيد الرجل إلى موضع نقلها وذلك مما يشق على النفس ولا يمكن حذف أحدها

بعد

فأدرج أولهما في الآخر . والفرق بين صورتين أن الادغام ضرورى في الاولى وإن

وقع للمثالان في كلمتين نحو - واذكر ربك - بخلاف الثانية فإنها قد لا تدغم لما منع نحو قردد وجدد ثم لفظ الادغام بسكون الدال من عبارات الكوفيين وبشديدها من الافتعال من عبارات البصريين ذكره التفازانى . وهو أى الادغام لغة الإخفاء والإدخال يقال أدغمت اللجام في الفرس أى أدخلته فيه وأدغمت الكتاب في كى أى أخفيته فيه . وفي الاصطلاح إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني

(قوله فالادغام لازم) إذا لم يكن مانع نحو الحلق والالتباس كقردد وجدد وقول



بعد التناظر به وشبهه الخليل بوطء المقيد فان المقيد يذعه القيد من توسيع الخطوة ويصير كأنه  
 يعيد قدمه إلى موضعها الذي نقلاها منه وذلك مما يشق على النفس وشبهه بعضهم برفع القدم  
 ووضعها في حيز واحد وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وكل ذلك ثقيل ومستكره فطلبوا  
 الحفة بإدغام أحد التماثلين أو للتقار بين في الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة  
 واحدة ليخف على الالفاظ وإنما لم يطلبوا تلك الحفة بحذف أحدهما لثلا ينتقض البناء به ( نحو  
 مَدَّ يَمَدُّ والأصل مدد بمدد ) بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليمكن الإدغام في  
 الثاني لدفع النقل المذكور فأدغمت الدال الأولى في الثانية وجوبا فصار مَدَّ يَمَدُّ ويمدد بسكون  
 الميم وتحريك الدالين بالضم ( فنقلت حركة الدال الأولى في المستقبل إلى الميم ) وإنما قيد النقل  
 بالمستقبل لأن حركة الماضي لا تنقل بل تحذف لوجود اللهم متحركة بخلاف المستقبل ( و بقيت )  
 الدال الأولى ( ساكنة فأدغمت الدال الأولى في الثانية ) وجوبا أيضا فصار يَمَدُّ وهذا التالان  
 لما يكون التالان فيه متحركين ، وأما مثال ما كان أولهما ساكنا والثاني متحركا فقد ذكرناه  
 بقولنا نحو مدا مصدرا والأصل مدد بسكون الدال الأولى فأدغمت الدال الأولى في الثانية وجوبا  
 أيضا لدفع ذلك الثقل . واعلم أن الادغام على ثلاثة أوجه : أحدها واجب وهو فيما إذا كان أول  
 التماثلين أو المتقاربين ساكنا وثانيهما متحركا ولم يكن الأول حرف مَدَّ وإلا لا يدغم لثلا تزول  
 اللدية نحو جاء في مسعون وزيد ومرت بمسلمين ويزيد أو كلاهما متحرك سواء كانا في كلمة واحدة  
 أو في كلمتين مثال الأول في كلمة واحدة نحو مَدَّ مصدرا في التماثلين وقد مر ذكره ونحو اعشى  
 وهمرش من المتقاربين والأصل اعشى وهمرش بسكون النون فيهما أدغمت النون في الميم وجوبا  
 فيهما بعد قلبهما لما عند البعض وفي كلمتين نحو قوله تعالى - ألم أقل لكم ، وأذكر بكم ، وقلهم ، ومن  
 يظلمنكم - في التماثلين والأصل - ألم أقل لكم ، وأذكر بكم ، وقل لهم ، ومن يظلمنكم - أدغم أحد  
 التماثلين في هذه الأمثلة في الثاني وجوبا عند البعض ونحو قوله تعالى - وذ طائفة - في التقار بين  
 والأصل - وذ طائفة - بسكون التاء أدغمت التاء في الطاء في ذلك وجوبا بعد قلب التاء طاء عند  
 البعض . ومثال الثاني في كلمة واحدة نحو مَدَّ يَمَدُّ في التماثلين وقد مر ذكره ونحو اناقل وأثر في  
 التقار بين والأصل تناقل وتذر بتحريك التقار بين فيهما فيسكن الأول منهما ويدغم في الثاني  
 وجوبا بعد جعله مثل الثاني عند البعض وفي كلمتين نحو قول القائل تنفر من ظلالنا ونروح في ظلك  
 في التماثلين والأصل تنفر من ظل لنا ونروح في ظل لك بتحريك التماثلين أدغم أحد التماثلين  
 فيهما وجوبا عند البعض ونحو أخر شطأه في التقار بين والأصل - أخر شطأه - بتحريك المتقاربين  
 أدغمت الجيم في الشين وجوبا بعد جعلها شينا عند البعض وإنما قيدنا بقولنا عند البعض في  
 مواضع لأن عند بعض يجوز الادغام وتركه في تلك المواضع . أما إذا كان التماثلان والمتقاربان  
 في كلمتين فلعدم لزوم النقل لعدم تلازم الكلمة الثانية للكلمة الأولى وأما إذا كان المتقاربان في كلمة  
 واحدة فلجواز جعل أحدهما مثل الآخر أوتركه على حاله نظرا إلى قربهما في المخرج وعدم اتحادهما  
 في القاء فلا يلزم من اجتماعهما الثقل الحاصل من اجتماع التماثلين في كلمة واحدة والثاني جائز وهو  
 إنما إذا كان الحرف الثاني من التماثلين ساكنا وسكونه ليس بأصلي بل بسبب عارض وعند ذلك  
 لا يكون السكون كالجزء من الكلمة فيجوز الادغام نظرا إلى عدم سكونه في الأصل وتركه نظرا إلى  
 سكونه في الحال وذلك في الأمر الحاضر والمجزوم لأن سكونهما غير أصلي بخورده وليرد ولم يرد والأصل  
 اردد وليردد ولم يردد جاز الادغام فيها وتركه وهذا مذهب بني تميم وأهل الحجاز لا يجوزون الادغام فيها

( نحو مَدَّ يَمَدُّ والأصل )  
 في الأولى ( مَدَّ )  
 سلبت حركة الدال  
 الأولى لثلا تفصل بين  
 المتجانسين إذ الحرك  
 بعد الحرف على المتجان  
 ثم أدغمت في الثاني  
 ( و ) في الثاني ( يَمَدُّ )  
 نقلت حركة الدال  
 الأولى إلى الميم وبقية  
 ساكنة فأدغمت الدال  
 الأولى في الثانية  
 فصار يَمَدُّ ويعلم بذلك  
 إدغام الماضي وإدغام  
 ما يكون أو  
 المتجانسين ساكنين  
 فلا حاجة إلى ذكره

.....

(وإذا كان عين فعله متحركة ولامه سا كنة سكونا لازما) بأفصال ضمير الفاعل (فالظاهر لازم) أى الادغام ممتنع (نحو مددن إلى مددنا) لأن ما قبل ضمير الفاعل لازم السكون ثلاثا يتوالى أربع حركات وفي الادغام لابد من حركة الثانية فكسجي . (وإن كانتا) أى العين واللام منه (سا كنتين) الأولى للتخفيف والادغام والثانية للجزم أو الوقف (حركات الثانية) أى فالحكم أن تحرك الثانية حينئذ لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره وهو للمدغم الساكن (وأدغمت الأولى فيها) أى فى الثانية وهذا القسم يسمى إدغاما جائزا لأنه لا يجوز أن ينظر إلى أن سكون الثانية علامة فلا تحرك فلا تدغم فيها وهذا لغة أهل الحجاز ويجوز أن ينظر إلى أن سكونها غارض غير لازم فتحرك وتدغم فيها وهذا لغة بني تميم والأول أقرب إلى القياس فى التنزيل - ولا تمنعك - (نحو لم يمد والأصل لم يمد ففتحت حركة الدال الأولى إلى الميم) لأجل الادغام (فبقيتا) أى الدالان (سا كنتين فحركات الدال الثانية وأدغمت الأولى فيها) أى فى الثانية . لا يقال لو حركت الأولى وأدرجت

(١٠٠)

وهم يقولون اردد وبرد و لم يردد والأول صح ولذا مال أكثر الصرفيين إليه . والثالث ممتنع وهو فيها إذا كان الثانى من التائين سا كنا وسكونه أصلى فعند ذلك يكون سكونه كالجزء من السكامة فلا يمكن الادغام لأنه لابد عند الادغام من تسكين الحرف الأول من التائين أو التقارين ليتصل بالثانى إذ لو لا ذلك لحالت الحركة بينهما فعند ذلك يجتمع الساكنان على غير حده ولم يجر حذف أحدهما لنقص البناء وإخلال المقصود به ولأن الثانى مبين الأول والحرف الساكن كالمعدوم أو كالميت إذا كان سكونه لازما فلا يبين نفسه فكيف يبين غيره فلذلك امتنع الادغام وذلك فى نحو مددن إلى مددنا ومددن ولا تمدن ولتمدن فأشار الشيخ إلى هذا القسم بقوله (وإن كان عين فعله) أى عين فعل المضاعف (متحركة ولامه سا كنة) أى سا كنة سكونا لازما (فالظاهر لازم) أى الادغام ممتنع كما مر (نحو مددن إلى مددنا) لأن سكونهما وسكون أخواتهما لازم لشدة اتصال الضمير بهما وبأخواتهما لثلاث يلزم أربع حركات متواليات فيها هو كالسكامة الواحدة (وإن كانتا) أى الحرفان التائيان (سا كنتين) بتسكين الأول للادغام والثانى للجزم (حركات الثانية) لأنها لو لم تحرك تكون كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وأدغمت الأولى فيها) هذا إشارة من الشيخ إلى الادغام الجائز (نحو لم يمد والأصل لم يمد ففتحت حركة الدال الأولى إلى الميم) لم يمكن الادغام أولسكون الميم سا كنة (فبقيتا) أى الدالان (سا كنتين فحركات الدال الثانية وأدغمت الدال الأولى فى الدال الثانية ثم فتحت) الدال الثانية (نحو لم يمد) بفتح الدال (لأن الفتحة أخف الحركات ويجوز تحريكها) أى تحريك الدال الثانية (بالضم) نحو لم يمد بضم الدال (اتباعا للعين) أى لعين فعله (والكسر) أى يجوز تحريك الدال الثانية بالكسر نحو لم يمد بكسر الدال لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر (كما يذكرون) جواز هذه الحركات (فى أمر المضاعف ، وتقول فى الأمر) أى فى أمر الحاضر (من يفعل بضم الدين مد بضم الدال) الثانية (ومد بفتح الدال) الثانية (ومد بكسر الدال) الثانية أما جواز تحريكها بالضم فلا يتبع العين لأنه مضموم وأما جواز التحريك بالفتح فالحق الفتحة وأما جواز التحريك بالكسر فلا لأن من القاعدة إذا حرك الساكن حرك بالكسر كذا كرأ وإنا لم يبق على

الثانية فيها يحصل المقصود من الادغام فما سبب ترجيح عكسه . لأننا نقول حركة الأولى لتأخرها عنها فافصلة بينهما كما مر فلا مجال لاندراج الثانية فى الأولى لتحركة (ثم فتحت) أى اختير كون تلك الحركة فتحة لأن فتح أخف الحركات ويجوز تحريكها) أى تحريك الثانية بالضم) تبع العين ضارعه (والكسر) أنه أصل فى تحريك الساكن وذلك للنسبة بين الكسر والسكون ن حيث إن السكون يسيل فى البناء

### السكون

كسر أبعد الحركات من المعربات

لا يدخل المضارع وغير المتصرف وقيل فى أصله لأن الساكن كالميت وتحريكه من أسفله (كما يذكرون) أى جواز تحريكه بأشك (فى الأمر) مع هذا الباب . ثم أورد بحثا له بقوله (وتقول فى الأمر) الحاضر (من يفعل بضم الدين مد بضم الدال ومد بفتح الدال ومد بكسر الدال) والأصل امدد ففتحت ضمة الدال الأولى إلى الميم فاستغنى عن الهمزة ثم حركت الدال الثانية بما حركت به نحو لم يمد قدم ذكر الضم ههنا دفعا لما يتوهم من السياق من أنه جائز على ضم

له ولامه سا كنة سكونا أصليا) بان جاء من ضمير الفاعل (قوله وإن كانتا سا كنتين) فى العبارة مساعمة يعنى إن كان به عارضا بأن لم يجزى من ضمير الفاعل فالادغام جائز بأن أسكت الأولى للتخفيف فيكونان سا كنتين وإذا كانتا كنتين حركات الثانية وأدغمت الأولى فيها (قوله ويجوز تحريكها بالضم والكسر) أما الضم فلا يتبع الدين لكونه



ولم يتعرض لمضاعف الرباعي نحو زلزله إذ ليس له حكم خفي ولم يذكر حذف أحد المتجانسين وإبدله بحرف العلة للتخفيف نحو ظلت وأحست والأصل ظلات وأحسست ونحو أمليت وتقتضى البازي والأصل أمليت وتقتض لقله وقوعها واقتصر على بيان كون أحد المتجانسين في كلمة لأن حال كونهما في كلمتين معلوم بالمقايضة نحو - ألم أقل لكم - في الواجب ورسول الحسن في الممنوع والمال لزيد في الجائر وقد يجري الادغام في التقرين مخرجا كالجم والشين في - أخرج شطاه - ومن لم يدغم ينظر إلى عدم تجانسهما وعدم تلازم (١٠٣) السكمتين ومن الادغام الجائر نحو ولي زيد وعدو وليد باسكان المشددة

الثاني وكذا الحكم في أمر الغائب ونهى غائبه وحاضره تأمل وقس على هذا للمضاعف من الخامس نحو تماد والسداسي نحو استعده وغير ذلك (وكلمة أدغمت حرفا في حرف أدخل) بسكون اللام لأنه أمر حاضر (بدله تشديدا) ليكون عوضا عن المدغم (وأما الهموز فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها) سواء كانت في الفعل أوفى الاسم وهذه الحالة للهمزة وإعماثتبت إذا كانت في غير الأول لأن كونها ساكنة في الأول غير متصور لتعذر الابتداء بالساكن ثم بعد ذلك يجوز تركها على حالها سواء كان قبلها حرف صحيح أو حرف علة أو همزة مثلها متحركات نحو رأس ولؤم وبئر ويؤيؤ وإيمان وغيرها في الاسم وبأكل ويؤمن وأذن وأندم ونحوها في الفعل وإعماثتبت ترك الهمزة في مثل هذه الأمثلة على حالها لحصول الخفة بالسكون في الجملة من الثقل الحاصل من كونها متحركة لكونها حرفا شديدا أو ملحقا بحروف العلة التي تثقل الحركة عليها في بعض الأحكام ومنها التسكين للتخفيف ، وإذا عدها البعض منها فساغ فيها همزة التخفيف كما في حروف العلة ، وذلك بخمسة أشياء : إما بالتسكين إذا كانت متحركة ، وإما بالقلب إذا كانت ساكنة سواء كان أصليا أو عارضا وما قبلها متحركا ، وإما بالحذف إذا كانت متحركة وما قبلها ساكنة ، وإما بالادغام إذا كانت متحركة وما قبلها واو أو ياء مدة أو ما أشبهها كياء التصغير ، وإما بجعلها بين يين إذا كانت متحركة وما قبلها متحركا أو ألفا ، أما مثال الأول فهو أن تسكن الهمزة الثانية من يؤيؤ متحركة فيقي يؤيؤ بسكونها ثم يجوز لك أن تبقها على حالها لحصول الخفة به في الجملة كما في إسكان حرف العلة من يقول ويكيل . وأما مثال الثاني فهو أن تقاب همزة رأس ألفم ولؤم واو وبئر ياء لدفع ذلك الثقل واللين عريكة الساكن واقتضاء حركة ما قبلها لجنسها في كلها كما في حرف العلة نحو يخاف فتقاب واو يخوف ألفا حال كونها ساكنة وما قبلها مفتوحا وياء يسر واو حال كونها ساكنة وما قبلها مضموما وواو قول ياء حال كونها ساكنة وما قبلها مكسورا فصارت هذه على وزن رأس ولؤم وبئر ، فعلى هذا تقاب همزة يؤيؤ واو بعد ما أسكنت الثانية فصار يؤيؤ ومنه آدم وآمن ويومن وإيمان وذئب ونحو ذلك . وإلى هذين التخفيفين أشار الشيخ بقوله فان كانت الهمزة ساكنة يجوز تركها على حالها كما ذكرنا . ثم قال ويجوز قلبها كما سيجي . لكن التخفيف بالقلب بعد ما كانت ساكنة أبغ من التخفيف بالسكون ، فلهذا بعد ما حصل التخفيف به جوزوا القلب به . وإلا لزم تحصيل الحاصل وذلك غير جائز ، وأما مثال الثالث فبان تحذف حركة همزة مسئلة وملاك وجئله وجوة وشئ وسوء ونحوها للتخفيف

لفظا وإدراجا فيما بعده ويسمى إخفاء وشأنه أن لا يشدد الدرج فيه كما يشدد في الادغام ولذا قال (وكلمة أدغمت) أنت (حرفا في حرف أدخل) أمر من الادخال وفي بعض النسخ أدخات (بدله) ظرف تقديرى بمعنى مكانه كما ذكره الشريف في بحث تقديم المسند إليه : أى مكان المدغم (تشديدا) ليكون عوضا عن لفظ المدغم فيه وقرينة له . ولما فرغ من المضاعف قال : (وأما الهموز) أخره عن المضاعف لأن حرف التضعيف قلما يتحول عن تغير باسكان وإدراج أو قلب أو حذف والهمزة كثيرا تترك على حالها فامضاعف أقرب إلى

العتل ثم الهموز ما يكون احد حروفه الأصلية همزة ( فان كانت الهمزة ) الواقعة فيه ( ساكنة يجوز تركها على حالها ) لحصول الخفة بسكونها في الجملة لا الخفة السكاملة لأن الهمزة نفسها حرف شديد من أقصى الحلق

( قوله أدخات بدله تشديدا ) أى شدة في اتلفظ للحرف الثاني فيكون للمدغم والمدغم فيه كأنهما حرف و بعض حرف يرتفع اللسان منهما معا ( قوله يجوز تركها على حالها ) ينفى أن يستثنى ما كان قبلها همزة فان القلب فيه واجب لحصول الثقل من

سأكتفه ثم فصل  
بقوله (فإن)  
ما قبلها (أى ما قبلها)  
الهمزة (مفتوحة)  
الهمزة (الفاوإن)  
ما قبلها مكسور  
ياؤه وإن كان  
قلبت واوا) أى  
حرفا من جنس  
ما قبلها اللين  
الساكن واستمر  
حركة ما قبلها  
القلب (نحو يا  
قلب الهمزة  
(ويوم) بقلبها  
(وايدن) بقلبها  
الثانية ياء (أمر  
أذن) بكسر الدال  
مثال المكسور  
الضموم مع تقف  
المكسور إشارة  
أنه كالخارج عما  
فيه من حيث إنه  
من جاز القلب بل  
واجب القلب ك  
وأومن إيمانا  
الثقل باجتماع  
فوجه إيراد  
التنبيه على أن  
لا ينافى الجواز  
التمثيل بمثله  
وإنما ينفى  
من أذن ليضع  
أصله بالهمزة  
المكسورة أو

ثم تحذف الهمزة لاتقاء الساكنين ثم تعطى حركتها إلى ما قبلها فتبقى على وزن مسلة وملك وجبل وجوبة وثى وسوكا نقلت حركة حرف العلة كذلك في نحو مقول ومبيع تأمل . أماجواز تحمل حرف العلة للحركة في بعض الأمثلة فلطروها ولكونها فتحة ويجوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد ما كان ساكنها ما قبلها لحصول الخفة في الجلة بسكون ما قبلها كما يجوز إبقاء حرف العلة كذلك في قول وبيع مصدرين . وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف بقوله تعالى - وسل القرية - كما سيجيء . وأما مثال الرابع فبان ثقل همزة خطيئة وافئس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطيئة وافئس ومقروءة كما يعمل حرف العلة بالادغام في نحو مغزوة وشرية . وأما عدم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث ، وفي نحو جبل لئلا يلزم تحمل الحرف الضعيف للحركة بخلاف جبل وأخوانه وإن كان مثلها في طرق الحركة وكونها فتحة لأن حرف العلة في جبل وجوبة زيد لمعنى واحد وهو اللاحق وفي ثى وسوء أصلى وفي خطيئة وأخواتها زيدت للمعنى واحد لأن الياء في أفئس للتصغير وفي خطيئة للمصدر وفي مقروءة للمفعول ، وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فلمست بضعفة لأنها أصلية لكونها متلوكة من همزة أصلية فلا يلزم تحميل الحركة على الضعيف فيها . ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والادغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين المتماثلين لامن الهمزة لأن تخفيفها قد حصل بالقلب ولما لم يذكره صاحب الراج لكن قد يوجد مثاله نحو راس أصله رأس ثم زيدت همزة لللاحق بفعل فصار رأس بهمزتين على وزن فعل ثم أدغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل لذلك ذكرناه . وأما مثال الخامس فبان تجعل الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركاً بينها وبين الحرف الذى منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقائها نحو سأل ولؤم وسم ، وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها وهو غير مشهور نحو سؤل وإذا كان ما قبلها ألفاً وكذلك تخفيفه بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع ، وإعما قيسدا هنا بالمشهور لأنه بغير المشهور لا يمكن لسكون ما قبلها ، وإعما تخفف الهمزة في هذه الأمثلة بين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف العلة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالادغام تأمل ، وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف في المتن بقوله نحو قرأ كما سيجيء . ( ويجوز قلبها ) أى قلب الهمزة حال كونها ساكنة وما قبلها متحركاً ( بنحس حركة ما قبلها ) وهذا هو الإشارة من الشيخ إلى تخفيفها بالقلب بعد ما كانت ساكنة وما قبلها متحركاً كما أشرنا ( فإن كان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً ) لأن الألف جنس حركة ما قبلها وهى هنا بالفتحة ( وإن كان مكسوراً قلبت ياء ) لأن الياء جنس حركة ما قبلها وهى المكسرة ( وإن كان مضموماً قلبت واوا ) لأن الواو جنس حركة ما قبلها وهى الضمة ( نحو يا كل ) بالمد وهو مثال لقلبها ألفاً أصله يا كل ويجوز تركها على حالها لحصول الخفة من سكونها ويجوز قلبها بنحس حركة ما قبلها للبالغة فيها وهى الفتحة هنا وجنسها الألف فصار يا كل ( وبومن ) وهو مثال لقلبها واوا أصله يؤمن من آمن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بنحس حركة ما قبلها كما مر وهى الضمة هنا فصار يؤمن ( وايدن أمر من أذن ) بكسر الدال وهذا مثال لقلبها ياء أصله ائذن ويجوز تركها على حالها ويجوز قلبها بنحس حركة ما قبلها كما مر وهى المكسرة هنا فصار ايدن

إن كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة (الصحيح) كالحرف (لنحو عريكتها بسبب كبتها) نحو قرأ) إلا أن تكون حركتها فتحة وحركة ما قبلها ضمة أو كسرة نحو جون ومير فينئذ يجوز قلبها واو أو ياء في الفتحة كالسكون في الين ولا تقلب ألفا إذا انفتح ما قبلها لقوة فتحها بفتحة ما قبلها إذ النسي يتقوى بجنسه ونحو: لاهناك تقع ، شاذ . والنصف أطلق عدم تغير الهمزة ولم يستثن نحو جون ومير لقلتها ولعدم وزنها في المشتقات وبحته مقصور عليها لأن الهمزة المتحركة إذا تحرك ما قبلها قد تخفف في غير الصورتين المذكورتين يجعلها بين بين والمشهور فيه أن تجعل الهمزة مخرجا وبين مخرج حرف من جنس حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء ولؤم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة والفاء (وهي أعنى الهمزة التي جعلت بين بين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السكون ولذا لا تقع حيث يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح الراح وهذا الجعل ليس تغييرا كإبدال لبقاء الهمزة مع حركتها ومهاد نصف بقوله لا تتغير التغيير الكامل كتغير حرف الفة فافهم (وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) قول الحنفية في الجملة يسكون ما قبلها غير أن باب يرى لما كثر استعماله أوجبوا نقل حركتها وحذفها (ويجوز نقل كبتها إلى ما قبلها) أي لأجل حذفها بقرينة سياق كلامه مثاله قوله تعالى - وسل القرية -

قوله لا تتغير الهمزة (الصحيح) (١٠٤) ينبغي أن يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والضموم ما قبلها نحو

(وإذا كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تتغير الهمزة) أي لا تخفف لبالسكين ولا بالحاء ولا بالالف ولا بالادغام ولكن هذا إذا لم تكن حركة نفسها مفتوحة وحركة ما قبلها مكسورة ومضمومة وإلا خففت قبلها ياء إذا كانت مكسورة حركة ما قبلها وإذا كانت مضمومة تخفف قبلها واو أو نحو مير وجون والأصل مثر وجون وإنما تخفف كذلك عند ذلك لأن الفتحة كالسكون في الين وأما فتحة همزة سأل فانها قوية لفتح ما قبلها وأما نحو: لاهناك الرفع ، فشاذا فلا يعتد به (كالصحيح) أي كما لا تتغير الصحيح لأن حكمها كحكمه في تحمل الحركات إذا لم يكن ما قبلها حرفا ساكنا (نحو قرأ) فإن همزته لا تتغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف يجعلها بين بين لوجود شرطه وهو كونها متحركة وما قبلها متحركا أيضا وهذا القول من الشيخ إشارة إلى ذلك التخفيف ضمنا لأن الهمزة لا تتغير عن صورتها إذا جعلت بين بين لكن هذا على مذهب البصريين لأن الهمزة التي جعلت بين بين متحركة على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة وأما على مذهب السكوفيين لا تكون متحركة بل ساكنة إذا جعلت بين بين والأول أصح (وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لما مر من أنه تحصل الحنفية يسكون ما قبلها (و) يجوز نقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفها (فهذا إشارة منه إلى التخفيف بالحاء مثاله) قوله تعالى (وسل القرية)

جعل والمكسورة مائة لأن في الأول ز قلبها واو أو في في ياء . وأعلم أن زقة وما قبلها إذا بنا متحركتين غير الصورتين المذكورتين يجعل بين المشهور فيكون المصنف من غير كامل في نفس الهمزة حذف والإبدال وضعه كاسكان فلا

بحذف

ن جعله بين بين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها

إذا لم يكن ما قبل الهمزة همزة متحركة وإلا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت واو ياء وهذا أيضا إذا لم يكونا في كلتين وإلا فيجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما . وفي كيفية تخفيفهما وجهان أن تخفف على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وأن تخففا معا حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت . وكيفية تخفيف أحدهما أنه لا يتخلو إما أن يكونا متفقين للحركة فإن كانت الأولى آخر كلمة جاز أن تحذف أحدهما وتسهل الأخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس الهمزة ما قبلها كالساكنة وإن لم يكن آخر كلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت أو مختلفين تخفف أيهما يراد على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت كله إذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها وإلا لا تتغير أصلا (قوله ويجوز تركها) ينبغي أن يستثنى باب يرى فإن بالحاء وفيه واجب (قوله ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها) هذا إذا لم يكن ما قبلها ألفا وإلا يجعل بين بين ولم يكن واو أو ياء زائدتين لغير اللاحق وإلا قلبت إلى جنس ما قبلها فأدغمت جوارزا نحو خطية ومقررة وانيس كن همزة إلا بنيت بغير تخفيف نحو سأل

ثم تحذف الهمزة لالتقاء الساكنين ثم تعطى حركتها إلى ما قبلها فتبقى على وزن مسلة وملك وجيل وجوبة وشي وسوكا فنقلت حركة حرف الة كذلك في نحو مقول ومبيع تأمل . أما جواز تحمل حرف الة للحركة في بعض الأمثلة فلطروها ولكونها فتحة ويعجز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة على حالها بعد ما كان ساكنا ما قبلها لحصول الحفة في الجملة بسكون ما قبلها كما يعجز إبقاء حرف الة كذلك في قول وبيع مصدرين . وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف بقوله تعالى - وسل القرية - كما سيجيء . وأما مثال الرابع فبان قلب همزة خطيئة والفليس ياء وهمزة مقروءة واوا ثم تدغم الياء في الأولين في الياء والواو في الواو في الثالث للتخفيف فصار على وزن خطيئة والفليس ومقروءة كما يعمل حرف الة بالادغام في نحو مغزوة وشرية . وأما عدم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها في هذه الأمثلة كما فعل ذلك في القسم الثالث ، وفي نحو جيل لئلا يلزم تحمل الحرف الضعيف للحركة بخلاف جيتل وأخوانه وإن كان مثلها في طرق الحركة وكونها فتحة لأن حرف الة في جيل وجوبة زيد للمعنى واحد وهو الإلحاق وفي شيء وسوء أصلى وفي خطيئة وأخواتها زيدت للمعنى واحد لأن الياء في أفليس للتصغير وفي خطيئة للمصدر وفي مقروءة للمفعول ، وأما الياء الثانية في هذه الأمثلة فلم تست بضعفة لأنها أصلية لكونها متلوقة من همزة أصلية فلا يلزم تحميل الحركة على الضعيف فيها . ثم اعلم أن هذا التخفيف في المعنى من التخفيف بالقلب والادغام بعده لدفع الثقل الحاصل من اجتماع الحرفين التماثلين لامن الهمزة لأن تخفيفها قد حصل بالقلب ولذا لم يذكره صاحب الرام لكن قد يوجد مثاله نحو راس أصله رأس ثم زيدت همزة للإلحاق بفعل فصار رأس بهمزتين على وزن فعال ثم أدغمت الهمزة الأولى في الثانية للتخفيف فصار رأس على وزن فعل ولذلك ذكرناه . وأما مثال الخامس فبان تجعل الهمزة للمتحركة إذا كان ما قبلها متحركا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها لأن هذا تخفيف مع بقائها نحو سأل ولزم وسئم ، وقيل أن تجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها وهو غير مشهور نحو سؤل وإذا كان ما قبلها ألفا وكذلك تخفيفه بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع ، وإنما قيدنا هنا بالمشهور لأنه غير المشهور لا يمكن لسكون ما قبلها ، وإنما تخذف الهمزة في هذه الأمثلة بين بين وإن لم يوجد ذلك التخفيف في حرف الة لامتناع التخفيف بالتسكين أو بالقلب أو بالحذف أو بالادغام تأمل ، وقد أشار الشيخ إلى هذا التخفيف في المتن بقوله نحو قرأ كما سيجيء . (ويعجز قلبها) أي قلب الهمزة حال كونها ساكنة وما قبلها متحركا (بجنس حركة ما قبلها) وهذا هو الإشارة من الشيخ إلى تخفيفها بالقلب بعد ما كانت ساكنة وما قبلها متحركا كما أشرنا (فإن كان ما قبلها مفتوحا قلبت ألفا) لأن الألف جنس حركة ما قبلها وهي هنا بالفتحة (وإن كان مكسورا قلبت ياء) لأن الياء جنس حركة ما قبلها وهي الكسرة (وإن كان مضموما قلبت واوا) لأن الواو جنس حركة ما قبلها وهي الضمة (نحو ياكل) بالمد وهو مثال لقلبها ألفا أصله يأكل ويعجز تركها على حالها لحصول الحفة من سكونها ويعجز قلبها بجنس حركة ما قبلها للبالغة فيها وهي الفتحة هنا وجنسها الألف فصار يأكل (وبومن) وهو مثال لقلبها واوا أصله يؤمن من آمن ويعجز تركها على حالها ويعجز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهي الضمة هنا فصار يؤمن (وايذن أمر من أذن) بكسر الدال وهذا مثال لقلبها ياء أصله أئذن ويعجز تركها على حالها ويعجز قلبها بجنس حركة ما قبلها كما مر وهي الكسرة هنا فصار ايذن

في الحفة من إبقاء الهمزة ساكنة ثم فصل القل بقلوه (فإن ما قبلها) أي ما قبل الهمزة (منفتحاً قلبت ألفا وإن ما قبلها مكسوراً قلبت ياء وإن كان مضموماً قلبت واوا) أي قلبت حرفاً من جنس حركة ما قبلها للين عر الساكن واستند حركة ما قبلها وقيل (نحو ياء) بقلب الهمزة (ويومن) بقلبها (وايذن) بقلب الهمزة الثانية ياء (أمر) بقلب الدال مثال المكسور المضموم مع تقف المكسور إشارة أنه كالحارج عما فيه من حيث إنه ليس من جاز القلب بل واجب القلب كما وأومن إيمانا كالتثنية على أن الواو لا ينافي الجواز فيقول التثنية بضمه لا بضمه بقلوه (وأيضا يفتنه بقلوه من أذن ليتضح أصله بالهمزة المكسورة أو

إن كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تغير الهمزة (الصحيح) كالحرف (ل) قوة عريكتها بسبب  
 كتبها (نحو قرأ) إلا أن تكون حركتها فتحة وحركة ما قبلها ضمة أو كسرة نحو جون ومير فحينئذ يجوز قلبها واوا أو ياء  
 الفتحه كالسكون في الين ولا تقلب ألفا إذا انفتح ما قبلها القوة فتحتهما بفتح ما قبلها إذ الشيء يتقوى بجنسه ونحو: لاهناك  
 فع ، شاذ . والصنف أطلق عدم تغير الهمزة ولم يستثن نحو جون ومير لقلتها ولعدم وزنها في المشتقات وبحسب مقصور عليها  
 إن الهمزة المتحركة إذا تحرك ما قبلها قد تخفف في غير الصورتين المذكورتين بجعلها بين يين والمشهور فيه أن تجعل الهمزة  
 مخرجا و بين مخرج حرف من جنس حركتها كما نقول سئل بين الهمزة والياء وأوأم بين الهمزة والواو وسأل بين الهمزة  
 لف (وهي) أعنى الهمزة التي جعلت بين يين متحركة عند البصريين بحركة ضعيفة ينحى بها نحو السكون ولذا لا تقع  
 عيت يجوز وقوع الساكن فيه كذا ذكره شارح الراح وهذا الجعل ليس تغييرا كاملا لبقاء الهمزة مع حركتها ومراد  
 صنف بقوله لا تغير التغيير الكامل كتغير حرف العلة فافهم (وإن كان ما قبلها حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها)  
 قول الخفة في الجملة يسكون ما قبلها غير أن باب يرى لما كثر استعماله أوجبوا نقل حركتها وحذفها ( ويجوز نقل  
 كتبها إلى ما قبلها) أى لأجل حذفها بقرينة سياق كلامه مثاله قوله تعالى - وسل القرية -

وله لا تغير الهمزة (الصحيح) (١٠٤) ينبغي أن يستثنى الصورتين الهمزة المفتوحة والضموم ما قبلها نحو

(وإذا كانت الهمزة متحركة فإن كان ما قبلها حرفا متحركا لا تغير الهمزة) أى لا تخفف لابل السكين  
 ولا بالخذف ولا بالاقاب ولا بالادغام ولكن هذا إذا لم تكن حركة نفسها مفتوحة وحركة ما قبلها مكسورة  
 ومضمومة وإلا خففت بقلبها ياء إذا كانت مكسورة حركة ما قبلها وإذا كانت مضمومة تخفف  
 بقلبها واوا نحو مير وجون والأصل متر وجون وإنما تخفف كذلك عند ذلك لأن الفتحه كالسكون  
 في الين وأما فتحة همزة سأل فانها قوية لفتح ما قبلها وأما نحو: لاهناك الرتع ، فشا فلا يعتد به  
 (كالصحيح) أى كما لا تغير الصحيح لأن حكمها كحكمه في تحمل الحركات إذا لم يكن ما قبلها حرفا  
 ساكنا (نحو قرأ) فإن همزته لا تغير بل تبقى على صورتها لقوة عريكتها لكن تخفف بجعلها بين  
 بين لوجود شرطه وهو كونها متحركة وما قبلها متحركا أيضا وهذا القول من الشيخ إشارة إلى ذلك  
 التخفيف ضمنا لأن الهمزة لا تغير عن صورتها إذا جعلت بين يين لكن هذا على مذهب البصريين  
 لأن الهمزة التي جعلت بين يين متحركة على صورتها عندهم لكن بحركة ضعيفة وأما على مذهب  
 السكوفيين لا تكون متحركة بل ساكنة إذا جعلت بين يين والأول أصح (وإن كان ما قبلها  
 حرفا ساكنا يجوز تركها على حالها) لما مر من أنه تحصل الخفة بسكون ما قبلها (و يجوز نقل حركتها  
 إلى ما قبلها ثم حذفها) فهذا إشارة منه إلى التخفيف بالخذف (مثاله) قوله تعالى (وسل القرية)

جعل والكسورة  
 مائة لأن في الأول  
 ز قلبها واوا وفي  
 في ياء . وأعلم أن  
 زة وما قبلها إذا  
 نا متحركتين  
 غير الصورتين  
 كورتين يجعل بين  
 المشهور فيكون  
 المصنف من غير  
 كامل في نفس الهمزة  
 حذف والابدال  
 وضعه كاسكان فلا

بخذف

ن جعله بين يين تغييرا بهذا المعنى لبقاء الهمزة مع حركتها

إذا لم يكن ما قبل الهمزة همزة متحركة وإلا فقد قالوا وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت واوا  
 يره وهذا أيضا إذا لم يكونا في كلين وإلا يجوز تخفيفهما وتخفيف أحدهما . وفي كيفية تخفيفهما وجهان أن تخفف  
 على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس التخفيف لو اجتمعتا وأن تخففا معا  
 حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت . وكيفية تخفيف إحداهما أنه لا يخلو إما أن يكونا متفقين  
 للحركة فإن كانت الأولى آخر كلمة جاز أن تحذف إحداهما وتسهل الأخرى وجاز أن تقلب الثانية بحرف من جنس  
 ما قبلها كالساكنة وإن لم يكن آخر كلمة جاز أن تخفف أيهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل  
 منهما لو انفردت أو مختلفين تخفف أيهما يراد على حسب ما يقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت  
 كله إذا لم تكن الهمزة مبتدأ بها وإلا لتغير أصلا (قوله ويجوز تركها) ينبغي أن يستثنى باب يرى فإن  
 بالخذف فيه واجب (قوله ويجوز نقل حركتها إلى ما قبلها) هذا إذا لم يكن ما قبلها ألفا وإلا يجعل بين يين  
 ولم يكن واوا أو ياء زائدتين لغير الإلحاق وإلا قلبت إلى جنس ما قبلها فأدغمت جوازاً نحو خطية ومقروة وانيس  
 كن همزة إلا بنيت بغير تخفيف نحو سال



بحذف همزة الوصل وهمزة العين (والأصل اسئل القرية) بفتح همزة العين (فنقلت حركة الهمزة إلى السين تخفيفاً) لأنها حرف شد كما مر فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك مدخولها (وحذفت الهمزة) أتى هي العين (لسكونها وسكون اللام بعدها) فلما وصل إلى القرية حركت اللام للقاء الساكنين وبالكسر لا صالته (وقد قرئ) أى النال المذكور (بأثبات الهمزة) على الأصل (وتركها) بالاعلا للمذكور فثبت بالقراءتين الأصل المذكور من أن الهمزة المتحركة إذا أسكنت ما قبلها يجوز إبقاؤها وحذفها ثم إن قوله ويجوز نقل حركتها مقيد بأن يكون ما قبلها قابلاً للحركة فخرج الألف في نحو سائل والياء (١٠٥)

والواو في نحو موقور لأنها ممنوعة عن الحركة فالهمزة في الأول تجعل بين يديها وبين عدها تقاب بجنسها ما قبلها وتدغم جوازاً وعحصل كلامه أن الهمزة إذا انفردت فلا تخلو من الحركة والسكون فعلى الأولى إن كان ما قبلها ساكناً غير ممنوع عن الحركة يجوز حذفها وتركها على حالها وإن كان متحركاً لا تتغير الهمزة كما تغير حرف العلة نادراً أو على الثاني يجوز تركها على حالها وقبلها بجنس حركتها وقبلها وإن اجتمع الهمزتان في كلمة والثانية ساكنة وقبلها بجنس حركتها واجب نحو أوثر وايدن إلا تشذ فتحذف وهذا أشار بقية

بحذف الهمزة (والأصل واسال القرية فنقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف) فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك السين وحذفت همزة الوصل ثم التقي ساكنان أحدهما الهمزة والثاني اللام غففت الهمزة بالحذف لدفع ذلك فلما قال الشيخ (وحذفت لسكونها وسكون اللام بعدها) أى بعد الهمزة ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين أحدهما اللام والثاني الألف واللام في لفظة القرية وإما حرك بالكسر لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر (وقد قرئ) بأثبات الهمزة) نحو واسال القرية فلذا يجوز تركها على حالها فيما إذا كانت متحركة وما قبلها ساكناً (وتركها) أى قرئ بترك الهمزة نحو وسل القرية فلهذا يجوز تخفيفها بالحذف كما ذكرنا وهذه التخفيفات المذكورات كلها إذا كانت الهمزة في غير الأول وإن كانت في الأول فلا تخفف أصلاً لقوة التسكيم في الابتداء وأما تخفيفها بالحذف من الأول في ناس أصله أناس فشاذاً فلا اعتداد به وكذا شاذ تخفيف الهمزتين من الأول معاً بالحذف في خذ ومر وكل أمراً وإلى هذا أشار الشيخ بقوله (والأمر من الأخذ والاكل والأمر خذوكل ومر) أى بحذف الهمزتين (على غير القياس) أى على الشذوذ لا اعتداد به والأصل فيها الأخذ وأكل وأمر بهمزتين قبل التخفيف من أخذ يأخذ وأكل يأكل وأمر يأمر بفتح الهمزة في الماضي وضمها في الغابر تخفيفها على القياس بالقلب لا بالحذف لما مر أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحركة كالتب بجنس حركة ما قبلها فصار تخفيفها بهذا الاعتبار أخذ وأكل وأمر إلا أن العرب حذفوا الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل تخفيفاً بالحذف فيما كثر استعماله فاستغنوا عن همزة الوصل بسبب تحريك ما بعدها وهو عين الفعل فحذفوها فبقى خذ وكل ومر والترموا هذا الحذف فيها لكثرة الاستعمال وهو شاذ لا يقاس عليه غيره وقيل وإنما حذفوا الهمزتين معاً في هذه الأمور لثلايفوت الغرض الذى هو المراد من الأمر وهو كون المأمور آخذاً وآكلاً وآمراً فيفعل ذلك غير الأمور لولبت مقدار تلفظ الهمزتين معاً لثلايفوت ذلك الغرض . وأعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة ففي تخفيفهما مأمور وإذا اجتمعتا في كلمتين فتخفيف الثانية بالحذف عند التحليل لأن الثقل إنما حصل بالثانية وعند أهل الحجاز ومنهم أبو عمرو تخفيف الأولى به لأن الثقل لا يحصل إلا باجتماعهما معاً فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكن قدر أن المثليين متى اجتمعاً أبدل أولهما كما في المضاعف وعند البعض لا يخفف واحد منهما به بل باقحام الألف بينهما مستبدلاً بقول ذى الرمة :

فياظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سالم

وعند البعض لا تخفف أصلاً لأن اجتماعهما عارض بهون أمر الثقل مثاله - فقد جاء أشرطها - فعلى قراءة التحليل فقد جاء أشرطها بحذف الهمزة الثانية مع تحريك الشين بالفتح لتدل على الهمزة المحذوفة المتحركة بالفتح وعلى قراءة أبى عمرو فقد جاء أشرطها بحذف الهمزة الأولى وفتح الهمزة الثانية مع

(والأمر من الأخذ والاكل والأمر خذوكل ومر) بحذف الهمزة الثانية (على غير القياس) والاستغناء عن همزة الوصل وذلك الحذف لكثرة الاستعمال والمثال الثالث لما لم يبلغ مبلغ الأولين في كثرة الاستعمال قد يستعمل على الأصل قال تعالى - وأمر أهلك بالصلاة - وإن كانت الثانية متحركة فإن انكسرت أو انكسر ما قبلها قلب ياء وإلا فواو نحو أو جمع آدم وإن كان اجتماعهما من كلمتين نحو جاء أحمد يجوز تحقيقهما لعروض الاجتماع وتخفيفهما وتسام البحث في الفصاحة

سكون الشين لأنه جمع مصدر من أشرط وجمعه من ذلك الباب مفتوح الهمزة وعلى قراءة من أقحم  
 الألف بينهما فقد جاء أشرطها بعد الهمزة الأولى وعلى قراءة من لا يخفف أصلا - فقد جاء أشرطها -  
 بفتح الهمزتين وبالقطع بينهما بالتلفظ . ( ثم اعلم أن الهمزة إذا وقعت في أول الكلمة تكتب على صورة  
 الألف في كل حال ) أى سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت في الفعل أو في الاسم  
 وسواء كانت أصلية أو زائدة وسواء كانت للقطع أو للوصل نحو أخذ وأخذ واضرب فهما في الأولين  
 للقطع أصلية وفي الثالث للوصل زائدة ونحو أب وأم وإبل في كلها للقطع أصلية ونحو أحم وأحمد للوصل  
 زائدة وإنما كتبت على صورة الألف في الابتداء لحقة الألف وقوة السكاب عند الابتداء على وضع  
 الحركات ولكونهما مشتركين في الخرج وإذا وقعت في الوسط فإذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة  
 ما قبلها من الفتحة والضمة والكسرة نحو راس بالألف ولوم بالواو وذيب بالياء للشاكلة كما أن تخفيفها  
 كذلك وإذا كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها نحو سأل وأوم وسُم وإذا  
 وقعت في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت متحركة لا على وفق حركة نفسها  
 لكون الحركة الطارئة عارضة نحو قرأ وطرو فتي وإن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شيء لظرو  
 حركتها وعدم حركة ما قبلها نحو خبء وبرء ودفء ( وباقى تصريف المهموز ) أى من تصريف  
 الماضي والمضارع والأمر والنهي معلومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك  
 مفردا كان أو مثنى أو جموعا مذكرا كان أو مؤنثا ثلاثيا كان أو مزيدا ( على قياس الصحيح ) أى  
 على قياس تصريف الصحيح في هذه الأشياء وتصريفها في الصحيح قد مر ( وكما وجدت فعلا غير  
 الصحيح فقصه على الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب الصحيح من التصريف )  
 أى تصريف الماضي والمضارع والأمر والنهي معلومات كانت أو مجهولات واسمى الفاعل والمفعول  
 وبدخول نوني التأكيد والجازم والناصب في عمله وغير ذلك مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى  
 أو جموعا ثلاثيا كان أو مزيدا ( فان اقتضى القياس ) أى في تصريفات ذلك الفعل الغير الصحيح  
 سواء كانت في أفعاله أو في أمثاله ( إبدال حرف ) الإبدال عبارة عن جعل حرف مكان غيره سواء  
 كان ذلك الإبدال من حرف علة إلى حرف علة آخر أو إلى ما يحقها أو على العكس أمثال إبدال حرف  
 علة إلى مثلهما في الفعل مفردا كان أو مثنى أو جموعا مذكرا كان أو مؤنثا نحو قال إلى آخره من إبدال  
 الواو إلى الألف وكال إلى آخره من إبدال الياء إلى الألف ويوسر إلى آخره من إبدال الياء إلى الواو  
 وقيل إلى آخره من إبدال الواو إلى الياء ، وأما مثال إبدالها إلى ما يحقها في الفعل نحو قائل إلى آخره  
 أصله قائل عند النقل إلى باب المفاعلة وكائل الخ أصله كابل عند النقل إليه قلبت الواو والياء همزة عند  
 البعض لوقوعها بعد الألف الزائدة مجاورة للطرف وعند البعض ألفا ثم همزة ونحو قول إلى آخره من  
 إبدال الواو إلى التضعيف وكيل إلى آخره من إبدال الياء إليه عند النقل فهما إلى فعال أو فعل وكذلك  
 قو وحي في المضاعف بالنقل إلى أحدهما عند البعض تأمل ، وأما مثال العكس وهو أن قلب الهمزة  
 إلى حرف العلة نحو آمن الخ من آمن ويومن إلى آخره ومن يؤمن ويؤمن إلى آخره وكذا الإبدال في  
 اسمي الفاعل والمفعول عنده في الأمثلة تأمل وقد يذكر الإبدال ويراد به إبدال حرف الصحيح إلى  
 حرف العلة كما في المضاعف نحو أمليت أبدلت ياؤه من اللام الأولى في أمليت وفي تقضى البازي أبدلت  
 ياؤه من الصاد الثانية في تقضى وقد يذكر الإبدال ويراد به الحذف مع العوض كاليم في نحو مقول  
 ومكيل كالضمة والكسرة فهما تأمل ( أو نقل ) أى كنقل الحركة من حرف العلة أو من ملحقها إلى حرف  
 الصحيح سواء كان في الفعل أو في الاسم مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو جموعا ، أما مثاله من

وباقى تصريف المهموز  
 على قياس الصحيح )  
 الهمزة ليست كحرف  
 علة من كل الوجوه  
 لذا لا تحذف في مثل  
 قسروون وتقرئين  
 يستقل الضمة  
 الكسرة عليها فلا  
 تغير فيما عدا المذكور  
 لما فرغ من تفصيل  
 أقسام الستة أراد  
 راد ضابطة إجمالية  
 سكون أعون للحفظ  
 قال ( وكما وجدت  
 لا غير الصحيح )  
 العتلات وما يلحق  
 ( فقصه على ) الفعل  
 الصحيح في جميع  
 وجوه التي ذكرناها  
 باب الصحيح من  
 تصريف ( بيان  
 وجوه أى من  
 تصريف الماضي  
 للأمر وغيرها ) فان  
 قضى القياس ودعا  
 إلى إبدال حرف ( )  
 قلب الواو ياء إذا  
 كسر ما قبلها كما  
 قيل ( أو نقل ) أى  
 نقل حركة حرف العلة  
 في نحو

كما في يرى (فأفعل)  
كلامها على مقتضى  
القياس المعلوم من باب  
الاعتلات (والا) أو  
وإن لم يقتض القياس  
شيئا منها (صرف)  
الفعل) الغير الصحيح  
(كالصحيح) نحو خذ  
فانه لا موجب لتغير ياء  
وكذا واو بوجـ  
فصرفهما تصرف  
علم يعلم في مطرداتهما  
(وقد يكون) اسمه ضم  
الشان المحذوف (أو  
بعض المواضع) أو  
الكلمات والظرف  
متعلق بقوله (لاتتغير)  
الاعتلات والجملة خبر  
كان (فيه) أى فى ذلك  
البعض مع وجـ  
المقتضى الظاهر  
للالعلا

(قوله وقد يكون)  
بعض المواضع لاتتغير  
الاعتلات) اسم يكون  
ضمير شأن محذوف  
والمراد بالمواضع  
الكلمات فتقدير  
وقد يكون الشأن  
بعض الكلمات لاتتغير  
الاعتلات أى لا يتغير  
التمثيل في بعض  
الكلمات الاعتلات  
وإن لم يكن لفظة  
لاستقام الكلام

الفعل نحو يقول ويكيل ويخاف ويهاب إلى آخره وغيرها تأمل ، وأما مثاله من الاسم نحو مقول ومكيل ومبيع ومصون إلى آخره وغيرها وهذا النقل من حروف العلة وأما النقل من ملحقتها فكما مر من تخفيف الهمزة إن كانت همزة وإن كانت تضعيفا وغيرها نحو أعد بعدا وغيرها وكذا في اسمي الفاعل والمفعول منهما . وقد يذكر النقل ويراد به قلب حرف إلى حرف كما مر مثاله وقد يذكر النقل ويراد به نقل حرف من مكان إلى مكان اللعلا نحو شاك أصله شايك نقلت الياء إلى موضع الكاف والكاف إلى موضع الياء فصار شاكى فأعل كاعلا قاض ونحو حاد أصله واحد نقلت الواو إلى موضع اللام فلم يمكن الابتداء بالألف لكونها ساكنة فقدم الحاء على الألف فصار حادو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار حادى ثم أعل كاعلا قاض ونحو ابتق أصله أتوق نقلت الواو إلى موضع النون والنون إلى موضع الواو فصار أوتق ثم قلبت الواو ياء على خلاف القياس فصار ابتق ونحو قسى أصله قووس فقدم السين على الواو ين فصار قسو فقلب الواو المتطرفة ياء لئلا يلزم فى آخر الاسم واو ما قبلها ضمة فصار قسوى ثم قلبت الواو الساكنة ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداها بالسكون ثم أدغمت الياء فى الياء فصار قسى ثم كسرت السين لتسلم الياء ثم أبدلت ضمة القاف إلى الكسرة لئلا يلزم النزول من الضمة إلى الكسرة لأن ذلك ثقيل فصار قسى وعند البعض أدغمت الواو فى الواو بعد تقديم السين على الواو ين فصار قسو إلى آخره (أو إسكانا) وهو أن تسكن الحرف وهو مستحق للحركة سواء كان فى الفعل أو فى الاسم وهو على أربعة أضرب : أحدها أن تسكن الحرف بنقل حركته إلى ما قبله ثم تقلب إلى جنس تلك الحركة نحو أقام أصله أنوم وأقيم أصله أقوم وغير ذلك هذا فى الفعل ، وأما فى الاسم نحو مقيم أصله مقوم وخفيف أصله مخوف وغير ذلك . والثانى أن تسكن وتحذف الحركة من غير نقل نحو يغزو ويرى والأصل يغزو ويرى بتحريك الواو والياء بالضم وفى الاسم نحو جافى القاضى والغازى وغيرها . والثالث أن تسكن الحرف وتنقل حركته إلى ما قبله وتنبه على حاله بلا تعرض قلب وبلا حذف نحو يقول ويبيع وغيرها أصلهما يقول ويبيع بتحريك الواو والياء وفى الاسم مسورة ومعيشة ونحوهما والأصل مسورة ومعيشة بتحريك الواو والياء وسكون ما قبلهما فنقلت حركتهما إلى ما قبلهما فى هذه الأمثلة . والرابع أن تسكنه ثم تنقل حركته إلى ما قبله ثم تحذفه نحو يرمون ويغزون وغيرها والأصل يرميون ويغزؤون وقد مر ذكرها وفى الاسم نحو مقول ومكيل وغيرها والأصل مقوول ومكيول وقد مر ذكرها هذا فى حرف العلة وأما فى ملحقتها فكما مر فى تخفيف الهمزة إذا كانت همزة وإذا كانت تضعيفا نحو عمد وأعد وغيرها والأصل يمد وأعد فتسكن حرف التضعيف الأول ثم تنقل حركته إلى ما قبله ثم تدغم وكذلك اسم الفاعل والمفعول منهما (فأفعل) أى من الإبدال المذكور أو النقل المذكور أو الإسكان المذكور (على مقتضى القياس) (والا) أى وإن لم يقتض القياس الإبدال والنقل والإسكان أو يقتضى أحدها ولكن يمنعه مانع كما سيجىء عن قريب (صرف الفعل الغير الصحيح) من صيغ الماضى والمضارع والأمر والنهى واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك (كالصحيح) أى كتصرف الصحيح فى هذه الأشياء بلا تغيير نحو خشى وروى ورجى وغير ذلك كعلم فى التصريف ماضيا نحو وجل يوجل إلى آخره كعلم يعلم فى التصريف ماضيا ومضارعا وأمرأ غائبا ونهيا واسمى الفاعل والمفعول ونحو ذلك ونحو رسم يوسم إلى آخرها كحسن يحسن ماضيا ومضارعا وأمرأ ونهيا واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك (وقد يكون فى بعض المواضع لاتتغير الاعتلات فيه مع وجود مقتضى اللعلا

نحو عور واعتور واستوى ونحو ذلك) نحو مقوال اسم آلة وما أقوله فعل تعجب ونحو الفيضان والسيلان وباب جواد بعضها) أى بعض تلك الكلمات (لا يتغير لصحة البناء) نحو استوى إذ لو قلبت واوه ألفا لاجتمع الساكنان فيحذف دها ولا يعلم أنه افتعل أو استنفل (وبعضها) لا يتغير (لعله أخرى) كالحفاظة على الوزن والدلالة على اضطراب معناه للتباس وقد نبهت على تفضيل مواضع الاعلال في أول الباب وليكن هذا آخر الكتاب . الحمد لله على الاحتتام والصلاة رسول الله أفضل الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام النجباء الفخام .

وله في بعضها لا يتغير لصحة (١٠٨) البناء) الواو للحال : أى لا تتغير المعتلات في بعض المواضع حال كون

لما منع يمنع عن ذلك (نحو عور واعتور) فإن وجد المقتضى فيهما قلبت واوها ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لكن لا تقلبان لأن إحدى شرائط قلب حرف العلة ألفا أن لا تكون فتحة ما قبله في حكم السكون وفي عور واعتور في حكم السكون أما في عور فلا فتحة عينه في حكم عين أعور وعينه ساكنة وكذا ما كان في حكمه فلم تقلب الواو فيه ألفا . وأما في اعتور فلا فتحة التاء في حكم ألف تعاور وألغى ساكنة لأنها وضعت في أصل الوضع ساكنة لعدم قبولها الحركة وكذا ما كان في حكمه فلم تقلب واوه ألفا أيضا (واستوى وغير ذلك) نحو قود واستحود ودعوا القوم والحوكة والحوبة وصيدى وصودى والحيوان وطوى وحي وإنما لم تقلب واو استوى ألفا مع كونها متحركة وما قبلها مفتوحا لعدم صحة بناءه ولو قلبت ألفا لبطل البناء ولم يبق فيه لفظ الفعل وذلك أنه في الأصل استوى بتحريك الياء من باب افتعل قلبت ألفا فيه لوجود شرط ذلك ثم لو قلبت الواو ألفا أيضا لزم فيه اجتماع الاعلالين اللذين يلزم منهما نقض البناء للزوم حذف إحدى هذين الألفين لكونهما ساكنين على غير حده فيبقى على لفظ استاء وهو ليس بوزن الفعل ولذا شرط في قلب حرف العلة ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها أن لا يجتمع في الكلمة الاعلالان اللذان لزم بهما نقض البناء . نعم لو قلبت الواو ألفا أولا ولم تقلب الياء فيه بقي على وزن اختار من ذلك الباب إلا أن الياء لما كانت متحركة وما قبلها مفتوحا سبقت الواو في ذلك لوقوعها طرفا وهو محل التغير وعلى هذا إعلال طوى وشوى وإنما لم تقلب في نحو قود واستحود للدلالة على الأصل وفي دعوا القوم لالتقاء الساكنين اللذين يلزم منهما نقض البناء فيهما ، وفي نحو الحوكة والحوبة وصيدى وصودى لخروجها عن وزن الفعل باتصالها بالهاء . وفي الحيوان لوجود الاضطراب في معناه وفي نحو حي لثلا لزم ضم حرف العلة في مضارعه . وقد ذكرنا هذه العلل في اختراعات الشرائط السبع لقلب حرف العلة ألفا بعد ما كان متحركا مع فتح ما قبله عند إعلال قال وكال (بعضها) أى بعض هذه الألفية (لا يتغير لصحة البناء) وهذا التعليل راجع إلى استوى وأشباهه لما ذكرنا (وبعضها لعله أخرى) وهي ما ذكرناها في عور واعتور وغيرها فيرجع هذا الكلام منه إلى عور واعتور وغير ذلك تأمل ، والله أعلم .

بعضها لا يتغير لصحة (نحو عور واعتور واستوى ونحو ذلك) (بعضها) أى بعض تلك الكلمات (لا يتغير لصحة البناء) (بعضها) لا يتغير (لعله أخرى) كالحفاظة على الوزن والدلالة على اضطراب معناه للتباس وقد نبهت على تفضيل مواضع الاعلال في أول الباب وليكن هذا آخر الكتاب . الحمد لله على الاحتتام والصلاة رسول الله أفضل الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام النجباء الفخام .

فهرس يقتدى الأئمة أنى حنيفة السكونى عامله الله تعالى بلطفه الجلى والحنى وأكثر ما ذكرنا فيه التوجيهات والتعليقات والاعتراضات والأجوبة والأسئلة ماهو منشأ خاطرى ومطلع باطنى من غير اتعجال برى فليس الخبر كالمعاينة .

د وقبر فراغى من تسويده وسنى ثلاثة وعشرون فى سنة اثنتين وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله على صاحبها وعلى آله وسلم تسليما ، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا ، وأستغفر الله تعالى لى ولوالدى وللجميع المؤمنين المؤمنين . اللهم عاملنا بلطفك بأرحم الراحمين آمين .

## فهرس

### كتاب المطلوب بشرح المقصود في التصريف

صحيحة

- ٢ خطبة الكتاب  
 ١٠ الكلام على الأفعال  
 ٢٢ فصل في الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر  
 ٢٣ مطلب المصدر  
 ٣١ » الفعل الماضي  
 ٣٤ » الفعل المضارع  
 ٣٦ » الفعل الأمر والنهي  
 ٣٧ » اسم الفاعل  
 ٣٩ » اسم المفعول  
 ٤٠ » في أوزان المبالغة  
 ٤٣ فصل في تصريف الأفعال الصحيحة  
 ٦٦ فصل في الفوائد المتعلقة بالأفعال السابقة والأبواب السابقة  
 ٦٩ مطاب في حروف الأطلاق  
 ٧١ » في الحروف التي تزداد في الأسماء والأفعال  
 ٧٥ » في همزة أفعل  
 ٧٦ » في سين استفعل  
 ٨١ باب المعتلات والمضاعف والمهموز  
 ٩٥ مطلب في المعتل المثال  
 ٩٧ » في اللفيف المقرون  
 » في اللفيف المفروق  
 ٩٨ » في المضاعف  
 ١٠٢ » في المهموز

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه - قد تمّ طبع كتاب [ المطلوب شرح المقصود  
في التصريف ] للإمام الأعظم « أبي حنيفة النعمان بن ثابت » وبهامشه شرحان  
على المقصود أيضا . الأول : [ روح الشروح ] للأستاذ « عيسى السبروي » . الثاني :  
[ إمعان الأنظار ] لزين الدين « محمد بن يبر على محي الدين المعروف ببيركلي »  
مصححا بمعرفتي ؟

رئيس التصحيح

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف

القاهرة في يوم الخميس { ٢٨ جادى الأولى سنة ١٣٥٩ هـ }  
{ ٤ يوليو سنة ١٩٤٠ م }

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران